الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم** (358)

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | 2 |
| هيئة حقوق الإنسان | 31 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 39 |
| حقوق الانسان في العالم | 177 |

# قانونيون وخبراء وناشطون أجمعوا على أن صدوره تأخر.. وطالبوا بالإسراع في إقراره

# مؤسسات المجتمع المدني.. تعزيز لدور الأفراد ومساندة الحكومة في مشروعات التنمية ومحاربة الفساد

المصدر: جريدة الشرق السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/25/454959

جدة – نعيم تميم الحكيم

يقاس تقدم المجتمعات وتطورها بمدى الحراك الأهلي والمدني فيها، ولقد كان ظهور مؤسسات المجتمع المدني التي تنظم هذا الحراك وتظهره نقلة نوعية في الدول المتقدمة التي باتت تعتمد اعتماداً كبيراً على هذه المؤسسات في تنمية الإنسان والأوطان، بل إن هذه المؤسسات أصبحت شريكة فاعلة في تطور الدول وتقدمها من خلال تنسيق العمل الخيري والحقوقي والمهني والتطوعي والعلمي بشكل يفيد المتخصصين في هذا المجال ويشرك كل شرائح المجتمع من خلال نافذة هذه المؤسسات، ليكون الجميع مساهماً في بناء المجتمع وبالتالي يشعر الإنسان بقيمته ويتعزز لديه شعور المواطنة.

وتزداد أهمية هذه المؤسسات في حال حصول الأزمات والمحن التي تمر بها الدول، إذ تقوم هذه المؤسسات عبر حراك شعبي منظم على المشاركة في الحد من سلبيات هذه الأزمات، وبالتالي تكون خير وسيلة لتساعد الدول على تجاوزها.

ولو عدنا للوراء بحثاً عن المعنى الحقيقي لمفهوم المجتمع المدني لوجدنا أن هناك غياباً لرؤية متفق عليها، وأرجع الباحث رياض الزهراني عدم الاستقرار على تعريف محدد إلى أنها حالة تعللها المراجع البحثية بعدة أسباب منها حداثة مصطلح مؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى الاختلافات الثقافية بين المصدر الغربي والمستقبل الشرقي.

وأضاف «رغم تعدد واختلاف مفهوم المجتمع المدني من مصدر لآخر إلا أن هناك سمات وعناصر مشتركة تتبناها أكثر المصادر، ويمكننا من خلال هذه العناصر المشتركة تكوين تعريف يجمع أهم الصفات البارزة والمهمة في مصطلح مؤسسات المجتمع المدني بأنها: تشكيلات غير حكومية وغير ربحية تنشط في مجال معين وبشكل طوعي ومنظم لا تسعى للسلطة تهتم بمصالح الأفراد والمجموعات من خلال حركتها السلمية بين المؤسسة الحاكمة والمجتمع.«

وقدم عضو مجلس الشورى السعودي الدكتور محمد الحلوة، تعريفاً لمؤسسات المجتمع المدني في السعودية بشكل خاص، بأنها مؤسسات مدنية تتمثل في جماعات مصالح لها غايات وأهداف مختلفة، وتبرز هذه المؤسسات المدنية لتشكل في مجموعها المجتمع المدني السعودي الذي يسعى ما أمكن للاستقلال عن المجتمع.

ومع اقتراب صدور نظام خاص بمؤسسات المجتمع المدني من قبل المقام السامي بحيث ينص النظام على إنشاء هيئة عليا لهذه المؤسسات تشرف عليها رقابياً دون التدخل في عملها، وتوحد مرجعية كل مؤسسات المجتمع المدني بأنواعها الحقوقي والتطوعي والخيري والمهني والعلمي وغيرها، وتضع الضوابط وتمنح التراخيص، ما يشكل نقلة نوعية في تاريخ الدولة السعودية الحديثة بعدما تمت دراسة هذا النظام بشكل وافٍ من قبل هيئة الخبراء في مجلس الوزراء عقب رفعه من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ليتم صياغته وإجراء تعديلات جوهرية عليه في مجلس الشورى ويرفع بشكل نهائي للمقام السامي، ومن المتوقع صدوره خلال الفترة المقبلة.

»الشرق» ناقشت القانونيين والحقوقيين والخبراء الاستراتيجيين في أهمية صدور مثل هذا النظام والفوائد التي ستنعكس على الوطن والمواطن في حال إقراره والسلبيات التي يجب تلافيها عند صدوره.

أساس قانوني

3

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، على الفائدة الكبيرة لصدور هذا النظام، واستدرك القحطاني قائلاً «لكني آمل ألا يتضمن بعض القيود التي تحول بين هذه المنظمات وبين القيام بعملها، كما نأمل أن تستشعر المسؤولية من الجميع عند تطبيق هذا النظام.«
ويتفق أستاذ العلوم السياسية في جامعة الملك سعود ونائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان، مع رأي القحطاني، مشيراً إلى أن صدور النظام سيكون له أثر إيجابي على تطور المجتمع المدني، مبيناً أن النظام سيوفر الأساس القانوني للترخيص للجمعيات وتسجيلها، متوقعاً أن تكون هناك طفرة في هذه الجمعيات خاصة تلك المعنية بالشأن العام، وأضاف «هناك حراك كبير خلال السنوات الثلاث الأخيرة في هذا الاتجاه بحاجة إلى ترجمة في أطر قانونية ومؤسسية.«

حلم طال انتظاره

ويشير عضو مجلس الشورى السابق عضو مجلس غرفة جدة الدكتور عبدالله دحلان، إلى أن نظام مؤسسات المجتمع المدني حلم طال انتظاره، مبيناً أنه أحد من شاركوا في إعداد صياغة النظام في مجلس الشورى، لكنه لم يتوقع أن يتأخر ست سنوات.
وأضاف دحلان «أتمنى أن لا تكون التعديلات على النظام معوقاً لإنشاء مؤسسات المجتمع المدني»، مشدداً على أن إصدار النظام يتطلب السرعة في إصدار اللائحة التنظيمية، وأن اختيار أعضاء الهيئة المنظمة لمؤسسات المجتمع المدني ينبغي أن يكون ممثلاً لمعظم أطياف المجتمع
وأشار دحلان إلى أن التوسع في إنشاء مؤسسات المجتمع المدني يرسخ مبدأ المشاركة الشعبية.
وتمنى أن لا يكون النظام الجديد مقيداً لحرية مؤسسات المجتمع المدني القائمة حالياً ولا محبطاً لمن شاركوا في إعداد النظام في مجلس الشورى.

تأخر النظام

ويلمح عضو هيئة التدريس في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن الباحث الدكتور مسفر القحطاني، لتأخر صدور النظام، متفقاً مع رأي دحلان، لكنه يرى أن وعي المجتمع واستشراق الدولة أهميتها هو ما أسهم في تأسيسها وفق حرية العمل المسؤول وسيادة الشريعة والنظام المصلحي لها.
ويؤكد القحطاني على أن مؤسسات المجتمع المدني هي نبض المواطن ومجال حيوي لاستيعاب الميول وتوظيف الأفكار النافعة بما يخدم احتياجات المجتمع، مشدداً على أن أهميتها لمؤسسات الدولة «عظيمة»، فهي التي تسد الخلل وتقوم العوج وتغطي ما لا يسع الدولة تغطيته.
مطالباً بعرض النظام على هيئة كبار العلماء، وهو ما أشار إليه عضو هيئة التدريس في جامعة أم القرى الباحث الشرعي الدكتور إحسان المعتاز، عندما قال «لاشك أن وجود هيئة عليا لمؤسسات المجتمع المدني أمر يدعو للاستبشار، ولكن يبدو من الصعوبة بمكان الحكم على كفاءة هذا النظام ومحتوياته حتى يصدر ويمكن الاطلاع عليه، ومن حيث الأصل فإن جميع ما يصدر في المملكة ينبغي أن يكون وفق مبدأها الأساس وهو الاحتكام إلى الكتاب والسنة، ولذا فإنني أرجو قبل صدور أي شيء بهذا الخصوص أن يتم عرضه على هيئة كبار العلماء للاستنارة بمرئياتهم وملحوظاتهم.«
بيد أن الدكتور مسفر القحطاني طمأن المعتاز بأن فكرة مؤسسات المجتمع المدني فكرة إسلامية أصيلة أسهمت في تطوير الدولة الأولى في مجال التعليم والصحة والمرافق العامة، فلا مجال للقلق منها، موضحاً أن حداثة المصطلح ومرجعيته الغربية لا تعني رفضه، بل له نماذج عدة يمكن أن نأخذ أفضلها للتطبيق.

فوائد القرار

وفصل المستشار القانوني لجمعية حقوق الإنسان الدكتور خالد الفاخري، فوائد صدور القرار بقوله «وجود نظام ينظم عمل مؤسسات المجتمع المدني وهيئة عليا للإشراف سيحقق عديداً من الفوائد منها توحيد المرجعية في إصدار التصاريح لمؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي القضاء على تعدد الجهات المانحة تصاريح حيث إن الوضع الحالي قائم على أن يتولى عدد من الجهات إصدار تصريح للجمعية الداخل نشاطها في نطاق عمل هذه الجهة، وهنا مشكلة في اختلاف المعايير الواجبة لإنشاء الجمعيات بين جهة وأخرى، وبالتالي عدم المساواة في منح التصاريح للأفراد.«
وأشار الفاخري إلى أن التأكيد على أن الهيئة ستقوم بدون إشراف دون تدخل في عمل هذه الجهات يؤكد على توجه الدولة لاستقلال مؤسسات المجتمع المدني، وإعطائها الحرية في رسم سياستها بنفسها، ما سيُسهم في تفرغ هذه المؤسسات لأداء عملها من خلال وجود جهة تقوم بتذليل أي عقبات إدارية قد تواجهها، وبالتالي تتفرغ مؤسسات المجتمع المدني لأداء مهامها وفق ما نص عليه نظامها الأساس.

ورأى الفاخري أن أربعة فوائد ستتحق من صدور النظام هي توحيد الاشتراطات الواجب اتباعها لمن رغب من الأفراد في إنشاء جمعية، وقصر المدة لمنح التصاريح التي تستغرقها عملية إصدار التصاريح حالياً، وإيضاح الآليات لإنشاء الجمعيات، وإيجاد قاعدة بيانات لهذه المؤسسات.
وأبان الفاخري أن تعدد مؤسسات المجتمع المدني سيؤدي إلى زيادة الحراك الحقوقي والتطوعي الذي تشهده المملكة بدعم من خادم الحرمين الشريفين، ورفع وعي الأفراد حقوقياً وتطوعياً وعلمياً، وتوحيد الجهود في المجالات التطوعية والحقوقية والثقافية وخلافه، مشيراً إلى أن هذه المؤسسات ستساند الأجهزة الحكومية من خلال توعية الأفراد بما لهم من حقوق يستطيعون المطالبة بها، وما عليهم من واجبات عليهم الالتزام بها، وستدعم أفراد المجتمع في المطالبة بحقوقهم.
توحيد المرجعيات
ويؤكد عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان المستشار العمالي والباحث في القضايا العمالية حامد الجهني، على حديث الفاخري بأن مؤسسات المجتمع المدني في الوقت الحالي تعاني من تشتت في المرجعية، مستدلاً بأن المؤسسات الخيرية تعمل تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية، وهناك لجنة الطفولة تعمل تحت مظلة وزارة التربية والتعليم، مؤكداً أن وجود هيئة سيوحد المرجعية ويضمن استقلاليتها لممارسة أعمالها وتكون جهات رقابية مكملة للجهات الرقابية المعينة من الدولة.
ولاحظ مدير الإعلام في قناة العربية والكاتب ناصر الصرامي، أن صدور النظام سيستجيب بشكل جيد للحاجات الاجتماعية والمهنية والإنسانية، ويسهل مهمة المنظمات المدنية التي من شأنها تكريس روح العطاء والمشاركة والرعاية العامة والإيثار المجتمعي.
وأضاف الصرامي «الأمل أن نسمع بتفاصيل النظام الجديد ولوائحه، لتكون الهيئة الجديدة داعمة للعمل المؤسساتي المدني ومشجعة له بشكل يرسم مستقبلاً متنوعاً للمشاركة والعمل الجماعي المنظم والمحترف.«
المشكلات الحقوقية
ورأى فريق من المراقبين والناشطين أن النظام سيُسهم في حل كثير من المشكلات الحقوقية لفئات مختلفة من المجتمع لم تأخذ من الاهتمام الحد الأدنى، وهو ما أشار إليه الإعلامي الدكتور عبدالعزيز قاسم، إذ رأى أن صدور النظام سيفتح المجال للتوسع في إنشاء المؤسسات المدنية الأهلية، مطالباً بالبدء بأهم قطاع وهو فئة المعلمين والمعلمات الذين يربون على نصف مليون عامل، متمنياً صدور موافقة على إنشاء جمعية لهم. وشدد الفريق على أن قرب صدور نظام مؤسسات المجتمع المدني يعدّ بشارة العيد لكل الناشطين والمهتمين بالشأن العام، بيد أنه يخشى أن تكون مرجعية هذه المؤسسات صورية لا فاعلة، وأن تبقى مجرد واجهة وديكوراً جميلاً بلا مضمون.
وأكد أن الناشطين يخشون بقاء مثل هذه القرارات في حيز الواجهات فقط دون تفعيل حقيقي لما يريده ولاة الأمر، من فائدة فعلية تعود على المجتمع وأفراده من وراء مثل هذا القرار.
مكافحة الفساد
وربطت الكاتبة مي عبدالعزيز السديري نجاح النظام بشريطة أن يكون مشابهاً لنظام هيئة مكافحة الفساد، مشيرة إلى أن أعضاء الهيئة العليا الذين سيشرفون على تنفيذ النظام يجب أن يتمتعوا بخبرة إدارية وعملية وأن يكونوا مستقلين بعيداً عن تدخل أي جهة.
وذهبت إلى ما طالب به الدكتور عبدالعزيز قاسم بتأسيس جمعيات للاهتمام بالجوانب والفئات المهملة من المجتمع، مثل إنشاء جمعية لحماية المستهلك، وجمعيات لكشف الفساد الطبي، وجمعية للمتظلمين من مخالفات ساهر، وجميعات للعاملين في الحج والعمرة، مؤكدة أن نجاح الهيئة مرهون بالشروط التي توضع لافتتاح المؤسسات بحيث تكون سهلة وميسرة وسريعة وبعيدة عن البيروقراطية والفساد.
أكدوا أن نجاحها مرهون بآليات التنفيذ
محامون: صدور النظام يعدّ نقلة نحو المشاركة الشعبية
رأى محامون قرب صدور نظام مؤسسات المجتمع المدني في المملكة نقلة ديمقراطية نحو المشاركة الشعبية في صناعة القرار.
وقال رئيس لجنة المحامين في المملكة الدكتور إبراهيم الغصن «مشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار موجودة لدينا لكن بأطر اجتهادية ودون وجود قالب رسمي»، مؤكداً على أن صدور النظام سيؤطر هذه المشاركة، مشدداً على أن صدور النظام في المملكة يعدّ نقلة ديمقراطية نحو المشاركة الشعبية في صناعة القرار، وسيفتح الآفاق للمشاركة الشعبية، ما ينعكس إيجاباً على جميع المستويات، مؤكداً أن وجود هذه المؤسسات نقلة تاريخية منظمة في تاريخ المملكة.

ويرى نائب رئيس لجنة المحامين سابقاً صالح الصقعبي، أن صدور النظام تعميق لثقافة الاستقامة، والعمل التطوعي وإبراز النجاحات دورياً، وترسيخ نهج الحوار والاعتدال والدقة في المعلومة.وقال «هذه المؤسسات لكي يُكتب لها النجاح فهي تحتاج إلى انضمام المواطن لها وتزويدها بالمعلومة.»

ويؤكد المحامي وعضو لجنة الطفولة الدكتور عدنان الزهراني، أن صدور النظام في حال إعلانه رسمياً يعدّ خطوة متقدمة تعبر عن وعي بالمحيط العربي والدولي، وتتيح فرصة للناشطين للعمل المؤسسي، وتنظم تلك الأنشطة، وتوقع أن تكون خطوة موفقة للتحول نحو تحمل عام لمسؤولية تطوير المجتمع الحقوقي على جميع المستويات، بيد أن المحامي خالد أبوراشد ربط نجاح الفكرة التي وصفها بالممتازة بالتنفيذ وآلية العمل حتى تحقق الأهداف المرجوة.

قال إنها وسيلة لتماسك الجبهة الداخلية في أوقات الأزمات

الحارثي: مؤسسات المجتمع المدني قنوات للتعبير وامتصاص للطاقات وتعزيز للانتماء

أكد عضو مجلس الشورى والمتحدث الرسمي لهيئة حقوق الإنسان سابقاً الدكتور زهير الحارثي، أن أهمية صدور نظام المؤسسات الأهلية يكمن في تفعيل جميع شرائح المجتمع وينمي الإحساس بدورها في المجتمع، ما يعزز انتمائها، مشدداً على أنها ستكون قنوات امتصاص وتعبير قادرة على تسهيل مهام الدولة بل وتخفيف العبء عليها من خلال قيامها ببعض الوظائف، وبالتالي إذابة الحواجز بين الدولة والقطاع الخاص.

وأضاف الحارثي «لعل إفرازاتها ستنعكس على تنمية قيم المواطنة ونشر قيم التسامح وقبول الاختلاف وتكريس مفهوم العدالة الاجتماعية.»

وأبان الحارثي أن مؤسسات المجتمع المدني توفر منبراً للأصوات التي تغلب مصلحة الوطن، وتدفع باتجاه محاربة الفساد وحفظ الحقوق، وتماسك الجبهة الداخلية في أوقات الأزمات والضغوط والحروب، موضحاً أن الهيئة ستوفر الإطار التشريعي والقانوني الذي يساعد المجتمع المدني للقيام بدوره باستقلالية، وإيجاد صيغة تعاونية مع الدولة بما يتجاوز الرابطة التقليدية إلى رابطة مدنية ترسخ مبدأ المواطنة وستعزز الهيئة مبادئ الشفافية بوضع أطر رقابية.

وأفاد الحارثي أن وجود آلية محاسبية سيمنع ظهور مؤسسات لها طبيعة قبلية أو طائفية، أو أن تستغل من جهات خارجية أو من تيارات لها نشاطات مشبوهة.

# التحقيق مع مقيم اتهمته ابنته بالتحرش وتعنيفها

المصدر: جريدة الشرق الخميس 5 شوال 1433 هـ - 23 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/23/453601

الطائف – عبدالعزيز الثبيتي

تحقق الأجهزة الأمنية بمحافظة الطائف في اتهام فتاة في العشرين من عمرها من الجنسية اليمنية، لوالدها بأنه يقوم بتعنيفها والتحرش بها بشكل مستمر، وقامت شرطة السلامة باستدعاء المقيم والتحفظ عليه لإنهاء إجراءات التحقيق، فيما أكدت المصادر الأمنية أن الفتاة ظهرت عليها بعض الكدمات والجروح في يدها وتم تحويلها للمستشفى لعلاجها وإصدار تقرير طبي حيال ذلك.

وأكد ممثل جمعية حقوق الإنسان بالطائف عادل الثبيتي أن الجمعية تابعت القضية، وتنتظر انتهاء التحقيقات للتثبت من صحة دعوى الفتاة وثلاث من شقيقاتها تجاه والدهن، وفي حالة ثبوت صحة الشكوى ستطالب الجمعية بتحويله للمحكمة الشرعية لمقاضاته شرعاً.

# مطالبات بإعطائها موافقات من الشؤون الاجتماعية باعتبارها تمارس عملا غير ربحي.. والوزارة "تتنصل"

# انفراج في طريق مؤسسات المجتمع المدني.. "الحقوقية" تحصل على تراخيص أجنبية.. وأخرى تنتظر "الإدارية"

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 3 شوال 1433 هـ - 21 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/21/450065

الدمام – فاطمة آل دبيس

اتجهت بعض المؤسسات الحقوقية لأخذ تراخيص من دول أجنبية لممارسة نشاطها غير الربحي في المملكة، بينما ما زال بعضها في انتظار صدور الموافقة، أو الحكم لها من قبل المحكمة الإدارية بعد رفع مظالم تطالب بإعطاء الجمعيات تراخيص من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، باعتبارها تمارس أعمالاً خيرية غير ربحية، تتوافق كافة أهدافها مع أهداف الجمعيات مع الشروط المفترض توافرها في الجمعيات الخيرية تبعا للائحة وزارة الشؤون الاجتماعية،فيما نفى المستشار والمشرف على الشؤون التنفيذية في مكتب وزير الشؤون الاجتماعية فالح المزيد ، مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية عن استخراج تراخيص للمؤسسات أو الجمعيات ذات النشاط الحقوقي ، مفيداً أن استخراجها يكون بأمر من المقام السامي أو بأمر من وزارة الداخلية، مؤكداً أن الشؤون الاجتماعية لا تستخرج تراخيص «الحقوقية»، في حين أوضح عضو مجلس الشورى الدكتور عبد الرحمن العناد في حديثه لـ «الشرق» أن عدم منح الوزارة للتراخيص عائد لانتظارها صدور نظام مؤسسات المجتمع المدني الذي تم تعديله من قبل مجلس الشورى ودراسته في هيئة الخبراء وتم رفعه للمقام السامي لاعتماده، مبينا وجود هيئة عليا ستشرف على كل مؤسسات المجتمع المدني ولم يعد لوزارة الشؤون الاجتماعية أي صلاحية بالترخيص أو الإشراف.

ترخيص كندي

وأوضح رئيس جمعية مرصد حقوق الإنسان في جدة وليد أبو الخير، أن الجمعية حصلت على ترخيص بمزاولة عملها الخيري من دولة كندا، حيث بدأت الجمعية عملها في بداية عام 2008م عن طريق الموقع الإلكتروني، وحاول أعضاء الجمعية الحصول على ترخيص من المملكة، ولكن لم يتمكنوا من الحصول عليه، دون إعلامهم بأسباب الرفض، ما أدى إلى توجه الجمعية مباشرة إلى دولة كندا رغبة منها في الحصول على رخصة لمزاولة العمل.

اعتراف عالمي

وأفاد أبو الخير أنه يمكن تسجيل أي جمعية خيرية غير ربحية في الخارج، ويكون معترفا بها عالمياً شريطة، أن تخضع لرقابة مالية، ولنظام العمل التابع للدولة المرخصة، مضيفاً أن الجمعية ما زالت ترغب في صدور الأوامر التي تسمح لها بالحصول على ترخيص من المملكة.

وأضاف أبو الخير أن الجمعية تتعرض لمشكلة حيث اخترق موقعها الأساسي والآن تعمل على إعادته، مبيناً أن عمل الجمعية عبارة عن استشارات، ومرافعات وإيصال صوت المواطن للجهة المختصة في الدولة.

تعاون الجهات

وبين مسؤول قسم الرصد والتوثيق في مركز العدالة أحمد المشيخص، أن المركز زاول أعماله دون ترخيص، رغم أن أغلب تعامله كان مع الجهات الحكومية، منذ عام 2009 بمسمى « شبكة النشطاء الحقوقيين» وسعى منذ بداية إنشائه إلى إيصال صوت كل شخص إلى الجهة المختصة، وأكد استجابة جهات الدولة وتفاعلها مع ما يرفع لها من تظلم المواطنين،

مؤيدا أقواله بأن أعضاء المركز عملوا على إيصال صوت 620 مسجونا إلى الجهات المختصة من وزارة الداخلية وجمعية حقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان والإمارة وحدثت استجابات كبيرة نتج عنها الإفراج عن غالبية المسجونين، ووصل عددهم إلى 150 شخصا، مضيفاً أنه يوجد بعض الأحداث، طلبت دار الأحداث من أعضاء المركز الحضور لاستلامهم شخصيا، وإيصالهم إلى أولياء أمورهم، عدا عن المساعدة في الوظائف للمفرج عنهم بعد خروجهم من السجن.

دعوى تظلم

وكان أعضاء مركز العدالة لحقوق الإنسان قد رفعوا دعوى تظلم أمام المحكمة الإدارية في الدمام، جراء رفض وزارة الشؤون الاجتماعية إعطاء المركز رخصة لمزاولة نشاطه الحقوقي بشكل رسمي معترف به في الدولة، وليتعاون معها في إيصال صوت المواطن للجهات المختصة.

توعية قانونية

وقال عضو مركز العدالة وليد السليس، أن المركز لا يقتصر على إيصال صوت المواطن، بل يعمل على إعطاء دورات في الحقوق والتوعية القانونية، مفيدا أن المركز تتوافر فيه جميع الشروط التي تطلبها لائحة وزارة الشؤون الاجتماعية، من عدد الأعضاء حيث أنه من الشروط ألا يقل عدد الأعضاء عن عشرين عضوا وجميعهم سعوديون، مؤكداً أن الأعضاء الموجودين من كافة التخصصات التي تخدم المجتمع والقادرة على الإنجاز من محامين، وأكاديميين وموظفين، وعملهم في المركز بشكل غير متفرغ.

رفع للمحكمة

وأفاد عضو مركز العدالة والمنسق المالي علي الحرز، أن المركز اتخذ الإجراء السليم في رفع الأمر إلى المحكمة الإدارية ولكن في حال حصل رفض، سيتجه إلى أخذ ترخيص من الخارج، حيث إن الدول في الخارج تعطي التراخيص القانونية لكل مؤسسة مكونة من عدة أفراد شريطة أن تكون خيرية.

طلب ترخيص

وأوضح عضو الجمعية الأهلية عقيل البهالي، أن الجمعية تقدمت بطلب ترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية منذ سبعة أعوام، وقال البهالي في بداية الشروع بالتأسيس تقدم لنا أربعون شخصا بطلب للانضمام للجمعية، لكن عدم التمكن من الحصول على رخصة، جعل الأمر يقتصر على عمل لجنة المتابعة المكون من خمسة أعضاء فقط، ويقتصر عملهم على إصدار بيان باسم الجمعية في المواقف التي تستدعي إصداره.

استشارات للمسجونين

وبين عضو المجلس الإداري في جمعية الحقوق المدنية والسياسية في الرياض محمد القحطاني، أن الجمعية ما زالت تنتظر صدور الأمر الملكي، علماً أنها مكونة من 11 عضوا مؤسسا، بالإضافة إلى ثلاثين آخرين ينتخبون في نهاية كل عام من كافة شرائح المجتمع، مفيداً أن سبب الانتظار وعدم رفع دعوى، هو أن الطلب لم يرفض، وإنما رفع للأمر السامي، ليصدر قرارا بشأنه، وقال القحطاني «إن الجمعية تعمل على رصد أي حق من حقوق الإنسان، وتوصله إلى الجهة المختصة، وعملنا على علاج خمس حالات بعد إيصال أصواتهم إلى الجهات المختصة، مفيداً بأنه توجد مئات القضايا مقيدة لدى الجمعية، وتقدم الجمعية استشارات لقضايا المسجونين أو إيصال قضاياهم إلى من له القدرة على مساعدتهم.

تنظيم المؤسسات

وصرح المستشار القانوني وعضو جمعية حقوق الإنسان خالد الفاخري، أنه لا يوجد ما يمنع من حصول المؤسسات على رخصة مزاولة العمل الحقوقي التطوعي، إذا توافرت الشروط المطلوبة، خاصة أنه توجد مؤسسات حالية تعنى بحقوق الطفل أو المرأة أو المعاق، وحصلت على تراخيص لمباشرة أعمالها، كما يدرس مجلس الشورى نظاما خاصا لتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني.

وقال الفاخري، إن حداثة طبيعة عمل هذه المؤسسات الحقوقية، تتطلب الإسراع في وضع اشتراطات واضحة لمن يرغب في إنشاء جمعية، مشيراً إلى أن وجود مؤسسات المجتمع المدني له دور إيجابي في المملكة.

شخصية مستقلة

وأضاف الفاخري، أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان شخصية اعتبارية مستقلة، لها حق التملك والتصرف ويجوز لها إنشاء فروع داخل المملكة، على أن يكون مقرها الرئيس في العاصمة الرياض، وتهدف إلى العمل على حماية حقوق الإنسان، وفقاً للنظام الأساسي للحكم الذي مصدره الكتاب والسنة، ووفقاً للأنظمة المرعية، وما ورد في الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان، الصادرة عن الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، ووكالاتها ولجانها المختصة، بما لا يخالف الشريعة الإسلامية، والتعاون مع المنظمات الدولية العاملة، والوقوف ضد الظلم والتعسف والتعذيب.

وأكد الفاخري، أن الجمعية الوطنية تعمل على التأكد مما ورد في النظام الأساسي للحكم، والأنظمة الداخلية، ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وتتأكد من تنفيذ التزامات المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان، وتتلقى الشكاوى وتتابعها مع الجهات المختصة لإزالة أسبابها، وتحقق في دعاوى المخالفات مع الجهات المختصة، والتعامل مع قضايا حقوق الإنسان في الهيئات الدولية، وإقامة الندوات والمؤتمرات، ودراسة المواثيق والصكوك الدولية وتطبيقها، وتشجيع التعاون الإقليمي والدولي.

دعم ملكي

وكانت الجمعية الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد حصلت على ترخيص منذ عام 2004 بهدف حماية حقوق الإنسان، والدفاع عنه، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والنظام الأساسي للحكم، والأنظمة المرعية والاتفاقيات والمواثيق الدولية، التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وتتكون الجمعية من 41 عضوا مؤسساً، بالإضافة إلى ما يزيد عن سبعين عضوا متعاونا، ونالت الجمعية ترخيصها بموافقة سامية، بعد أن تقدم المؤسسون وطلبوا الإذن، لتمارس الجمعية مهامها، موضحين الأهداف التي تقوم عليها الجمعية، انطلاقا مما جاء في المادة 26 من النظام الأساسي للحكم، التي نصت على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفقا للشريعة الإسلامية.

يشار إلى أن جمعية حقوق الإنسان رصدت كل ما طرأ على المملكة من إيجابيات وسلبيات منذ إنشائها إلى عام 2011، الأمر الذي يبين التقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان على أرض الواقع بدعم من خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله .

مؤسسات المجتمع المدني .. «إيثار» يجمع مصالحَ وقيمَ وأهدافَ المتطوعين

يشير مصطلح المجتمع المدني إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة حول مصالحَ وقيمٍ وأهدافٍ مشتركة، وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني كتقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل، أو المشاركة في السياسات العامة.

ويضم المجتمع المدني مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية، والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. و يطلق على هذه المنظمات مصطلح منظمات المجتمع المدني. وثمة اجتهادات متنوعة في تعريف مفهوم المجتمع المدني تعبر عن تطور المفهوم، والجدل حول طبيعته وأشكاله وأدواره. لكن الوصف الأكثر شيوعاً هو أنه مجال لعمل الجمعيات التطوعية والاتحادات، مثل النوادي الرياضية، وجمعيات رجال الأعمال، وجماعات الرفق بالحيوان، وجمعيات حقوق الإنسان، واتحادات العمال، وغيرها. ويوجد بجانب ذلك أشخاص كثيرون يهتمون بالمجتمع الذي يعيشون فيه، ويكونون على استعداد للتطوع وإفادة الآخرين. أي أن المجتمع المدني ينمو بمقدار استعداد أفراده للعطاء دون مقابل لإفادة الجماعة، وهذا يعد من «الإيثار العام».

أكد أن جميع المؤسسات الخيرية والتطوعية والحقوقية والمهنية والعلمية ستنضوي تحتها

العناد لـ الشرق: صدور نظام مؤسسات المجتمع المدني قريباً .. وهيئة عليا للإشراف عليها

جدة – نعيم تميم الحكيم

كشف عضو مجلس الشورى وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور عبدالرحمن العناد عن قرب صدور نظام مؤسسات المجتمع المدني، مرجعا عدم منح وزارة الشؤون الاجتماعية رخص للجمعيات الحقوقية والتطوعية الجديدة انتظار للنظام الجديد .وأوضح العناد في حديث لـ « الشرق» أن النظام وافق عليه مجلس الشورى قبل سنتين تقريبا بعدما أجرى عليه تعديلات جوهرية بعد وضعه من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية وتم رفعه لهيئة الخبراء في مجلس الوزراء وتمت دراسته ومن ثم تحويله لمجلس الشورى الذي أجرى عليه التعديلات وأقره ورفع للمقام السامي بعد موافقة جميع الأطراف وسيصدر قريبا، مشيرا إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية أوقفت التراخيص بانتظار صدور النظام الذي طال أمده.

وأبان العناد أنه ينظم عمل جمع مؤسسات المجتمع المدني بما فيها المؤسسات الحقوقية والتطوعية والخيرية والمهنية والعلمية وأي مؤسسة أخرى من مؤسسات المجتمع المدني .

وأفاد عضو مجلس الشورى أن النظام ينص على إنشاء هيئة عليا من قبل الدولة رئيسها بمرتبة وزير ستشرف على مؤسسات المجتمع المدني إشرافا عاما وتمنحها التراخيص دون التدخل في طريقة عملها فهي تعتبر جهة إشرافية ترفع لها

المؤسسات المحاضر والحسابات الختامية حيث تكون مهمتها رقابية لتصحيح مسارها ماليا وإداريا في حال وجود أي خلل، مؤكدا على أن الهيئة تنظيمية بحتة ستساهم في عدم وقوع المؤسسات في أية أخطاء.
ولفت العناد إلى أن النظام سيوحد الجهة التي تمنح مؤسسات المجتمع المدني تراخيصها وتشرف عليها حيث توجد حاليا أكثر من جهة لذلك فوزارة الشؤون الاجتماعية تشرف على الجمعيات الخيرية والاجتماعية والتطوعية ووزارة التعليم العالي تشرف على الجمعيات العلمية وكذلك الوزارات التي تشرف على الجمعيات المهنية كالمحاسبين والمهندسين والمحامين، وقال « صدور هذا النظام سينقل صلاحيات كل مؤسسات المجتمع المدني انفه الذكر تحت مظلة الهيئة وسنقل صلاحياتها من وزارة الشؤون الاجتماعية والتعليم العالي وباقي الوزارات للهيئة وهو ما نص عليه النظام».
ولفت العناد إلى أن نظام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مختلف تماما ولن يدخل تحت مظلة الهيئة، مشيرا إلى أن الجمعية صدرت بناء على برقية من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز- رحمه الله- بالسماح للجمعية بالافتتاح والترخيص لها .وأوضح العناد أن الهيئة لا تتدخل في تشكيل الجمعيات فهي أحد حقوق الجمعيات العمومية ، مبينا أن من حق الجمعية إدخال غير السعوديين في عضويتها.وأفاد العناد أن صدور النظام سيكون خطوة إيجابية ستعزز من انتشار مؤسسات المجتمع المدني، مشيرا إلى أنه يحق لمجموعة من السعوديين أن يفتتحوا جمعية من أجل حقوق العمالة الوافدة مثلا أو من أجل حقوق أي فئة في المجتمع ، لافتا إلى أن مؤسسات المجتمع المدني لا تملك صلاحيات بقدر ماهي مؤسسات رقابية تملك الصلاحيات المعنوية فقط وهذا ماهو متعارف عليه في كل دول العالم، واستدل بمؤسسة هيومين رايتس لحقوق الإنسان التي لا تملك صلاحيات لكن تقاريرها تهز الدول.
وأشار عضو مجلس الشورى إلى أنه روعي عند وضع نظام مؤسسات المجتمع المدني الاطلاع على نماذج الأنظمة في أمريكا والدول الأوروبية للاستفادة منه في وضع نظام متطور ومرن، سيكون نقلة كبيرة في حال إقراره قريبا بإذن الله.

# تأخر الإعانة يهدد بإخراج معاقين" من الجامعات .. والوزارة تعدهم بـ الزيادة"

# حقوق الإنسان" : المعاقون منسيون نهائيا وحقوقهم لا تصلهم كاملة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 5 شوال 1433 هـ - 23 اغسطس 2012م
http://www.al-madina.com/node/396732

تركي القحطاني - جدة
يشكو بعض أهالي المعاقين من عدم صرف الإعانات الشهرية التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية بشكل منتظم، مؤكدين انها قد تتأخر كثيرا وبالتالي لا يستطيعون تدبير النفقات اليومية لابنائهم المعاقين خاصة ان معظمهم يدرس بالجامعات ويحتاجون الى نفقات مرتفعة.
واشاروا الى ان بعض الاسر تفكر في اخراج ابنائهم المعاقين من الجامعات اذا استمر هذا التأخير الملحوظ في صرف الاعانة.
فيما اكدت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان أن المعاقين منسيون نهائيا وحقوقهم لا تصلهم كاملة وأن المسؤولين على مراكز التأهيل الشامل والمراكز المختصة للمعاقين لم يبدوا أي تصرف حيال ماحصل في بعض مراكز التأهيل الشامل من اعتداءات على المعاقين.
وفي مواجهة تلك الشكاوى اكدت وزارة الشؤون الاجتماعية أن هناك زيادة في إعانات المعاقين وأسرهم في ظل ما تمرّ به المملكة من نمو اقتصادي وكذلك لمواجهة ارتفاع الأسعار، لكنه لم يحدد مقدار تلك الزيادة .

واضاف أن إعانات أسر المعاقين تصرف بناء على المادتين [ 23، 24] من اللائحة الأساسية لبرامج تأهيل المعاقين القاضي بمنح أولياء أمور المعاقين الذين يتعذر قبولهم بمراكز التأهيل أو الذين يرغب أولياء أمورهم في رعايتهم إعانة سنوية وفق شروط محددة وتقارير طبية.

وقال المواطن يوسف الغامدي : إن الإعانات قد تتأخر أكثر من الوقت المحدد، وانه لا يستطيع تدبير نفقات ابنه اليومية عندما تتأخر الإعانة عن موعدها «،كما أشار إلى أن الإعانة الخاصة بالمتزوجين يسمع عنها ولم يتسلمها قط !! وقال :» تقدمت بطلب للحصول على إعانة المتزوجين لابني المعاق ولي أكثر من 6 أشهر ولم يحصل عليها !!».

أما احمد المولد «كفيف البصر» ويدرس بالجامعة فيرغب في شراء جهاز كمبيوتر خاص بالمكفوفين بـ 15000 ولكن ضيق ذات اليد يحرمه من الجهاز الذي يساعده في إكمال دراسته،وقال :» أفكر في ترك دراستي والجلوس بالمنزل فوزارة الشؤون الاجتماعية لم توفر لي أجهزة طباعة للكتابة .. وعلى مدار العام لم يعطوني إلا إعانتين فقط !!».

رأي حقوق الإنسان

أكد المشرف العام للجمعية الوطنية للحقوق الانسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف: أننا نعاني منذ عام 1428هـ من مراكز التأهيل الشامل وأن أغلب تلك المراكز تتشابه بالملاحظات وقدم المباني وقلة كفاءة العمالة، وجميع تلك الملاحظات مشهودة وملحوظة وموثقة لدينا.

وأضاف الشريف أن فئة المعاقين فئة يجب إعطاؤها حقوقها الشرعية والكاملة، وعدم هضم حقوقها كما نشاهده في مراكز التأهيل الشامل للمعاقين بالمملكة العربية السعودية وأن المعاقين منسيون نهائيا وحقوقهم لا تصلهم كاملة وأن المسؤولين على مراكز التأهيل الشامل والمراكز المختصة للمعاقين لم يبدوا أي تصرف حيال ماحصل في بعض مراكز التأهيل الشامل من اعتداءات على المعاقين ولم يحركوا ساكنا وان هناك لوائح عقوبات قد وضعتها حقوق الانسان تجاه الاعتداءات على المعاقين وأنها مقسمة الى قسمين، قسم يختص بالأمور المدنية وقسم مختص بالأمور الجنائية وأن ماحصل في مراكز التأهيل الشامل لازالت التحقيقات مستمرة فيه والى الان لم تظهر أي نتائج في جنائية الأمر. وأضاف الشريف أن هناك لجنة في كل منطقة من مناطق المملكة لحقوق الانسان تتابع أمور المعاقين، وتشرف عليها عدد من اللجان وتلزم الى الدخول في مراكز التأهيل الشامل والبحث والمطالبة بحقوق المعاقين ووقفها في حال تم التعدي عليها.

رأي الشؤون الاجتماعية

من جهته قال مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي إن هناك زيادة قادمة في إعانات المعاقين وأسرهم في ظل ما تمرّ به المملكة من نمو اقتصادي وكذلك لمواجهة ارتفاع الأسعار، لكنه لم يحدد مقدار تلك الزيادة.

وفى سياق متصل أفاد مصدر مطلع في وزارة الشؤون الاجتماعية أن إعانات أسر المعاقين تصرف بناء على المادتين [23، 24] من اللائحة الأساسية لبرامج تأهيل المعاقين القاضي بمنح أولياء أمور المعاقين الذين يتعذر قبولهم بمراكز التأهيل أو الذين يرغب أولياء أمورهم في رعايتهم إعانة سنوية وفق شروط محددة وتقارير طبية.

وأشار إلى أن إعانات الأسر الحاضنة للأيتام تصرف شهريا لجهة الرعاية اعتبارًا من تاريخ تسلم الطفل إذا رغبت تلك الجهة في الإعانة « بحيث تصرف بواقع ألفى ريال شهريًا لمن هم دون السادسة من العمر و ثلاثة آلاف ريال شهريًا لمن هم فوق السادسة من العمر.

وأوضح أن إعانة انتهاء فترة الكفالة تصرف لكل أسرة لدى انتهاء مدة إقامة الأطفال مجهولي الأبوين بمقدار ( 20000) ريال فيما تصرف إعانة الزواج لفتيات دور التربية الاجتماعية للبنات حيث تمنح الفتاة إعانة مقدارها ستون ألف ريال.

وتصرف لكل فتاة من منسوبات هذه الدور سواء تم زواجها أثناء إقامتها بالدار أو بعد تخرجها على أن تشمل هذه الإعانة كل فتاة مجهولة النسب تم زواجها بمعرفة هذه الوزارة وذلك لمرة واحدة فقط.

وأوضح المصدر أن إعانة كراسي المعاقين وتعديل سياراتهم يتم تقديم الطلبات لها عن طريق فروع وكالة الوزارة للشؤون.

# مطالبة بتعويض المتضررين من خدمات "الكهرباء" و"الهاتف"

المصدر: جريدة الوطن الخميس 5 شوال 1433 هـ - 23 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=110766&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح

وجهت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان انتقادات لاذعة لطبيعة العلاقة التي وصفتها بـ"غير المنضبطة" بين الجهات الخدمية في المملكة والمستفيدين من خدماتها، مشددة على ضرورة تعويض من يلحقهم أي ضرر من انقطاعات الكهرباء أو مبالغات فواتير الهاتف أو غياب مشاريع الصرف الصحي.

وتفتح مطالبات حقوق الإنسان بـ"تعويض" المتضررين الباب مواربا أمام أهمية سن تشريعات من شأنها إنصاف المستفيدين من خدمات الكهرباء والهاتف والصرف الصحي.

وانتقد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني العلاقة القانونية بين المستفيد من الخدمات والجهات المقدمة لها في المملكة.

وقال في تصريح إلى "الوطن": للأسف الشديد أن الوضع القانوني لمن يتأثر من المستهلكين نتيجة إهمال الجهات المقدمة للخدمات سواء "كهرباء أو هاتف أو صرف صحي" غير منضبط في المملكة وليست هناك نصوص قانونية تلزم الشركات المقدمة للخدمات بالتعويض وانعقاد مسؤولية الشركات المقدمة للخدمات بالمملكة سواء كهرباء أو مياه أو صرف صحي أو هاتف ما زالت تحتاج إلى قوانين تضبط العلاقة بين مقدم الخدمة والمستهلك أو المستفيد.

وكشف القحطاني عن رفع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للجهات المختصة مشروع نظام لحماية حقوق المستهلك، معربا عن أمله في أن يكون هناك نوع من الرقابة والوفاء بالحقوق تجاه المستهلكين خاصة في ظل الأوضاع الحالية ومعاناة المستهلكين من طغيان وتجاوز الجهات المقدمة للخدمات.

ويأتي ذلك، فيما لا تزال الجمعية تدرس الوضع القانوني لبعض المتأثرين من انقطاعات الخدمة الكهربائية وخصوصا في شهر رمضان وهو ما كبد المتضررين خسائر فادحة.

# الهيجان: عمومية المصطلح تدعو للحذر والخوف.. والشريف: نسعى لتأسيس جمعية للمحامين السعوديين

# قانونيون ومستشارون وخبراء: مؤسسات المجتمع المدني تثقف المجتمع وتحميه من الأفكار الخاطئة وتكرس القيم الوطنية

المصدر: جريدة الشرق الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/26/456317

الدمام، جدة - فاطمة آل دبيس، نعيم تميم الحكيم

تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى مؤازرة ومساندة المنظمات الحكومية، وخاصة في أوقات الكوارث التي لا تتمكن فيها مؤسسات الحكومة من القيام بأعمالها، كما تعمل مؤسسات المجتمع المدني بتنوعها واختلافها على تكريس القيم الوطنية الموجودة في المجتمع، ولكن الدول مازالت تتعامل معها بشيء من الحذر وتخشى منحها تراخيص لمزاولة العمل بشكل رسمي، ما دعا أكثر مؤسسات المجتمع المدني في المملكة إلى ممارسة عديد من النشاطات بطريقة غير رسمية أو عبر شبكات الإنترنت كطريق لنشر التوعية وإيصال الصوت، أو تغير مسمى المؤسسة إلى حملة كون هذا المسمى لا يحتاج إلى ترخيص، ويحقق الهدف المرجو، أو محاولة الالتصاق بالجمعيات الخيرية المرخص لها سابقاً من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.

وطالب عدد من المحامين والمستشارين القانونيين وأعضاء مؤسسات المجتمع المدني بضرورة إسراع مجلس الوزراء إلى إقرار الدراسة التي عمل أعضاء وخبراء من مجلس الشورى على إنشائها قبل عامين، داعين إلى تحديد الجهة التي تنظر في هذه المؤسسات وتتولى الرقابة عليها لكي تكون مساعدة في حماية الوطن، وضرورة القضاء على الأفكار الخاطئة السائدة عن مؤسسات المجتمع المدني، التي تُسهم في التوعية بالحقوق.

عمومية المصطلح

قال عضو مجلس الشورى وأول المتحدثين عن مؤسسات المجتمع المدني في جامعة الملك خالد، عبدالرحمن الهيجان، «إن عمومية مصطلح مؤسسات المجتمع المدني جعلت الدول تتعامل معه بشيء من الحذر والخوف، خاصة أن بعضها ذات اتجاه سياسي، لذلك يستوجب تحديد نوع المؤسسة»، مشيراً إلى ظهور عدد من الجمعيات مؤخراً لا تتبع لجهة محددة كجمعية المتقاعدين، فبالنظر إلى نشاطها نجدها ليست خيرية وغير علمية، ولكنها مرخص لها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، وكذلك ما طرأ أخيراً كلجان مراكز الأحياء والنقابة العامة للسيارات في مكة.

نظام واضح

وبين الهيجان أنه لابد من وضع نظام واضح ومحدد، لمعرفة الجهة المختصة في إصدار الترخيص القانوني، وذلك لكي لا تتجه المؤسسات للعمل بدون ترخيص، خاصة أن الجمعيات أصبحت مستهدفة من قبل الإرهاب، لذلك نحتاج إلى إقرار النظام ومراجعة الفعاليات التي يمكن أن تقدم من المؤسسات والمقارنة بين هذه المؤسسات مع بعضها والمؤسسات في الخارج وتخصصاتها وعددها.

وأضاف «من أهم العوائق التي تقف في وجه مؤسسات المجتمع المدني ضعف النواحي المادية واعتماد المؤسسة على المتطوعين، منوهاً إلى أن عدم منح التراخيص للطامحين في النشاط غير الربحي سيلجئهم إلى اتخاذ أي طريق آخر يمكنهم من ممارسة عملهم سواء عبر وسائل الاتصال الإلكترونية أو غير ذلك، وقد يتمكنون من الحصول على الترخيص من خارج المملكة.

مظلة شرعية
وقال الهيجان «لاشك أن مؤسسات المجتمع المدني هدفها حماية حقوق الإنسان وتحقيق احتياجات أطياف المجتمع كافة، ولكن لابد من السعي وراء تحقيق هذا الهدف، مشيراً الى أنه لا توجد منظمة تحقق رضا جميع المواطنين، لذلك بعد نشأتها تخضع لنظام التغير والإصلاح، مبيناً أن جمعية حقوق الإنسان تعمل في حدود ما يسمح به النظام، ولاشك أن قيادتها ومجلس الجمعية يهدفون إلى تحقيق مزيد من رضا المواطن، ولكن المواطن يرغب في الأفضل دائماً، وأكد الهجيان أن الجمعية تسعى إلى كل ما يطرح أمامها من قضايا عن طريق الحوار بعيداً عن التصادم أو التضخيم لإدراكها بأن هذا الأمر يقيد دورها ويضر بمصلحتها. وأضاف «أن هيئة حقوق الإنسان لديها قدرة على الرقابة لجميع المؤسسات الحقوقية الجديدة الطالبة لتراخيص، والجمعيات، وعلاقتها بحقوق الإنسان علاقة تكاملية. وعن القيمة التي يضيفها الترخيص للمؤسسات، قال «إن الترخيص يضفي على المؤسسة المظلة الشرعية، ويحدد أهدافها حتى لا تدخل في مسألة تنازع الاختصاص، كما أنها توفر أكثر من منفذ لمعالجة قضايا حقوق الإنسان»، وينصح الهجيان بضرورة التخصيص، بحيث تكون كل مؤسسة مختصة في مجال محدد كحقوق الطفل أو المرأة أو المساجين.
تفعيل الحملات
وقالت الممثلة لمجموعة النساء الرائدات في حملة بلدي فوزية الهاني، «إن الحملة كانت عبارة عن لجنة نسائية من ستين سيدة من تسع مناطق في المملكة، ولكن مصطلح لجنة يستوجب الحصول على ترخيص قبل إنشائها، لذلك تم تفعيل مصطلح حملة»، وبينت الهاني الهدف من إنشاء الحملة وهو جعل المرأة قادرة ومؤهلة للمشاركة في التنمية الوطنية والشأن العام، لما لها من أهلية تجلت في المجالات كافة. وقالت الهاني إن الحملة تستقطب النساء من جميع نواحي المملكة ولم تقتصر على المدن الرئيسة، وذلك لنشر التوعية ومحاولة الوصول إلى كل امرأه في المملكة وتثقيفها، وأكدت الهاني أن النساء أبدين تجاوباً وتفاعلاً وتعاوناً كبيراً.
استشارات قانونية
ويعمل المحامي مشعل الشريف ومجموعة من المحامين السعوديين الحاصلين على ترخيص مزاولة مهنة المحاماة بشكل رسمي من وزارة العدل على طرح فكرة تأسيس جمعية خيرية للمحامين السعوديين وهدفها تقديم الاستشارات القانونية الشفهية والمكتوبة والترافع عن شريحة من المجتمع ليس بوسعها دفع أتعاب للمحامي، ويشرف عليها أحد القضاة بالمحكمة العامة، ويتولى شؤونها المالية للبعد عن الشبهة المالية للمحامين المتبرعين بالمرافعة، ويكون لها مقر وعدة فروع في المستقبل، والدراسة تحت الإعداد الآن، وأكد الشريف أن الدراسة ليس لها أي نشاط سياسي أو محاسبة لبعض الجهات الحكومية أو غيرها، لأن دورها فقط يقتصر في تقديم الخدمة لشريحة من المجتمع لا تستطيع توكيل محامٍ للترافع عنها. وطالب الشريف هيئة الخبراء من مجلس الشورى بإصدار نظام مؤسسات المجتمع المدني بشكل عاجل، وقصر إعطاء التراخيص على الأشخاص المختصين وهم شريحة المحامين الممنوحين تراخيص من وزارة العدل السعودية، وليس كل من ادعى أنه ناشط حقوقي أو مستشار قانوني.
آلية منظمة
ويرى المحامي مشعل الشريف أنه يستحسن التمهل في منح أي تصريح لأي جمعية حقوقية في الوقت الراهن، لعدم وجود آلية منظمة لهذا العمل التطوعي الجديد على المملكة، وعدم تحديد جهة الرقابة حتى الآن، ولكي لا تعاد تجربة سلبية سابقة سببها عدم الرقابة على بعض الجمعيات الخيرية، حيث كانت تستقبل التبرعات المالية في دور العبادة وغيرها، واتضح لنا فيما بعد أنها تخدم أجندة خارجية هدفها الإضرار بالوطن بالمال الذي ندفعه بحسن نية.
فكرة نمطية
ودعا المحامي والمستشار القانوني طه الحاجي إلى ضرورة تغير الفكرة النمطية السائدة لدى البعض، التي تصف مؤسسات المجتمع المدني كأنها جهات معارضة، وهذه فكرة خاطئة ويجب تخطيها فالمؤسسات تقوم بأعمال مساندة ومعاونة للدولة، وهي مؤسسات تقدم خدمة جليلة بكفاءة وجودة عالية، دون أن تكلف الدولة أي تكاليف. وأشار الحاجي إلى أنه تم إقرار نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية من قبل مجلس الشورى منذ عامين، إلا أنه لم يتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء إلى الوقت الحالي، وعلى الرغم من وجود قانون رسمي للجمعيات الأهلية، يمثل إضافة إيجابية مهمة في هذا المجال، إلا أنه يؤخذ على القانون المقترح تقييده أنشطة المؤسسات الأهلية وتدخل الهيئة المشرفة في عديد من أمور هذه الجمعيات، وكذلك الحد من تعاونها مع نظيراتها الإقليمية والدولية.
بنية قانونية
وأرجع الحاجي عدم تشكيل مؤسسات المجتمع المدني لقوة حقيقية على الرغم من وجود مئات المؤسسات العاملة في مختلف المجالات، إلى ضعف البنية القانونية وعدم وضوحها.

مشيراً إلى عديد من المبادرات الأهلية التي لها دور رائد في تفعيل الجهود الأهلية تجاه قضايا عامة، وخاصة من طرف الطاقات الشبابية من كلا الجنسين، وهذه المبادرات على الرغم من محدوديتها إلا أنها شكلت لنفسها موقعاً مؤثراً وكبيراً، وبدأت تتلقى تأييداً ومساندة من مختلف الجماعات والأطراف الشعبية ومن القطاع الخاص أيضاً.

مواد واضحة

بين الحاجي أنه لا توجد في المملكة مواد دستورية واضحة تساند تشكيل الجمعيات وتأسيسها، وتؤكد على حرية التجمع والتنظيم، فالنظام الأساس للحكم يشير بصورة إجمالية في المادة 26 إلى أن «تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية»، كما أنه لا توجد في المقابل تشريعات واضحة تمنع من تشكيل الجمعيات أو تعدّها تجاوزاً للقانون، ولذا فإن معظم الإجراءات التي تتخذ ضد المبادرات الأهلية للأنشطة المدنية تصدر من جهات إدارية.

430 جمعية

وقال الحاجي إن المؤسسات الخيرية والتطوعية المسجلة رسمياً عددها حوالي 430 جمعية مسجلة، بالإضافة إلى حوالي 160 جمعية تعاونية كالجمعيات الزراعية والاستهلاكية والتسويقية، ولجان التنمية الاجتماعية وجمعيات نسائية والأندية الأدبية وجمعيات الثقافة والفنون ولجان عمالية والأندية الرياضية الشبابية وجمعيات ومؤسسات مهنية ومؤسسات حقوق الإنسان، ويتم تسجيل هذه الجمعيات عند توافق شروطها للنظام المحدد حسب الجهة لتقدم إلى الجهة ذات العلاقة.

مساءلة قانونية

وبين الحاجي أنه بالنظر إلى أنواع الجمعيات المصرح لها يتضح أنه لا توجد مؤسسات حقوقية أو تلك المعنية بالشأن العام بسبب وجود قيود عديدة على تسجيلها وعملها. ولذا فان هنالك عديداً من الأنشطة والفعاليات التي تنتظم في مؤسسات غير مسجلة رسمياً، مع أن ذلك يعرض القائمين عليها للمساءلة القانونية والإدارية، والأمر بالتوقف عن الأنشطة.

وأضاف الحاجي أنه لا يوجد أي قانون يمنح الجمعيات والمؤسسات الأهلية أي امتيازات محددة ماعدا المساعدات والمعونات السنوية التي تتلقاها الجمعيات الخيرية ومراكز التأهيل من وزارة الشؤون الاجتماعية، كما أنه يحق لهذه الجمعيات تحديداً الحصول على منحة أرض مجانية من الدولة بمساحة 5000 متر مربع لإنشاء مقرات لها.

موافقات مسبقة

وأضاف الحاجي أنه تقتصر أعمال وأنشطة الجمعيات على الأهداف المدونة في سجلات طلب الترخيص، الذي يعتمد من الوزارة، ولا يحق قانوناً لهذه الجمعيات القيام بأي أنشطة أو فعاليات خارج هذه الأهداف، ويلزم أخذ موافقات مسبقة على معظم الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات، وتخضع لمراقبة من وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات الأمنية بشكل دقيق مختلف عن أنشطة هذه الجمعيات، وتقوم في حالة عدم الحصول على أذون مسبقة بأخذ تعهدات على المسؤولين في الجمعية وإنذارهم بعدم تكرار ذلك.

ويرى الحاجي أن معظم الجمعيات والمؤسسات القائمة لا تعدّ في الحقيقة مدنية لعدم وجود الاستقلالية الكاملة لها عن أجهزة الدولة.

عمل إنساني

وبين الحاجي أن عمل الجمعيات يصبّ في الجانب الإنساني (الخيري) والدعوي، ومع التطورات التي يشهدها المجتمع السعودي برزت بشكل واضح قضايا كانت تعدّ في عداد الممنوعات، على سبيل المثال قضايا العنف الأسري والفقر والفساد والأحوال الشخصية للأسرة وبعض الانتهاكات الحقوقية، وتقوم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان واللجان ذات العلاقة بالإرشاد الأسري بإبراز هذه القضايا بصورة معتدلة جداً.

تواصل خارجي

وقال الحاجي إن التعاون والتواصل بين الجمعيات الأهلية المحلية ومثيلاتها في الخارج محدود، فلا يُسمح بفتح فروع لجمعيات أو مؤسسات خارجية داخل المملكة، كما أن قيود المشاركة في البرامج الخارجية كبيرة جداً وبحاجة إلى الحصول على تصاريح وموافقات مسبقة فيما إذا كانت المشاركة باسم الجمعية أو المؤسسة. كما أن إجراءات الحصول على تأشيرات لدخول السعودية تتطلب وقتاً طويلاً، ما يعني تعذر مشاركة كثيرين من أعضاء المنظمات والجمعيات الدولية من دخول المملكة.

اتفاقيات دولية

وأشار المحامي والمستشار القانوني عبدالعزيز الزامل إلى وجود عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل وحقوق المرأة، التي انضمت إليها المملكة، مثل اتفاقية الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وكذلك صدور المرسوم الملكي القاضي

بالموافقة على انضمام المملكة إلى اتفاقية حقوق الطفل المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومصادقة المملكة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
وقال الزامل إن من أهم أهداف هيئة حقوق الإنسان هو الكشف عن أي انتهاك يتعلق بحقوق الإنسان واتخاذ الإجراءات النظامية نحو ذلك، وإبداء الرأي فيما يتعلق بأنظمة حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية، وعلى أجهزة الدولة تزويد هيئة حقوق الإنسان بما تطلبه من بيانات أو معلومات تتصل بأعمالها، وذلك لأداء مهماتها، هذا يؤكد أن المملكة هي الساعي الأول لحماية حقوق الإنسان، حيث إن دستورها وفقاً للنظام الأساس للحكم الكتاب والسنة، وأن الشريعة الإسلامية جاءت بحماية حقوق الإنسان والمحافظة عليها. وأضاف الزامل أن هذه المنظمات والجمعيات الحقوقية لها فروع في شمال وجنوب وشرق وغرب المملكة، كما أن لها آلية لتقديم الشكوى بحيث تسهل على الجميع، وذلك بأي وسيلة من وسائل الاتصال.
اطمئنان نفسي
وأوضح الاختصاصي النفسي فيصل العجيان أن المجتمع يعيش حالة من الاطمئنان النفسي مع وجود مؤسسات المجتمع المدني التي يكون عملها الأساس تثقيف المجتمع بالحقوق التي كفلها النظام، حيث إن عمل مؤسسات المجتمع المدني تثقيفي توعوي بتعريف النظام والحقوق التي يحفظها والثغرات القانونية، وكيف يمكن علاجها، وبذلك يكون المجتمع متطوراً، وأضاف العجيان «عند معرفة الإنسان لحقوقه يكون أول من يطبق الواجبات ويحترمها».
الفضيل لـ الشرق: وزارة الشؤون الاجتماعية لم تقم بدورها وإيكال تصريحات إصدار المؤسسات لجهة عليا سيحقق الفائدة
أكد الباحث والأكاديمي الدكتور زيد الفضيل أن مؤسسات المجتمع المدني تمثل اليوم علامة من علامات الدولة المدنية الحديثة، لما تقوم به من دور رئيس في بناء المجتمع ومراعاة حقوقه على مختلف الأطر، وهي بذلك تشارك المؤسسات الحكومية في وظيفتها الأسمى، وتخفف عن كاهلها حملاً كبيراً بوجه عام. وأشار الفضيل إلى أن الحكومات الغربية اهتمت بتيسير أعمال كثير من مؤسسات المجتمع المدني، كما اهتم المجتمع أيضا بالتفاعل إيجابيا مع جميع القائمين على تلك المؤسسات الحقوقية والتطوعية والتكافلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني. وأضاف الفضيل، «نحن في المملكة وبناء على ما نعيشه من تطور ونماء ملحوظين قد أصبحنا بحاجة إلى قيام عديد من المؤسسات الحقوقية والتطوعية والتكافلية والعلمية المختلفة، بل قد أفصح البعض منها عن هويته ورغبته في بدء العمل رسميا ضمن ما يقرره القانون وتنظمه التشريعات المدنية في هذا الأمر».ورأى الفضيل أن وزارة الشؤون الاجتماعية لم تحقق أي تقدم إيجابي سريع في هذا الأمر عندما كان الأمر مناطاً بها طوال الفترة الطويلة الماضية. وأكد أهمية إيكال تنظيم إصدار التصاريح لمختلف الجمعيات وبيان تنظيم عملها ضمن صلاحيات لجنة مختصة ليسهم في تحقيق المصلحة الكامنة في تحرير نظام محدد ولوائح واضحة لمن أراد إنشاء أي نمط مؤسسي لمؤسسات المجتمع المدني. ورأى الفضيل أن الأهم راجع إلى طبيعة الأنظمة واللوائح التي ستصدرها اللجنة مستقبلا، من حيث مدى قابلية وتيسر تحقيق اللوائح المطلوبة من قبل فعاليات المجتمع المخلصة العملية، مبديا تخوفه وتخوف كثير من نشطاء المجتمع المدني حاليًا الموجودين على الساحة أن يكتنف اللوائح المنظمة شيء من الصعوبة الغالبة والإعجاز الواضح الذي يستحيل معه تأسيس ما يرغبونه من منظمات المجتمع المدني بيسر وسهولة، مشيرا إلى أنه ليس المطلوب أن تكون اللوائح المنظمة من السهولة واليسر، بحيث يتمكن معه كل من هب ودب، وكل من أراد الشهرة أو أراد إخفاء جانب من نشاطه خلف تلك المؤسسات المدنية، مما يفقد المجتمع والدولة الفائدة المرجوة وهو ما ستكون له جوانبه السلبية حتماً.

# أهالي "العتيبية" يشكون من مضايقتهم لبناتهم ونساء الحي

# إمارة مكة و"حقوق الإنسان" تنظران في طلب إخلاء3 عمائر للعزاب

المصدر: جريدة سبق الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://sabq.org/2Bmfde

فهد المنجومي- سبق- مكة المكرمة:

أحالت إمارة منطقة مكة المكرمة لشرطة العاصمة المقدسة- ممثلة في مركز شرطة جرول- الشكوى المقدمة من ٢٢ شخصاً نيابة عن أهالي شارع الجزائر بحي العتيبية ضد ساكني ثلاث عمائر للعزاب مجاورة لمبنى المدرسة المتوسطة 26 للبنات ومركز تحفيظ قرآن كريم نتيجة لتعرض الطالبات والنساء بالحي للمضايقة ووقوف العزاب في طريقهن.

وعلمت "سبق" أن جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة تلقت اليوم السبت شكوى الأهالي من العزاب، حيث يطالبون فيها برحيلهم من حيهم السكني، وناشدوا الجمعية بالتدخل خصوصاً أن الشرطة والمحكمة الجزائية والمحكمة العامة أخلت مسؤوليتها لعدم الاختصاص في حين بقي الأهالي حائرين من المختص لتنفيذ التعليمات والأنظمة.

وقال محمد صالح سمران الصاعدي وبندر تركي الرداحي وصالح غريب الصاعدي وسعيد سفري الحربي وعادل جمعان ومحمد الحربي: إنهم تقدموا بهذه الشكوى بعد أن فشلت جميع محاولاتهم مع مستثمر العمائر السكنية الثلاث لإخلائها من العزاب.

وأكدوا أن هؤلاء العزاب يشكّلون مضايقة مستمرة لطالبات المدرسة بسبب تجمعاتهم المستمرة والمتكررة في الطرق المؤدية للمدرسة والتلفظ بالألفاظ غير الأخلاقية على مسمع من الطالبات في عمليات تحرش لفظي.

وقال الصاعدي إن أولياء أمور الطالبات والأمهات يضطرون إلى مرافقة بناتهم ذهاباً وعودةً من وإلى المدرسة خوفاً عليهن من هذه التجمعات.

وأوضح أن مساكن العزاب تطل مباشرة على نوافذ المدرسة من جميع جهاتها علاوة على تجمعهم طوال ساعات اليوم بالقرب من منازل الأهالي.

وأكد الرداحي وسفري أن هذه العمالة تشكّل قلقاً للأهالي منذ سكنهم في الحي قبل عدة سنوات، مشيرين إلى أن السكان حاولوا التواصل مع المستثمر لكنه رفض إخلاء العزاب.

ولفتا إلى أن الأنظمة والتعليمات تنص على عدم إسكان العزاب في الأحياء المأهولة بالأسر، مشيرين إلى أنه بالإمكان نقل هؤلاء العمال إلى أحياء ومناطق بعيدة عن مساكن الأسر.

من جهة أخرى قال الناطق الإعلامي لشرطة العاصمة المقدسة المقدم عبدالمحسن بن عبدالعزيز الميمان إنه سيتم النظر في شكوى المواطنين المتضررين من وجود مساكن العزاب بجوار المدرسة.

ولفت الميمان إلى وجود تعليمات وضوابط محددة من قبل مقام إمارة منطقة مكة المكرمة حيال سكن العزاب.

وقال: في حالة ثبوت وجود مخالفات لهؤلاء العزاب فسيتم المطالبة بإخلائهم فوراً.

# لا نية لوزارة العمل السعودية لإلغاء التحديث الأسبوعي لمستفيدي "حافز"

المصدر: جريدة اربيان بزنس الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://arabic.arabianbusiness.com/society/politics-economics/2012/aug/26/258122/

كشف وزير العمل السعودي عادل فقيه عن عدم نية وزارته لإلغاء عملية التحديث الأسبوعي للمسجلين في البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن عمل (حافز).

وجاءت تصريحات "فقيه" عقب حفل المعايدة الذي أقامته وزارة العمل السعودية لمنسوبيها أمس السبت بمقرها بالعاصمة الرياض.

و"حافز" هو برنامج حكومي جاء إثر أوامر العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز قبل أكثر من عام بصرف مُخصص مالي قدره ألفي ريال شهرياً ولمدة 12 شهراً هجرياً للباحثين عن العمل في القطاعين العام والخاص في المملكة التي تعاني أزمة بطالة تقدر نسبتها بأكثر من 10 بالمئة.

وفي الأشهر الأخيرة، تتصاعد نداءات مستفيدي ومستفيدات إعانة "حافز" للمسؤولين من أجل التراجع عن قرار الإلزام بالدخول الأسبوعي لتحديث البيانات الذي ورد في اللائحة التنفيذية للبرنامج -وبدأ تطبيقها يوم 22 مايو/أيار الماضي- التي تلزم المستفيدين على تحديث بياناتهم مرة واحدة على الأقل في الأسبوع لمدة ستة أسابيع متتالية أو متفرقة.

وتتضمن لائحة برنامج "حافز" التنفيذية عدة أسباب لإيقاف الإعانة عن المستفيد، وهي رفضه ثلاثة عروض مناسبة للعمل، أو عدم إتمامه بنجاح لأي دورة تدريبية بما في ذلك التدريب عن بعد، وعدم حضوره في المواعيد التي يحددها الصندوق للمقابلات الشخصية مع أصحاب الأعمال، أو تخلف المستفيد عن الحضور أربع مرات متتالية أو متفرقة خلال مدة صرف الإعانة، بالإضافة إلى عدم زيارة المستفيد لملفه الإلكتروني في قاعدة بيانات طالب العمل مرة واحدة على الأقل في الأسبوع، لمدة ستة أسابيع متتالية أو متفرقة.

وقال المستشار القانوني والعضو في جمعية حقوق الإنسان في السعودية خالد الفاخري ،قبل أيام، إن تحديث البيانات يجب أن يكون بشكل شهري، وليس بشكل أسبوعي، كما هو معمول به حالياً.

وأضاف إن المستفيدين يتكبدون عناءً ومشقة من أجل تحديث بياناتهم بشكل أسبوعي، خاصة أن غالبيتهم ليس لديهم خدمة الإنترنت، وبالتالي يشكل اشتراط التحديث الأسبوعي ظلماً لهم، بالإضافة إلى ضرورة اقتصار الاستقطاع من الإعانة على الشهر الذي لم تحدّث فيه البيانات، وليس طيلة العام، مع وجوب رفع السن المحدد لتمكين الاستفادة من "حافز".

ودعا "الفاخري" إلى ربط التأمينات الاجتماعية والخدمة المدنية والضمان الاجتماعي بشبكة كمبيوتر موحدة، تضمن إلغاء اسم المستفيد من "حافز" بمجرد انضمامه لأحد هذه القطاعات، وبذلك يخف الضغط على "حافز".

# هيئة التحقيق تدين معنف ابنته وتحيله للمحكمة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120827/Con20120827527574.htm

عبدالعزيز الربيعي (ينبع)
أدانت هيئة التحقيق والادعاء العام في محافظة ينبع والد الفتاة التي تعرضت للحبس في غرفتها 14عاما. وجاء في خطاب موجه من هيئة التحقيق والادعاء العام بتاريخ 1433/9/10هـ إلى محافظة ينبع أن القضية انتهت بإدانة المتهم فيها وتمت إحالته للمحكمة.
وكانت محافظة ينبع تلقت في وقت سابق بلاغا من هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة عن وجود فتاة تبلغ من العمر 14عاما تتعرض للحبس من قبل والدها في غرفة على السطح، فانتقلت الجهات المختصة للموقع وتم نقل الفتاة إلى مركز التأهيل الشامل لعدم وجود دار للحماية الاجتماعية في ينبع، وفي حينه انتقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان هذا الإجراء، فتم تسليمها لشقيقها.

# الهيئة الشرعية تنظر قضية سلافة" اليوم.. ووالدها يطالب بالقصاص

# الأب: قضية ابنتي ستنهي مسلسل الأخطاء وترد الحقوق الضائعة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.al-madina.com/node/397577

معتصم العقيلي - جدة
تنظر الهيئة الطبية بجدة اليوم قضية الطفلة سلافة العمري « 12عاما» التي توفيت جراء خطأ طبي في مستشفى حي الجامعة بجدة، وقال والد الطفلة سلافة: إننا طوال الشهور الماضية ونحن ننتظر موعد المحاكمة ليس انتقامًا لابنتي التي لاقت حتفها جراء الخطأ الطبي فحسب بل لجميع الأطفال الذين ذهبوا ضحايا من يدعون الطب وهم أبعد الناس عنه وأصبح مشكوكا في شهاداتهم العلمية، وقال والد سلافة: خلال المدة التي مضت وجدت تعاونا وتضامنا من كل شرائح المجتمع وكلي أمل في الله أن ينصر الحق وينتصر لحق ابنتي وحق الأطفال الذين ذهبوا ضحايا أخطاء طبية، ولدي شعور يخبرني بأن قضية ابنتي سوف تكون القاصمة لمسلسل الاخطاء الطبية ومن يسيرونه ويمررونه دائما دون عقاب رادع، وكلي ثقة في نزاهة قضاتنا الذين يستمدون أحكامهم من الشريعة الإسلامية التي تحق الحق وتزهق الباطل، واستغرب العمري من عدم كف يد الكادر الطبي طوال هذه المدة حيث قال: طوال هذه الشهور لم يكف يد الكادر الطبي حيث قمت بزيارة للمستشفى أكثر من مرة ووجدت الدكتورة المتسببة والممرضة لا تزالان على رأس العمل وتستقبلان العديد من الحالات والأطفال وذلك خطر على هؤلاء الأبرياء الذين قد يذهب أحدهم نتيجة خطأ طبي آخر.
تفاعل إلكتروني

من جانبهم طالب عدد كبير من المتابعين للقضية عبر المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الإجتماعي بإيقاع أقصى العقوبات بحق المستشفى والكادر الطبي المتسبب في وفاة الطفلة سلافة، وأجمع معظم المتابعين للقضية على ضرورة وضع حد نهائي لفوضى الأخطاء الطبية في المملكة وسن قوانين دقيقة وحازمة على من يأتون من الخارج للعمل في المجال الطبي في المملكة، وكانت قد أكدت الهيئة الشرعية للشؤون الصحية على لسان رئيسها الشيخ عبدالرحمن العجيري في تصريح سابق أن من حق ذوي الطفلة سلافة الاعتراض على الحكم حين صدوره والمطالبة بفتح التحقيق من جديد.

الأطفال أشد تضررًا

قال م. ناصر الصاعدي عضو الجمعية السعودية لرعاية الطفولة عن قضايا الأخطاء الطبية والمتضررين من الأطفال وخصوصًا قضية الطفلة سلافة العمري: لقد تبنت الجمعية العديد من القضايا التي تختص بالأطفال من مختلف مناطق المملكة نذكر منها مثلًا قضية الطفل محمد العازمي بالقريات وقضية طفل المخواه وكذلك قضية أطفال مدارس براعم الوطن بجدة وقضية الطفلة روان بمكة المكرمة وأخيرا قضية الطفلة سلافة العمري والتي توفيت بخطأ طبي بمستشفى خاص بجدة، ولقد باشرت الجمعية الحادثة منذ بدايتها وقدمت واجب العزاء والمواساة لذوي الطفلة والمساعدة النفسية والاجتماعية وساهمنا في نشر القضية عبر وسائل الإعلام وتبنيها والتواصل المستمر بخصوص القضية. وقال: لقد حثثنا ذوي الطفلة سلافة المطالبة بحقوقها عبر القنوات الرسمية (من رفع شكوى للشؤون الصحية بمحافظة جدة والجمعيات الحقوقية كالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة) لضمان سير القضية وحفظًا للحقوق وقمنا بالتنسيق مع جميع الجمعيات الخيرية النسائية للوقوف مع والدة الطفلة وتقديم العون لها ومساعدتها حسب الإمكان، وطالب الصاعدي بمعاقبة المقصرين فقال: يجب معاقبة المتسببين بوفاتها معاقبة شديدة والتشهير بهم وسحب التراخيص الطبية في حالة وجود الإهمال والتقصير لأن حياة إنسان في هذا البلد أغلى من تكلفة منشأه صحية.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

# حقوق الإنسان بدأت إجراءات التحري

# طالبات رخو يستقبلن العام الدراسي في مدارس البنين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120828/Con20120828527972.htm

عبدالعزيز الربيعي (ينبع)

عندما يعود الطلاب إلى مدارسهم يوم السبت القادم، لن يكون بمقدور طلاب منطقة وادي رخو في محافظة ينبع من الدراسة في مدارسهم، وذلك لعدم تمكن مقاول مشروع المدارس من الانتهاء من المشروع، ما يعني أن وعود مدير تعليم المنطقة بالانتهاء من المشروع الخاص بالمدرستين الابتدائية والمتوسطة والمدرسة الثانوية، قبل بداية العام الدراسي الجديد، قد تبخرت في الهواء، ما دفع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فرع منطقة المدينة المنورة من المسارعة في مخاطبة إدارة التربية والتعليم في محافظة ينبع عن ماتم تنفيذه من مراحل المشروع، بعدما تلقت شكاوى من أهالي المنطقة في هذا الخصوص.

وتحدث لـ «عكاظ»، عدد من أهالي منطقة وادي رخو عن معاناتهم في هذا الخصوص مشيرين إلى أن وعود مسؤولي تعليم المنطقة طال أمدها وأصبحوا لا يثقون في تلك الوعود والتي تتبخر كل عام دراسي جديد في الهواء وآخرها وعود هذا العام من قبل إدارة التربية والتعليم في محافظة ينبع، عندما وعدونا بأنها ستنتهي مع بداية العام الدراسي الجديد عندما يعود الطلاب إلى مدارسهم، إلا أنها أصبحت كمثيلاتها من الوعود السابقة وسيعود أبناؤنا إلى مدارسهم، ما سيجبر المعلمات والمعلمين والطالبات والطلاب على تقاسم المبنى المدرسي عاما آخرا للبنات فترتهم الصباحية والبنين فترتهم المسائية.

8 سنوات

وطالب أهالي وادي رخو الجهات الرسمية بإنهاء معاناتهم مع المشروع المدرسي المنتظر بعد أن تعثر انتهائه هذا العام حتى تنتهي معاناتهم مع المبنى المدرسي المشترك بين الطالبات والطلاب.

وأشار الأهالي إلى أن إدارة التربية التعليم عجزت عن إجبار المقاول تنفيذ المشروع في الموعد المحدد، حيث مضى عليه أكثر من 8 سنوات دون أن تضع حدا لهذه المعاناة مع ذلك المسلسل الطويل.

حقوق الإنسان

من جهتها، أكدت المشرف على فرع الجمعية الوطنية في منطقة المدينة المنورة شرف القرافي لـ «عكاظ»، أنه فور تلقي الشكوى بدأت في التحري عن المشروع وفي ذات الوقت خاطبت إدارة التربية والتعليم في ينبع، كونها جهة الاختصاص بالإفادة عن ماتم تنفيذه من مراحل المشروع الخاص بالمدرستين الابتدائية والمتوسطة، والحلول المتخذة لمعالجة وضع المدرسة الثانوية، مؤكدة على الأخذ في الاعتبار حق الدارسين في توفير بيئة تعليمية مناسبة، وفق ماتهدف إليه استراتيجية التعليم في المملكة.

المبني مؤقت

يذكر أن إدارة التربية والتعليم في محافظة ينبع، كانت قد وعدت في وقت سابق على لسان مدير عام التربية والتعليم محمد فراج بخيت، بالانتهاء من مشروع المدرسة بداية العام الدراسي الجديد، معتبرتا المبنى السابق مؤقتا حتى ينتهي المقاول من تنفيذ المشروع.

# جامعة طيبة" ترفض تسليم طالب" وثيقة تخرجه والاستئناف" تؤيدها

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://alhayat.com/Details/430142

جدة – أحمد الهلالي

احتجزت جامعة طيبة في المدينة المنورة ملف طالب جامعي بناء على مصادقة محكمة الاستئناف الحكم القضائي الصادر عن المحكمة الإدارية في المنطقة، والقاضي برفض دعوى الطالب ضد جامعته المتمثلة في المطالبة بتعديل درجة إحدى المواد وتسليمه وثيقة التخرج.

وصادقت محكمة الاستئناف على قرار المحكمة الإدارية برفض طلب الطـــالب بكر هوساوي تعديل درجة مادة «أصول البحث العلمي» وتعديل درجة مادة «التدريب العملي» وإعادة النظر في تحكيم خطـــبة الجمعة وتحليلها وتسليمه وثيقة التخرج وكل ما يخصه.

وأكد الطالب الجامعي بكر هوساوي لـ «الحياة» أن الجامعة رفضت حتى الآن تسليمه ملفه الجامعي، موضحاً أنه سيطالب بتعويضه مادياً عن المدة التي جلس فيها ملفه الجامعي محتجزاً في الجامعة بمثل ما يتقاضاه زملاؤه بعد توظيفهم.

وقال إنه يطالب برد اعتباره النفسي والمعنوي الذي أصابه نتيجة القضية، مشيراً إلى أن المحكمة اعتمدت في حكمها على أوراق مزورة عند نظر القضية في المرة الأولى من دون الأخذ بالأوراق الرسمية التي تثبت أحقيته في الحصول على شهادته.

وأضـــاف «كلما راجعت عميد المعـــهـد أو وكيله أحالاني إلى عمـــادة الدراسات العليا في الجامعة، في الوقت الذي أفادني فيـــه عميد الدراســـات العليا في حيـــنه بأن مجلس الجامعة وافـــق على جميع الأوراق الخاصة بدفعتي، وتم إرسالها إلى وزارة التعليم العالي لتوافق على الدرجة العلمية وعندها تصدر الوثائق لدفعـــتي وعدد طلابها أربعة طلاب، وبعد عام كامل من المماطلة أبلغني عميد الدراسات العليا مجدداً أن الوزارة وافقت على منح الدرجة العلمية لجميع الأسماء التي أرسلت باستثناء اسمي والسبب حصولي على تقدير جيد».

ولفت إلى أن مسؤولية الجامعة تتلخص في عدم رصد درجة البحث الصفي في مادة أصول البحث العلمي علماً بأنه قد سُلّم في حينه، وعدم حذف وزن وساعات الرسوب لمادة التطبيقات اللغوية والتحرير الأدبي، مضيفاً «علماً بأنني قد اختبرتها مع مادة أخرى في وقت واحد، وأعدتها بعد ذلك وهذا خطأ الجامعة في تعارض الجدول تتحمله وحدها».
ورفضت جمعية حقوق الإنسان التدخل في القضية بعدما قدم الطالب الجامعي شكواه لفرعها في المدينة المنورة، ومطالبته بإنصافه وتسليمه لملفه الجامعة بكامل محتوياته وفق المعمول به نظامياً.
في المقابل، أجرت «الحياة» اتصالات عدة مع المتحدث الرسمي لوزارة التعليم العالي لمعرفة موقف الوزارة حول قضية «الطالب الجامعي»، إلا أنه لم يتم الرد على تلك الاتصالات.
وجاءت هذه التطورات بعد رفض المحكمة الإدارية في منطقة المدينة المنورة دعوى الطالب (الجامعي) ضد جامعة طيبة، واعتمدت المحكمة في حكمها أن الدعوى المرفوعة قائمة على مستند غير صحيح.
وتضمن الحكم رفض المحكمة للمطالب التي تضمنتها الدعوى، أبرزها تحليل خطبة الجمعة التي ألقاها في أحد مساجد المدينة المنورة كجزء من دراسته في الجامعة، وحذف ساعات الرسوب في مادة «التطبيقات اللغوية» ووزنها من المعدل التي اختبرها في وقت واحد مع مادة أخرى، واعتماد درجة النجاح فقط وهي 81 درجة، وتعويضه عن المدة التي أمضاها من نهاية الفصل الدراسي الثاني للعام 1428 من دون عمل بمثل ما يتقاضاه صاحب الدبلوم العالي الموازي لـ «الماجستير» وتعويضه بمثل ما يقدر للمبتعثين، إذ تسببت الجامعة في تفويت البعثات العلمية للخارج عليه، وإيقاع العقوبة على كل من تورط في هذا الموضوع.
وكان الطالب «الجامعي» جدد مطالبته لـــدى محكمـــة الاستئناف في ديوان المظالم بإلزام «جامعة طيبة» بتعويضه مادياً عن المدة التي أمضاها من دون عمل من تاريخ انتهاء دراسته حتى رفع الدعوى في المحكمة، وقال في لائحة الاستئناف التي قدمها إلى المحكمـــة: «إن وثائقي محبوسة في الجامعـــة، وأطالب بتعويضي بمثل ما يتقاضاه صاحب الدبلوم العالي الموازي للماجستير، إضافة إلى تعويضي بمثل ما يقدر للمبتعثين، إذ إن الجامعة تسببت في إضاعة فرصة التحاقي بالبعثات العلمية إلى الخارج، خصوصاً أن بعض زملائي حصلوا على بعثة إلى بريطانيا لنيل درجة الدكتوراة».
وتعود تفاصيل القضية (بحسب كلام الطالب هوساوي) إلى تأخر إصدار الوثيقة الخاصة به، والتبرير أن وزارة التعليم العالي هي السبب في تأخيرها، إضافة إلى نجاح أحد الطلاب في مادة حصل فيها على درجة أقل منه، واعتباره راسباً فيها.

# من يتحمل مسؤولية خريجات الكليات المتوسطة؟!

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/29/460954

## هالة القحطاني

حالة صمت وتجاهل استمرت أكثر من 18عاما على قرارات عشوائية أطلقها مسؤول سابق للتعليم لتحكم على أكثر من تسعة آلاف خريجة بالإعدام، بدأت المأساة عندما فتحت الدولة الكليات المتوسطة في عدة مناطق لتلتحق بها فتيات في عز شبابهن من أجل أن يتخرجن معلمات وتربويات مؤهلات، حيث كانت الدراسة مكثفة مدة سنتين بمعدل 14 مادة في كل فصل دراسي بالإضافة إلى التطبيق (التربوي الميداني) في مدارس حكومية، وبعد سنوات من ذلك النظام تحولت الكلية المتوسطة لإعداد المعلمات (بقدرة قادر) إلى كلية التربية لإعداد المعلمات لتصبح مدة الدراسة أربع سنوات بمعدل سبع مواد في كل فصل دراسي، نفس المواد ونفس المناهج وكان هذا التحول كمن فسر الماء بعد الجهد بالماء فمن تخرج منهن تم تعيينه بشكل محدود جدا، وبعدها توقف التوظيف لتصاب حياة 9000 خريجة بالشلل التام وتتحول أيامهن إلى معاناة وعذاب وتعاسة لا طعم لها أمام الحاجة والعوز، والكلية المتوسطة هي كلية تربوية تابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات

فتحت أبوابها أمام خريجات الثانوية العامة عام 1413هـ لتغطية الاحتياج في تدريس المرحلة الابتدائية، فيما بعد انضمت الكليات المتوسطة في المملكة لوزارة التربية بعد عملية دمج الرئاسة بالوزارة، وآخر تعيين لبعضهن تم عام 1424هـ تقريبا ثم تجاهلت الوزارة الآلاف منهن سنوات طويلة، ومن أسوأ عمليات التضليل التي تعرضن لها كان من ضمن المؤهلات المطلوبة عند تقديمهن على موقع الوزارة مؤهل كلية التربية المتوسطة، وكان ذلك فقط لتطمينهن أن هناك شواغر لتخصصاتهن، فوظفت الوزارة بعضهن لتغطية النقص، ولكن سرعان ما أعلنت عن تخليها عن الباقي بذريعة أن شهاداتهن ناقصة ولا تؤهلهن للتدريس، علما أن هناك خريجات من نفس الكلية تشغل وظيفة الموجهة والمديرة والإدارية، فناضلت الخريجات بالمطالبة بحقهن حتى خرجن بتوصية من مجلس الشورى للجهات المعنية بالنظر في أمر التعيين، فقدمت وزارة التربية لوزارة الخدمة مقترحا سطحيا يقتضي بتقسيم الخريجات إلى نصفين؛ نصف في التعليم ونصف في القطاعات الأخرى ولكن وزارة الخدمة رفضت هذا المقترح لأن الخريجات تربويات ويتبعن وزارة التربية الملزمة بتوظيفهن !!

مجموعة مركبة من القرارات غير المترابطة تناقض بعضها بعضا، وضعها المسؤولون في ثلاث وزارات بطريقة تعجيزية، وهكذا تعودنا أن نخلق من قوانيننا سلاسل وقيوداً تشل تحركنا وتضعنا في خانة المتوفين دماغياً ونحن أحياء نمشي على الأرض، وهذا ماحدث حين قدمن في جدارة فلم يجدن مسمى الكلية المتوسطة فاضطررن أن يستخدمن اختيار ( كلية إعداد المعلمات) وترشحت أسماؤهن للتدريس، ولكن عندما ذهبن للمطابقة تم جحدهن ورُفضن بذريعة لا مكان لحملة الدبلومات المتوسطة وتم استبعادهن إلا من شملتها الواسطة، وتم تعيين عدد بسيط كبديلات باستقطاع راتب لهن من راتب المعلمة الأساسية فمثلاً إذا كانت البديلة تغطي وظيفة معلمة أساسية في إجازة أمومة يُصرف لها جزء من الراتب يساوي ما يقدمه حافز، منتهى الاستغلال والنكران حين يتم تعيينهن كبديلات ثم يُجمدن ولا يعترف بشهاداتهن، ومنتهى الفشل أن تصدر وزارة التربية والتعليم نظاما وتلغيه بآخر دون أن تضمن لضحايا النظام الملغي طريقا للعودة، بل تتركهن عالقات في العراء في منتصف طريق لا نهاية له، ليدفعن ثمن قرارات غير مدروسة من عقليات لا تأبه بمصائر الناس، فمن يعوضهن عن أعمارهن التي أكلتها سنوات الانتظار بين الحاجة والعوز والمرض، فمنهن الأرملة التي تعاني الأمرين، والمطلقة التي تحتاج للوظيفة، ومن تعاني مرض مُعيلها وأخرى ومن تكاثرت عليها الديون، حتى وصل عدد منهن لسن التقاعد دون تعويضهن إلى الآن، مما أجبر بعضهن على التفكير في الهجرة لدول الجوار بحثا عن لقمة عيش وحياة كريمة تقيهن الحاجة والفقر الذي يعشنهُ بعد أن تم استبعادهن من النظام الجارح المهين حافز وحتى من الضمان !

ومنذ أكثر من خمس سنوات رفعت المعلمات عدة قضايا على أمل لم يفقدنه، وأرسلن أكثر من 450 برقية، تكلفة البرقية الواحدة تتراوح بين 150 – 450 ريالاً فهل يعرف المسؤول ما تتكبده الواحدة منهن لتحصل على تكلفة البرقية !! وقبل عام وصلت أصواتهن إلى الديوان الملكي وبعد أن حفت أقدام المئات منهن وهي تجوب شوارع الرياض بين الوزارات التي تتملص من المسؤولية، حيث أمر خادم الحرمين بتعيينهن ليشرق الأمل من جديد في تلك القلوب البائسة، ولكن تم إعطاؤهن العديد من الوعود بأنهن سيوظفن إداريات، وجاء التعيين من نصيب خريجات المعاهد وتم تجاهل خريجات الكلية المتوسطة فلم ينفذ الأمر الملكي بحذافيره كعادة بعض الوزارات فمن وراء تعطيل وتجاهل مصيرهنّ الذي تقاذفته ثلاث وزارات (الخدمة المدنية والتربية والمالية) بعد أن أرغموا آلاف الخريجات على الانتظار الجبري واستنزاف وقتهن وسنوات شبابهن وإضاعة المزيد من الوقت من أجل قتل القضية ودفنها في مقبرة النسيان !!

حتى هيئة مكافحة الفساد وحقوق الإنسان تتجاهل بشكل واضح ملاحقة تلك الوزارات التي تتقاعس عن تنفيذ تلك الأوامر حال صدورها، فيضعون لنقطة البداية عراقيل وصعوبات ثم يبدأون يفسرون ويتساءلون وينجمون و يتخيلون الكيفية التي ستنفذ بها ويُدخلوهن في دوامة المراجعات ورحلة من الشتات بين الوزارات والإدارات المكلفة بتنفيذ الخدمة، قضية الخريجات اللاتي حكم عليهن بالإعدام لم تمت وتنتظر من يتحمل المسؤولية ويصلح ما أفسده مسؤولو التعليم !!

# الوزارة وإصلاح التعليم

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=13271

## سارة زيني

توجد حاليا الكثير من الجهود لتطوير التعليم، سواء من قبل القطاع الخاص أو العام؛ فأصبحت المدارس الخاصة تستورد المناهج وتقدم الدبلوم الأميركي أو البريطاني لطلابها، وبعضها يستطيع الحصول أيضا على ترخيص من قبل المنظمات التعليمية العالمية. أما في القطاع العام، فتم تطوير المناهج وإنشاء شركة تطوير وتدريب المعلمين في الكثير من المجالات مثل طرق التدريس الحديثة والحصول على ترخيص الحاسب الآلي. بالرغم من هذه الجهود الصادقة للرفع من مستوى الجودة على مستوى المدرسة والفصل، إلا أن الإغفال عن تطوير وزارة التربية والتعليم كمنظمة احترافية فاعلة يؤثر بشكل سلبي على كافة هذه الجهود.

تحتل وزارة التربية والتعليم مكانة القلب النابض لأي تغيرات سواء كانت إيجابية أو سلبية في كافة المؤسسات التابعة لها، ولهذا فإن كفاءتها كمنظمة ذات مستوى عال تلعب دورا مهما في تحقيق أي جهود لإصلاح التعليم في المدارس. في مقابلة وزير التعليم مع داود الشريان في برنامج الثامنة، اشتكى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالله، بالرغم من أنه الوزير، من البيروقراطية التي تتبناها الوزارة والتي من شأنها عرقلة وتأخير سير الأعمال وتنفيذ القرارات. أيضا، بناء على التقرير السنوي السابع للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن العام الهجري 1431 هـ، اعتبرت وزارة التربية والتعليم الجهة الحكومية التي وردت ضدها أكثر شكاوى تظلم من موظفيها!

تعد هذه المشكلة عقبة كبيرة في طريق إصلاح التعليم، فعلى الرغم من تعاقد الوزارة مع بيوت خبرة عالمية للتطوير، إلا أن التنفيذ في النهاية لن يقع إلا في أيدي العاملين في وزارة التربية والتعليم. التعاقد والعمل مع بيوت الاستشارة العالمية خطوة جيدة بحد ذاتها، فتحليل الأمور والنظر في المشكلات من وجهة نظر خارجية يساعدان بشكل كبير في رفع مستوى الجودة، لكن تعد هذه البيوت عبارة عن "دماء مستأجرة" تضخ في الوزارة بشكل مؤقت ولا يمكن استبدالها أو الاعتماد عليها للتطوير بشكل دائم. حتى يرتقي التعليم لدينا لمستوى مرضٍ، يجب البدء بإعادة بناء الوزارة داخليا كمنظمة عالية الجودة والإنتاج من ناحية إدارية وكمؤسسة تعليمية باحثة ومجددة في هذا المجال. لكن ما يحدث حاليا هو أن أغلب العاملين في التعليم قد بدؤوا بفقدان الأمل في تنفيذ القرارات والأوامر السامية التي من شأنها تحسين أوضاعهم الوظيفية، بسبب صعوبة معالجة معاملاتهم وقضاياهم التي تدخل ولا تخرج إلا بشكل بطيء جدا.

توجد حاليا ضجة كبيرة في وسط المعلمين في كافة وسائل الإعلام للشكوى من الأوضاع المتردية التي تشتمل على الكثير من الحقوق الوظيفية التي يجب أن تعد من المسلمات التي تعطى بشكل تلقائي لكل موظف حكومي. هذه الضجة لم تقتصر على ظهورها في وسائل الإعلام، بل دخلت أيضا إلى الفصول الدراسية لتؤثر سلبا على جودة التعليم في المدارس. فأي معلمة تشكو من عدم نيلها لدرجتها المستحقة منذ أعوام، أو تداوم في مدرسة على بعد ساعات من منزلها، بالطبع لن يكون شغلها الشاغل مراجعة آخر ما كتب لاستخدام التقنية في الفصل أو كتابة مدونة على الإنترنت تشرح فيها إيجابيات أو سلبيات تطبيق المناهج المطورة، أو قراءة آخر الأبحاث عن الاهتمام بشكل فردي باحتياجات كل طالبة في صفها. علاقة الموظف بعمله تشبه كثيرا الزواج والصداقة، فكلما أعطيت أخذت وكلما كان أحد الطرفين يشعر بالتقدير لجهوده، كلما تفانى بشكل أكبر لإعطاء المزيد وبشكل أفضل. هذه هي طبيعة البشر، ولا يمكن اعتبار مجال التعليم والعاملين فيه استثناء لهذه القاعدة!

لا تكلف هذه المشكلة تطوير التعليم على المدى القصير فقط، بل يمتد الضرر ليشمل المستقبل على المدى الطويل. فهذه الفوضى من ضياع الحقوق وتردي الاحترافية لا تشجع خريجي المرحلة الثانوية ذوي المؤهلات العالية لدخول هذا المجال. فأي مقارنة بين التعليم والتسويق وإدارة الأعمال ستنتهي حتما باختيار الطالب الخوض في مجال يضمن له مستقبلا كريما والنمو التدريجي وظيفيا وماديا في مجال يحترم عقله وأفكاره ورغبته في ترك بصمته.

هذا القرار يراه اليوم الكثيرون عقبة في طريق ضمان استدامة نجاح أي خطة لإصلاح التعليم في المستقبل. حتى وإن رغب أي شخص في استثمار مستقبله لهذه القضية، فسيصدم بأنه لا يوجد تشجيع لذوي الكفاءات العالية من الطلاب لدراسة أي تخصص يمت للتعليم العام بأي صلة سواء عند ابتعاثه للدراسة في الخارج أو في أي من الجامعات المحلية.
تعيق هذه النقطة أي جهود وطنية لتقوم المملكة بتطوير فلسفتها الخاصة في التعليم من خلال المتخصصين من أبناء الوطن. فبالرغم من أهمية الاستفادة من الخبراء الأجانب وبيوت الخبرة، فلا يمكن استيراد أي تجربة أجنبية وتطبيقها لدينا، فلكل شعب ثقافة تميزه واحتياجات تخصه. لكن للأسف، تعتمد ثقافتنا بشكل كبير على الاستيراد لإثبات مستوى الجودة المقدم، فأغلب المطاعم والمحلات التجارية الموجودة لدينا مستوردة من الخارج. وقد طالت ثقافة الاستيراد حتى وصلت للتعليم، فلجأت الكثير من المدارس والمؤسسات التعليمية لترجمة الكتب الأجنبية والاعتماد على البرامج والدبلومات الأميركية والبريطانية لبرهنة مدى جودة الخدمات المقدمة لديهم للطلاب وأولياء أمورهم، تماما كما يفعل التجار لتسويق بضائعهم الأجنبية المستوردة التي تغطي عادة على المنتجات المحلية البسيطة.
لا يمكن التغاضي عن المشاكل التي تعاني منها الوزارة عن طريق تأسيس "تطوير" أو التعاقد من بيوت الخبرة الأجنبية. فمثل أي بركة ماء تترك راكدة لفترة طويلة، تحتاج الوزارة لإعادة ضخ وتشكيل داخلية حتى تبعد عنها كافة الأمراض وتستعيد جمالها مرة أخرى.

الحياة
AL HAYAT

# كوكتيل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/429770

## سوزان المشهدي

- «لا تسرع... أطفالك في انتظارك» إعلان جميل يهدف إلى تذكير الأب أن أطفاله بانتظاره، ويذكره بضرورة المحافظة على حياته بعدم السرعة في القيادة حتى يعود لهم سالماً غانماً، ولكن هل العازب «عادي يسرع» وعادي يموت.. لأن لا أحد بانتظاره؟
- أرى أنه يجب وضع إعلانات أخرى تعنى بالعزاب، ريثما نرى إعلانات قريبة تذكر المرأة «الأم» بأن أطفالها بانتظارها هي أيضاً، على أن نتذكر المرأة العزباء والمطلقة والأرملة بأن عليها أن تحافظ على حياتها بعدم السرعة بالقيادة، لأن الجميع بانتظارها، وحتى يحين الموعد المرتقب نكتفي بتنبيه الأب والشاب بعدم السرعة، طالما ظلت أرواح السيدات والنساء بشكل عام رهناً لرغبة وتمكّن «سعادة البيه» السائق!
- خدمة وزارة الداخلية (الخدمات الإلكترونية الخاصة بالجوازات، التي تنبه رب الأسرة بقرب انتهاء تاريخ صلاحية الجواز)، خدمة رائعة بالفعل يشكرون عليها.
على رغم أننا نتمنى - في قرارة أنفسنا - أن يرسل التنبيه لصاحب الجواز على جواله الخاص المذكور في بياناته الخاصة، خصوصاً السيدات البالغات العاقلات الراشدات أسوة بالرجال، كونهن المعنيات بجواز سفرهن، على رغم أنهن لا يستطعن تجديد جوازاتهن إلا بموافقة ولي أمرهن، سننتظر تطوراً في هذا المجال يساوي بين الرجل والمرأة في التعاملات الرسمية ونقول: «يا رب».
- وجود المسجد الخاص بالطائرات السعودية في الرحلات الدولية أمر رائع بالفعل، وهي ميزة تتميز بها الخطوط السعودية فقط، التي حسّنت من خدماتها ومن تعامل موظفيها بشكل راقٍ مع المسافرين.
- داخل فندق راقٍ في مدينة القاهرة «أم الدنيا» شاهدت منظراً غريباً في أحد أفخم الفنادق، وهو سقوط عدد من الأرغفة على أرض المطعم، وحضور «المترودتيل» المسؤول الذي حملها أمامنا بكل ثقة وأعادها مرة أخرى في السلة

المخصصة للخبز، وعندما ذهبت وعاتبته على فعلته، قال لي بالحرف الواحد: «دي نعمة ربنا، وحرام نرميها في الزبالة». أخبرته أنها سقطت على الأرض التي عبرت عليها الناس بأحذيتها، رد بثقة غريبة: «بس الأرض دي نظيفة ومحدش مشي عليها». هذا الموقف حدث في المطعم أمام الناس، سؤالي هو ماذا يحدث في داخل مطبخ المطعم؟

- وصلتني رسالة جميلة من المحامي الأستاذ بندر المحرج، يطلب معلومات عن السجين عيد الذي كتبت عنه مقالات عدة بهدف الدفاع عنه، ومحاولة إخراجه من سجنه، وإعادة حقوقه الإنسانية التي صادرها القاضي وترك أمر إخراجه لأبيه فقط.

أشكرك جداً على تفاعلك الرائع، وتعمدت وضع ردي هنا، والقضية كلها عند جمعية حقوق الإنسان، ننتظر الفرج - بحول الله - على يديك.

- مستقبل آلاف من الطلبة والطالبات التابعين لكلية العلوم والتكنولوجيا في جدة معلق، بسبب مبنى يدرسون بداخله منذ ثلاث سنوات، هل هو لغز جديد لا نفهمه؟ من بيده تحطيم مستقبل هؤلاء، والأهم لماذا؟

# تحسين أداء الجهات والهيئات الحكومية.. ممكن!!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/08/26/article762865.html

## د. عبدالمجيد بن محمد الجلاّل

كتبتُ منذ عدة أشهر مقالاً عن التقارير الإحصائية الحكومية السنوية، وأنّها تأتي استجابة لمتطلبات المادة رقم ( 29) من نظام مجلس الوزراء، التي تلزم جميع الجهات والهيئات الحكومية بأن ترفع إلى مقام رئيس مجلس الوزراء تقريراً عما حققته من إنجازات، وما واجهها من صعوبات وما تراه من مقترحات لمعالجتها.

وهذه التقارير يُفترض أن تكون أداة رئيسة لمتابعة أداء الجهات والهيئات الحكومية، وقد جرى نظام الدولة على أنّ مناقشة محتواها يدخل ضمن مهمات مجلس الشورى، ووظائفه ذات الصِّلة بالرقابة والتشريع، وذلك بمقتضى نظامه الصادر في عام 1412ه، وتحديداً المادة (الخامسة عشرة) منه التي تلزم - في إحدى فقراتها - مجلس الشورى بمناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها.

ويظل الهدف النهائي "نظرياً" لمشاريع التقارير الحكومية السنوية، وجلسات مناقشتها، يتمحور حول مادة تحسين وتطوير مستويات الأداء والإنتاجية، ومعالجة الثغرات الإدارية والفنية والهيكلية الراهنة أو المحتملة، التي تحول دون تحقيق ذلك، أو على الأقل الحدّ من تأثيراتها السلبية على مباشرة الجهات الحكومية لوظائفها وخدماتها لعموم المستفيدين.

إحقاقاً للحق، والتزاماً بالشفافية، فإنّ المتابع لمستويات أداء هذه الجهات، لا يمكن أن ينكر النقلات النوعية الإيجابية التي تحققت خلال العقود الزمنية المنصرمة، من أجل الدفع بها نحو تقديم منتجات وخدمات أفضل، وذلك عبر إعادة تجديد وتحديث وتطوير هياكلها، وبنياتها الإدارية والبشرية والتقنية، وإن كانت نتائج ذلك تتفاوت بطبيعة الحال من جهة إلى أخرى.

ولكن! ومع ذلك لابدّ أن تعترف الجهات والهيئات الحكومية، أو على الأقل بعضاً منها، بأنّ مستويات أدائها وإنتاجيتها لا تزال دون طموح المستفيدين، ودون سقف توقعاتهم، بله كذلك دون طموح القيادة العليا، مثل ما جاء في التقرير الثالث عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة، لعام 1433ه ( 2012 م ) الذي أصدرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وجعلت له عنواناً يترجم قراءتها الموضوعية عن أداء عموم الأجهزة الحكومية ( طموح قيادة وضعف أداء أجهزة ).

أمام هذه المعطيات، فقد يكون من المفيد جداً النظر في بناء أدوات جديدة للمتابعة والرقابة، أكثر فعالية، وشفافية، تتيح الاستفادة من التقنيات الإدارية والفنية الحديثة، وتتماهى مع مستجداتها، لتحسين مخرجات منظومة العمل العام، والنهوض

بدرجة أكبر بأداء الجهات الحكومية، وتطبيق أهدافها وسياساتها، لجهة تقديم منتجاتها وخدماتها وفق أفضل صورة ممكنة، وبما يعود بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية على مواطني هذه البلاد المباركة.
في هذا السياق يبدو لي سلامة ووجاهة مقترح الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الذي طرحته في تقريرها المشار إليه آنفاً، بدعوتها إلى إنشاء مركز وطني لقياس الأداء، وتحديد مؤشراته " ليكون عوناً للأجهزة الحكومية على تحسين أدائها، ومعالجة تقصيرها في الوفاء بحقوق الأفراد وحمايتها، والحدّ من التجاوزات على هذه الحقوق". وفي هذا الإطار طالبت الجمعية" بوضع احترام حقوق الإنسان وضمان حرياته، ضمن مؤشر قياس الأداء في الأجهزة الحكومية ".
في المحصِّلة النهائية لا يمكن تحسين بيئات العمل العام دون الأخذ بزمام المبادرات الإيجابية لتطويرها وفق أسسٍ منهجية ومهنية وفنية. وهذا لن يتأتى إلا عبر:
التخلص المبرمج من القيادات الإدارية غير الفاعلة، ومنها: القيادات البيروقراطية التي تفتقد القدرة أو الرغبة في تطوير بيئة العمل، وتحسين إجراءاته، ونشر ثقافة المعرفة والإبداع. ومنها كذلك القيادات الأوتوقراطية أو التسلّطية التي تسعى إلى تركيز كل السلطات والصلاحيات في يدها، وتتخذ من المركزية المطلقة أسلوباً في العمل، دون اهتمام واضح بتطوير بيئته.
بناء أدوات قياس فعّالة تتوفر لها قاعدة معلومات دقيقة، لرصد مستويات الأداء والإنتاجية بتقنية عالية تسمح بتصحيح مسارات الأجهزة الحكومية إذا اختلّ أداؤها، واضطربت أحوالها، وتعثرت خطواتها.
كلمة أخيرة: تستنزف التقارير الإحصائية الحكومية السنوية ملايين الريالات في إعدادها وطباعتها وتوزيعها، مثل ما تستنزف الكثير من الجهد والوقت في مراجعتها وقراءتها ومناقشتها. وإذا كانت ثمرات ذلك دون الطموحات، وسقف التوقعات المجتمعية، فحريٌ بمتخذي القرار المبادرة إلى إيجاد بدائل تتيح إنجاز الأهداف المرجوة منها لتطوير مستويات الأداء والإنتاجية لكل الجهات والهيئات الحكومية، بصورة أفضل، وفعالية أكبر، وإدارة أمثل.
من أقوال غازي القصيبي "رحمه الله" في كتابه: حياة في الإدارة:
إنّ محاولة تطبيق أفكار جديدة بواسطة رجال يعتنقون أفكاراً قديمة هي مضيعة للجهد والوقت.

# حقوق الإنسان وحقوق المصلّيات

المصدر: جريدة عكاظ السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120825/Con20120825527013.htm

## د. سعيد السريحي

إما أن أكون جاهلا تماما بدور جمعية حقوق الإنسان والوظائف التي ينبغي أن تعنى بها والغرض الذي من أجله تم تأسيسها، وهو أمر وارد جدا، أو أن تكون جمعية حقوق الإنسان لا تعرف تماما هذا الدور فخرجت عما تم تأسيسها من أجله واختلطت عليها الوظائف والمهام، وهو أمر ليس بمستبعد.
وإذا كان هناك من نعى على الجمعية أنها استنزفت جهدها في متابعة قضايا العنف الأسري حتى أوشكت أن تتفرغ لهذه القضايا منصرفة عما هو أولى بالمتابعة وأحق بالمراجعة مما يتصل بالأنظمة وما قد يشوبها من تجاوزات والأجهزة الحكومية وما قد يعرض لها من تفريط، فقد يكون للجانب الإنساني في قضايا العنف الأسري ما يبرر للجمعية ذلك الانصراف إلى ما انصرفت إليه وذلك التفريط فيما انصرفت عنه. غير أن الأمر الذي لا أكاد أجد له مبررا أو ألتمس فيه لجمعية حقوق الإنسان عذرا أن تنشغل بتجهيزات مصليات العيد ويرصد أعضاؤها ومندوبوها وممثلوها عدم جاهزية بعض تلك المصليات، وهو ما نهض به فرع الجمعية في الطائف والذي توج جولاته وملاحظاته بتقرير لمتابعة الموضوع مع الجهات ذات الاختصاص.

ليس هناك من مبرر أن تنشغل جمعية حقوق الإنسان بموضوع له الجهات التي ينبغي أن تعنى به، والجهات التي يمكن لها أن تتابع وتراقب وتحاسب تلك الجهات المختصة فيما لو فرطت فيما ينبغي عليها القيام به، وإذا كان المواطنون قد وقفوا على شيء من إهمال مصليات العيد ولجؤوا إلى حقوق الإنسان في هذا الشأن فقد كان المتوخى من الجمعية أن تنصحهم بالتوجه إلى الجهات المعنية فإن تعسفت تلك الجهات مع المواطنين الذين يطالبونها بالعناية بالمصليات يكون دور الجمعية دفع التعسف عن أولئك المواطنين.
إن الخدمة الجليلة التي ينبغي أن تقدمها الجمعية للمواطنين إنما تتمثل في توعيتهم بحقوقهم لدى مختلف الجهات والكيفية التي ينبغي لهم أن يتبعوها لحصولهم على هذه الحقوق، وليس دور الجمعية أن تتحول إلى مكتب للتعقيب على المعاملات لدى هذه الجهة أو تلك أو تنوب عن المواطنين في متابعة ما ينبغي أن يتابعوه بأنفسهم..
ولو أجازت جمعية حقوق الإنسان لنفسها أن تنهض بمهمة هي من صلب اختصاص المجلس البلدي لأجازت كل جهة لنفسها أن تزج بأنفها في كل أمر يعن لها أن تزج بأنفها فيه، ولو حدث ذلك لاختلطت الأمور وأصبحت حقوق الإنسان ضحية ذلك كله.

# المدير المفتون

المصدر: جريدة المدينة السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.al-madina.com/node/397036

## د.أيمن بدر كريم

تستميت بعض الإدارات في سبيل تحسين صورتـها، وتلميع اسمها، بوسائل شـتّى، ليس من ضمنها الاهتمام بحقوق الموظفين، أو تقدير العاملين، ولا الاستعانة بالكفاءات منهم، ولا تطوير أنظمة تخدم الناس، كما تحرص تلك الإدارات على استخدام وسائل مَعِيبة، وسلوكيات مشينة، كتقريبهم المُطبّلين والمزمّرين، واستخدام إدارات العلاقات العامة وسيلة لتسليط الأضواء عليهم شخصيا، وإظهار قليل أعمالهم من خلال عدسة مُكبِّرة، على أنها كثيرة، وضآلة إنجازاتهم على أنها مُبهرة، وتحذو حذو "المِقيّنة في الوجه العَكِر"، للتدليس على الناس، متجاهلين في الوقت ذاته، ماتطرحه وسائل الإعلام من استفسارات وانتقادات، فهم مُنشغلون بمصَالحهم الشخصية في مكاتبهم، يتجنّبون فتح أبوابها أمام الجُمهور، لفراغ جُعبتهم من حلول لمشكلاتهم، أو علاج مُعضلات مؤسساتهم، يدرأون بذلك استفسارات ومُطالبات لا قِبَل لهم بها، ولا عَجب، فـ "فَاقدُ الشّئ لايـُعطيه".
وعند اضطرار أحد أولئك الـمُديرين إلى مواجهة الموظفين والعاملين، ينطق بعجيب الأقوال، وغريب الكلام، ويلجأ بعد سكوته دهرًا إلى أسلوب هُجومي فظ، ونبرة استفزازية مُتعالية، في محاولة لكسب جولة أخرى من المـُناورات الكَلامية، وتـخدير الأوضاع المضطربة، واللّعب على حبال كثيرة، يحسب أن الناس لايفهمون أساليبه المـُلتوية، فقد أكل الدهر وشرب على وعودٍ ما أغنت عنه حُسن عمله، ولا تسليمه إيـّاهم حقوقهم الضائعة، واحترامهم المفروض.
مُديرون كهؤلاء، مفتونون في أنفسهم، مُغـيّبون عن واقعهم، ومسؤولون هذه أحوالهم، هم مَعيبات إدارية يجب أن تُستأصل، وإدارات كهذه لا تُساعد على دفع عجلة الـتُّمو الفِكري والوظيفي في المجتمع السعودي، بل تُكرّس الفساد الإداري الذي يُحاربه أولياء الأمور، ويعملون على حِصاره والقضاء عليه، وتدخل ضمن إدارات انتقدت أداءها "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" في تنبيهها على انتشار "التبلّد الإداري، وغياب الحسّ الحقوقي والإنساني عند بعض القائمين على الأجهزة الحكومية، والـمحسوبية والوساطة في تعيين بعض القيادات فيها، وتـَهميش بعض المديرين للمُتميّزين من الموظفين، لأسباب غير موضوعية" (صحيفة الشرق، الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ).
العجيب أن بعض أولئك المديرين، "يـُعشّشون" في أماكنهم لسنوات طويلة، مما يطرح تساؤلات حول كفاءة أنظمة تطوير الأداء الوظيفي، ومدى صلاحية قوانين الرقابة لإصلاح القُصور، وضبط التجاوزات.

# مرئيات هذا الأستاذ هي الأكمل

المصدر: جريدة المدينة الاحد 1 شوال 1433 هـ - 19 اغسطس 2012م
http://www.al-madina.com/node/396216

## د. صدقة يحيى فاضل

تصدر الجمعية الوطنية السعودية لحقوق الإنسان تقريرًا سنويًا عن أعمالها وملاحظاتها وأهم تطلعاتها المستقبلية. وهو أمر تشكر عليه هذه الجمعية، والتي تشكر أصلا على ما تقوم به -في حدود صلاحياتها- من دور طليعي وإيجابي في حماية ورعاية حقوق الإنسان في هذه البلاد العزيزة، وقد أعجبني تقريرها الثاني، وأثلج صدري أغلب ما جاء فيه. وفى تقريرها الأخير، الثالث، وجهت الجمعية نقدًا حادًا لمجلس الشورى، تحت عنوان: "طموح قادة، وضعف أجهزة".
اختلفت تمامًا مع ذلك النقد، ورفضته، بيني وبين نفسي، إلا أن أحد محرري الصحف الأفاضل، اتصل بي، وبعدد آخر من أعضاء مجلس الشورى، طالبًا التعليق على ذلك الانتقاد، ونشر ملخصا لتعليقي -مع شيء من التحوير- في الصحيفة (يوم 1433/8/15هـ، ص 5). قلت عن هذه "الاتهامات" إنها "غير صحيحة، داعيًا الجمعية إلى مراجعة اتهاماتها لمجلس الشورى، ليكون تقريرها ذا مصداقية". ومضيت قائلًا: "إن أعضاء مجلس الشورى تلاحقهم الانتقادات، لأنهم في الواجهة أمام الشعب ووسائل الإعلام.. إلا أن هؤلاء الأعضاء يتفانون في خدمة الوطن والمواطن -وفقا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، يحفظه الله- ويتصرفون في إطار النظام المحدد لهم".
ثم قلت: "إن أعضاء مجلس الشورى يعتبرون نخبة وطنية، تحاول تقديم كل ما يخدم بلادها في الإطار المحدد لها، والذي لا يجب تجاوزه.. ومن يريد أن ينتقد المجلس عليه أن يأخذ كل ذلك بعين الاعتبار، وألا يرسل النقد جزافا".
****
وعندما سألني ذلك المحرر عن سبب ضعف رقابة مجلس الشورى على الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، قلت: "إن السبب هو عدم وجود نظام يخول لمجلس الشورى مساءلة تلك الأجهزة". وإجابة على سؤاله: "ما مدى شفافية صياغة الأنظمة في المجلس، ومدى مشاركة المواطنين في هذه الصياغة"..؟! أجبته: "إن مناقشة المجلس للأنظمة تتم بشفافية وحرص على مصالح المواطنين كافة.. وتتم هذه المناقشة علنا، وتنشر بالصحف".
أما عن مدى "مشاركة" المواطنين في هذه الصياغة فما زال -في رأيي- ضعيفًا، ومحدودًا.. "وهذا عيب يجب أن يتلافاه المجلس".
وأعتقد أن قيام مجلس الشورى بإنشاء "مركز استطلاع الآراء" يأخذ رأي المواطنين في مضامين الأنظمة التي تعرض فيه، هو حل عملي جيد.. بحيث يؤخذ الصالح من هذه الآراء في اعتبار الأعضاء عند صياغتهم لهذه القوانين. وقد أوصلت هذا الرأي المعروف لمسؤولين بالمجلس، في عدة مناسبات.
ولم أقل غير ذلك. صحيح، أن ما ذكرته ربما يحمل -ضمنًا- تطلعًا لزيادة صلاحيات المجلس، ولا شيء غير ذلك، ولقد انطلقت في حديثي هذا من إيمان بأن الرد الموضوعي على أي نقد يجب ألا يتجاهل نقاط القصور.. وخاصة تلك الظاهرة للعيان.
****
وقد قرأ أستاذي الدكتور بدر أحمد كريم -يحفظه الله- ذلك التعليق، ففهم بعض ما قلته بقليل من الاختلاف عما قصدته، لقد أحسن الظن بي لدرجة أنه قال: "لقد حرك انتقاد د. صدقة فاضل المياه الراكدة حول دور المجلس، والمطالبة بتوسيع صلاحياته، واختصاصاته، وعما إذا كان الانتخاب أجدى أم التعيين"..؟! وذلك في مقال له في صحيفة "المدينة" (العدد 18003، 1433/9/19هـ، 2012/8/7م، ص 21) بعنوان: "عيب يجب أن يتلافاه المجلس".
لقد سررت بقراءة رأي أستاذي بدر كريم، كحالي عندما أقرأ له أي مقال. وأقول "أستاذي" لأنني أعتقد -بصدق- أنه قدوة وأستاذ في مجاله، بل هو رمز وطني ثقافي. إنه مثقف مخضرم وإعلامي رائد، وعضو سابق بمجلس الشورى. وقد

سعدت بحسن ظنه برأيي، ونظرته الإيجابية لما قلت، في تصريح صحفي عابر.. لذا، فإنني أتقدم له بالامتنان، وبهذا التوضيح البسيط.. انطلاقًا من ضرورة ذكر الحقيقة فقط.
وبعد تشرفي بعضوية مجلس الشورى، في العام 1426هـ، كتبت مقالًا مطولًا عن واقع مجلس الشورى والمأمول منه. وقد نشر ذلك المقال في نهاية عام 1426هـ، في إحدى الصحف. وأرى أن يُستفاد من معطيات "علم السياسة" عند النظر في تطوير مجلس الشورى، وأن يراعى في عملية التطوير هذه: مبدأ التدرج، وكوننا دولة نامية، مثقلة بكثير من الهموم والمعوقات، والتحديات. وما زلت -بعد حوالي سبع سنوات- على رأيي ذاك، فيما يتعلق بتطوير أداء مجلسنا الموقر.
وأظن أن للأستاذ مرئيات في هكذا تطوير. كما أنني على يقين بأن مرئيات هذا الأستاذ هي الأكمل. والرأي الأول والأخير هو -بالطبع- لقيادتنا الرشيدة، وفقها الله.

# في تجاوب من هيئة حقوق الإنسان مع تقرير "سبق"

# وفد نسائي يزور الفتاة اليتيمة بجدة غداً لدراسة حالتها

المصدر: جريدة سبق الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://sabq.org/EBmfde

سعود الدعجاني- سبق- جدة:
توفد هيئة حقوق الإنسان غداً فريقاً لدراسة حالة الفتاة السعودية اليتيمة التي نشرت "سبق" تقريراً عنها أمس، وتسكن وحيدة في شقة بجدة، وتعاني الفقر، وتتعرض للتحرش من عمالة عربية وافدة في البناية التي تسكنها.
وكانت الفتاة قد طُردت من عملها بإحدى الشركات المشهورة بسبب رفضها إملاءات مديرها بالتقيد بلباس معين وغير محتشم.
وأوضح مسؤول في هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة أن وفداً نسائياً سيزور الفتاة، مؤكداً أنه سيتم دراسة حالتها والوقوف إلى جانبها.

# اتهمته بتقاضي 5 ملايين ريال رشوة.. ومتهم يعترف بطلب المشاركة في مخطط

# هيئة الرقابة تحمل أميناً سابقاً مسؤولية الخسائر في سيول جدة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120827/Con20120827527593.htm

إبراهيم علوي (جدة)
وجهت هيئة الرقابة والتحقيق عدة اتهامات لأمين سابق لمحافظة جدة، ورجلي أعمال شهيرين ووكيل سابق للأمين.
وضمت لائحة الاتهام بحق الأمين السابق اتهامات بتقاضيه مبلغ 5 ملايين ريال على سبيل الرشوة استلمها من رجل أعمال شهير (المتهم الثاني) وذلك بوساطة من المتهم الثالث وهو رجل أعمال، وذلك مقابل أداء عمل من أعمال وظيفته بموافقته وهي تعديل نظام البناء في مخطط يقع وسط جدة، والقيام بالرفع لوزارة الشؤون البلدية بخطابين يطلب منه الموافقة على تحويل المخطط من دورين إلى ثلاثة ادوار.
وأشارت اللائحة إلى أن المتهم الأول (الأمين السابق) في حال كونه موظفا عاما وبصفته الوظيفية السابقة قد أساء الاستعمال الإداري والعبث بالأنظمة والأوامر والتعليمات وبطرق تنفيذها لمصلحة شخصية، حيث أجاز ما أحال إليه المتهم الرابع بالسماح من حيث المبدأ للمواطنين بالاستفادة من قطعهم السكنية على مجرى السيل في (مخطط فرج المساعد) والموافقة على إيجاد حلول تتمثل في إنشاء أنفاق خرسانية بذات المخطط، والتوصية بإيجاد قنوات سيول تمر

خلال (مخطط أم الخير) لحماية الموقع من أخطار السيول، واعتماد ذلك بالرغم من أن هذين الموقعين المشار إليهما أمرهما محسوم بالأمر السامي حيث ترتب على مخالفته خسائر بشرية ومادية فادحة إثر السيول التي تعرضت لها المحافظة عام 1430هـ، ونجمت عنها 123 حالة وفاة و 350 مصابا فيما بلغ عدد العقارات والممتلكات المتضررة 11929 عقارا وجرى إيواء 8879 أسرة و 31182 فردا فيما بلغ عدد السيارات المتضررة بفعل تلك السيول 10321 مركبة، وأفادت اللائحة أن الجريمة تمت بناء على ذلك.

وشملت الاتهامات الموجهة للمتهم الثاني (رجل الأعمال)، قيامه بدفع مبلغ 5 ملايين ريال لموظف عام وذلك بوساطة من المتهم الثالث مقابل أداء عمل من أعمال وظيفته بموافقته، فيما وجهت للمتهم الثالث اتهامات الاشتراك مع المتهم الثاني في دفع مبلغ 5 ملايين ريال على سبيل الرشوة.

وطالت المتهم الرابع اتهامات الاشتراك مع المتهم الأول بإساءة الاستعمال الإداري والعبث بالأنظمة والأوامر والتعليمات وبطرق تنفيذها للمصلحة الشخصية.

كما ضمت لائحة الاتهامات أدلة اتهام بحق المتهمين، حيث أبرزت اعتراف المتهم الأول المصادق عليه شرعا بقبوله وأخذه على سبيل الرشوة مبلغ 5 ملايين من المتهم الأول مقابل موافقته على تعديل نظام البناء في المخطط محل الاتهام وتحويله من دورين إلى ثلاثة أدوار، واعتراف المتهم بتجاوزاته في الموافقة على ما قدم من مكاتبات من قبل وكيله السابق (المتهم الرابع) إبان فترة عمله المتعلقة بمخططي فرج المساعد وأم الخير والذي تضمن السماح للمواطنين بالاستفادة من قطعهم السكنية على مجرى السيل، فضلا عن إقراره بتحقيقات الهيئة بعدم تنفيذ الدراسة.

كما ضمت الأدلة اعتراف المتهم الأول بوجوب عدم اعتبار ما عرضه عليه المتهم الرابع بمحضر متعلق بالمخططين والذي يدور حول الشخوص على الطبيعة بشأن مجاري السيول والأودية شرق جدة ومراجعة المخططات الجوية والتنفيذية المواقع مجاري السيول في المحافظة (مخطط فرج المساعد، مخطط الأجواد، قرية ثول، وادي كراع) والذي أكد مندوب وزارة البلدية أن جميع تلك الإفادات في المحضر عامة وغير دقيقة حيث لا تتوفر مصورات جوية توضح المناسيب للمياه، وفي حال توفرها يمكن تحديد مسار الأودية والسيول بكل دقة والذي كان يتوجب على المتهم الأول عدم الاعتبار به وبخطاب المتهم الرابع والذي يطلب باعتماد التوصيات بالمحضر للتمشي بموجبها والذي أكد أنه لم يطلع عليه.

كما شملت الأدلة اعتراف المتهم الأول المصدق شرعا بتحميل المتهم الرابع المسؤولية بصفته وكيلا له في مجال تخصصه حيث اتهمه بتعمد إخفاء الفقرة الرابعة والتي وضح فيها مندوب الوزارة ان ما ورد في المحضر عبارة عن إفادات عامة ولا تتوفر مصورات جوية توضح المناسيب للمياه، وفي حال توفرها يمكن تحديد مسار الأودية والسيول بكل دقة، فضلا عن تعمده إضافة فقرات في الخطاب لم تتطرق إليها اللجنة بمحضرها المتعلق بوادي كراع وقرية ثول والتي لم تكن أصلا ضمن أعمال اللجنة بالمحضر مما يؤكد عدم مصداقية العرض المقدم من المتهم الرابع والذي اتهمه بتعمد تضليله من إجازة غير صحيحة، وردت الهيئة على تلك الاعترافات بأن تلك الأقوال لا تعفيه من المسؤولية إذ إن المعاملة مشفوعة بمحاضر اللجنة وكان من الواجب الوظيفي المفروض عليه أن يفحصها قبل التوجيه عليها باعتماد ما عرض عليه ويعد ذلك من أولويات وظيفته، والذي اعترف انه تجاوز في الموافقة على ما عرض عليه المتهم الرابع والمتضمن التوصية بإيجاد قناة للسيول تمر خلال الموقع والمعروف حاليا بمخطط أم الخير لحمايته من السيول.

كما شملت الأدلة اعتراف المتهم الأول بمخالفته للأمرين الساميين رقم 140/4/م ورقم 1283/4/م، اللذين يمنعان البناء أو التملك في مجاري الأودية، حيث كان يجب عليه عدم السماح بتلك الحلول الواردة في تلك المكاتبات تنفيذا للأوامر السامية التي تفرض عليه رفض المكاتبات المقدمة من وكيله، إذ لا اجتهاد مع ورود النص.

وضمت الأدلة بحق المتهم الثاني اعترافه المصدق شرعا بأنه كلف المتهم الثالث بمراجعة أمانة جدة بطلب زيادة دور ثالث في مخطط بوسط جدة وان المتهم الثالث اخبره أن المتهم الأول طلب مبلغ 5 ملايين ريال مقابل تلك الزيادة في البناء.

كما شملت الأدلة اعتراف المتهم بأنه ذهب إلى منزل المتهم الأول لأجل هذا الغرض وسلمه مبلغ مليون ريال نقدا بحضور المتهم الثالث، واعترافه بأن المتهم الأول طلب منه إدخاله مساهما في المخطط محل الاتهام ببقية المبلغ ( 4 ملايين ريال) وأن المتهم الأول حرر له شيكا بمبلغ مليون ريال ليكون إجمالي المبلغ المساهم به 5 ملايين ريال.

كما أقر المتهم الثاني أن المتهم الأول حصل على مبلغ 7 ملايين ريال من جراء مساهمته في المخطط، حيث تأكد لدى الهيئة من المواجهة التي وقعت بين الطرفين قيام المتهم الأول بأخذ مبلغ الرشوة من المتهم الثاني وهو ما أكده المتهم

الثالث في محضر المواجهة والذي أكد الفعل بتقاضي الرشوة مقابل تعديل نظام البناء من دورين إلى ثلاثة أدوار وهو ما صادق عليه شرعا في اعترافاته.
فيما شملت الأدلة الموجهة إلى المتهم الرابع اعترافه المصدق شرعا بقيامه بالتدخل وذلك باقتراح حلول بإنشاء نفق خرساني بمجري السيل في خطط فرج المساعد واقتراح قناة للسيول والرفع بذلك للأمين بطلب السماح للمواطنين بالاستفادة من أراضيهم على مجرى السيل أسوة بمجاوريهم، وتعمده إضافة فقرات في خطابه المرفوع للمتهم الأول بشأن مجاري الأودية والسيول بشرق جدة في وادي كراع وقرية ثول والتي لم تكن أصلا ضمن أعمال اللجنة بالمحضر، مما يؤكد عدم مصداقية العرض المقدم منه واعترافه المصدق شرعا بتجاوزاته في إيجاد قناة للسيول تمر من خلال الموقع حاليا بمخطط أم الخير لحماية الموقع من أخطار السيول بمخالفته الأوامر السامية بخصوص البناء أو التملك في مجاري الأودية.
وأشارت الهيئة إلى أن ما أسفرت عنه السيول في محافظة جدة عام 1430هـ من وفيات وإصابات وتلف في الممتلكات والسيارات يؤكد المأساة والأضرار التي لحقت بالأرواح والممتلكات العامة والخاصة جراء ما أقدم عليه المتهمون من فعل مجرم شرعا ونظاما الأمر الذي يتطلب تطبيق أقصى عقوبة بحقهم جراء ما بدر منهم.
وأكدت هيئة الرقابة والتحقيق أن إنكار المتهمين جميعا لاحقا لتلك الاعترافات المصدقة شرعا بحجه تعرضهم للضغط والإكراه ما هو إلا دفاع واه القصد منه التهرب من المسؤولية الجنائية ويدحضه ما هو ثابت من الأدلة السابقة علاوة على كون الاعترافات الشرعية المصادق عليها جاءت صادرة منهم بمحض إرادتهم وجاءت مترابطة ومتناسقة في وقائعها بما يعطي تأكيدا أنها صادرة منهم بكامل إرادتهم الحرة، وقدمت وصفا دقيقا بما حدث فعلا.
وبينت الهيئة أن الاختلاف الوارد في اعترافاتهم بالنسبة لكيفية دفع مبلغ الرشوة (هل تم تقديمه دفعة واحدة أو على دفعات) والمقدم من المتهم الثاني للمتهم الأول لا ينفي التهمة تجاههم، كما أن ما يدعيه المتهمون من دعوى الإكراه لا صحة له ولا يوافق العقل والمنطق في ظل الضمانات التي وفرتها لهم الدولة ابتداء بتشكيل لجنة من عدة أعضاء يمثلون عدة جهات حكومية محايدة، حيث تميزت إجراءات هذه القضية بسيرها على عدة مراحل في استقلال تام بدءا من أعمال جهة الضبط ولجان التحقيق ومن ثم جهة القضاء الشرعي الذي رصد فيه القاضي أقوال المتهمين، وصادقوا على صحتها شرعا بطوعهم واختيارهم دون اعتراض منهم، كما أن هيئة وجمعية حقوق الإنسان قامتا بمتابعة المتهمين إبان إيقافهم مما ينفي مزاعم تعرضهم للضغط والإكراه لاسيما مع عدم وجود آثار جسدية أو نفسية ظهرت عليهم طوال فترة توقيفهم وسماع أقوالهم حتى مثولهم أمام الدائرة.
وطالبت الهيئة محاكمة المتهمين (الأول، الثاني، الثالث، الرابع) طبقا لأحكام المواد ( 1، 10، 15) من نظام مكافحة الرشوة والفقرة (رقم 5) من المادة الثانية من المرسوم الملكي (رقم 73) لعام 1377هـ.

# العقاب المفقود الإهمال وغياب الرقابة وراء تزايد الأخطاء الطبية (3-)

# 6851 خطأ طبيا في الرياض وجدة.. ومسؤولون في الهيئات الشرعية يتهمون وزارة الصحة الدية الشرعية للأخطاء الطبية عقوبة غير رادعة ويجب زيادتها

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111228&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

ارتفعت نسبة الأخطاء الطبية المرتكبة في المستشفيات الأهلية والحكومية، بنسبة 86% خلال خمسة سنوات مضت، ليصل عدد القضايا التي نظرت أمام الهيئات الشرعية الطبية في الرياض وجدة إلى 6851، الأمر الذي فسره مسؤولون في الهيئات الصحية الشرعية بغياب العقوبات الرادعة، إضافة إلى الإهمال وعدم الرقابة.

ووفقا لما حصلت عليه"الوطن" من تقرير مفصل عن الأخطاء الطبية، بلغت نسبة الممارسين الصحيين المتهمين بأخطاء طبية خلال العام الماضي 2242 طبيبا وطبيبة، وممرضين وممرضات، وأخصائيي تخدير. ففي مدينة الرياض وحدها أدين منهم 1965 ممارسا صحيا غير سعودي، بينما بلغ عدد القضايا خلال العام الماضي المرتكبة في المستشفيات الأهلية بجدة 158 قضية، منها 95 قضية مرحلة منذ سنوات عدة، وتجاوز عدد المدانين من الأطباء والفنيين والتمريض خلال عام 1432 نحو 148 مدانا.

البحث عن الربح وإهمال الخدمة

وكشف رئيس الهيئة الصحية الشرعية في جدة الشيخ عبدالرحمن العجيري لـ "الوطن"، أن القضايا المعروضة أمام الهيئة الشرعية خلال العام الماضي تجاوزت نسبة الأخطاء الطبية التي يتعرض لها المرضى داخل المستشفيات الأهلية "60%"، وذلك دون أن تكون هناك رقابة صارمة من إدارة هذه المستشفيات على الممارسين الصحيين المتواجدين بها، موضحا أن ارتفاع نسبة ارتكاب الأخطاء الطبية داخل المستشفيات الأهلية أكثر من الحكومية، يعود لعدد من الأسباب منها: حرص إدارات المستشفيات الخاصة على البحث عن كسب مادي مرتفع، وتحقيق نسبة أرباح عالية، دون أن يكون في الحسبان مراعاة لسلامة المرضى، والوقوف بجانبهم في تقديم الخدمات الطبية المميزة، مقابل ما يقدمة هؤلاء المرضى من مبالغ مالية للحصول على العلاج.

وأضاف العجيري، أن تمكين بعض المستشفيات الخاصة للأطباء من العمل، دون وجود تراخيص طبية لديهم، من هيئة التخصصات الطبية، تمكنهم من مزاولة العمل كأطباء داخل هذه المستشفيات، واحدة من أسباب انتشار الأخطاء الطبية داخل المستشفيات الأهلية بنسب مرتفعة، مشيرا إلى أن أغلب الأطباء والممارسين الصحيين بشكل عام ممن يرتكبون أخطاء طبية جسيمة لا يملكون تراخيص، حيث إن هناك أخطاء طبية دخلت تحت طائلة الجريمة، وتتسبب مثل هذه الأخطاء في إزهاق أرواح العديد من المرضى. وأشار العجيري، أن الهيئة الشرعية في جدة قدمت مقترحا لوزارة الصحة، بوضع هيئة مستقلة تحت مسمى"الهيئة الوطنية لسلامة المرضى، لمكافحة الأخطاء الطبية"، حيث تعمل هذه الهيئة على تطوير نظام مستقل يعمل على تكوين اللجان لحماية أرواح المرضى، ولم يرَ هذا المقترح النور حتى الآن.

غياب العقوبات الرادعة

وأكد العجيري، أن وزارة الصحة لا تتعاون في وضع عقوبات جديدة على المنشآت الصحية المرتكبة للأخطاء الطبية، حتى تكون رادعا لمنع أصحاب المستشفيات من السماح للأطباء غير المرخص لهم بالعمل داخل المنشآت الصحية،

كاشفا أن أغلب قرارات وزارة الصحة تنصب في صالح ملاك المستشفيات الخاصة، دون الالتفات للأخطاء التي ترتكب في حق المرضى وتزهق الأرواح.
وطالب رئيس الهيئة الصحية الشرعية، بوضع حد فاصل لمسلسل الأخطاء الطبية داخل المنشآت الصحية، ووضع رقابة على إدارات المستشفيات الخاصة، لمنع بعض التصرفات العشوائية، والتهاون في الكثير من اشتراطات العمل بشكل سليم داخل المستشفيات، ومن ذلك على سبيل المثال: أنه يجب أن تكون غرف العمليات مجهزة بطاقم طبي مؤهل للقيام بمهام إجراء العمليات الجراحية للمرضى، ويضم الكادر ممرضات وممرضين عمليات متخصصين للمشاركة في مساعدة الطاقم الطبي أثناء إجراء العمليات الجراحية، وذلك بجانب الشروط الأخرى من أجهزة ومستلزمات طبية، وهو الأمر الذي تتهاون فيه بعض المستشفيات، مما يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها في بعض الحالات ويكون المريض ضحيتها.
وأضاف العجيري، أن إدارات المستشفيات الخاصة يمكنون الممرضات الأجنبيات من ارتكاب الأخطاء الطبية داخل غرف العمليات، وذلك بوضع ممرضات غير مصنفات للعمل ضمن الكادر المخصص لإجراء العمليات الجراحية، ورغبة منهم في تقليص الالتزامات المالية على إدارة المستشفي، مؤكدا أن أغلب قضايا الأخطاء الطبية المرتكبة من قبل الممرضات بالمنشآت الخاصة تنتهي بالوفاة.
غموض وعدم دقة
أما ما يخص تعويضات الأخطاء الطبية، والأحكام التي تنطقها الهيئات الشرعية، فتعود وفقا لنظام صادر من وزارة الصحة، كما يبين العجيري، مشيرا إلى أن وزارة الصحة أعادت النظر في الدية المقدرة شرعا للأخطاء المرتكبة بحق المرضى، حيث بلغت الدية الشرعية للمتوفى بخطأ طبي 300 ألف ريال، ودية المرأة 150 ألف ريال في حالة الوفاة.
ويؤكد عضو بالهيئة الصحية الشرعية في الرياض "تحتفظ الوطن باسمه" أن نظام وزارة الصحة تجاه الأخطاء الطبية يتصف بالغموض، وعدم الدقة والوضوح، ففي الدول الأوروبية تقع أخطاء طبية، لكنهم يحددون الخطأ، والمتسبب فيه، أما دخل المستشفيات الأهلية في السعودية لا تستطيع الهيئة الصحية الشرعية تحديد المتسبب في ارتكاب الخطأ وينصب العقاب على الطبيب، وترك المنشآت الصحية دون حساب، لعدم وجود نظام قادر على كشف الأخطاء، لذلك تقع أخطاء في التشخيص والعلاج ولكن لا ترصد، ودائما ما يتم اختيار طبيب أو آخر، ليكون كبش فداء، لأنه ليس لدينا دقة في تحديد المسؤولية.
الروتين يقصي "حقوق الإنسان"
من جهته كشف المحامي وعضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي، أن الهيئة تلقت عددا من الشكاوى لأشخاص ذات صلة بأخطاء طبية، لكن هيئة حقوق الإنسان لا تملك كسر الروتين المتبع في مثل هذه القضايا، فما تملكه الهيئة هو إرشاد صاحب الخطأ الطبي إلى رفع شكوى لوزارة الصحة، أو تكليف هيئة حقوق الإنسان، بكتابة خطاب لوزارة الصحة، مضيفا أن هيئة حقوق الإنسان تقدمت لوزارة الصحة بمقترحات قد تقلص من عدد الأخطاء الطبية منها: التأهيل العلمي للأطباء، ومزاولي مهنة الطب، ولا يعطي ترخيص المزاولة إلا بعد أن يخضع الممارس الصحي للاختبارات ويتجاوزها، ثم يسمح بمنحه التراخيص الطبية لمزاولة المهنة، ومتابعة المرافق الطبية من حيث التجهيزات لكل حالة مرضية داخل المنشآت الصحية الخاصة، وذلك لتقليص ارتكاب الأخطاء الطبية. وأكد على أهمية مضاعفة العقوبة على الأطباء، الذين يعملون داخل المستشفيات، بعد انتهاء التراخيص التي تمكنهم من مزاولة المهنة، أو لا يملكون هذه التراخيص، حتى يكون ذلك رادعا لهم. وطالب الخولي، بعدم ربط الأخطاء الطبية بالدية الشرعية، وذلك لفرض غرامات مالية تتجاوز الدية الشرعية، لتكون العقوبة أكثر ردعا، وذلك لوضع تعويضات إضافية، فما يفقده الشخص خلال عملية جراحية من منفعة ما قد لا يتم تعويضها، لذا هناك حاجة ماسة إلى فرض تعويضات مالية مرتفعة. وأكد الخولي، أن تأخير البت في القضايا الشرعية، يعود إلى أن ذلك سمة عامة في كافة القضايا العامة، سواء قضايا أخطاء طبية أو القضاء الإداري أو القضاء النوعي المتخصص، ويعود ذلك لكثرة عدد القضايا، وقلة عدد القضاة المتخصصين في القضايا المختلفة، والهيئة الصحية الشرعية من القضاء النوعي المتخصص، ويعاني من نقص شديد في عدد القضاة.
وأوضح أن وزارة الصحة إذا تساهلت في أداء التزاماتها بعلاج المواطنين بصورة تحفظ لهم كرامتهم، فمن باب أولى أن تتهاون في مسألة حصول المواطنين على حقوقهم، في الأخطاء الطبية المرتكبة بحقهم أيضا. ومن أسباب التأخير في البت بالقضايا، أن أعضاء الهيئة الصحية الشرعية غير متفرغين وهم متعاونون فقط، ولذلك يحتاج النظام إلى تطوير، وأيضا في بعض القضايا تحتاج اللجنة الحصول على رأي طبي محايد، وترسل إلى خبير طبي في مستشفى معين، وقد تجد الهيئة الصحية تجاوبا سريعا في بعض القضايا، ولا تجد تجاوبا في البعض الآخر.

# رغم إجماع أهل الشرع على تحريمه .. عضل النساء .. الشرع يحرمه والمجتمع يرفضه ومازال موجوداً

المصدر: جريدة البلاد الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=107459

كتبت: أماني ماهر :
كشفت آخر إحصائية لوزارة العدل السعودية عن احتلال العاصمة الرياض للمرتبة الأولى في قضايا العضل ورفض تزويج ولي الفتاة لها وتحكم أولياء الأمور في قرار زواج بناتهم.
وكانت هيئة حقوق الإنسان في المملكة قد أقرت من قبل بتصنيف قضايا العضل ضمن جرائم الاتجار بالبشر ورصد هذا الاتهام ضد الأولياء باعتباره حقا جنائيا عاما تتصدى له الدولة لمنع انتشاره بين أفراد المجتمع وما يترتب عليه من مساءلة جنائية بعقوبات قاسية تصل إلى السجن حتى خمسة عشر عاما وغرامة مليون ريال، في خطوة كان البعض قد وصفها بالشجاعة.
ولكن رغم توقيع المملكة على معاهدة الأمم المتحدة لحقوق المرأة عام 2000 إلا أن تحكم أولياء الأمور في قرار زواج بناتهم "العضل" لا يزال من أبرز القيود المفروضة على المرأة بسبب التقاليد القبلية التي تمنع تزويج الفتاة من خارج قبيلتها أو حجزها لقريب منذ الصغر، بالإضافة إلى عدم تزويج الأخت الصغرى في حال تقدم شخص لها قبل أختها الكبرى، فهو قهر اجتماعي يهدد الفتيات بالعنوسة، وهو الأمر الذي أدى بفتيات المملكة إلى إطلاق حملات من أجل المطالبة بالاستناد إلى الفتوى الشرعية التي حرمت عضل الفتيات، والمطالبة بتقنين سن أقصى لتزويج الفتيات لا يتعدى 35 سنة، ومساءلة ولي أمر الفتاة التي تتجاوز هذا السن والنظر في الحلول الممكنة، بالإضافة إلى محاسبة ولي الأمر الذي يتضح عضله بالسجن وتعويضها ماديا وتزويجها ممن ترتضيه إن كان كفؤاً لها دون الرجوع لذلك الولي، ونشر الوعي بين أفراد المجتمع للتصدي لمثل تلك الحالات والتبليغ عن أي ولي أمر يعرف عنه عضله لبناته، وذلك في إطار السعي إلى اجتثاث هذه الظاهرة من المجتمع.
جدير بالذكر أن الإحصائية أظهرت أن مدينة عنيزة سجلت أقل عدد قضايا منذ بداية العام الهجري وحتى نهاية شهر رمضان بقضية واحدة، تلتها محافظة بريدة بواقع ثلاث قضايا ثم سكاكا أربع قضايا، وجاءت الطائف بعدها بخمس قضايا والخرج أيضاً خمس قضايا، أما أبها فقد سجلت ست قضايا والهفوف ثماني قضايا والمدينة المنورة 16 قضية ومكة 37 وجدة 58 قضية.

# حفل معايدة لمديري مدارس مكتب التربية بالشمال

المصدر: جريدة البلاد الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=107590

نظم مكتب التربية والتعليم في شمال الرياض حفل معايدة بمناسبة عيد الفطر المبارك الساعة الثامنة من صباح يوم الأحد 8 -10-1433هـ ، والذي استضافته مدارس الصرح الأهلية بحي الورود بحضور مدير المكتب الأستاذ حمد بن عبد الله الشنيبر ومساعده الأستاذ سهم بن ضاوي الدعجاني ومدير عام المدارس الأستاذ خالد السبيهين ومدير القسم الثانوي الأستاذ عبدالله الركبان ،و منسوبي المكتب وجميع مديري المدارس التابعة للمكتب هذا وقد شرف الحفل سعادة الدكتور عبدالعزيز بن سليمان الفالح عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان. ويأتي ذلك الحفل الذي ينفذه المكتب سنوياً لزيادة المحبة والألفة بين منسوبي المكتب خلال الالتقاء في مثل هذه المناسبات لتبادل التحايا والتهاني والتبريكات.

# "لأني مسلم.. أعاملهم بإنسانية"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=13265

## علاء حمزة

في رمضان المنصرم، قامت الهيئة السعودية لحقوق الإنسان، بإنتاج إعلان تلفزيوني، لا تزيد مدته على دقيقة حمل شعار(لأني مسلم أعاملهم بإنسانية)، تم بثه في أكثر من قناة من بينها القنوات السعودية، وحقق على اليوتيوب نسبة مشاهدة تجاوزت الثمانمائة ألف مشاهد خلال بضعة أيام، وأصبح أكثر إعلان متداول في مواقع التواصل الاجتماعي على مستوى العالم في حينه، مما لفت انتباه بعض القنوات الإخبارية، فأعدت تقريرا خاصا عن هذا التفاعل. وهو يحكي قصة خادمة، وهي تودّع أولادها في بلدها الشرق آسيوي بألم وخوف، ثم يرينا كيف تلقتها ربة البيت السعودية بابتسامة، وحضن دافئ بدّد مخاوفها، وأعاد الابتسامة إلى محياها، وتوالت بعد ذلك إعلانات الهيئة بنفس المستوى من الجودة، وكان الأمل في كافة القنوات الفضائية السعودية والخليجية والعربية أن تتلقف هذا الإعلان، وما تلاه، وتعيد بثه لمئات المرات مجانا، كجزء من المسؤولية الإنسانية، والاجتماعية، والأخلاقية تجاه مشاهديها، خاصة وأن الإعلان إنساني لا يخص بلدا بعينه، وإنما تنطبق رسالته على كل بيت فيه خادمة.

أوجه كلامي إلى كل القنوات، خاصة ذات نسب المشاهدة العالية، وأخص منها مجموعات (إم بي سي، روتانا، دبي، أبو ظبي، إل بي سي، المستقبل، الجزيرة، والمحطات الرياضية، والقنوات الحكومية الخليجية والعربية كافة). قد نلتمس لهم العذر أن هذا الإعلان بدأ في موسم ساخن إعلانيا، أما الآن وقد انقضى شهر رمضان المبارك فلا عذر لهم، فهذه إعلانات إنسانية مصنوعة بحرفية وجودة، وبثها لن يزيدكم إلا تقديرا لدى مشاهديكم ومعلنيكم.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# بمساحة 5.5 مليـــــون متر مربـع وترسـية المشروعين قريباً

# خادم الحرمين الشريفين يخصص أرضين لإنشـــــاء المستشفى التخصصي ومدينة الملك عبدالله الطبية في جدة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120825/Con20120825526897.htm

واس ( جدة)

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، بتخصيص أرضين بمساحة تزيد على خمسة ملايين ونصف المليون متر مربع، لإنشاء مستشفى الملك فيصل التخصصي، ومركز الأبحاث في جدة، ومدينة الملك عبدالله الطبية على امتداد الخط السريع بين مكة المكرمة وجدة.

وأوضح وزير الصحة رئيس مجلس إدارة مؤسسة مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة، أن خادم الحرمين الشريفين وجه بتخصيص أرض بمساحة تزيد على مليوني متر مربع في محيط مطار الملك عبدالعزيز الدولي لإنشاء مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث في جدة، واعتمدت المبالغ اللازمة لإنشاء المرحلة الأولى من المستشفى. كما وجه بتخصيص أرض بمساحة تزيد على ثلاثة ملايين ونصف المليون متر مربع لإنشاء مدينة الملك عبدالله الطبية على امتداد الخط السريع بين مكة المكرمة وجدة في منطقة الشميسي، وتم اعتماد المبالغ اللازمة لها. وستتم ترسية المشروعين قريبا لخدمة منطقة مكة المكرمة والمناطق المجاورة لها في القطاع الغربي من المملكة.

ورفع الدكتور الربيعة باسمه وباسم كافة منسوبي وزارة الصحة، ومؤسسة مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، ومنسوبي القطاع الصحي الشكر والتقدير والعرفان إلى خادم الحرمين الشريفين على هذه التوجيهات الكريمة التي ستحقق بإذن الله الرعاية الصحية المتكاملة لكل مواطن ومقيم في القطاع الغربي من المملكة.

وأوضح وزير الصحة أن هذه التوجيهات تأتي امتدادا للعناية المستمرة التي يوليها خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين للقطاع الصحي في المملكة، حيث سبق وأن صدرت أوامر سامية بتخصيص أراض مماثلة لمدينة الملك خالد الطبية لخدمة المنطقة الشرقية، ومدينة الملك فيصل الطبية لخدمة المناطق الجنوبية، ومدينة الأمير محمد بن عبدالعزيز الطبية لخدمة المناطق الشمالية وتم اعتماد المبالغ اللازمة لها.

كما تم في ذلك السياق، اعتماد مشاريع ومراكز طبية في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث في الرياض؛ تشمل مركز الملك عبدالله للأورام وأمراض الكبد، ومركز الطوارئ وطب الأسرة والخدمات المساندة، ومواقف السيارات، وكذلك مشاريع لمراكز الأورام والقلب والعلوم العصبية والأبحاث والمرافق المساندة في مدينة الملك فهد الطبية لخدمة منطقة الرياض والمناطق المجاورة لها.

وبين وزير الصحة أن معظم هذه المشاريع تم اكتمال التصاميم اللازمة لإنشائها وتمت ترسيتها، وبدأ العمل فيها. وسوف تتم ترسية البقية منها بعد اكتمال التصاميم النهائية، حيث يشارك فيها أكبر مكاتب التصميم العالمية لتواكب أحدث المعايير العالمية.

وأكد الربيعة في ختام تصريحه، أن وزارة الصحة وبتوجيه من خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين حريصة كل الحرص على تقديم الخدمات الصحية بما يحقق الشمولية والجودة والعدالة وسهولة الوصول للخدمة.

# "واعي" يقلص نسبة الأحداث الموقوفين في ملاحظة الدمام

المصدر: جريدة عكاظ السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120825/Con20120825526934.htm

خالد البلاهدي (الدمام)

استطاع برنامج «حياة جديدة»، الذي نظمته وزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع شركة أرامكو وجمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي «واعي» للأحداث الموقوفين في دار الملاحظة الاجتماعية بالدمام، تقليص العدد إلى 50 في المائة من الموقوفين بعد أن انخرطوا وانتظموا في البرنامج الذي استمر لمدة ثمانية أشهر والتحق به أكثر من 97 حدثا.

وأوضح المدير التنفيذي للبرنامج أحمد عثمان العثمان أن فكرة المشروع نبعت من خلال المناقشات التي كانت تتم بين بعض الأفراد المتخصصين في المجال التربوي والتعليمي والأكاديميين من كلية التربية بجامعة الدمام وبعض العاملين في التدريس بوزارة التربية والتعليم ممن جمعتهم الرغبة في خدمة المجتمع من خلال تهذيب فئة من أفراد المجتمع، وانطلاقا من المشاركات السابقة لمؤسسات المجتمع المدني التي قامت بتقديم خدمات توعوية وبرامج تنفيذية داخل الدار. حيث تمت زيارة دار الملاحظة بالدمام والتعرف على واقع الطلاب فيها وإمكانياتها المتوفرة والبرامج التي تقدم فيها والاحتياجات اللازمة لها لكي تقوم بدورها على أفضل وجه.

وبين العثمان أنه خلال تطبيق المشروع على الأحداث لمسنا منهم تعاونا كبيرا بالإضافة إلى التسهيلات التي قدمها مدير الدار وفريق العمل الذي رحب بالفكرة ودعم لنا ذلك بالدراسات في إعداد رؤية المشروع.

وأضاف العثمان: إن الهدف الذي كنا ننشده تحقق ولله الحمد بتقليص عدد الموقوفين في الدار وصقل مهاراتهم بالإضافة إلى الرعاية والإرشاد والدعم من خلال أنشطة منهجية وتعليمية مدروسة تهدف بشكل رئيسي إلى تقليص فرص عودتهم إلى دار الملاحظة وتوفير الدعم اللازم لتسهيل اندماجهم في المجتمع من جديد، مبينا أن المستهدفين من البرنامج هم (نزلاء دار الملاحظة بالدمام، وأولياء أمور النزلاء، والمشرفون على النزلاء)، أما المستفيدون فهم الطلاب أنفسهم، وأهاليهم، والعاملون في دار الرعاية، والمستثمرون وأصحاب المشاريع الخاصة، والمجتمع بأسره.

أما عن البرامج التدريبية التي ركز عليها البرنامج فقال: تم ولله الحمد تأهيل الطلاب تأهيلا علميا ومهنيا وإكساب كل منهم حرفة حسب هوايته وتنمية مواهبهم المهنية والثقافية والعلمية والشخصية.

وعبر عدد من الأحداث عن ارتياحهم لبرنامج حياة جديدة وقدرته على صقل مواهبهم وفق برنامج عملي تطبيقي. مشيرين إلى أن التدريب والتطوير مهم لهم في حياتهم، خصوصا أنهم ما زالوا في بداية أعمارهم، وقدموا شكرهم للعاملين على البرنامج لما لمسوه منهم من جدية ونشاط في كسر الحاجز النفسي الذي كان ملازما لهم قبل الانخراط في تلك البرامج التدريبية والمهنية.

# التربية تمنع استخدام الباصات القديمة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120825/Con20120825526904.htm

نادر العنزي (تبوك)
شددت وزارة التربية والتعليم على جميع المدارس الأهلية بضرورة الالتزام بالعمر الافتراضي للباصات المستخدمة في نقل الطلاب والطالبات والبالغ عشر سنوات من سنة التصنيع كما حذرت الوزارة من وضع شعارها على الباصات والاكتفاء باسم وشعار المدرسة فقط.
من جانبه دعت الوزارة ناقل الطلاب والطالبات بضرورة الحصول على بطاقة تشغيل مركبة من وزارة النقل وضرورة توفر وسائل السلامة بها.

# التحقيق مع رئيس بلدية وظف 18 مواطناً بعد إنهاء تكليفه

المصدر: جريدة عكاظ السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120825/Con20120825527066.htm

عبد الله القحطاني (أبها)
كشفت مصادر لـ «عكاظ» أن وزارة الشؤون البلدية والقروية تحقق فى توظيف 18 مواطنا فى إحدى البلديات على بنود عمال بعد إنهاء تكليف رئيس البلدية الأربعاء 13 رمضان الماضي.
وأوضح أمين منطقة عسير المهندس إبراهيم الخليل أن رئيس البلدية خالف الأنظمة بتوظيف 18 مواطنا بعد إنهاء تكليفه وهذه ليست من صلاحياته.
وأضاف بدأت لجنة التحقيق فى القضية وتم إحالة الرئيس الأسبق إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية لإكمال اللازم.
فيما أوضح مصدر فى البلدية التي حدثت فيها المخالفة أن موظفي البلدية تفاجأوا بوجود 18 موظفا فى مكاتب البلدية لأول مرة، فما كان من رئيس البلدية الجديد إلا أن أحال القضية لأمانة المنطقة للتحقيق فى القضية.

# كتابة عدل ترفض تسليم مواطن صك أرض سكنية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120825/Con20120825527068.htm

نادر العنزي (تبوك)
تفاجأ مواطن في المدينة المنورة رفض كتابة العدل في المنطقة إصدار صك للأرض السكنية الخاصة به والتي منحت له في حي الروناء بحجة وجودها داخل حدود الحرم النبوي.

وبين لـ«عكاظ» المواطن محمود بن محمد البلوي أنه وكيل شرعي لستة أفراد من أسرته وتم منحهم أرضا في مخطط الروناء وعند مراجعته قسم الأراضي في أمانة المدينة المنورة طلبوا منه تسديد رسوم الأرض بمبلغ قدره 800 ريال.
وأضاف البلوي: تمت إحالة المعاملة إلى كتابة عدل المدينة المنورة وعند مراجعتي لكي أستلم صكها فوجئت بأن الأرض أعيدت إلى أمانة المنطقة، مشيرة إلى أن الأرض تقع داخل حدود الحرم.
وزاد: تقدمت بخطاب لصاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب وزير الشؤون البلدية والقروية الذي وجه بتسليمي الأرض إلا أن أمانة المدينة المنورة بينت أن هذه الأرض تقع داخل حدود الحرم ولا يمكن منحه إياها.
وأبان المواطن البلوي بأن مخطط الروناء يتم البيع والشراء فيه بالعلن ومن خلال عدة مكاتب وتم منح مواطنين أراض فيه، مطالبا بإعطائه المنحة الخاصة بأشقائه الأيتام.
«عكاظ» اتصلت على كتابة العدل في المدينة المنورة الذين اعتذروا عن الرد بحجة أنه لا صلاحية لديهم تخولهم بالتحدث مع وسائل الإعلام، فيما لم يرد أي من المسؤولين في أمانة المدينة المنورة.

# توقعات بتجاوز الدفعة الأولى50 ألف تأشيرة.. مصادر "عكاظ" في جاكرتا:

# مساع لعودة العمالة المنزلية قبل الحج تلافيا لازدحام الطيران

المصدر: جريدة عكاظ السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120825/Con20120825526962.htm

حمدان الحربي (جدة)
أنهت شركات تصدير العمالة الإندونيسية في جاكرتا استعداداتها لعودة العمالة المنزلية إلى المملكة فور توقيع الاتفاقية الإطارية في شكلها النهائي بين المملكة وإندونيسيا والتي يتم من خلالها تنظيم شؤون العمالة المنزلية، والتي تتمنى هذه الشركات أن تكون بعد عيد الفطر مباشرة لاستباق دخول موسم الحج، والذي يبدأ عادة في شهر ذي القعدة وتكون معظم رحلات الطيران فيه مخصصة لنقل الحجاج.
وعلمت «عكاظ» من مصادرها في جاكرتا أن شركات العمالة تسعى لأن تكون الدفعة الأولى من العمالة أكثر من 50 ألف تأشيرة خصوصا، وأن هذه العودة ستتزامن مع بدء عمل شركات تأجير منفعة العمالة في المملكة، والتي حصلت على تأشيرات غير محددة الجنسية يمكن توجيهها إلى إندونيسيا إذا تمت الموافقة على الاستقدام منها.
من جهته أكد وزير العمل المهندس عادل فقيه أن التفاوض مع الجانبين الإندونيسي والفلبيني، بشأن إجراءات عودة العمالة المنزلية من البلدين، للعمل في السعودية، وصل إلى مراحله الأخيرة.
وكانت مصادر «عكاظ» أوضحت في وقت سابق أن هناك تباينا في وجهات النظر بين وزارتي العمل الإندونيسية والخارجية الإندونيسية، حول الجهة المخولة بالتوقيع على الاتفاقية التي بموجبها يتم تنظيم عودة العمالة.
أما فيما يتعلق بالاتفاقية ونصوصها، فأوضحت المصادر أنه لم يتم التطرق في الاتفاقية إلى راتب العمالة، خصوصا أن هناك شركات لتأجير العمالة بدأت العمل في المملكة، وستكون مسؤولة عن تنظيم شؤون العمالة وضمان حقوقها وحمايتها، خصوصا وأن الاتفاقية تنص على تحسين أنظمة توظيف العمالة الإندونيسية وحمايتها، وتشكيل مظلة حكومية تنفذ من خلالها الاتفاقات.
وسيلتزم الجانب الاندونيسي بتحسين مستوى العمالة وتدريب الراغبة منها العمل في المملكة وتعليمها اللغة العربية، وسيلتزم الجانب السعودي بتطبيق نظام التأمين على العمالة وتوفير مركز لاستقبال الشكاوى.

# ثالوث الصرف المالي يثقل كاهل الأسر بعد رمضان.. البوعينين لـ عكاظ" :

# دعوات لصرف مكافأة للموظفين ومستفيدي الضمان لمواجهة العودة للمدارس

المصدر: جريدة عكاظ السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120825/Con20120825526963.htm

فارس القحطاني (الرياض)
مسلتزمات رمضان والعيد والعودة إلى المدارس.. ثالوث يثقل كاهل الأسرة السعودية دفعة واحدة، ما يطرح سؤالا عن كيفية تغلب الأسر السعودية على هذا الثالوث المرهق لميزانياتها بأقل خسائر ممكنة، خصوصاً أن الكثير من الأسر تعتمد على راتب شهر رمضان لسد احتياجات العيد ومستلزمات العودة للمدارس التي ستكون الأسبوع بعد المقبل.
ودعا عدد من المواطنين والمختصين إلى أن تصرف الدولة مكافأة لمحدودي الدخل من موظفي الدولة وأسر الضمان، حتى يستطيعوا مواجهة تكاليف العودة إلى المدارس والإنفاق على متطلبات إجازة العيد والترفيه عن أفراد الأسرة.
وقدر مستثمرون وعاملون في قطاعات تجارة التجزئة حجم إنفاق الأسر السعودية خلال موسم العيد بأكثر من 3.5 مليار ريال.
وقالوا لـ «عكاظ» إن معدل القوة الشرائية ارتفع 70 % خلال موسم رمضان، بعدما سجلت حركة البيع والشراء في قطاع الجملة والتجزئة منذ بداية العشر الأواخر من رمضان نشاطا ملحوظا.
وقالوا إن حجم إنفاق الأسر السعودية خلال عيد الفطر يقدر بأكثر من 3.5 مليار ريال، وأسهمت العادات الاجتماعية للأسر السعودية في الصرف بما يزيد عن الدخول الشهرية في هذا الموسم.
وعن المآزق المالية التي تواجه الأسر محدودة الدخل في هذه الفترة، يقول عبدالله الأحمد إن راتبي محدود ولا استطيع أن أواجه هذا الثالوث الانفاقي الخطير الذي يواجه أسرتي وباقي الأسر السعودية من محدودي الدخل، وأنا لا أحبذ بطاقة الصراف لأن ذلك يكلفني ثمنا باهظا ويجعلني انصاع لرغبة أبنائي في الشراء، والمهم عندي ألا أشتري ما أريد بل ما أحتاجه، فأحدد مصروف البيت في شراء مستلزمات رمضان.
وأضاف الأحمد أن أي رب أسرة تجده ينظر إلى فرحة العيد بعين، ويراقب بالعين الأخرى متطلبات العودة إلى المدارس، وما تحتاجه من مستلزمات وأموال، حيث إن بعض الأسر تحرم أبناءها فرحة العيد من خلال عدم الذهاب إلى مدن الملاهي للترفيه لتكاليف ذلك، ويكتفي بأن يلعبوا في الملاهي العادية في المتنزهات العامة والحدائق.
الماركات تستنزف الجيوب
وقال ناصر الخالدي إن هناك أربع معضلات تواجه الأسر السعودية: أولها إجازة الصيف والمصاريف التي تدفع فيها من قبل الأسر والسفر، والمشاركة في الاحتفالات والأعراس وغيرها من المصروفات التي تزيد من مستلزمات الأسر مادياً، يتبعها شهر رمضان المبارك وما يتضمنه من شراء المواد الغذائية وغيرها، ولا تكاد الأسر تستقر مالياً حتى يأتي عيد الفطر المبارك ويكون منبعاً للصرف على الترفيه وتمشية الأطفال والأسرة، ثم يأتي بعد ذلك في ترتيب قافلة الصرف العودة إلى المدارس كي يدق آخر مسمار في نعش ميزانية الأسر السعودية.
وأشار الخالدي إلى أن الأسر التي تحرص على المحافظة على ميزانياتها خلال هذه المراحل الأربع، فهي تعمل عليها بشكل عكسي، أي عندما تبدأ إجازة الصيف تقوم الأسرة بشراء مستلزمات المدارس، ثم يليها مستلزمات العيد قبل أن تبدأ الأسعار في الارتفاع، يليها شراء مستلزمات رمضان خصوصاً المواد الأساسية التي تتميز بأن تاريخ الانتهاء طويل، ثم بعد ذلك تهيئ الأسرة نفسها لقضاء عدة أيام في إجازة الصيف بين الأهل والأقارب فقط. ومن جانبه شرح المواطن

عبدالإله الكناني استراتيجيته في مواجهة هذه العاصفة المالية بقوله «أكتب طلباتي في قائمة، وأشتري ثلاثة أرباعها، واستثمر العروض المخفضة، ولابد أن يكون هناك تأجيل للكماليات للأرخص ثمنا، كما نشتري أغراض العيد من الأسواق الشعبية حتى لا أقضي على مخصص مصروف العودة للمدارس ومتطلباتها من حقائب ودفاتر». ومن جانبه قال الخبير الاقتصادي فضل البوعينين إن هناك عددا من المناسبات التي ارتبطت ببعضها، ومنها إجازة الصيف وإجازة الأسر، ويتبعها شهر رمضان والعيد وثم يلحقها العودة إلى المدارس وإجازة عيد الأضحى هذه الأمور والتي لا يمكن تغيير شيء فيها، لارتباطها بمواسم دينية، حتى الأسر السعودية التي تعمل على تخطيط ميزانياتها خلال هذه المواسم لن تفي بمتطلباتها، ما يجعلها في حاجة ماسة للدعم المالي.

وأشار إلى أن الأسر السعودية توصف بأنها أسر متوسطة وكبيرة، أي أن مدخولها المالي متوسط والعائلة كبيرة، ما لا يغطي متطلبات الأسرة، لذلك تكون هناك حاجة للدعم المالي، وقدم البوعينين مقترحاً يعالج هذه المشكلة يتمثل في الدعم الحكومي للموظفين، حيث تصرف مع راتب شهر رمضان مكافأة للموظفين لمواجهة متطلبات العودة للمدارس وإجازة عيد الفطر.

# مدونة رابعة للأحكام قريباً

# وزارة العدل : كوادر لدراسة القضايا المحولة من المقام السامي

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 6 شوال 1433 هـ - 24 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120824/Con20120824526690.htm

عبد الكريم الذيابي (الطائف)

أعلنت وزارة العدل أمس أنها تعمل على إصدار الجزء الرابع من مدونة الأحكام القضائية، وكشفت أن المدونة تشمل أحكاما مختارة في عدد من المواد القضائية.

وأكد لـ «عكاظ» مصدر قضائي مطلع أن وزارة العدل تدرس مقترحا لإمداد المحكمة العليا بكوادر قضائية مهمتها البحث ودراسة جميع القضايا التي ترد إليها عن طريق المقام السامي والخروج ببحث علمي.

وأوضحت المصادر أنه سيتم إمداد المحكمة العليا بكوادر قضائية ملمة بجميع جوانب الأحكام، تقوم بدراسة القضايا التي يتم توجيهها إليها عن طريق المقام السامي والعمل على النظر فيها ودراستها علميا وتشتمل على أقوال العلماء للخروج ببحث علمي متكامل.

وفي ذات السياق أكدت المصادر أن وزارة العدل كثفت على مدى عام الدورات العلمية القصيرة التي تتراوح بين أسبوع وأسبوعين للقضاة وكتاب العدل، مشيرة إلى أن الغاية منها زيادة المعارف للقضاة وكتاب العدل وخبراتهم ومداركهم لاسيما أنها تشتمل على حلقات نقاش علمية.

# الشورى يناقش قضايا الاعتداء على الأيتام في التقرير المقبل

# اليوسف : تشكيل لجنة للتحقق من مقطع فيديو ومعاقبة المقصرين

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 6 شوال 1433 هـ - 24 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120824/Con20120824526691.htm

فارس القحطاني (الرياض)

كشف لـ «عكاظ» وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والأسرة الدكتور عبدالله اليوسف، أنه طلب تشكيل لجنة للتحقق من أمر مقطع الفيديو الذي نقل عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وقال «مثل هذه الأمور لا بد من التأكد منها أولا قبل اتخاذ أي قرارات، ومن ثم العمل على إيقاع العقوبة على المقصرين»، مشيرا إلى أنه سيتم الكشف عن العقوبات التي ستطبق بحق المقصرين إذا تم الانتهاء من التحقيق من قبل اللجنة المشكلة لهذا الشأن.

من جهته أكد لـ «عكاظ» رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى الدكتور ثامر بن ناصر بن غشيان أن قضايا الاعتداء على الأيتام في دور الرعاية ومراكز التأهيل الشامل سوف تكون أهم قضايا النقاش التي سنطرحها على وكلاء الوزارة خلال مناقشة تقرير الوزارة المقبل في مجلس الشورى.

وقال إن «ما حدث في دار التربية بالرياض لا يرضى عنه أحد»، مستشهدا بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم «أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا وقال بإصبعيه السبابة والوسطى»، ومن باب أولى أن الأيتام لا يتعرضون للتجريح اللفظي فما بالك بأن يتعرضوا للإيذاء الجسدي.

وأشار إلى أن الوزارة والقائمين فيها معنيون بسرعة التحقيق في القضية، وبعد التثبت إيقاع العقوبة على المقصرين والمعتدين، لافتا إلى أن على الوزارة ضرورة اختيار نوعية الناس القائمين على مثل تلك الدور ووضع شروط مشددة بهذا الخصوص.

وكان مقطع على اليوتيوب قد عرض حالات تعذيب لنزلاء في دار التربية بالرياض.

# ياركندي: عجزنا عن توفير المأوى فطالبناهن بالانتقال

# قاطنات الخيري": التهديد بالطرد حرمنا فرحة العيد

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 6 شوال 1433 هـ - 24 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120824/Con20120824526866.htm

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)

تواجه أكثر من ( 10) سيدات الطرد والهيام في الطرقات بعد أن وجهت إليهن إدارة جمعية أم القرى الخيرية النسائية خطابات لـ ( 4) شقق موقعة من رئيستها، تطالبهن بسرعة إخلائها والبحث عن مسكن آخر، ما أقلق مضاجعهن وكدر عليهن فرحة عيد الفطر المبارك.

وقالت الساكنات ان الجمعية اتخذت قرار طردنا بعد أن نشرت «عكاظ» مؤخراً مشكلتنا مع إدارة المسكن وحارسات الأمن اللاتي يسئن معاملتنا، لإجبارنا على تقاسم البناء مع دار الوفاء للحماية الاجتماعية والانتقال إلى الدور الأول لتهيئة الطوابق الثلاثة العليا لهن، مشيرات أن الواحدة منهن تدفع مبلغ 2000 ريال في العام نظير استخدام الكهرباء والماء، كما أن الزيارات الاجتماعية ممنوعة إلا في حالات ضيقة، بجانب إغلاق المصاعد الكهربائية واجبارهن على استقلال السلالم عند الصود والنزول.

وأضفن بأنهن لا يستطعن السكن على نفقتهن الخاصة لصعوبة ظروفهن المادية والأسرية، كما أنهن أقمن في السكن قبل «دار الوفاء» بعامين فمن باب أولى أن يمكثن به وتبحث الجمعية حلول الانتقال مع الحماية، وفي حال تشبثت الجمعية بقرارها يبحثن لهن عن سكناً خيريا آخر؛ حتى لا يقذف بهن المالك إلى الشارع في حال تعذر على الجمعية، أو رفضت تسديد الإيجار. وأكدن أن هذه المشكلة سببت لهن قلقاً شديداً وحرمتهن فرحة العيد السعيد، بعد أن أصبح كل تفكيرهن منصباً في كيفية إيجاد حل يقيهن شر التشرد في ظل ظروفهن القاهرة.

تسكين المعسرات

ومن جانبها، قالت رئيسة جمعية أم القرى الخيرية النسائية بمكة المكرمة الدكتورة هانم حامد ياركندي، إن الجمعية قامت بتسكين مجموعة من السيدات المعسرات من أرامل ومطلقات وذوات الظروف الخاصة بذلك المبنى قبل سنوات، وفي عام 1430هـ وقعت الجمعية عقداً مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتولي مسؤولية دار الوفاء للحماية الاجتماعية، وتم نقل إدارة الحماية بالنزيلات إلى الطوابق العليا بنفس المبنى وبمخرج خاص للحماية، وإغلاق المصعد الكهربائي، لحماية النزيلات.

ووجهت إدارة الدفاع المدني أثناء جولتهم الميدانية إزالة الباب الفاصل لعدم توفر مخرج طوارئ في البناء.

ضوابط السكن

وأضافت ياركندي أن وزارة الشؤون الاجتماعية طالبت باستقلال المبنى للحماية لان ما ينطبق عليهن لا ينطبق على الساكنات من ضوابط وحراسات أمنية وسواه ، لذا كان يتوجب نقلهن من البناء، مشيرة إلى أنهن لم يقمن بدفع الـ (2000ريال) التي طلبتها الإدارة للماء والكهرباء نتيجة إسرافهن في استخدامها، وأنه نظراً لتضارب تلك الأمور وجهت الجمعية عدة خطابات تطالبهن (بالانتقال) من السكن وليس (الطرد).

وقالت ياركندي: «الخطاب الذي وصلهن قبل أيام ليس الأول، حيث وجه إلى أربع شقق يقطنها سيدات مع بناتهن وهن أرامل ومطلقات وأيتام بالاضافة إلى الخطاب الذي بعثته إلى الشؤون الاجتماعية لنقل ساكنات الشقتين الأخريين لأنهن تابعات لهن بترك السكن بعد شهر رمضان المبارك.

ارتفاع الإيجارات

وأضافت أنه قبل عامين اجتمعت مدير عام الجمعية (إحسان مكي) بهن لعدة مرات وعرضت عليهن رغبة الإدارة في استئجار شقق لهن على نفقة الجمعية غير أنها لم توفق في العثور على بناء أو شقق منفصلة بسعر مناسب، وطلبت منهن

مساعدتنا في البحث عن مساكن مناسبة لهن ولم يبحثن، ومع ذلك لم نقم بإخراجهن بسبب ظروفهن الصعبة، في حين أن الجمعية عاجزة عن توفير مأوى لهن في ظل ارتفاع أسعار الإيجارات بمكة.
وناشدت ياركندي عبر «عكاظ» أصحاب الأيادي البيضاء من أهالي البلد الحرام مساعدة هؤلاء النسوة بتوفير سكن بديل لهن مجاني أو بسعر رمزي، مشيرة أن الإدارة ستتكفل بدفعه عنهن أسوة ببعض الأسر المعسرة.

# إلزام الجهات الحكومية بتسوير الأراضي البيضاء لحفظها من التعديات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 5 شوال 1433 هـ - 23 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120823/Con20120823526484.htm

فارس القحطاني (الرياض)
ألزمت لائحة مراقبة الأراضي الحكومية وإزالة التعديات الجهات الحكومية التي تملك أراضي بيضاء بصكوك شرعية، بتسويرها أو وضع علامات ثابتة لحفظها من التعديات.
كما ألزمت اللائحة أيضا الجهات الحكومية عند رفع أية أرض مساحيا توضيح ما عليها من منشآت، وتوضيح الإحداثيات على المخطط أو الكروكي، وجاء في اللائحة أن أمراء المناطق سيتابعون أعمال اللجان المنصوص عليها في المادتين الثانية والسادسة من هذه اللائحة، والنظر في شكاوى المواطنين منها أو من أحد أعضائها، وتنفيذ العقوبات المنصوص عليها في هذه اللائحة بعد أن تصبح العقوبة نهائية.
وتنص المادة الثانية من اللائحة على:
أ ـ تكون لجنة أو أكثر في كل إمارة أو محافظة أو مركز ـ بحسب الحاجة ـ بقرار من أمير المنطقة تسمى «لجنة مراقبة الأراضي الحكومية وإزالة التعديات» تضم عضوا من الإمارة أو المحافظة أو المركز على أن يكون مؤهلا تأهيلا شرعيا أو نظاميا ما أمكن ذلك، وعضوا من فرع وزارة الزراعة، وعضوا من الأمانة أو البلدية، وعضوا من فرع وزارة المالية في المناطق والمحافظات التي يوجد فيها فرع لوزارة المالية، على أن يكون عضوا فرعي وزارة الزراعة والأمانة أو البلدية من الفنيين قدر الإمكان، ولأمير المنطقة تعيين الأكفأ من الأعضاء رئيسا للجنة.
ب ـ يكون جميع الأعضاء متفرغين لأداء أعمالهم المنوطة بهم، وتكون مدة العضوية في هذه اللجنة أربع سنوات.
ج ـ يشترط في جميع الأعضاء أن يكونوا من السعوديين، وأن يكونوا على علم بالأنظمة الخاصة بعملهم.
د ـ يكون مقر عمل اللجنة في الإمارة أو المحافظة أو المركز.
هـ ـ توفر الإمارة لكل لجنة موظفا إداريا أو أكثر يتولى الأعمال الإدارية الخاصة باللجنة، ويكون عمله مكتبيا، وسيارة أو أكثر مع السائق بحسب الحاجة.
وتنص المادة السادسة على ما يلي:
تكون لجنة مركزية في كل إمارة من إمارات المناطق بقرار من أمير المنطقة تسمى «اللجنة المركزية لمراقبة الأراضي الحكومية وإزالة التعديات» أعضاؤها يمثلون إمارة المنطقة، وزارة الشؤون البلدية والقروية، وزارة الزراعة، وزارة المالية، الهيئة العامة للسياحة والآثار، ويرأس هذه اللجنة ممثل إمارة المنطقة الذي يشترط ألا يقل مستوى تأهيله عن الشهادة الجامعية «تخصص شريعة أو أنظمة أو ما يعادلهما»، أن يكون ممثلا لوزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الزراعة من المهندسين، ألا يقل مستوى تأهيل بقية الأعضاء عن الشهادة الجامعية، وتعقد اجتماعات اللجنة في مقر إمارة المنطقة، وتكون مدة العضوية فيها أربع سنوات، ومن ثم يعاد تشكيلها مرة أخرى، وتكون مهمة هذه اللجنة ما يلي:
ـ دراسة المحضر واستمارات المعاينة وحصر الإحداثات وما يرافقها من أوراق معدة من لجان مراقبة الأراضي وإزالة التعديات والتوصية بما يلزم بشأنها.
ـ الوقوف على الإحداث إذا اقتضى الأمر ذلك.

ـ دراسة تقارير لجان مراقبة الأراضي وإزالة التعديات بشأن الإحداثات وتقرير مدى إزالة الإحداث من عدمه، والتوصية بذلك لأمير المنطقة، ويصدر أمير المنطقة بناء على ذلك قرارا إداريا بإنفاذ ما أوصت به اللجنة، ويجوز التظلم من قرار أمير المنطقة أمام ديوان المظالم.
ـ متابعة أعمال لجان مراقبة الأراضي وإزالة التعديات والرفع إلى أمير المنطقة عن نتائج متابعتها.
ـ دراسة الشكاوى المقدمة إليها من أعضاء لجان مراقبة الأراضي الحكومية وإزالة التعديات، وكل ما يرد إليها من أمير المنطقة أو الجهات ذات العلاقة في شأن التعديات.
ـ دراسة مدى الحاجة إلى زيادة عدد لجان مراقبة الأراضي الحكومية وإزالة التعديات أو تقليصها، وإعداد تصوراتها عن عمل هذه اللجان وما تراه من إجراءات ومقترحات لتطوير أدائها وتفعيل دورها.

# المفتي يطالب بـ«ضبط» التبرعات لليتامى

المصدر: جريدة الحياة السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://alhayat.com/Details/428999

الرياض - عبدالعزيز العطر
حذّر المفتي العام للمملكة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ من استغلال «البعض» - لم يسمهم - مخيمات اللاجئين في نشر مبادئ «التنصير»، لدى الأطفال والنشء وبث أفكار «هدامة». وطالب بضبط التبرع لليتامى عبر المؤسسات الخيرية.
وقال في خطبة الجمعة في جامع الإمام تركي بن عبدالله: «إن الفتن والبلايا التي تُعاني منها بعض الدول، يستفيد منها ممارسون لأعمال «التنصير» ودعاة الشر والبلاء، الذين يصطادون في الماء العكر، ويعمدون إلى ترسيخ مبادئ التنصير لدى الأطفال والنشء، إضافة إلى استغلالهم لإطعام المساكين من أجل بث أفكارهم الهدامة». (للمزيد)
ودعا آل الشيخ إلى ضرورة أن تشتمل حملات التبرع على تقديم النصح للاجئين والمشردين، والتوجيه، واحتساب الأجر في هذا المُصاب الجلل، إضافة إلى ترغيبهم في التعلق بالله والعودة إلى الخير والصلاح، مشدداً على أن أعداء الإسلام يستغلون تلك المصائب في الدعوة إلى التنصير، مستشهداً بما حدث من فتن سابقة.
وكشف آل الشيخ عن وجود دعاوى تتداول عبر الهواتف المتحركة، تتحدث عن أهمية التبرعات لليتامى الغالب في أمرها مجهولة، موضحاً أنها طرق للاكتساب المالي من دون صبغة شرعية. وأشار إلى وجوب ضبط التبرع للأيتام بشكل حازم عبر المؤسسات الخيرية في السعودية، وشدد على أن البلاد يوجد بها أيادٍ بيضاء، تسهم على نحو ممتاز في دعم اليتامى، إضافة إلى قيامها ببناء مؤسسات خيرية لهذا الغرض.

# المحكمة تواجه الجيزاوي وشريكيه بـ22 دليلاً و"قرينة".. بعد أسبوع

المصدر: جريدة الحياة السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://alhayat.com/Details/428998

جدة - أحمد الهلالي
من المقـرر أن تواجه المحكمة العامة في محافظة جدة المتهم في قضية محاولة تهريب دواء "زانكس" المحظور إلى السعودية المحامي المصري أحمد محمد ثروت السيد المعروف بـ«الجيزاوي» وشريكيه السعودي والمصري الأسبوع المقبل بـ22 دليلاً وقرينة، أبرزها اعترافاتهم المصدقة شرعاً. وأوضحت مصادر مطلعة لـ«الحياة» أن المحكمة ستناقش «الجيزاوي» وشريكيه حول قضية التهريب، وستواجههم باعترافاتهم وما ورد في شهادة المراقبين الجمركيين وما ورد في التقريرين الكيمياويين الشرعيين، إضافة إلى التقرير المصور الموضح للكمية المهربة وأدوات تهريبها. (للمزيد)
وسيمثل «الجيزاوي» أمام القضاء السعودي من دون محامٍ للدفاع عنه سوى المستشار القانوني للقنصلية المصرية ياسر علواني، بعدما أكد المحامي السعودي هشام حنبولي الذي حضر الجلسة الماضية أنه لن يحضر الجلسة المقرر عقدها الأسبوع المقبل إذا لم يتوصل إلى اتفاق مع أسرة «الجيزاوي». وقالت المصادر إن القنصلية المصرية ممثلة في مستشارها القانوني ياسر علواني ستقدم خلال الأسبوع المقبل مذكرة جوابية إلى المحكمة العامة للرد على لائحة الاتهام التي وجهها «المدعي العام» السعودي ضد «الجيزاوي» بعد الاطلاع على اللائحة وما حوتها من تهم عدة. وكشفت المصادر أن الجلسة ستشهد مواجهة المتهمين بما ورد بسجل المكالمات المتضمنة وجود اتصالات بين المتهمين الثلاثة، وما جاء بمحضر تفتيش منزل المتهم الثاني من ضبط أدوات تهريب مماثلة لأدوات التهريب التي تم ضبطها مع الأول، قرينة على وجود تنظيم لتهريب الحبوب من مصر إلى السعودية وتكرار ذلك، إضافة إلى محضر القبض على المتهم الثالث وعلمه حينها أن سبب القبض عليه كان بسبب القبض على المتهم الأول ما تعد قرينة على علاقته واشتراكه مع المدعى عليهما الآخَرين.

# خريجو المعاهد الصحية يؤكدون أحقيتهم بـ20 ألف وظيفة

المصدر: جريدة الحياة السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://alhayat.com/Details/428964

الرياض - سعد الغشام
بعد أن قابلوا مسؤولين في وزارة الصحة ولم تحل قضيتهم، ورفض بعض القطاعات الصحية استقبالهم، قرر عدد من خريجي المعاهد والكليات الصحية المطالبين بالتوظيف في القطاع الحكومي بدلاً من القطاع الخاص، التجمع غداً أمام مديريات الصحة في مناطق عدة للتأكيد على مطالبهم، مشيرين إلى أنه يوجد لدى الوزارة 20 ألف وظيفة هم أحق بها من موظفين من جنسيات وافدة.
وقال المتحدث الرسمي للخريجين تركي العتيبي لـ«الحياة»: «نتمنى من المسؤولين أن يحققوا رغباتنا في التوظيف فقط، فلقد طرقنا أبوابهم بالطرق السلمية والنظامية، ومع ذلك تم إجحاف حقوقنا الوظيفية من كل الإطراف»، وذكر الخريج

مشاري الحربي تخصص فني أشعة، أنه علق على سيارته شعار مناشدة للمسؤولين، لإيجاد حل لقضيتهم التي استمرت أشهراً عدة من دون جدوى.
وأشار الخريج درويش عبدالهادي تخصص صيدلة، إلى أنهم ماضون للمطالبة بحقوقهم الوظيفية بالطرق النظامية والشرعية، وقال: «سنقوم بالتجمع عند المديريات العامة للشؤون الصحية في جميع مناطق المملكة، للمطالبة بالتوظيف في القطاع الحكومي غداً (الأحد)، لعل هذه المطالبة يستجيب لها المسؤولون في وزارة الصحة». فيما لفت مجموعة من الخريجين (تحتفظ «الحياة» بأسمائهم) إلى أنهم التقوا مسؤولين في الشؤون الصحية في مناطق عدة أخيراً، وطالبوا بإيجاد وظائف حكومية، لأن ساعات العمل في القطاع الخاص طويلة، كما أن الراتب متدنٍ، مشيرين إلى أنهم لم يخرجوا بنتائج مطمئنة، إذ أعاد أولئك المسؤولون ما قالوه في وقت سابق، من أن التعيين في وظائف حكومية رهن بتوافر شواغر.
من جهتهم، ذكر ثلاثة من الخريجين الذين امتهنوا طرق بيع الخضار وبيع الأجهزة الكهربائية والجوالات، أن ما دفعهم إلى ذلك العمل كون غالبيتهم على وشك الزواج وليس لديهم مصدر دخل، إضافة إلى غلاء الإيجار السكني، لافتين إلى وجود 20 ألف وظيفة على بند التشغيل الذاتي في وزارة الصحة، إلا أن الوزارة متحفظة عليها، لم يتم شغلها بهؤلاء الخريجين ولا يعرفون سبب ذلك، وأنهم أحق من غيرهم بتلك الوظائف.
وكانت «الحياة» حاولت الاتصال بالمتحدث باسم وزارة الصحة خالد مرغلاني مرات عدة، إلا أنها لم تحصل على رد.

# البراك: تسرب الكفاءات الحكومية إلى القطاع الخاص "ظاهرة صحية"

المصدر: جريدة الحياة السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://alhayat.com/Details/428962

الرياض - أحمد غلاب
أكد وزير الخدمة المدنية ورئيس مجلس إدارة معهد الإدارة العامة الدكتور عبدالرحمن البراك، أن وزارته قامت بتعديل أكثر من 21 نظاماً ولائحة من نظام الخدمة المدنية في المملكة، وقال إن مجلس الخدمة أصدر ما يزيد عن 3 آلاف قرار تنظيمي على المواد اللائحية في النظام، كما أشار إلى أن الوزارة تعمل حالياً على تشخيص واقعها، لتتمكن من تحديد أفضل الوسائل لتطوير آلياتها.
واعتبر الوزير البراك - في مقابلة نشرتها مجلة الخدمة المدنية أخيراً - انتقال الكفاءات من القطاع العام إلى الخاص «ظاهرة صحية» موجودة في مختلف دول العالم.
وأضاف: «تحرك المواطن أو المواطنة من عمل إلى آخر أو من جهة إلى أخرى أو من قطاع إلى آخر، لا يعد بالضرورة تسرباً، لأنه في الغالب لاعتبارات شخصية، وانتقال بعض الكفاءات من القطاع العام إلى الخاص ظاهرة صحية وموجودة في مختلف دول العالم، فالقطاعان يخدمان الوطن، وانتقال موظف يعمل بالقطاع العام إلى القطاع الخاص، لا يتم إلا لحاجة لدى القطاع الخاص، وسد هذه الحاجة بمواطن مؤهل خير من استقدام كفاءة من خارج البلاد».
وزاد: «التسرب للقطاع الخاص لا يعد السبيل الوحيد لفقد الكفاءات، فهناك أسباب عدة لترك العمل، منها الاستقالة لأسباب يقدرها طالبها أو الإحالة على التقاعد وغير ذلك، مما يؤكد مسؤولية الجهة في تهيئة الكفاءات البديلة، كنهج مستمر مما لا يتعرض معه الجهاز الذي يفقد بعض كفاءاته إلى تراجع في مستوى الأداء.
وفي ما يختص بتحديث نظام مواد الخدمة المدنية وحاجتها إلى التطوير»، قال: «إن الوزارة باعتبارها الجهاز المركزي للوظيفة العامة، يتطلب منها الأخذ بكل ما هو حديث ومتطور، لدفع عجلة التنمية الإدارية، ومن هذه الأهداف رفع كفاءة

العاملين في الخدمة المدنية باعتبارهم الجانب الرئيسي في الارتقاء بالخدمات العامة، ومن أجل الخروج بتصور شامل للخطوات التطويرية، فإن عملية التطوير مستمرة، وليس لها حدود، والوزارة تعمل حالياً على تشخيص واقعها، لتتمكن من تحديد أفضل الوسائل لتطوير آلياتها المختلفة المتعلقة بأداء عملها، بما يحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وهذا التطوير يحتاج بعض الوقت حتى تظهر نتائجه».

وتابع: «وزارة الخدمة المدنية تنطلق في ممارسة اختصاصاتها مما نصت عليه المادة (العاشرة) من نظام مجلس الخدمة المدنية، سواء في ما يتعلق بمراقبة تنفيذ أنظمة ولوائح الخدمة المدنية أو إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بها، أو اقتراح الأنظمة واللوائح وتقديمها إلى مجلس الخدمة المدنية، ومعظم ما يتم درسه المواضيع، انطلاقاً من مبادرة الوزارة إلى بحث بعض المواضيع وتنظيمها، وفقاً لمقتضيات الحاجة المستجدة، وما يرد للوزارة من الجهات الحكومية الأخرى من مواضيع، تحتاج إلى بحث ودرس، إما نتيجة حدوث بعض المشكلات في التطبيق العملي أو الحاجة إلى إيجاد تنظيم معين غير موجود في الأنظمة واللوائح القائمة، إضافة إلى ما يكتب في وسائل الإعلام من ملاحظات ومقترحات هادفة ذات صلة بشؤون الخدمة المدنية».

ولفت الوزير البراك إلى أن وزارته قامت أخيراً بمراجعة شاملة للوائح التنفيذية لنظام الخدمة المدنية، « كان من ثمرة ذلك تعديل تلك اللوائح، إذ بلغ عددها أكثر من 21 نظاماً ولائحة، سواء كانت صادرة بقرار من مجلس الخدمة المدنية أم بقرار وزير الخدمة المدنية، وآخر هذه اللوائح لائحة الحقوق والمزايا المالية التي أُقرّت بالأمر الملكي الكريم رقم (أ/ 28) وتاريخ 1432/3/20، علماً أن مراجعة هذه اللوائح والأنظمة تتم بالتعاون مع إدارات شؤون الموظفين في الجهات الحكومية بخاصة الجهات ذات الصلة بالموضوع قيد الدرس، وكذلك مشاركة من المختصين القانونيين والأكاديميين في مجالاتها».

وأضاف: «مجلس الخدمة المدنية له دور مهم في هذا الصدد، فقد أصدر المجلس مجمل من القرارات، وصلت إلى ما يزيد على 3 آلاف قرار، معظمها قرارات تنظيمية وإصدار لوائح جديدة وتعديلات على مواد لائحية، ويعتبر صدورها تطوير في نظام الخدمة المدنية وتطبيقاته، إضافة إلى بعض المستجدات ومسايرتها للتطور العام الذي تشهده الخدمة المدنية في المملكة العربية السعودية، وأخيراً فإن نظام الخدمة المدنية هو النظام الأساسي الذي ينظم أوضاع موظفي الدولة، يشمله التطوير والتحديث بما يتناسب مع ظروف المرحلة، وما يظهره التطبيق الفعلي من حاجة إلى التعديل والتكييف مع المستجدات الإدارية، والوزارة تقوم بشكل مستمر بمراجعة شاملة للوائح والتنظيمات كافة، واقتراح تعديلها إذا رأت ما يستدعي التعديل.

وبشأن مسلسل نزيف دماء المعلمات على الطرق النائية، وإن كان لدى الوزارة خطة لتحقيق رغبات المعلمات في أماكن التعيين بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، قال: «تحديد ما يُعلن من وظائف تعليمية نسوية من حيث التخصص والمستوى والمقر، يتم من الجهات التعليمية التي تتبعها الوظائف بحسب ما يتوافر لديها من شواغر، ووفق حاجتها في كل منطقة أو محافظة، ودور وزارة الخدمة المدنية تجاه هذه الوظائف محصور في الإعلان عنها، والمفاضلة بين المتقدمات عليها، تبعاً لعناصر المفاضلة المعمول بها، ومن ثم ترشيحهن بحسب الرغبات المكانية التي حددت من كل منهن، وذلك وفقاً لترتيبهن في المفاضلة».

وفي ما يتعلق بالاستشارات التي يقدمها معهد الإدارة للجهات الحكومية، قال البراك: «استشارات المعهد غير ملزمة للأجهزة الحكومية بحسب نظامه، والدراسات والاستشارات التي يقدمها المعهد تخدم أكثر من مجال سواء المساهمة في تنمية الفكر الإداري، والتعرف على المشكلات وسبل معالجتها وتطويرها، وهذا الاستشارات تخدم الأجهزة الحكومية التي طلبتها لتساعدها على الارتقاء بمستوى خدماتها».

وتابع: «وزارة الخدمة المدنية تستفيد من هذه الاستشارات أو الدراسات التي يعدها المعهد، بل تمتد الاستفادة من الدراسات التي تُجرى على مستوى المملكة وخارجها، بحيث تقترح بعد إجراء الدراسات ومشاركة المختصين ما تراه من مواد لائحية أو مقترحة، لتعديل بعض الأنظمة للجهات التشريعية، تمهيداً لدراستها وإقرارها متى ما رأى الدرس مناسبة ذلك».

وأقرّ وزير الخدمة المدنية بوجود صعوبات لدى بعض الجهات الحكومية في تطبيق الاستشارات التي يقدمها المعهد: «تفعيل هذه الاستشارات يتطلب العديد من المتطلبات تشمل جاهزية الجهاز في تفعيل هذه الاستشارة المعدة للجهاز، مثل توافر الكفاءات الإدارية المميزة القادرة على وضع البرامج، لتفعيل هذه الاستشارة، وكذلك توافر التمويل اللازم لها».

# هيئة التخصصات" تلزم الممارسين الصحيين بـ التوثيق" و16 ألفاً في قائمة الممنوعين"

المصدر: جريدة الحياة السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://alhayat.com/Details/428920

جدة - «الحياة»
تحركت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية لوضع حد لتزوير الشهادات الطبية للوافدين والعاملين بالقطاعات الصحية في السعودية سواء في القطاعين الحكومي أو الخاص، باعتماد إجراء جديد ينتظر الموافقة من مجلس الأمناء في الهيئة قريباً.
وكشف تعميم أرسلته الهيئة إلى المؤسسات الحكومية والخاصة (تحتفظ «الحياة» بنسخة منه) عن أن الإجراء الجديد يتمثل في تطبيق توثيق المؤهلات من مصادرها في خارج المملكة على جميع الممارسين الصحيين عند التصنيف، وإعادة التسجيل اعتباراً من الأول من أكتوبر المقبل.
وحددت الهيئة في الخطاب المبرق رسوم توثيق الشهادة للممارسين الصحيين بمبلغ 400 ريال للأطباء، و 350 ريالاً لغير الأطباء.
وأشارت هيئة التخصصات الصحية إلى أن إجراءات التوثيق السابقة لم تتغير ومستمرة من السفارات والملحقيات كما كان متبعاً مسبقاً.
وكانت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية أعلنت من خلال تقرير صدر أخيراً، وجود أكثر من 15.7 ألف ممارس صحي ضمن قائمة الممنوعين من ممارسة المهن الصحية في المملكة.
فيما صدر عن إدارة التسجيل والتصنيف خلال عامين 15.299 ترخيصاً موقتاً في مختلف مناطق المملكة لتمكين الممارسين الصحيين من إكمال إجراءاتهم حتى اكتمال متطلبات التصنيف المهني.
وأبان التقرير أن إجمالي حالات التـزوير في القطاع الخاص بلغ ٧٤٢ بنسبة ٦٩ في المئة، بينما بلغ في القطاع الحكومي ٣٣١ حالة بنسبة ٣١ في المئة.
وأبرز التقرير المعوقات التي تواجه الهيئة في أعمالها المتمثلة في عدم استكمال الخدمات الإلكترونية الحكومية بشكل كامل لتقديم جميع خدماتها للممارسين عن بعد في أماكنهم حفاظاً على أوقاتهم وأعمالهم، وبهدف تقليل المشقة وتسريع الإنجاز، إضافة إلى ضعف تأهيل المعاهد الصحية الخاصة.
يذكر أن وزارة الصحة أقرت في الأعوام الثلاثة الأخيرة، جملة من القرارات التي تستهدف تحسين أجور الممارسين الصحيين، كما تدرس إقرار جملة من الحوافز والتنظيمات كان من أبرزها إعداد آلية لإسكان العاملين السعوديين في المستشفيات الحكومية والتخصصية.
في حين يشكو الممارسون في قطاع الصحة من عدم اعتماد آلية تطوير للأجور ما دفع بعض العاملين إلى هجرة الكفاءات الصحية من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص بحثاً عن أجور أفضل، معتبرين أن تحسين مستويات المعيشة للممارسين سينعكس على مستوى الخدمات الصحية المقدمة.

# عثمان القصبي: يجب ربط الدعم بمستوى مخرجات المدارس الأهلية

# رفع مرتبات 30 ألف معلم ومعلمة في التعليم الأهلي الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة الرياض السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/08/25/article762565.html

الرياض – خالد الربيش

يباشر صندوق تنمية الموارد البشرية السبت المقبل تفعيل برنامج دعم رواتب المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية تنفيذاً للأمر الملكي الكريم رقم أ/ 121 وتاريخ 1432/07/02هـ، لمن تنطبق عليهم المسميات المعتمدة، ويهدف البرنامج إلى زيادة رواتب المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية بحيث يبدأ بخمسة آلاف ريال مضافاً إليه 600 ريال بدل نقل، ويدعم الصندوق 50% من الراتب؛ بالايداع في حساب الموظف المستحق مباشرة، على أن تتولى المدرسة الأهلية صرف حصتها من المرتب الشهري.

واعتبر عثمان بن طارق القصبي المتخصص في اقتصاديات التعليم العام والمشرف العام على مدارس الرواد والنخبة، أن بدء التطبيق للتنظيم الجديد الداعم للمعلم المواطن والمعلمة.. خطوة هامة جداً في استقرار المهنة في المدارس الأهلية، وتقليل الاعتماد على المعلم المقيم، وكذلك الحد من تسربهم إلى الوظائف الحكومية؛ مشيراً في هذا الصدد إلى ان قطاع التعليم هو الموظف الأول للسعوديين في القطاع الحكومي (أكثر من 60 في المائة يعملون بالتعليم، و 84 في المائة يعملن بالتعليم)، وهناك في المقابل أكثر من 30 ألف من المعلمين والمعلمات يعملون في قطاع التعليم الاهلي.. وهؤلاء في الحقيقة يجب أن يكون لهم اهتمام خاص ودعم يتناسب مع طبيعة مهنتهم، والدور الذي يقومون به ضمن مشهد التعليم العام على وجه العموم.

وطالب عثمان القصبي بإعادة هيكلة آلية الدعم الحكومي للمدارس التعليم العام، وفق تنظيم يرفع من مخرجات هذا القطاع، مقترحاً تصنيفها بناء على نتائج المركز الوطني للقياس والتقويم، واضاف: أعتقد أن ربط الدعم الحكومي للمدارس الأهلية بتصنيف وزارة التربية والتعليم للمدارس الاهلية الذي يقيس مستوى الطلاب الدارسين فيها؛ أجدى من ربطها بعدد الطلاب، بحيث يرتبط الدعم بنتائج اختبارات مركز القياس التي تضع تصنيفاً مرتباً للمدارس، بحيث لا يقتصر التقييم على المباني واستيفاء المتطلبات النظامية فقط، وإنما يشمل المخرجات النهائية وهم الطلاب والطالبات.

ويرى القصبي أن التصنيف سيخلق تنافسية عالية في قطاع التعليم الاهلي، يجعله على المدى البعيد متفوقاً على الحكومي، مستشهداً بحصول المدارس الأهلية على ثمانية مقاعد من أفضل عشر مدارس بالمملكة، ضمن ترتيب المدارس على مستوى المملكة الصادر عن مركز القياس، مقابل مقعدين فقط (الرابع والخامس) للمدارس الحكومية، أي أن 80 في المائة من المراكز العشرة الأوائل لمدارس أهلية.

وشدد القصبي على أهمية تقييم المدرسة والمعلم والنظام التربوي ككل من خلال المخرج النهائي وهو الطالب، ذلك أنه يقود إلى التركيز على التعلم بدلا من التعليم، للرفع من مستوى التعليم العام، وهذا ما لمسناه من خلال مسابقة (قياس يرفع الراس) في مدارسنا، حيث قمنا بربط حوافز المعلمين فيها بمستوى الطلاب من خلال اختبارات قياس موحدة، وبالتالي أصبح المعلم ذاتيا يسعى لرفع مستوى طلابه تربويا وتعليميا للحصول على مركز متقدم في هذه المسابقة التي لا تكتفي بالحافز المادي فقط (مجموع الجوائز نصف مليون ريال) وإنما تحفزه معنويا من خلال حفل سنوي يليق به كمعلم متميز.

وتمنى القصبي التوفيق للطلاب والطالبات وجميع منسوبي التعليم العام والاهلي في المملكة بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد، مطالبهم جميعاً بترجمة الدعم الحكومي لقطاع التعليم في المملكة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# إخصائي نفسي: الألعاب الإلكترونية تنمي الإبداع لدى الطفل ولكنها تخلق العنف

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 5 شوال 1433 هـ - 23 اغسطس 2012م
http://www.aleqt.com/2012/08/23/article_685518.html

عبد الحميد الأنصاري من الرياض

حذر إخصائي نفسي من مخاطر الاستخدام غير المنضبط للألعاب الإلكترونية على الأطفال، مؤكداً أن مخاطرها تتمثل في تعلم الأطفال أساليب ارتكاب الجريمة وفنونها وحيلها، وتنمي في عقولهم قدرات ومهارات العنف والعدوان ونتيجتها الجريمة، وهذه القدرات مكتسبة من خلال الاعتياد على ممارسة تلك الألعاب.

وتتجاوز الآثار النفسية والسلوكية إلى مشكلات صحية، حيث إن تعود الأطفال على استخدام الأجهزة والألعاب الإلكترونية قد يعرض حياتهم للخطر مستقبلاً.

وأكد لـ "الاقتصادية" الدكتور وليد الزهراني الإخصائي النفسي والإكلينيكي، أن تأثير الألعاب الإلكترونية الإيجابي يتمثل في جزئية بسيطة فقط تتعلق بتنمية بعض جوانب الذكاء والتفكير الإبداعي لدى الأطفال لكن تغلب عليها في الوقت نفسه آثارها السلبية فهي تنمي العداونية لدى الطفل، وتعزله عن أسرته ومجتمعه.

وأضاف الزهراني قائلاً: يكتسب الطفل من ألعاب القتال والعنف على سبيل المثال، أسلوب العصبية والحدة في الألفاظ السيئة وخاصة حينما تكون باللغة الإنجليزية، وتؤثر في الطفل بتحوله إلى شخص عصبي وقلق ومتوتر. ولا حظنا ذلك من خلال حالات كثيرة تم تشخيصها اكتسبت القلق والتوتر بعد أن كانوا هادئين عن طريق ألعاب القتال والعنف.

وحول تأثيره المجتمعي أوضح الإخصائي النفسي أن الألعاب بدأت تعزل أطفالنا عنا وسببت الانطواء والانعزال فيصبح المراهق والطفل متوحدا مع هذه الألعاب ولا يتواصل مع محيطه الداخلي والخارجي، إضافة إلى تزايد المشكلات الأسرية والقلق الاجتماعي فبعض المراهقين أصبح يتجنب الجلوس مع أقاربه وزيارتهم

وحذر الزهراني من خطورة الألعاب كونها تشد الأطفال والمراهقين وتعزلهم فلا يتكلم مع أهله ولا أقاربه، ونتيجة لذلك أصبحت لدى بعض الأطفال سلوكيات عدوانية وتشوش عقول المراهقين. واستشهد الطبيب النفسي بقصة أحد الآباء الذي كان ابنه يلعب لعبة الحرب المعروفة وتأثر بها فقام بإطلاق النار من مسدس أبيه الذي يعمل في القطاع العسكري ونتج عنها إصابة أحد إخوته إصابة بليغة، ولولا لطف الله وعنايته لذهب أخيه ضحية الآثار السلبية لألعاب القتال والعنف

وذكرت دراسة أمريكية أجريت أخيرا أن ممارسة الأطفال لألعاب الكمبيوتر التي تعتمد على العنف يمكن أن تزيد من الأفكار والسلوكيات العدوانية عندهم. وأشارت إلى أن هذه الألعاب قد تكون أكثر ضرراً من أفلام العنف التلفزيونية أو السينمائية لأنها تتصف بصفة التفاعلية بينها وبين الطفل وتتطلب من الطفل أن يتقمص الشخصية العدوانية ليلعب الدور نفسه ويتفاعل معه..

# حراس أمن الشؤون الاجتماعية بمكة يشكون تأخر الرواتب

المصدر: جريدة المدينة السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.al-madina.com/node/396984

منيرة المتروك - مكة المكرمة

اشتكى حراس أمن بإحدى شركات الحراسات المشغلة لفروع مكاتب الشؤون الاجتماعية بمكة المكرمة من تأخر رواتبهم من 4 أشهر رغم ظروفهم المادية الصعبة مشيرين إلى أنها لاتتجاوز 1800 ريال يدفع منها 200 ريال للتأمينات الاجتماعية. وأعربوا عن أملهم في زيادة رواتبهم إلى 3000 ريال أسوة بالقطاع الحكومي. فيما قالت الشؤون الاجتماعية إنها تعمل جاهدة لصرف الرواتب بالتعاون مع الشركة مؤكدة على أهمية توفير بيئة مناسبة للعمل لمساعدة الموظف على الإنتاج.

وقال محمد العواجي أحد حراس الأمن في الضمان الاجتماعي: الشركة التي نعمل لديها ترفض التجاوب معنا وكلما حاولنا الاتصال بمسؤول الصرف وهو وافد عربي يخبرنا إنه سيتحقق من المشكلة وأن الشركة ستقوم بدفع رواتبنا كاملة. وأعرب عن أسفه الشديد لبقاء هذا الوضع منذ قرابة 4 أشهر رغم ضعف رواتبهم التى لاتكفي لسداد ديونهم أو متطلبات الحياة اليومية. وأشار إلى أنه متزوج ولديه أطفال ولا يعرف كيف يوفر لهم لقمة العيش الكريمة.

من جهتها قالت حارسة أمن في نفس القطاع: إنها وبعض زميلاتها يحملن الشهادات الجامعية ورواتبهن أقل من ألفي ريال، ورغم ذلك نعاني الأمرين مع الشركة التى ترفض تسجيلنا في التأمينات ورفع رواتبنا وتتأخر في صرفها لشهور.

من جهته أشار مصدر في الضمان الاجتماعي بمكة إلى وجود مخاطبات كثيرة مع الشركة التي تم التعاقد معها في مجال الحراسات الأمنية وذلك بناء على مانتلقاه من شكاوى من حراس الأمن وتم حل بعض المشكلات ووعدت الشركة بحل الباقي خصوصًا فيما يتعلق بتأخر الرواتب ونحن من جانبنا نتابع ذلك لأنه يهمنا أن يعمل الموظف في بيئة مريحة.

# القضاء يواجه أحد أمناء جدة بعدم تخصيص قنوات لتصريف السيول

# المظالم يستكمل محاكمة 13 متهماً في الكارثة

المصدر: جريدة المدينة السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.al-madina.com/node/396983

حامد الرفاعي – جدة

تواجه المحكمة الإدارية بديوان المظالم في جدة خلال الأسبوع المقبل أحد أمناء جدة السابقين بمحضر اللجنة الفرعية المشكلة من مندوبين من وزارة الشؤون البلدية والقروية وأمانة جدة بخصوص مخالفات البناء في الأودية ومجاري السيول.

وتتزامن الاتهامات الموجهة للمتهم مع التحقيقات الأولية لكارثة سيول جدة والتي بينت بأن مخطط فرج المساعد كان قبل تلك الفترة يخلو من قناة تصريف مياه الأمطار باستثناء وجود 4 فتحات في شارع جاك بمقاس ( 2م × 30سم ) تقريبا وعدا ذلك لا يوجد تصريف للسيول في جميع أحياء المخطط المذكور بالإضافة إلى أن مخطط أم الخير لا يوجد به مجرى لتصريف السيول سوى قناة بقطر (2م ) تبدأ من شرق المخطط حيث يوجد تجمع المياه التي ترد من وادي مشوب.

ويمثل مع الأمين المذكور والذي يواجه تهما أخرى من بينها اتهامه بالحصول على 5 ملايين على سبيل الرشوة 3 متهمين آخرين من بينهم وكيله للتعمير والمشاريع واثنين من رجال الأعمال.
وفي السياق ذاته يواصل ديوان المظالم استكمال النظر في قضايا السيول حيث يشهد الأسبوع الحالي بدءا من الغد محاكمة 13 متهما في قضايا تتعلق بسيول جدة والذين كانوا يشغلون قبل كف أيديهم مناصب قيادية بعدد من القطاعات الحكومية بالإضافة إلى رجال أعمال ومهندسين بشركات ومؤسسات مقاولات ووافدين.
وتتضمن الاتهامات المنسوبة للمذكورين الضلوع في قضايا الرشوة والتزوير وممارسة التجارة واستغلال الوظيفة العامة بطريقة غير مشروعة والتلاعب في تنفيذ مشاريع تصريف مياه الأمطار والسيول.

# نائب رئيس بلدي الطائف": المملكة من أقل الدول إنفاقاً على النظافة العامة

المصدر: جريدة الشرق السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/25/454815

الطائف – عبدالعزيز الثبيتي
طالب نائب رئيس المجلس البلدي بالطائف ساطي العتيبي، بالتوسع في صلاحيات المجالس البلدية، منتقداً لائحة المجالس، واصفاً إياها بالمقيدة وغير الكافية لتمكينه من أداء عمله بالشكل المطلوب، مشيراً إلى أنهم أمضوا عاماً كاملاً ودورهم رقابي بالدرجة الأولى. وذكر أنه من المفترض أن يصدر قرار يمنع أمناء المناطق ورؤساء البلديات من ترؤس المجالس البلدية، حيث إنه قد تكون هنالك ضغوط أو تحفظات من بعض الأعضاء في حالة كون رئيس المجلس هو أمين المنطقة أو رئيس البلدية.
وحول تدني مستوى النظافة في محافظة الطائف الفترة الماضية، قال: "خاطبنا الأمانة في هذا الشأن وتم الاطلاع على مخاطبات لها مع الوزارة التي أجرت دراسة أكدت أن المملكة من أقل الدول إنفاقاً على بنود النظافة العامة، وهناك دراسة تم إعدادها ورفعها للمقام السامي تتضمن زيادة الدعم المالي للوفاء بمتطلبات النظافة".
أما بخصوص احتفالات عيد الفطر التي نظمتها أمانه الطائف، وتذمر السكان من ضعفها، أشار إلى أن الاحتفالات هي هاجس كثير من السكان، وما كان ينبغي أن تمر بهذه الصورة، مشيراً إلى أنه تحدث مع وكيل الأمانة للمشروعات قبل العيد بخصوص تزيين الشوارع وإظهار مظاهر العيد، فأفاده بعدم وجود بند في ميزانية الأمانة مخصص للاحتفالات، مؤكداً أنه ستتم مناقشة ذلك في زيارة المجلس لوزارة المالية لاعتماد الميزانية الجديدة الأيام المقبلة.
تجدر الإشارة إلى أن انتقادات وجهها بعض أهالي محافظة الطائف لأعضاء المجلس البلدي بسبب سوء أعمال النظافة في بعض الأحياء، وضعف احتفالات عيد الفطر التي نظمتها الأمانة.

# يبلغ عددهم عشرة.. أفراد يناشدون أهل الخير مساعدتهم على بناء المنزل

# أيتام العساف يعيشون في مبنيّ من الطين وجذوع النخيل

المصدر: جريدة الشرق السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/25/455089

الأحساء – الشرق

تعيش أسرة المرحوم محمد بن عبدالله العساف في منزل طينيّ آيل للسقوط، في مدينة العيون بالأحساء، حيث بُني المنزل من جذوع النخيل والطين من الخارج والداخل، ويتكون من ثلاث غرف، تغطيه أسقف من الخشب، وعمر المنزل أربعون عاما، ويعيش فيه أبناء العساف الذي توفي منذ أربعة أعوام، ويبلغ عددهم عشرة أفراد، "ابنتان وسبعة أولاد ووالدتهم".

وذكر أفراد الأسرة أن حالتهم المادية ضعيفة جدا، مبينين أنهم يتقاضون من جمعية العيون الخيرية مبلغ وقدرة 400 ريال كل أربعة أشهر، إلى جانب مؤونة شهر رمضان في كل عام، كما كانوا يتسلمون راتب تقاعد والدهم العساف رحمه الله، البالغ ألفي ريال، إلا أن هذا الراتب قطع منذ تسعة أشهر. مناشدين أهل الخير مساعدتهم على بناء منزلهم، ليعيشوا براحة كغيرهم.

وأفاد مدير مكتب الضمان الاجتماعي بمحافظة الأحساء عبد اللطيف بن سعد المحارفي أن أسرة المرحوم المواطن محمد بن عبد الله بن علي الفرج العساف مستفيدة من مكتب الضمان الاجتماعي بالأحساء ويصرف لهم شهريا مبلغ وقدره ألفا ريال، فيما أكدت إدارة جمعية العيون الخيرية أن هذه الأسرة مستفيدة من الجمعية، ويصرف لهم مبلغ وقدره 400 ريال كل أربعة أشهر، وأكدت أنه تم عمل جولة تفقدية على المنزل، وجار العمل على إكمال اللازم في القريب العاجل.

# اختصاصية اجتماعية: لابد من بذل جهود كبيرة لإيجاد توازن بين التائبين ومفاهيم المجتمع

# أصحاب سوابق: مجتمعنا لا يعترف بالتوبة ولايقبل التعايش معنا

المصدر: جريدة الشرق السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/25/455066

الأحساء – غادة البشر

قد لا ينتهي عقاب أصحاب السوابق عند حكم القضاء فقط، فكثيراً ما يأبى المجتمع منحهم فرصة الحياة والعفو، بل ويمتد عقابهم لآخر يوم في حياتهم، من خلال عدم تقبلهم أو التعامل معهم، الأمر الذي يعرضهم لكثير من المعاناة، ولا يسمح لهم بالتعايش مع أفراد المجتمع من جديد.

ويتحدث شاب (تحتفظ "الشرق" باسمه) عن معاناته التي عاشها بعد خروجه من السجن بتهمة السرقة، من نفور أصدقائه وجيرانه وحتى أقاربه منه، فلم يعد بإمكانه إتمام دراسته أو الحصول على عمل بعد أن أصبح ذا سابقة، رغم أنه يؤكد بأنه تاب توبة صادقة، يعكسها سلوكه الواضح لمن كان له بصيرة، ويوضح بأن العذاب الذي عاشه وهو خلف قضبان السجن، أهون بكثير من العذاب الذي يكابده خلف أسوار المجتمع، فعلى الرغم من مرور عامين على خروجه من السجن، وانتظامه في عمله الذي التحق به مؤخراً، وسلوكه الملتزم، لايزال كثيرون يتخوفون منه. كما أشار بوسعد إلى المعاناة التي كابدها وهو يبحث لابنه المذنب التائب عن عروس يتزوجها، فبالرغم من استقامته، إلا أنه لاقى الأمرّين، بسبب سابقته، حتى تمكن من العثور على زوجه.

وفي الوقت الذي قد يكابد فيه الذكور المشاق كي يتعايشوا مع المجتمع بعد التوبة، لا تلقى الفتاة أي فرصة لذلك، فهي الأسوأ حالاً، فقد تقبل توبة الشاب بعد عناء، بينما يرفض المجتمع تقبل توبة الفتاة، وحتى إذا منحت فرصة تظل مراقبة ومشكوكاً في أمرها. فقد أمضت أمل سبع سنوات بعد خروجها من السجن بتهمة السرقة وهي محاطة بالشكوك والتعليقات الجارحة.وللناس آراء في معاملة المذنب، حيث يرى أحمد السهيل أنه من الخطأ أن نجبر المذنب على دفع الثمن مرتين، لأننا بذلك ندفعه على العودة للذنب، موجهاً لأهمية النظر لتوبة المذنب، ومساعدته عليها.أما مساعد المبارك فيشير إلى أن المذنب بحاجة لصبر ووقت ليعيد بناء ثقة مجتمعه به بالتدريج، مبيناً أن استعادة الثقة أصعب من كسبها، مناشداً المجتمع بعدم حرمان التائب حق قبول التوبة والعفو.

بينما يرى محمد صالح أن المشكلة هي كيفية التأكد من صدق توبة صاحب السابقة، خاصة في مسألة الزواج، ولهذا يؤكد على ضرورة الصبر، ومنح الوقت، حتى لا يلحق الضرر بأحد الأطراف.

من جهتها، أكدت الاختصاصية الاجتماعية فتحية صالح على صعوبة تقبل أفراد المجتمع المحافظ لمن سبق لهم الوقوع في الجريمة، أو التعامل معهم، خاصة الفتيات، وذلك يعود لغياب الوعي المجتمعي، وعدم وجود الرغبة في المشاركة في تحمل المسؤولية، وقالت "يتطلب الأمر جهوداً كبيرة لإيجاد التوازن بين التائبين والمفاهيم السائدة في المجتمع، كما علينا أن نقوم بمتابعة المذنب بعد خروجه من السجن نفسياً، لمساعدته على مواجهة وضعه الجديد، وتوجيهه بما يضمن له التأقلم مع البيئة المحيطة به، ولهذا يتوجب على ذوي المذنب الوقوف إلى جواره في تلك الفترة وإعانته على تجاوز الأزمة".

# أكدت أن خدماته ستمتد إلى خارج المملكة ولن تقتصر على تقديم الغذاء والمساعدات المالية

# الدويري: الترخيص لأول بنك طعام سعودي نسائي في الرياض خلال شهر

المصدر: جريدة الشرق الخميس 5 شوال 1433 هـ - 23 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/23/452526

الدمام – سحر أبوشاهين

كشفت رئيسة منظمة «السيدات أولا» الخيرية واستشارية الطب النفسي وعلاج الإدمان الدكتورة شيماء الدويري، عن قرب إنشاء أول بنك طعام سعودي نسائي في الرياض، مبينة أنه سيكون مختلفا تماما عن أي بنك طعام آخر، بمساهمة ورعاية حرم صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن مساعد بن عبدالعزيز الأميرة مشاعل بن ماجد الخثيلة.

وأوضحت أن البنك تتوفر فيه المواد الغذائية الأساسية، وتحصل الأسر المحتاجة على حاجتها منه بعد إجراء دراسة حالة من قبل اختصاصيات نفسيات واجتماعيات متطوعات، ويراعى فيها عدد أفراد الأسرة ودرجة احتياجها للمساعدة.

وأكدت الدويري حصول البنك على موافقة مبدئية من وزارة الشؤون الاجتماعية، وأنهم بانتظار الموافقة الرسمية لبدء العمل، متوقعة إصدار الترخيص بنهاية شهر شوال الجاري بحسب تأكيدات المحامي الذي يعمل عليه، وأضافت، «حصلنا على ترحيب أكثر من مائتي متبرع من جميع أنحاء المملكة ما بين أمراء وأميرات وسيدات ورجال أعمال».

وأشارت إلى أنهم يستقبلون التبرعات العينية التي تزود البنك بالحاجات الغذائية في مراكزه بمناطق المملكة، مبينة أنهم بصدد استكمال فريق العمل التطوعي.

وذكرت الدويري أن التبرعات المادية ستكون بتقديم ملفات الأسر المحتاجة للمتبرع ليتواصل مع الأسرة مباشرة، لافتة إلى أنهم على تواصل مع بنوك الطعام العالمية في كل من مصر وتونس ولندن وسيعقدون اتفاقيات تعاون معها، وقدمت لها دعوات لزيارة المملكة، لتبادل الخبرات، مؤكدة أن ذلك سيفيد في احتلال مكانة مميزة في الأمم المتحدة.

وأكدت أن نشاط البنك سيمتد إلى خارج المملكة، حيث سيقدم مساعدات للأسر الفقيرة في مختلف دول العالم، مشيرة إلى أن الوضع المادي للبنك ممتاز مما يتيح توسيع دائرة المساعدات التي يقدمها، وأضافت، «لن يقتصر النشاط على تقديم الغذاء والمساعدات المالية بل سيشمل تقديم برامج توعوية تثقيفية مجانية للأسر الفقيرة للحد من الإنجاب والبطالة ومكافحة الفقر بالتعلم، وكذلك دورات تدريبية مجانية للأشغال اليدوية لتدريب الراغبين في التعلم عليها وعلى غيرها من المهارات كالتجميل، ثم يؤخذ إنتاجهم لعرضها في المعارض ويعود ريعها بالكامل لأعمال الخير، إضافة إلى عقد اتفاقيات مع مشاغل نسائية لتدريب المحتاجات مجاناً، وتقديم الاستشارة الاجتماعية النفسية لحل المشكلات الأسرية.

وذكرت الدويري أنه تم إيجاد مستودع في جيزان يستقبل الملابس وقطع الأثاث والأجهزة وكل ما هو بحالة جيدة وصالح للاستخدام لتوزيعه على الأسر الفقيرة.

# تُمارس بسرية تامة عبر وسطاء في "دهاليز" مخيفة تفتقر للنظافة
# تلاعب واستغلال وبيع أوهام تحت ستار "الرقية الشرعية"
# ومطالبات بتشديد الرقابة

المصدر: جريدة الشرق الخميس 5 شوال 1433 هـ - 23 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/23/452663

الرياض، جدة - منيرة المهيزع، نعيم تميم الحكيم

يتخذ بعض المتلاعبين عديدا من الممارسات لبيع الأوهام، واستغلال المرضى، تحت ستار الرقية الشرعية وبيع العطارة والأعشاب، دون رقابة أو تصريح رسمي، حيث يُستغل كثير من الناس في عالم لبيع الأمراض والأوهام، وترويج الخرافات والدجل.

وتُمارس الرقية على شريحة ليست بالقليلة من مجتمعنا، معظمهم من المرضى النفسيين أو المصابين بداء السكري أو ضغط الدم المرتفع، وتحت مسمى الرقية الشرعية يتم استغلالهم، بالنفث عليهم وبيعهم زيوتا ومياها ربما حملت إليهم عديدا من الأمراض كالكبد الوبائي، أو السل.

وتتم هذه الممارسات داخل دهاليز مخيفة تفتقر إلى أبسط أساليب النظافة، في سرية تامة وملتوية عبر وسطاء حيث لايمكن الوصول إليهم لأنهم يتنقلون من مكان إلى آخر، وتحت ستار الليل، وهم تحت غطاء بيع العطارة والأعشاب، يمارسون عملهم «غير النظامي».. لتبدأ رحلة الشك والوسواس لدى من قصدهم، فمن أصيب بالانفصام الشخصي، يعالج على أنه «مُس جان» ويضرب ضرباً قد يؤدي إلى إزهاق روحه، لأنه مصاب بالمس، وإن كانت امرأة فهي مصابة بالعين التي دخلت فيها في أحد احتفالات أسرتها، أو أنها عقد لها سحر من أحد المقربين .. زيوت ومياه وبخور تصل أسعارها إلى حد عشرات الآلاف، وعالم مخيف، وجب على المجتمع محاربته ليميز فيه أهل الحاجة الرقاة الشرعيين من المستغلين، «الشرق» دخلت هذا العالم وزارت خمسة من «الرقاة» في هذا التحقيق .. فإلى ثناياه..

500 ريال للرقية

أصرت أم خالد، التي تسكن جنوب الرياض على أخذ 500 ريال عن الرقية، وبعد جهد اقتنعت بمائة ريال وقرأت أم خالد على محررة «الشرق» بعض آيات من القرآن ومن ثم النفخ بصوت عال، وقالت لها «أنت مصابة بالعين !!!وتم الاتفاق مع المحررة على الرقية كل يوم بعد المغرب لمدة شهر وأثناء الجلوس في انتظار الدور للرقية توجد سيدات يحملن أطفالا رضعا، وسيدات كبيرات، وفتيات.

ضيق في التنفس وصداع

تقول البندري (سيدة في مشارف الخمسين تعاني من الضيقة) – حسب قولها – «أشعر بضيق في التنفس وصداع وسقوط للشعر وأحب العزلة وأكره الاختلاط بأولادي، وقد أتيت لكي أرقي نفسي عند تلك السيدة منذ أسبوعين، وقد وصفت لي الماء المقروء عليه والزيت والبخور والسدر، وقد قالت لي أنت مصابة بسحر» ، وعندما سألناها هل تحسنت حالتها قالت «لا» ولكن «لسه بدري عشان تبين أثر القراءة علي» ..

إصابة وخوف من العين

وأتت أم فهد (سيدة مسنة) لكي تتعالج من الضغط والسكر حتى لا تأخذ الدواء فهي تعتقد أنها مصابة بالعين وجميع أبنائها، كما حضرت شابة في مقتبل العمر معها طفل في الأشهر الأولى من عمره لِرقيته عند تلك السيدة خوفاً عليه من أن يكون مصابا بالعين ..

رقية في ظلام الليل

ويغلق (أبوعبدالله) الأنوار فهو شخص يرقى في الظلام معتمداً على النور المنبعث من الممر الخارجي، وعلى كرسي بعيد جالس يتلو الرقية بصوت منخفض لمدة عشر دقائق يعطي الماء ويطلب الحضور في الغد لإكمال الرقية، أبو(عبيد) يصر على شرب المريض للمياه في كأس لا يعلم مصدرها أو مدى نظافتها وبعدها قام بتلاوة آيات يكاد يحفظها ويسأل عن الاسم واسم العائلة، ليعطي بعدها مياها ذكر أنها من زمزم وأنه قرأ فيها الرقية الشرعية ..

والغريب أنه لايمكن الوصول إلى أبوعبيد إلا بعد جهد حيث تمت مواعدتنا بعيداً عن بيته وتم أخذنا بطريقة ملتوية، أبوعبيد يتقاضى عن الجلسة الواحدة للرقية ثلاثة آلاف ريال ( 3000) بزعم أنه يستخرج الجان أو المس من مرضاه، أما أم سارة سيدة في الخامسة والأربعين تأتي إلى منازل المرضى وتتقاضى مبالغ ضخمة تتراوح بين عشرة إلى خمسة عشر ألفا لقاء الرقية والماء والعسل.

ضرب وكي بالنار

وسردت سيدة تدعى نورة قصتها قائلة إن لها أختا كانت تذهب إلى أحد ممارسي الرقية بصفة غير رسمية في شمال المملكة وقد كانت تعاني من ضيق في التنفس وتحب الانطواء وقد أخذها أهلها إلى أحدهم كان يضربها ويكوي جسدها بالنار بدعوى أنها مصابة بمس أي »مسكونة بالجان» حتى أنها لازمت الفراش من قوة الضرب وعلى مشهد من أسرتها انهارت ثم تم أخذها إلى إحدى الدول المجاورة وتم الكشف عليها وتبين أنها تعاني من الغدة الدرقية وانسداد في الصمام وتم إجراء عملية قسطرة لها للقلب وأخذ دواء الغدة وهي الآن بخير ولله الحمد وكانت تعاني من دجل ذلك الرجل.

وضع ضوابط سليمة للرقية

وقال استشاري الطب النفسي في الحرس الوطني بالرياض الدكتورجمال الطويرقي، « لقد كان للدولة جهود تشكر عليها إذ صدر أمر ملكي بأن تقوم إمارة المنطقة أو من يقوم مقام أمير المنطقه بتشكيل لجنة من المختصين في هذا المجال لتختار من هو مؤهل ليمارس الرقية الشرعية في أماكن مناسبة وتحت أنظار وملاحظة الإمارة وتحت ظروف تختارها الإمارة ومن يريد العمل بالرقية الشرعية عليه أن يأخذ الترخيص. ولكن هناك شريحة تمارس هذه المهنة دون أخذ الموافقة الرسمية، ودون مراعاة للأخلاق الإسلامية والقيم الاجتماعية التي تربى عليها المجتمع السعودي، أما الشريحة التي تلجأ إليهم فهم في الغالبية من المرضى النفسيين أو المصابين بمرض مزمن أو المصابين بالقلب والضغط والسكر ومن يأسوا من علاجهم وقد بدأت هذه الشريحة باستغلال هؤلاء المرضى فالطبيب يعمل بترخيص والمعلم والصحفي وكل مهنة إلا الرقية الشرعية وينبغي وضع ضوابط لها لكي تمارس بالطريقة السليمة.

انفصام واكتئاب واضطرابات شخصية

وأضاف الطويرقي «معظم من جاءوا لي بعد أن ذهبوا إلى هؤلاء هم مرضى يعانون من الاضطراب النفسي (الانفصام) واضطراب المزاج الوجداني (الاكتئاب) والاضطرابات الشخصية الحادية الممثلة في الشخصية الهيستيرية أو الحادية، وقد نضطر في احيان كثيرة ليس للعلاج النفسي فقط وإنما للعلاج الجسدي والنفسي معاً وذلك لترميم ما يحدثه هؤلاء من إيذاء جسدي ولا نقول إلا إنه يجب أن يرعى هؤلاء الله في المرضى وعدم استغلالهم بشكل يسيء لهم وإلى أجسادهم. كما أتمنى تطبيق ترخيص الرقية الشرعية على كل من يمارسها.»

لعب بالعقول وبيع الوهم

وحذرت الاختصاصية الاجتماعية هيفاء السويدان من الدجالين، مشيرة إلى خطرهم الكبير على المجتمع مبينة أنهم أخطر من الأمراض الفتاكة لأنهم يلعبون بعقول الناس ويبيعونهم الوهم ويدفعونهم إلى الوسواس والتهيؤات، وأضافت وهم خطر على المجتمع وربما من يذهب إليهم مريض بمرض يحتاج إلى الدواء مثل مرضى السكري ويحتاج إلى متابعة علاجه وليس انقطاعه عن الدواء. وأخطر مايعملون به هو العبث بعقول مرضى يائسين من الشفاء أو هم مرضى نفسيون يعانون من أمراض تمس أرواحهم وهم يرتاحون لتلاوة القرآن ويستطيعون رقية أنفسهم بأنفسهم أو من أحد الموثوق بهم لرقيتهم وعدم هدر صحتهم وعافيتهم الجسدية والنفسية مع أشخاص يريدون الكسب المادي فقط على حسابهم. ولو نظرنا إلى المبالغ المهدرة لوجدنا أنها مبالغ تفوق الخيال وترهق الأسرة خاصة أسر ذوي الدخل المحدود، والمريض أحق بأن يرقي نفسه ويحتسب الأجر من الله والعافية. ويجب أن تراقب تلك الأماكن لأنها تحمل أمراضا منها أمراض الكبد والسل وغيرها .

أصدر دليلاً يساعد على رقية الشخص لنفسه

الجريسي: مخالفات الرقاة كثيرة .. وبعضهم سحرة يسيئون لـ «الرقية» وأهلها

أكد الباحث الشرعي والراقي الداعية الشيخ خالد الجريسي أن المخالفات التي تحدث من الرقاة كثيرة، منها ما يدخل في الجانب الشرعي وآخر سلوكي وثالث تجاري بحت، مبينا أن الرقابة على الرقاة الشرعيين ما زالت دون المستوى .

وشدد الجريسي في حديثه لـ»الشرق» على أن إخلاص النية لله والعلم الشرعي الصحيح والاستقامة على المستوى السلوكي والأخلاقي من أهم سمات الراقي الشرعي .

وكشف الجريسي عن أن كثرة المخالفات التي تحدث من قبل الرقاة دفعته للعمل على تجهيز دليل مصور متكامل عن الرقية الشرعية وذلك للحد من المخالفات التي تحدث أثناء الرقية من بعض الرقاة.
وأفاد الجريسي أن الدليل سيكون شاملا بطريقة الرقية لكل الحالات ومدعوما بالتصوير الفوتغرافي للرجال والرسم التقريبي للنساء، مبينا أن ملاحظاته لكثرة المخالفات التي تحدث من الرقاة جعلته يعد لهذا المشروع الذي سيوفر على الناس السؤال عن الرقاة والبحث عنهم.
وقال الجريسي «للأسف الشديد لاتوجد ضوابط كافية لعمل الرقاة، فقد ترك لهم الحبل على الغارب وكان نتيجة ذلك كثرة المخالفات الشرعية التي نقرأها يوميا فكم سمعنا عن راق يعتدي على فتاة أو امرأة.»
وأكد الجريسي على أهمية تنظيم الرقية وتثقيف الناس بحيث لايذهبون لكل من هب ودب ممن يدعون الرقية وهم كاذبون، وأشار الجريسي إلى أنه سمع كثيرا عن رقاة ولكن لا أحد يعلم عن علمهم وهل هم مرخصون أم لا. ولفت الجريسي إلى أن بعض الرقاة لايعطي سوى كنيته ولايعرف الناس أين يسكن ولاعنوانه مما يجعل الشبهات تحوم حوله، مشددا على أن بعضهم لهم أهداف دنيوية رخيصة ويستغلها من خلال ادعائه الرقية، مؤكدا أن بعضهم سحرة وليسوا رقاة وبالتالي يسيئون للرقية وأهلها.
وبين الجريسي أن الرقية الشرعية علم مستقل وتخصص لايعلمه كل الناس، وأفاد أنه ليس كل شيخ راقيا وليس كل راق شيخا، مستدلا على ذلك بوجود علماء كبار في الفقه والحديث والتفسير لكن لاعلاقة لهم بالرقية وممارستها.
وطالب الجريسي بضرورة فتح أقسام في كليات الشريعة في الجامعات السعودية لتأهيل الرقاة بشكل شرعي وسليم، داعيا لضرورة أن توضع حدود وضوابط للرقية والرقاة للحد من التجاوزات التي تحدث من بعض الدخلاء على هذه المهنة.

# قاضي استئناف يؤكد قانونية الدعاوى القضائية ضد وكلاء التبغ

# حض المتضررين من التدخين ومورثيهم على ممارسة حقوقهم شرط زيادة الضرر عن 20 ألف ريال

المصدر: جريدة الوطن السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=110900&CategoryID=3

الرياض: محمد السليمي
أكد عضو محكمة الاستئناف القاضي الدكتور إبراهيم الخضيري نظامية وقانونية الدعاوى القضائية التي يرفعها المتضررون من التدخين ضد شركات التبغ أو المدخنين على حد سواء.
وقال الخضيري: يحق لكل من أصيب بضرر التدخين أو حتى أصيب مورثه بأن يرفع دعوى قضائية للضرر أمام المحاكم العامة إذا كانت الدعوى تزيد على 20 ألف ريال، مشيراً إلى أن مواد النظام الأساسي للحكم في المملكة تعد دليلا نظاميا وقطعيا لمقاضاة ومعاقبة شركات التبغ في البلاد من حيث إنها تعتبر مستندا شرعيا يصب في مصلحة من يستدل ضد الشركات.
وأشار الخضيري الذي كان يتحدث خلال ملتقى عقد في الرياض حضرته ووثقته "الوطن" إلى أن المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم في المملكة تنص على أن الحكم يستمد سلطته من الكتاب والسنة وهما الحاكمان على النظام وعلى سائر أنظمة الدولة، مبينا أن مقتضى هذه المادة يستوجب على الدولة بجميع شرائحها وطبقاتها ومؤسساتها مكافحة

التدخين ومعاقبة من يتعاطاه أو ينشره، يضاف إليها أيضا المادة الثالثة والعشرون التي تنص على حماية العقيدة وتطبيق الشريعة الإسلامية.
وذكر الخضيري أن المادة السادسة والعشرين من النظام الأساسي للحكم نصت على حماية حقوق الإنسان والمادة الحادية والثلاثين أشارت إلى وجوب عناية الدولة بصحة المواطن وتقديم الخدمات الصحية. وعلل الخضيري سرد بعض المواد المهمة لنظام الحكم لكي يستفيد منها من يريد مقاضاة شركات التبغ مبينا أن مواد النظام الأساسي للمملكة تعد دليلا نظاميا قطعيا لمعاقبة الذين يروجون أو يتعاطون السجائر، مشيرا إلى أن تلك المواد تعتبر مستندا شرعيا يصب في مصلحة منع التدخين ونشره ومقاضاة من يروج له.
وأضاف أنه استنادا للمادة الثالثة من نظام الإجراءات الجزائية لا يجوز توقيع عقوبة جزائية إلا على أمر محظور شرعا أو معاقب عليه في نظام نافذ والدخان معروف أنه محظور شرعا بجميع أقوال أهل العلم المعاصرين خصوصا بعد أن اكتشف الأطباء حالات الضرر المتناهية في وضوحها ومخاطرها وأضرارها، لافتا إلى أن المادة العاشرة تنص على أنه يتم تمييز كل حكم يزيد عن 40 جلدة أو 10 أيام سجن أو بالجمع بينهما، وأن ذلك يدخل في نظام الحماية القضائية العدلية ويصب في مصلحة من يستدل ضد شركات التبغ.
وأضاف الخضيري "أن مفتي الدولة السعودية في عهد الملك عبدالعزيز – طيب الله ثراه- الشيخ محمد بن إبراهيم أصدر فتاوى كثيرة في شأن التدخين أبرزها حينما أفتى في عام 1374 بفصل قاض من عمله لأنه يشرب الدخان ولأن هذا لا يليق بالقضاء، وأصدر فتوى أخرى عام 1376 يطالب فيها بعقوبة من يستعمل القات أو الدخان بمختلف أنواعه كما اقترح في ذلك الوقت مع مشايخ آخرين أن تكون العقوبة 40 جلدة ليست حدّا وإنما باعتبارهم كانوا يرون حد المسكر 80 جلدة".

# عودة.. "معلمات شرط الإقامة والتعهد" يقلقن وزارتهن عام دراسي بلا عقود.. معلمات يبدأن بمعنويات مرتفعة وأخريات ينتظرن التوجيه.. مشاكل النقل المدرسي تعاود الظهور

المصدر: جريدة الوطن السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=110935&CategoryID=4

أبها: محمد آل ماطر
رغم أن وزارة التربية والتعليم تنفست الصعداء بتثبيت منسوبيها المتعاقدين وإجراء أكبر حركة نقل خارجية في تاريخها للمعلمين؛ إضافة إلى إلغاء إثبات الإقامة كشرط لتعيين المعلمات الجدد، إلا أنها على موعد مع أصوات ألم جديدة لبعض المعلمات الجديدات والمثبتات والمعلمات المحرومات من النقل بسبب شرط التعهد، إضافة إلى إصرار تلكن المعلمات وأولياء أمورهن على إسماع وزارتهن أوجاع رحلاتهن الصباحية من منازلهن إلى مدارسهن والعودة تاركين خلفهن أغلى ما يملكون وهم فلذات الأكباد.
وبحسب حديثهن وأولياء أمورهن لـ"الوطن" فإنهن يتأملن من وزارتهن الحل الجذري لمشاكل النقل الخارجي الخاصة بهم لتحقق الاستقرار لهن، إضافة لحل مشكلة النقل المدرسي أو توفير مساكن آمنة لهم بالقرب من المدارس البعيدة والخلاص من رحمة وسائل النقل الخاصة.
قلق مطلع العام الدراسي

إلى ذلك طلبت وزارة التربية والتعليم من إداراتها التعليمية الرفع لها اليوم بتقرير كامل عن استعداداتها وجاهزيتها لانطلاقة العام الدراسي، ومن أهم محاور التقرير مدى اكتمال المعلمين والمعلمات ومباشرتهم، في وقت علمت فيه "الوطن" أن هناك تخوفا سجله بعض المعنيين بمتابعة وإعداد التقرير من تخلف بعض المعلمات الجديدات من مباشرتهن اليوم، وأنه ربما تُسجل حالات تأخر أو اعتذار لهن عكس العام الدراسي الماضي، كون البعض منهن رضين بالتعيين في إداراتهن التعليمية بهدف الحصول على الوظيفة بعد أن كان إثبات الإقامة ضابطاً للوضع ومحققاً الاستقرار للمعلمات في الأعوام الماضية.

وأوضحت مصادر لـ"الوطن" أن التقرير سوف يحظى بالعرض على وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله هذا العام للاطمئنان على الاستعدادات لانطلاقة العام الدراسي الجديد.

معلمات توجيههن "معلق"

بالرغم من عودة المعلمين والمعلمات ومباشرتهم بمدارسهم اليوم، إلا أن هناك معلمات من المثبتات والمعينات الجديدات مازلن ينتظرن معرفة أماكن مدارسهن حتى ظهر أمس، في وقت أنهت إدارات تعليمية أخرى توجيه زميلاتهن قبل بدء العام الدراسي بوقت كاف، بينما أكدت مصادر لـ"الوطن" أن تلك الإدارات ملزمة بتوجيه جميع المعلمات لمدارسهن خلال الأسبوع الجاري.

البحث عن وسائل النقل

لم تستطع وزارة التربية والتعليم حتى الوقت الحالي تأمين وسائل نقل خاصة بالمعلمات، مما دعاهن إلى اللجوء إلى وسائل نقل تقليدية وبسيارات خاصة لمؤسسات نقل أو لمواطنين بهدف إيصالهن لمدارسهن صباحاً والعودة بهن ظهراً وربما تستغرق تلك الرحلات ساعات يومياً.

واضطر عدد من المعلمات وأولياء أمورهن الأسابيع الماضية للبحث والسؤال عن سائقي "نقل معلمات"، وخاصة للمناطق الصعبة جغرافياً أو النائية والبعيدة عن المدن، وخاصة بما يعرف بالمناطق "التهامية" التابعة لإدارات التربية والتعليم بعسير وسراة عبيدة ورجال ألمع وبعض الإدارات التعليمية، لضمان الحصول على وسيلة نقل آمنة تمكنهم من الوصول لمدارسهن بدون مشاكل.

وربما أن المحظوظة منهن من تجد سائق مركبة يؤمن نقلها مع زميلات أخريات لها، وأوضح كل من المواطن عبدالله سلمان وعلي آل فال لـ"الوطن" أنهما بدآ البحث بشكل شخصي عن وسائل نقل معلمات من خلال مكاتب النقل المنتشرة في المدن وعبر الإنترنت للوصول إلى سائق يضمن سلامة المعلمات من الطرق الوعرة التي تتخللها بعض العقبات الجبلية الصعبة إضافة إلى التزامه بالنقل وخاصة أن وقت توجههن لمدارسهن منذ ساعات الصباح الباكر. ويشير آل فال إلى أنه اضطر إلى عقد اتفاق الأسبوع الماضي مع أحد سائقي المركبات السعوديين الذي يمارس نشاط نقل المعلمات لنقل 4 معلمات من خميس مشيط إلى تهامة عسير، بعد أن عجز هو وأزواج المعلمات الأخريات عن الحصول على شركة أو مؤسسة تقوم بإيصالهن لصعوبة التضاريس الطبيعية الموصلة لتلك المدرسة، لافتاً إلى أن المفاوضات انتهت إلى اتفاق على أن يتقاضى قائد المركبة 2200 شهرياً عن كل معلمة.

عام بلا عقود

إلى ذلك تبدأ وزارة التربية والتعليم عامها الدراسي الحالي بحلة جديدة بدون موظفي عقود، بعد أن أنهت إصدار قرارات التثبيت المعنية بأكثر من 83 ألف موظف وموظفة قبل نحو شهرين، مما يجعل العملية التعليمية والتربوية أكثر استقرارا بعد ركود وتيرة المطالبات التي التهبت العام الدراسي المنصرم، إضافه إلى أن مراكز وبرامج محو الأمية تباشر عملها هذا العام بمعلمين ومعلمات رسميين بعد أن مكثت تلك المراكز والبرامج أعواماً تؤدي عملها بمعلمين ومعلمات عقود.

معلمات "تعهد"

أحدثت حركتا النقل الخارجية للمعلمات الأساسية والاستثناية التي نفذت نهاية العام الدراسي المنصرم جدلا، حيث إنها نقلت 28 ألف معلمة في الحركة الأولى على رغباتهن الأولى وحققت لهن الاستقرار والرضا النفسي، وأنهت عناء البعض منهن في السفر لمدارسهن يومياً، ويبدأن عامهن الدراسي الحالي بنفسيات ومعنويات عالية بعد نقلهن خارجياً.

في وقت تعالت أصوات أخريات ممن حرمن من الدخول في حركة النقل الخارجية الماضية الأساسية بسبب خضوعهن لما يعرف بشرط التعهد، ولم تشفع لهن المطالبات التي انتهت لتنفيذ حركة نقل إلحاقية لهن من النقل وتحقيق رغباتهن حيث لبت حركة النقل لبعضهن دون الأخريات، وتلقت "الوطن" اتصالات من أولياء أمور تلكن المعلمات المحرومات من النقل ومن بعض المعلمات أنفسهن يؤكدون من خلالها أن معنوياتهن منخفضة هذا العام الدراسي بسبب عدم نقلهن خارجياً بجوار أسرهن.

وأوضح لـ"الوطن" كل من سلطان محمد الخالد ومحمد الدوسري زوجي معلمات "تعهد" لم يحالفهن الحظ في النقل الخارجي هذا العام أن زوجاتهن يعانين الأمرين بعدهن عن استقرارهن العائلي، ومعاناة المعلمة اليومية في الوصول لمدرستها والعودة والوقت الطويل لتلك الفترة في ظل ترك الأطفال تحت رحمة العاملات المنزليات أو ربما اللجوء إلى الأقارب والاستعانة بهم لمراعاة شؤون الأبناء حتى عودة المعلمة لمنزلها بشكل يومي.

وأكد المتحدث باسم معلمات التعهد المحرومات من النقل الخارجي العام الدراسي الماضي محمد بن سعيد القحطاني لـ"الوطن" أن 7 آلاف معلمة ممن حرمهن التعهد من النقل الخارجي مصابات بإحباط رغم المطالبات الأشهر الماضية بنقلهن أسوة بزميلاتهن على الرغبة الأولى، مشيراً إلى أن ذلك سوف ينعكس سلباً على أدائهن خلال العام الدراسي الجاري.

وتساءل القحطاني لماذا يتم حرمان معلمات التعهد من النقل خارجياً على رغباتهن الأولى في وقت قامت "التربية" بتعيين معلمات جديدات وتثبيت متعاقدات في مواقع ومدن تنتظر معلمات التعهد النقل إليها! مضيفاً بقوله "أليس معلمات التعهد اللاتي أمضين سنوات في العمل أحق بالاستقرار والنقل لتلك المواقع!".

وتابع القحطاني أن معلمات التعهد سوف يواصلن مطالباتهن بالنقل الخارجي، مشيراً إلى أن هناك وعودا تسلموها من بعض مسؤولي الوزارة المعنيين بالمشكلة بإنهاء المعاناة قبل بدء العام الدراسي الجاري.

معلمات نصف عام

اشترطت وزارة التربية والتعليم بعد إعلانها قبل نحو بضعة أشهر نتائج الحركة الإلحاقية للمعلمات اللاتي لم يحالفهن الحظ في النقل في الحركة الأساسية، أن يكون إخلاء طرف المعلمات المشمولات بالنقل حتى نهاية الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي الجاري.

معلمات التعهد وإلغاء إثبات الإقامة

• في عام 1430 ربط تعيين المعلمات بتعهد ضمن إثبات الإقامة يضمن عدم المطالبة بالنقل لثلاث سنوات، مما تسبب في استبعاد تلك المعلمات من الدخول في حركات النقل الخارجية التي تنفذها الوزارة سنوياً.

• لم يشفع إلغاء إثبات الإقامة كشرط لتعيين المعلمات الجديدات للعام الدراسي الجديد من نقل جميع معلمات التعهد ضمن حركة النقل الخارجية الاستثنائية التي نفذتها التربية قبل أشهر.

حركتا النقل الخارجية للمعلمات

• الحركة الأساسية: أعلنت وزارة التربية والتعليم عن أكبر حركة نقل للمعلمات في تاريخ الوزارة، حققت الرغبات الأولى لـ28500 معلمة.

ولأول مرة تقفز وزارة التربية والتعليم بمؤشر حركة نقل المعلمات إلى أعلى مستوى نقل، طال جميع المعلمات المتقدمات للنقل الخارجي ومن مضى عليهن 3 سنوات، وعددهن 28500 معلمة إلى الرغبة الأولى، ممن تقدمن للحركة الخارجية في العام الدراسي الماضي ولم ينسحبن من الحركة الحالية.

وأكد وزير التربية والتعليم أن حركة النقل جاءت بعد الأمر الملكي الذي أصدره خادم الحرمين بإحداث 52 ألف وظيفة تعليمية وإدارية، منها 42 ألف وظيفة للمعلمات والإداريات، أوصت بها اللجنة المشكلة برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية.

• الحركة الاستثنائية "الإلحاقية" اعتمدت نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنات نورة بنت عبدالله الفائز حركة نقل المعلمات الخارجية لعام 1432/1433 لتشمل 7280 معلمة من أصل 14.830 متقدمة للحركة بنسبة 49% وتم نقل 5552 معلمة على الرغبة الأولى بنسبة 76٪ وتمت هذه الحركة وفق الاحتياج لإدارات التربية والتعليم والوظائف المتوفرة لدى الوزارة.

وسيتم إخلاء طرف المنقولات في نهاية الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي القادم 1433/1434 نظراً لأهمية استكمال الإجرات الإدارية الخاصة بتسديد مواقع هؤلاء المعلمات المنقولات بمعلمات أخريات

# نظام إلكتروني للصحة يحد من الأخطاء الطبية

# يوفر معلومات طبية عن المرضى ويقلل من فترات انتظار الخدمة

المصدر: جريدة الوطن السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=110899&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

كشف مصدر مطلع بوزارة الصحة لـ "الوطن" عن توجه الوزارة لرفع المعلومات الطبية الشخصية لمرضاها، على مواقع مخصصة على الإنترنت ضمن مشروع الاستراتجية الوطنية للصحة الإلكترونية، مع تخصيص رقم سري معتمد يتيح وصول آمن للاطلاع على هذه المعلومات. وأضاف أن هذه المعلومات ستوفر عبر موفّري خدمة مدربين، يحملون المهارات اللازمة.

وأشار المصدر إلى أن النظام الحاسوبي للصحة الإلكترونية والمستخدم من قبل موفري الخدمة سيساهم في الحد من الأخطاء الطبية والحوادث الناجمة عن التداخلات الدوائية، مؤكدا أن الوزارة حريصة على سرية المعلومات الطبية، وعدم التمكن من الوصول إليها من قبل الأشخاص غير المصرح لهم، وأن هذا المشروع سيسهم في اختصار الوقت والجهد، وذلك بالحصول على التشخيص السريع عند الحاجة إلى العناية الطبية، والتقليل من فترة انتظار توفير الخدمة، إضافة إلى تقليل الفحوصات والإجراءات غير الضرورية. وأشار المصدر إلى سهولة العثور على الخدمات الصحية المرغوبة من خلال خدمات الإنترنت.

وأكد المصدر إمكانية عرض المعلومات الصحية الخاصة بالمريض في أي وقت والقدرة على معرفة الأشخاص المطلعين عليها ولأي غرض، وإمكانية إضافة المعلومات الصحية من قبل المريض، كالوضع الصحي أو الأعراض أو المؤشرات الحيوية أو أي معلومة قد تهم موفري الخدمة.

من جهة أخرى، كشف المصدر أن الوزارة انتهت من إعداد البرنامج الإلكتروني الذي سيمنح الأطباء صلاحية إصدار أوامر علاج مباشرة لمرضاهم في أي من المدن الطبية أو المستشفيات أو المراكز المتخصصة الحكومية داخل المملكة، متى رأوا أن الحالة تستدعي الإحالة، وأن هذا البرنامج سيتم العمل به خلال الشهرين المقبلين. وأشار إلى أن البرنامج يقوم على ربط جميع المنشآت الصحية تحت مسمى "إحالة إلكترونية"، ويهدف إلى القضاء على البيروقراطية التي تصاحب إصدار أوامر علاج المواطنين في المستشفيات، مؤكدا أن العمل بهذا البرنامج جاء لمواجهة عشوائية إحالة الحالات المرضية للمستشفيات، التي كانت تمارسها نحو 18 هيئة طبية تابعة للوزارة في مختلف مناطق المملكة، لإنهاء إجراءات إحالة المرضى للمستشفيات بعد الاطلاع على تقارير الأطباء ودراستها مما يؤخر هذه الإجراءات، ويعرقل إحالة بعض المرضى.

# أصبح غير واع بما يدور حوله ويسأل عن الجامعة والمحاضرات

# والد الدوسري لـ "سبق": خالد محتجز بجناح الأمراض النفسية

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 4 شوال 1433 هـ - 22 يوليو 2012م
http://sabq.org/c4mfde

عبير الرجباني- سبق- الرياض:
أكد والد خالد الدوسري الطالب السعودي المتهم بحيازة أسلحة الدمار الشامل في أمريكا أن أحد أقربائه من المبتعثين، زار ابنه مؤخراً وسط إجراءات أمنية مشددة، كاشفاً أن ابنه محتجز في جناح خاص للأمراض النفسية بالسجن، مبيناً أن خالد أصبح غير واع بما يحدث حوله وغير ملم بالعالم الخارجي من هول الصدمة، حيث بدا غير مهتم بنفسه، وذلك بعد أن بات يواجه حكماً بالسجن مدى الحياة في 9 أكتوبر المقبل.
وبين الدوسري الأب لـ "سبق" أن خالد قال لقريبهم إنه ذهب إلى الجامعة وفاتته بعض المحاضرات المهمة، موضحاً أنه يهيأ له بأنه لا يزال يدرس، مضيفاً أنه عند إصابة خالد بالنكسة النفسية الأولى تم فحصه في مركز متخصص في ميسوري وبعدها بثلاثة أشهر تم استئناف محاكمته، متسائلاً: هل كان التقرير دقيقاً عند الكشف عليه؟ وهل تعافى خالد في المرة الأولى وهل كان يحاكم وهو بكامل قواه العقلية
وناشد الدوسري الجمعيات الحقوقية للتدخل، مشدداً على أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله والحكومة السعودي لم يقصروا.
يذكر أنه بعد إدانة خالد الدوسري في محكمة في تكساس بالتهم الموجهة إليه، فإنه بات يواجه حكماً بالسجن مدى الحياة وغرامة بقيمة 250 ألف دولار، وستقرر المحكمة العقوبة التي ستنزلها به في 9 أكتوبر المقبل.
وكان الدوسري قد اعتقل في فبراير 2011 بعد أن قالت السلطات إنه حاول شراء كمية كبيرة من مادة كيميائية مثيرة للارتياب، وقال مكتب التحقيقات الاتحادي إنه اكتشف في شقة الدوسري مواد تستخدم في صنع قنابل، فضلاً عن رسائل بريد إلكتروني، بحث خلالها التخطيط لشن هجمات.

# تعرضت للمساومة ورفضت لباس العمل غير المحتشم فطُردت

# فتاة يتيمة بجدة تعاني الفقر والتحرش من عمالة عربية

المصدر: جريدة سبق الجمعة 6 شوال 1433 هـ - 24 يوليو 2012م
http://sabq.org/08mfde

سعود الدعجاني– سبق– جدة:
تعاني فتاة سعودية يتيمة تسكن وحيدة في شقة بأحد الأحياء الشعبية بجدة الفقر والتحرش من عمالة عربية وافدة في البناية نفسها التي تسكنها، بعد أن طُردت من عملها بإحدى الشركات المشهورة بسبب رفضها إملاءات مديرها بالتقيد بلباس معين وغير محتشم.
وذكر أحد المطلعين على حالة الفتاة لـ"سبق" أنه اضطرت إلى العمل بالشركة بعد وفاة والدها، مبيّناً أنها خرجت أيضاً من منزلها السابق بعدما ساومها صاحب المنزل على نفسها وتمكينه منها، لكنها فضلت أن تخرج حفاظاً على نفسها

وشرفها، ليقوم مسن عربي بفعل خير ويأويها في عمارة سكنية بأحد الأحياء الشعبية، إلا أنها تفاجأت بأن العمارة التي تسكنها غالبيتها من العزاب، وذلك بعد تعرضها للكثير من التحرشات والمضايقات.
وطالب المواطن الجهات المعنية بالتدخل بشكلٍ سريع والاطلاع على حالة الفتاة اليتيمة وتوفير سكن مناسب لها يحفظها حتى تستطيع تدبير أمرها.

# عودة 80 سعوديا من سجون العراق قريبا

المصدر: جريدة اليوم الخميس 5 شوال 1433 هـ - 23 اغسطس 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/56906.html

عبد العزيز مخزوم ـ الدمام
أكدت السفارة العراقية في الرياض أن ملف تبادل السجناء بين البلدين حاليا في مجلس النواب العراقي بعد أن قطع شوطا كبيرا بدءا من تبادل المحادثات بين الجانبين وتوقيع الاتفاقية مع وزارة العدل بالمملكة، وحاليا في انتظار التصويت عليها من قبل أعضاء مجلس النواب لإبداء آرائهم ومقترحاتهم على ملف اتفاقية تبادل السجناء، مشيرة الى أن قضاء السجين السعودي أو العراقي باقي محكوميته في بلده وقريبا من عائلته وذويه يعد من أولويات المسئولين في الجانبين ويعتبر ملفا انسانيا أيضا،
وأكد السفير العراقي لدى المملكة الدكتور غانم علوان الجميلي لـ «اليوم» أن ملف تبادل السجناء بين الجانبين السعودي والعراقي يخضع حاليا للتصويت وفي مراحله الأخيرة من أعضاء مجلس النواب العراقي بعد أن تم البدء في التصويت عليه في المرحلة الأولى التي تعتبر القراءة وتبقى المرحلة الثانية وهي التصويت والمرحلة الثالثة وهي التصديق على ملف تبادل السجناء وجميع هذه المراحل فرصة لأعضاء المجلس لطرح مقترحات وتعديلات وإضافات على الملف الذي استطعنا أن نحقق تقدماً كبيراً في هذه القضية وتوّج ذلك بتوقيع الاتفاقية بين وزير العدل العراقي حسن الشمري مع وزير العدل السعودي في الرياض قبل عدة أشهر على اتفاقية تبادل السجناء وأن هذه الاتفاقية تصبح نافذة المفعول بعد التصديق عليها من الدولتين، لكن كل دولة لها طرق وسبل معينة للتوقيع على الاتفاقيات الدولية وبعد التصديق عليها من السلطات في المملكة والعراق أيضاً تكون هناك فترة شهر واحد لبدء التنفيذ بعد المصادقة التي لن يتم التأخير فيها بناء على ما تم سابقا من توصيات وتصديق وتوقيع وغيره موضحا أن عدد السجناء السعوديين في العراق يتراوح بين سبعين إلى ثمانين سجيناً منهم 6 محكومين بالإعدام بتهمة الارهاب وعدد السجناء عامة يتغير بين فترة وأخرى منهم من انتهت مدة محكوميته وأطلق سراحه، بينما عدد السجناء العراقيين في المملكة يتجاوز المائة سجين تقريبا 10منهم محكومين بالإعدام لتهمة ترويج المخدرات.
يذكر أن مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين وافق مؤخرا على اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية العراق في مجال نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة لحرية الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 1433/4/25هـ الموافق 2012/3/18م حسب الصيغة المرفقة بالقرار، وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

# العمل تتوعد "تجار التأشيرات" باللجوء إلى القضاء

# فقيه: عمل شركات الاستقدام سيبدأ خلال أسابيع

المصدر: جريدة الوطن الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=110985&CategoryID=2

الرياض: يوسف الحمادي

توعد وزير العمل المهندس عادل فقيه برفع دعوى قضائية عبر هيئة التحقيق والادعاء العام ضد تجار التأشيرات، والمطالبة بسجن من يثبت تزويره لأي أوراق رسمية تم استغلالها لاستقدام العمالة وبيعها، مشيرا إلى وجود من يقوم بتقديم معلومات غير صحيحة والتحايل على الوزارة للمتاجرة بتأشيرات العمالة.

وقال فقيه لـ"صحفيين"، خلال حفل معايدة وزارة العمل أمس، إن الوزارة ستقوم أيضا بفرض عقوبات على من يثبت تورطه بالتزوير وتجارة التأشيرات، من خلال منع الاستقدام لمدة تصل إلى 5 سنوات، إذا كان الموضوع وصل إلى ما يسمى "الاتجار بالبشر"، لافتا إلى وجود آليات وأنظمة تحقق عقوبات قاسية جدا بحق هؤلاء، مضيفا أن الجهة المسؤولة عن متابعتها واكتشافها هي "وزارة الداخلية".

وكشف وزير العمل أمس، أن عمل شركات الاستقدام سيبدأ خلال الأسابيع القليلة المقبلة، حيث واصلت الوزارة خلال الفترة الماضية عملها لإكمال وسد احتياجات الشركات، حيث ساعدتها الوزارة للبدء في تقديم خدماتها، لافتا إلى أن الوزارة لديها إدارة متخصصة لمتابعة شركات الاستقدام، والتحقق من التزام تلك الشركات بضوابط لائحة شركات الاستقدام.

ونفى فقيه صحة ما أشيع عن عزم الوزارة إلغاء تحديث "حافز".

وعن توجه الوزارة للتعاقد مع 6 دول لاستقدام العمالة منها، والتي أعلنتها الوزارة قبل نحو 3 أشهر، قال فقيه أن الدراسة لم تستكمل بعد، إذ تم التعاقد مع مكتب استشاري متخصص لكي يقوم بتلك الدراسة التي ستستغرق مدة خمسة أشهر مقبلة حتى استكمالها، مضيفا: "وفور انتهائها سيعلن عن نتائجها، والهدف منها دراسة الست دول الأكثر إرسال عمالة للمملكة والتعرف على آلية الاستقدام من داخل المملكة من جهة ومن تلك الدول من جهة أخرى والتعرف على المشاكل والصعوبات التي يعاني منها صاحب العمل من الوافد والإجراءات التي ممكن تحسينها من الدول المرسلة للعمالة للتأكد من العمالة المرسلة للمملكة، الأمر الذي يحقق عدالة وإنصاف أصحاب الحقوق".

وعن تطبيق برنامج "نطاقات" في الأجهزة الحكومية، قال وزير العمل: "لم ننته منها، ولكن الجدير بالذكر أن نسبة التوطين في الأجهزة الحكومية "عالية جدا" وتتجاوز في معظمها 90%، والقاعدة الأساسية أن أي جهة حكومية لن تستطيع الاستقدام من خارج المملكة إلا بعد درس وزارة الخدمة المدنية لذلك الطلب للتحقق من عدم توفر كوادر وطنية لتلك المهن، والذي نقصده في نطاقات الحكومة هو النظر في تجديد إقامات ورخص العمل للوافدين العاملين في القطاع الحكومي وهذه ما نعمل على دراسته".

أما في ما يتعلق بزيارة مجموعة من المواطنين لوزارة العمل قدموا خلالها ملاحظات حول تأنيث محلات المستلزمات النسائية، قال فقيه: "أنا لم أكن موجودا عندما قامت مجموعة من "المواطنين" بزيارة الوزارة وقدموا بعض الملاحظات على موضوع تأنيث محال المستلزمات النسائية، لكن الذي فهمته من نائبي ومسؤولي الوزارة الذين قابلوا المواطنين أن الأخيرين قاموا بتقديم ملاحظات نابعة من غيرتهم على المحافظة على الأسلوب الصحيح في تطبيق الأنظمة، وليس على تنفيذ الأمر الملكي الذي يهدف إلى المحافظة على المرأة وإتاحة الفرصة لها بالعمل بكرامة وشرف"، مضيفا أن أغلب الملاحظات كانت تخص الممارسات الخاطئة من بعض المحال في تطبيق الأنظمة وطلبي لهم أن يتواصل حوارهم معنا وإبلاغهم لنا عن أي ممارسات خاطئة لأننا في الوزارة لا نقبل أن يقوم البعض بتطبيق خاطئ للأنظمة.

يذكر أن وزارة العمل أقامت أمس في مقر الوزارة بالرياض حفل معايدة لمنسوبيها بحضور وزير العمل المهندس عادل فقيه، ونائب الوزير الدكتور مفرج بن سعد الحقباني، كما شارك في المعايدة محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان الحميد، ومدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية إبراهيم آل معيقل، ووكلاء وزارة العمل ومديرو العموم.

# "العدل": "تقرير تطوير القضاء" في مراحله النهائية

# العيسى يمتنع من التصريح ... ويكتفي ببيان صحفي

المصدر: جريدة الوطن الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111043&CategoryID=5

الرياض: نايف الرشيد

كشف وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد العيسى أنه سيتم قريباً إصدار "التقرير الوثائقي للأعمال التنفيذية لمشروع الملك لتطوير القضاء"، في وقت أعلن فيه مدير عام مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء لـ"الوطن" أن المجلد الشامل في مراحله النهائية ويشمل جميع أنشطة المحاكم وكتابات العدل التابعة للوزارة.

وقال العيسى في بيان صادر عن الوزارة خلال معايدة الوزارة أمس في مقر المجلس الأعلى للقضاء، أنه سيصدر مجلد شامل يترجم بالوثائق والأرقام هذه المنجزات التي حدثت في وزارة العدل عبر مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، فيما رفض الوزير التجاوب مع أسئلة "الوطن" خلال حفل المعايدة.

وأوضح الدكتور العيسى أن قرار مجلس الوزراء الأخير الذي أعطى الوزارة شارة البدء في تنفيذ مشاريع المحاكم يعتبر دعماً قوياً لقطاع العدالة حيث كانت الوزارة على انتظار له؛ حيث وافق على خطة إنشاء المحاكم بعد تأمين أراضيها خلال خمس سنوات.

وبين الدكتور العيسى أن المشروع التوثيقي الجديد يشمل جميع الأنشطة التي تمارس في المحاكم، إضافة إلى معرفة المحاكم التي تم إدخال التقنية فيها، إضافة إلى تواريخ استلام المباني الجديدة.

وذكر الدكتور العيسى أن كافة أعمال الوزارة والمجلس تمضي وفق رؤية ورسالة وهدف تم الإفصاح عنها ونشرها للجميع وهي مجدولة في إطار زمني محدد.

من جانبه، قال مدير عام مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء المهندس ماجد العدوان خلال اتصال هاتفي أجرته "الوطن" معه أمس إن مجلد التقرير التوثيقي للمشروع يعتبر الآن في مراحله النهائية.

وبين العدوان أن الملف التوثيقي يوضح جميع الملتقيات التي نظمتها الوزارة في إطار مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، إضافة إلى الخدمات التي وفرت للمحاكم وكتابات العدل في جميع المجالات.

وأشار العدوان إلى أن التقرير بين بشكل واضح يظهر الأراضي التي استطاعت الوزارة أن تحصل عليها من الجهات المختصة، إضافة إلى المخططات التي نفذتها الوزارة لعدد من المشاريع فيما يخص البناء والتصميم.

# عمال نظافة تبوك: أعيدونا إلى بلادنا

المصدر: جريدة الوطن الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111031&CategoryID=5

تبوك: تركي الدوسي

طالب نحو 70 عاملا نظافة في تبوك بإعادتهم إلى بلادهم، بعدما توقفوا عن العمل في الشركة المتعاقدة مع أمانة المنطقة بسبب تأخر استلام رواتبهم، مؤكدين أنهم لم يحصلوا على تأمين صحي خلال العامين الماضيين.

وقال عدد من العمال لـ"الوطن" إنهم تسلموا رواتبهم المتأخرة قبل أيام بعد تأخير تجاوز الشهرين، مؤكدين أنهم لا يرغبون في الاستمرار بالعمل مع الشركة المتعاقدة مع الأمانة. كما طالبوا بترحيلهم إلى بلادهم. وقالوا "نحن لا نعرف الكفيل ولا مقر الشركة الواقعة في منطقة الرياض، ولم نستلم إقاماتنا ولا جوازات سفرنا، ونخشى من عدم تجديدها وتراكم المخالفات عليها".

من جهته، ذكر المسؤول عن الشركة المتعاقدة مع العمال في منطقة تبوك علاء محمد أن هناك عددا من العمالة لا يملكون إقامتهم ولا جوازاتهم، موضحاً أن لديهم بطاقات عمل لمزاولة النظافة في المنطقة منحتهم إياها أمانة تبوك. وأضاف أن مستحقاتهم المتأخرة تم صرفها لهم.

وردا على سؤال حول توقف العمال عن العمل بسبب تأخر صرف رواتهم، قال "من أراد الانقطاع عن العمل فهو حر"، مضيفاً أن عقد شركته مع الأمانة مازال مستمراً.

من جانبها، أكدت أمانة منطقة تبوك على لسان الناطق الإعلامي لها الدكتور رياض غبان، أن هناك تأخيرا في تسليم رواتب 72 عاملا من عمال النظافة، مشيراً إلى أن سبب التأخير يعود للشركة المتعاقدة. وقال إن الأمانة تدخلت وقامت بإشراف مباشر من أجل صرف جميع الرواتب المستحقة للعمال حسب الأنظمة والتعليمات، كما طبقت جميع اللوائح التي تحفظ للعمال مستحقاتهم.

وحول علاقة توقف العمال بما يعانيه بعض الأهالي من تكدس للنفايات في أحياء تبوك، ذكر غبان أن سبب تكدس النفايات يعود لزيادة إنتاج الفرد من النفايات في شهر رمضان المنصرم، مؤكدا أنه تمت السيطرة على ذلك حسب الخطط الموضوعة. وبين أنه في حال توقف أي عامل عن العمل فإن الأمانة تطبق نصوص العقد المبرمة بينها وبين الشركة المتعاقدة.

يذكر أن هؤلاء العمالة يقبعون في سكنهم الخاص على طريق المدينة المنورة في تبوك، متوقفين عن العمل منذ أكثر من أربعة أشهر.

# رحلة الموت جثث تقضي نصف عقد في الثلاجات والترحيل معاناة طويلة

# مجهولون يدخلون المملكة خلسة ولا يغادرونها بعد موتهم

# وكفلاء ينسون موتاهم سنوات.. وسفارات لا تتابع رعاياها

المصدر: جريدة الوطن الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111009&CategoryID=5

أبها: مهاب الأعور

رحلة موت الوافدين إلى المملكة تبدأ في المستشفى لكنها لا تنتهي عنده، إذ إن المعاناة تبدأ برحلة إجراءات الدفن أو الترحيل إلى مسقط رأس المتوفى. رحلة يحسب بعضهم أنها تنتهي ببضعة ساعات أو أيام أو حتى أسبوع كحد أقصى، لكن واقع الحال يشير إلى أنها تمتد في بعض الأحيان لنصف عقد من الزمن. فمن مشاكل المجهولين واللقطاء، إلى تعقيدات الإجراءات الروتينية في السفارات.

"الوطن" واكبت عملية ترحيل وافد وافته المنية، وعادت بقصص وروايات سردها أهالي متوفين، وتصاريح جريئة لموظفي ثلاجات، إضافة إلى رد الجهات المختصة حول هذه الروايات التي حصلت لبعض الناس وعانى منها آخرون.

يجمع كثيرون على تكدس جثث في الثلاجات لفترات متعددة، قد يصل تاريخ بعضها لخمس سنوات وربما أكثر، وتتنوع أسباب بقائها في الثلاجات، فبينما يحظى المتوفون من الجنسيات المجهولة بنصيب الأسد وهم سبب رئيسي لهذه المشكلة.

كفلاء لا يرحلون

يترك نبأ الوفاة في النفوس أثرا كبيرا لفراق من كان يشغل في نفس أهله وأصدقائه محبة ومودة ومنزلة عظيمة، ويسرع أهل المتوفى لإكرام المتوفى بدفنه. ويذكر عبدالله وهو كفيل أحد المتوفين، أن إجراءات نقل الجثمان معقدة في بعض الحالات، ولا يستطيع الكفيل أن ينتهي من تلك الإجراءات إلا بعد شهرين على أقل تقدير، موضحا أن المعاناة تبدأ مع إنهاء الإجراءات في المستشفى والأحوال المدنية والشرطة والسفارة والتحنيط والخطوط.

وأشار إلى أن كثيرا من الكفلاء ممن لا يعرفون آلية إنهاء تلك الإجراءات يتأخرون بإنجازها، مما ينجم عنه تغريمهم 50 ريالاً عن كل يوم تأخير بعد الشهرين، فما يكون منهم إلا أن يتركوا الجثمان في مكانه. ويؤكد عبدالله أن بعض الجثامين مر عليها أكثر من سنة ولم تنقل بعد إلى بلد المتوفى، متسائلا لم لا يتم دفن المتوفى إذا وافق أهله على ذلك مباشرة بعد التأكد من أن وفاته طبيعية؟ أو في حالة رغبتهم في ترحيله لبلاده، لم لا يرسل الجثمان إلى بلد المتوفي وبعدها تستكمل السفارة مع الكفيل إنهاء مستحقات المتوفى المالية وغيرها من الأمور التي تأخذ وقتا في إكمالها؟

من جهته، يذكر أحد المعقبين ويدعى عبدالمحسن، أن كل من يقابلك وأنت في طريقك لإنجاز معاملة ترحيل المتوفى، يبادرك بمقولة باتت مشهورة في أوساط المعقبين: "الله يعينك على المعاملة". وهذه المقولة تحمل في طياتها دلالة واضحة على صعوبة إنجاز المعاملة وروتينيتها، ويحمل عبد المحسن عدة جهات مسؤولية التأخير خصوصاً السفارات، موضحاً أنه لدى مراجعته لإحدى السفارات الأجنبية، لم يكن تعامل الموظف لائقا معه، بل كان متهجما في ردوده.

ولم يعطه تفصيلا كاملا عن الأوراق اللازم إحضارها. ويلفت إلى أن السفارات لم تخصص أرقاما لمثل هذه الحالات الطارئة، وأوقات عملها لا تراعي مثل هذه الحالات الطارئة في أيام عطلها الرسمية، مما يتسبب في تأخير إنهاء إجراءات مثل هذه المعاملات. ويتابع أن ما يلفت انتباهك وأنت تنجز مثل هذه المعاملة هو التعقيدات التي يواجهك بها الكثير من موظفي الدوائر الحكومية، وعدم اكتراثهم بأن القضية الماثلة أمامهم هي قضية وفاة.

"بهايلوكس"
ويصف إبراهيم، وهو معقب في شركة للمقاولات، نقل الجثمان من الثلاجة من إحدى المستشفيات لقسم التحنيط في المستشفى الآخر بالأمر المخزي، لافتا إلى أن موظف الثلاجة طلب منه بعد أن أنهى إجراءات ترحيل الجثمان، إحضار هايلكس لنقل الجثمان، الذي لم يكن مغلفا سوى بكفن. ويتسأل بدوره، لم لا يتم نقل الجثمان بسيارة إسعاف، وهو أمر متبع في معظم دول العالم، مستدركا أن الكفيل سيدفع أجرة نقل الجثمان. ولا ينسى إبراهيم أن يشير إلى سوء التنظيم في الثلاجات، موضحا أن موظفا أجنبيا يشرف على سحب الجثمان إلى السيارة بمفرده.

الشحن الجوي

وفي سياق متصل، يعبر حسن، وهو أحد المعقبين عن شكره لموظفي الشحن الجوي لحسن تعاونهم وتنظيمهم وإنجاز عملهم بوقت سريع، ذاكرا أن سامي ويحيى، المشرفين على عمليات الشحن في إحدى المطارات، تجاوبا بشكل كبير مع تساؤلاته على خلاف السفارات التي لا تسأل عن رعاياها.

إجراءات معقدة

ومن جهته، يكشف أحد موظفي السفارات عن الروتين الكبير في الإجراءات المعقدة التي تتبعها معظم السفارات لترحيل رعاياها، لافتا إلى أن الإجراءات تتمثل بتقديم الأوراق المختصة بالوفاة من تقرير طبي وتصريح للشركة بإنهاء المستحقات المالية، إضافة لصورة عن شهادة للوفاة، مؤكدا أن السفارة تصدر بعد هذا كله خطابا أوليا بالموافقة على نقل الجثمان. ويذكر أن السفارة لا تتحرك لمخاطبة الجهات المعنية إلا بعد مرور فترة طويلة من تاريخ الوفاة. وتكتفي في كثير من الأوقات بإرسال خطاب تذكيري فقط لتضعه في ملفاتها دون أن تتابعه، موضحا أن هذا الأمر يقود لتأخر إرسال بعض الجثامين لفترات طويلة.

متوفون منذ 1428

وعند لقاء "الوطن" بمحسن وهو أحد العاملين في استقبال وترحيل الجثث في ثلاجات الموتى في إحدى المستشفيات الحكومية، يوضح أن هناك تكدساً لكثير من الجثث يعود بعضها لمجهولين من بلد مجاور، كانوا دخلوا المملكة بطريقة مخالفة للأنظمة، وعندما توفوا وأحضروا إلى الثلاجة، لم يطالب أو يسأل أحد من ذويهم عنهم، مضيفا أنه لا يعلم عن التنسيق المتبع في مثل هذه الحالات.

ويشير إلى أن بعضهم دخل الثلاجة في عام 1428 أي قبل خمس سنوات، ولم يرحل أو يدفن بعد. ومحسن نفسه يتساءل بدوره، عما إذا كانت هناك آلية معينة لمخاطبة الجهات المختصة كالخارجية مثلا بأسماء المتوفين أو إرسال صورهم للجهات الحكومية في بلادهم، علهم يفلحون بالتعرف عليهم، لإنهاء إجراءات ترحيلهم أو دفنهم في المملكة، لافتا إلى أن جنسية معظم المجهولين معروفة.

ويضيف محسن: هناك أيضا بعض اللقطاء الذين تنصل والديهم منهم، بل ولم يعترفوا بهم، وبهذا فهم ماكثون في الثلاجات ولا أحد يسأل عنهم.

تحفظ على الجثث

وأوضح الناطق الرسمي في الشؤون الصحية بمنطقة عسير سعيد النقير في تصريح لـ "الوطن" أن المستشفى تبادر إلى تسليم الجثث حال طلبها مباشرة، وذلك بعد استكمال الأوراق الرسمية المطلوبة، مضيفاً أن المستشفى لا تتأخر في تسليم الجثامين أبداً. لكنه يشير في الوقت نفسه إلى وجود بعض الحالات التي تطول مدة مكوثها عن شهرين، وربما تصل لسنة أو سنتين فأكثر عند تعلق قضية الوفاة بجهات حكومية محددة كالشرطة والدفاع المدني وحرس الحدود، وعند عدم القدرة على تحديد هوية المتوفى.

ويلفت النقير إلى أن كثيراً من الجثث المتكدسة تعود لمجهولين ولمخالفين لنظام الإقامة، والذين من الممكن أن تكون وفاتهم نتيجة سقوطهم في بئر، ويسارع الدفاع المدني لانتشالهم دون أن يستطيع التعرف على هوياتهم، فتودع جثثهم في الثلاجات لحين التعرف على أهلهم ليكملوا إجراءاتهم. كما أن بعضهم يقضي نحبه نتيجة قضية قتل، فتباشر الشرطة موقع الحادث وتسلمه للمستشفى بعد التأكد من عدم التعرف على أقربائه.

ويذكر أنه في معظم الحالات، يتم إرسال خطاب للجهات المعنية في بلد المتوفى للمتابعة، وذلك بعد مضي شهر أو أكثر على وجود الجثة في الثلاجات، مشيراً إلى أن جثث المجهولين واللقطاء وغيرهم من المتوفين يتم استلامها بشكل رسمي.

ويؤكد مخاطبة العديد من الجهات الدبلوماسية في بلد المتوفي، وهم لا يتجاوبون بالشكل المطلوب في كثير من الأحيان، الأمر الذي ينجم عنه تأخر ترحيل الجثمان أو دفنه حسب رغبة أهل المتوفي.

ويلفت النقير إلى أن مثل هذه الإجراءات تتطلب بطبيعة الحال وقتاً طويلا، نافياً معرفته بكيفية نقل المتوفى من الثلاجات إلى قسم التحنيط، ومشيرا إلى أن الطب الشرعي يملك معلومات دقيقة عن إجراءات نقل الجثامين.

وفي الشأن ذاته، يذكر أنه ليس لديه إحصائيات دقيقة حول موضوع تكدس الجثث في الثلاجات، لكنه يصفها بالمتوسطة، ولا تشكل ظاهرة متفشية إلى الآن، مبينا أن موضوع التكدس يختلف من منطقة لأخرى، فعلى سبيل المثال، تتكدس الجثث في المناطق المركزية التي تشهد كثافة سكانية كبيرة ووجودا نشطا للعمالة والمجهولين، لافتا إلى وجود بعض التكدس في ثلاجات مستشفيات أبها ومحايل والمجاردة.
ويختتم النقير تصريحه بالترحم على الموتى جميعا والتأكيد على تجاوب جميع القطاعات الحكومية مع جميع الاستفسارات التي يطلبها المعقبون وذوو المتوفين.

# الربيعة لـ الحياة": سنواصل التشهير" لأننا نتلقى 15 ألف بلاغ غش شهرياً

المصدر: جريدة الحياة الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://alhayat.com/Details/429290

الرياض - غازي القحطاني
تمسك وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة باستمرار الوزارة في تطبيق عقوبة «التشهير» بممارسي الغش التجاري في البضائع والمنتجات، وأعلن أن الوزارة تتلقى شهرياً نحو 15 ألف بلاغ عن حالات غش وتلاعب. وقال إن ذلك يكبد الاقتصاد السعودي بلايين الريالات سنوياً. ودعا الربيعة - في تصريح خاص إلى «الحياة» - المواطنين إلى التواصل مع الوزارة، ولا سيما في قضايا الغش التجاري والبضائع المقلدة. وأضاف وزير التجارة والصناعة: «نحن حريصون على تشجيع المواطنين ممن لديهم أي بلاغات عن مخالفات بالاتصال على الأرقام الخاصة بالبلاغات، أو عن طريق الهواتف الذكية، إذ يستطيع الشخص تحميل البرنامج الخاص بالبلاغات على هاتفه وتقديم البلاغ عن طريقه».
وأكد أن وزارة التجارة والصناعة مستمرة في حملتها للتشهير بالشركات والمؤسسات المخالِفة، «إذ إن ما اتخذته من إجراءات تتعلق بالتشهير في المخالفات التجارية، يأتي إنفاذاً للأمر السامي بالتشهير بالمغالين في الأسعار والمتلاعبين في الأسواق، وكذلك تطبيقاً لأنظمة مكافحة الغش التجاري».
وتشير تقديرات غير رسمية إلى أن الغش التجاري يتسبب في خسائر قدرها 40 بليون ريال سنوياً، وفقاً لرئيس جمعية حماية المستهلك السعودية الدكتور ناصر آل تويم.

# كشف عن قرب إقرار اتفاقية تسليم السجناء بين البلدين

# العبيدي لـ الشرق: 71 سجيناً سعودياً لدى العراق أغلبهم محكوم جنائياً

المصدر: جريدة الشرق الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/26/456728

الرياض – يوسف الكهفي

قال مسؤول العلاقات الثنائية والقانونية بسفارة جمهورية العراق لدى المملكة الدكتور معد العبيدي إن عدد السجناء السعوديين في العراق بلغ 71 سجيناً تم تسليم ثلاثة منهم قبل شهرين، وأن الأحكام الصادرة بحق غالبيتهم جنائية وبعضها يتعلق بجرائم إرهابية وتجاوز للحدود. مشيراً إلى أن ستة من السجناء السعوديين حكم عليهم بالإعدام إلا أنه جرى تخفيض الحكم على اثنين منهم من الإعدام إلى السجن 15 عاماً. وكشف العبيدي لـ «الشرق» عن الانتهاء من القراءة الأولى لاتفاقية تبادل السجناء التي أبرمت بين وزيري العدل العراقي السعودي. وأشار إلى أن القراءة الثانية ستنجز قريباً تمهيداً للتصويت على إقرارها والتصديق عليها.

ونصت الاتفاقية على أن تقوم دولة الإدانة بتسليم المحكوم عليه بعد الموافقة على نقله إلى دولة التنفيذ في المكان والتاريخ اللذين يتفق عليهما الطرفان المتعاقدان، على أن تشمل كل السجناء في البلدين بعقوبات سالبة للحرية. كما نصت على تنفيذ العقوبة المنصوص عليها في الحكم دون تعديل مدتها أو طبيعتها، ولا يمكن بأي حال تشديدها أو استبدالها بغرامات مالية ويتم تنفيذها طبقا للأنظمة المعمول بها لدى دولة التنفيذ على أن تحسم من العقوبة مدة التوقيف الاحتياطي وما قضاه المحكوم عليه من أجل الجريمة ذاتها في دولة الإدانة.

# إداريات السادسة" يتظلمن أمام الوزارتين الإثنين المقبل تمهيدا لمقاضاتهما

# الظفيري: الخدمة المدنية والتربية استغلتا حاجة المعيّنات للوظيفة وانحرفتا في السلطة

المصدر: جريدة الشرق الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/26/456686

الجوف – راكان الفهيقي

أكد المحامي الدكتور نايف بن ناشي الظفيري تأجيل رفع خطاب تظلم إداريات من التعيين على مرتبة لا تناسب مؤهلاتهن إلى وزيري الخدمة المدنية والتربية والتعليم حتى منتصف الأسبوع الجاري تمهيداً لمقاضاة الوزارتين أمام ديوان المظالم وفقا للنظام المتبع في مثل هذه الحالة، الذي يجيز بعدها رفع وقبول الدعوى من المتظلمات لدى الديوان للمطالبة بإلغاء قرار التوجيه ومنح المعينات بمختلف المناطق المراتب المستحقة لهن. وقال إن قرار التأجيل يمنحه هو وموكلاته فرصة لترتيب الأوراق وانضمام أعداد جديدة للقائمة التي فضل عدم الكشف عن عددها مكتفيا بالقول إنها كبيرة وتجاوزت ما توقعه قياساً إلى عنصر الوقت وظروف المعينات التي تزامنت مع إجازة العيد. وقال إن مكتبه يدرس حاليا نوع المقاضاة وهل ستكون قضية عامة لجميع المتضررات أو نتقدم بها بشكل فردي وفقا لكل منطقة وليس كل متقدمة وحسب الاختصاص المكاني الذي تقيم به كل مجموعة من موكلاته. مبينا أنه سيتم إبلاغ أصحاب الدعوى فور الانتهاء من دراسة ذلك.

وقال إن قائمة المتظلمات شملت مختلف المناطق، مبيناً أن عديداً من المعينات اللاتي تم توجيههن من قبل إدارات التعليم لمدارس التعليم العام باشرن العمل، وأن استلام قرار التوجيه والمباشرة يدعم القضية، وعكس ذلك قد يسقط الحق بالمطالبة لدى الجهات القضائية في حال ثبت رفض المعينة المباشرة وتغيبها عن العمل دون عذر مقبول لمدة 15 يوما من تاريخ القرار. وأكد جاهزيته للشروع بتنفيذ إجراءات إقامة الدعوى والمطالبة بحقوق موكلاته وتمثيلهن رسمياً لدى الجهات المعنية، واتخاذ جميع ما يلزم حيال ذلك لدى الجهات القضائية والتنفيذية. وتوقع أن يتم البت في الطلبات خلال اليومين المقبلين بشكل نهائي. ونصح جميع المعينات على الوظائف الإدارية بالمباشرة في الأماكن التي تم التوجيه عليها حتى لا يتم استبعادهن محملا الوزارتين مسؤولية ذلك الخطأ الذي يسمى في النظام بانحراف السلطة، واعتبر أن تصرف الوزارتين بهذا التصرف هو نوع من استغلال حاجة المواطن للوظيفة.

وكان عدد من الإداريات المعينات على وظائف مدنية بالمرتبة السادسة شرعن بتوكيل محام مرخص من وزارة العدل لمقاضاة وزارتي الخدمة المدنية والتربية والتعليم أمام ديوان المظالم، للمطالبة بمنحهن المراتب المستحقة لهن، التي تتراوح بين السابعة والتاسعة، استناداً لشروط ومعايير التعيين المعتمدة رسميا والخاصة بتصنيف سلم الوظائف المدنية للائحة التعيين لدى الخدمة المدنية القائمة على نقاط المفاضلة وفقا للمؤهل والدورات التدريبية والخبرات العملية للمتقدم التي يحملنها. وكانت الوزارة استبعدت ذلك خلال المفاضلة التي أجرتها أخيراً وأصدرت بعدها قراراتها بمعايير أخرى حصرتها بأقدمية التخرج والمعدل العام للمتقدمات.

وأوضحن أن هذا الإجراء من قبل الوزارة، ساوى بين الجميع في التخصص ودرجة المؤهل العلمي، ما اعتبرنه ظلماً لعدد كبير منهن، لاسيما حملة المؤهلات العلمية العليا من ماجستير ودبلوم عال وخبرات ودورات يعادل بعضها ثلاث مراتب وفقا للتصنيف الذي يضاف له قرار الوزارة الخاص بمقار تعيين وتوزيع المتقدمات التي اعتمدت له الرغبات

التعليمية التي طلبتها المتقدمات لتكون هي رغبات الوظائف الإدارية المدنية رغم فارق الراتب والظروف بين الاثنين.
وأكدت المعينات أن تلك الرغبات لا تمثل الواقع لهن وإنما اعتمدت على أعداد الوظائف التعليمية الشاغرة لتخصصاتهن بمختلف المناطق، التي أعلنتها وزارة التربية والتعليم حينها، ما اعتبرنه غير ممثل لرغباتهن الحقيقية الأمر الذي ألحق الضرر بهن وبأسرهن لاسيما في ظل عدد المعينات غير المتوقع الذي تم إعلانه، وكذلك تمثيلهن رسمياً لدى الجهات المعنية، واتخاذ جميع ما يلزم حيال القضية لدى الجهات المختصة.
وتقول إحدى الإداريات المتضررات وهي أمل عبدالله، صدر قرار بتعيينها وشقيقاتها على وظائف إدارية وتعليمية موزعة على عدد من المناطق، في وقت لا يوجد لديهن سوى محرم وهو والدهن وذلك بعد زواج شقيقيهن المقيمين بمناطق أخرى. وقالت أصبحنا نواجه الآن مشكلة كبيرة في توفير من يرافقنا خلال مباشرتنا لأعمالنا بالمواقع التي تم تعييننا بها، وتساءلت عن الحل الذي يناسب حالهن. وأرجعت هذه الحالة إلى عدم مراعاة وزارة الخدمة المدنية لرغبات المتقدمات قبل إعلانها، وهو ما أكده تعيين كثيرات خارج مناطق إقاماتهن. وقالت إن مما يزيد القضية تعقيداً أن النظام يمنع تبادل النقل بين المعينات أنفسهن حتى وإن تم الاتفاق برضا الطرفين، كما أن الوزارة قامت بتعيينها على المرتبة السادسة وهي تستحق السابعة وفقا للمؤهلات التي تحملها مؤكدة أنها قررت هي وإحدى قريباتها الانضمام لمجموعة المتظلمات من تلك القرارات وستوكل محاميا في هذا الخصوص.

AL-JAZIRAH
الجزيرة

# وسط انطلاق محاكمات أكثر من (120) متهماً على خلفية سيول جدة اليوم .. مواجهة نارية بين راشي الـ(5) ملايين وأمين سابق

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120826/ln9.htm

جدة - فهد المشهوري:
يتوقع أن تشهد المحكمة الإدارية بجدة اليوم الأحد مواجهة قوية بين أمين سابق لمحافظة جدة والذي تولى قيادتها لمدة عامين ورجل أعمال متهم بتقديم رشوة للأمين، وذلك بعد رفض الأمين المتهم جميع التهم الموجه إليه بتقديمه مذكرة ردّ من 13 صفحة وستكون المواجهة التي ستعقدها المحكمة، بين الراشي وهو رجل الأعمال شاهدا على وقوع جريمة الرشوة، التي يتهم الأمين السابق بالوقوع فيها. وأوضحت مصادر مطلعة لـ (الجزيرة ) بأن القاضي قد أمر بإحضار رجل الأعمال من سجن بريمان العام إلى المحكمة الإدارية اليوم الأحد ، لمواجهة الأمين على خلفية اعترافات رجل الأعمال ضد الأمين، والمتضمنة تسليم الأول نحو خمسة ملايين ريال للمتهم الثاني «الأمين» لقاء إخلاله بواجباته الوظيفية.كما وتوقعت المصادر إصدار حكمها عبر جلسة منفصلة ضد مساعد الأمين في ملف آخر، اتهم فيه بالتورط في تسلم رشوة مقدارها مليون ريال من رجل أعمال آخر له معاملات في الأمانة. وكان الأمين السابق قد كرر في الجلسات السابقة إنكاره للتهم المنسوبة إليه، ذاكرا للمحكمة أنه لم يكن إبان عمله أمينا لمحافظة جدة، ومقرا بأنه كان يعلم بأن موقع مخطط أم الخير هو موقع لتجمع المياه فقط، وليس واديا، فيما ادعى في جلسات سابقة أن اعتماده البناء في مخطط أم الخير الشهير الذي غرق بالكامل 3 مرات، جاء بناء على خطاب وصل للأمانة من العين العزيزية، حول إمكانية البناء في الموقع، وطلب إعداد مخطط كروكي للموقع، وردت الأمانة وفقا لدراساتها بأن الموقع خطير، ولا يمكن البناء فيه. في حين تواصل المحكمة الإدارية في جدة النظر في قضايا المتهمين في كارثة الأمطار والسيول هذا الأسبوع بجولة جديدة من المحاكمات التي تستهدف هذه المرة 120 متهماً في القضية بعد أن تمتعوا بإجازة عيد الفطر. وتستكمل محاكمات أكثر من 17متهماً في القضية بينهم أمين جدة الأسبق، ووكيله للشؤون الفنية، وعدد من المسؤولين الآخرين، إضافة إلى رجال أعمال، إذ سيتم النطق بالأحكام ضد البعض من المتهمين خلال الجلسات المقبلة بعد أن تم تأجيلها خلال شهر رمضان الماضي. وبحسب مصادر مطلعة على ملفات المتهمين في الكارثة والتي ستستكمل محاكماتهم خلال الأيام المقبلة، فإن المحكمة ستقرر رفع عدد من الملفات إلى الدراسة والحكم بعد استيفاء عدد من المتهمين الرد على لوائح الاتهام التي وجهتها هيئة الرقابة والتحقيق ضدهم.

# وصول 90 ٪ من الكتب للمدارس والباقي الأسبوع الجاري .. أمين عام إدارات التربية:

# 900 مبنى مدرسي جديد للاستغناء عن المستأجرة وتخفيف التكدس في الفصول

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120826/Con20120826527135.htm

عبد الله عبيد الله الغامدي (الرياض)

كشف أمين عام إدارات التربية والتعليم بوزارة التربية والتعليم الدكتور راشد الغياض عن استلام 650 مبنى مدرسيا جديدا، متوقعا أن يضاف لها 250 مبنى مدرسيا جديدا سيتم استلامها في غضون شهرين.

وبين الغياض في حوار أجرته معه «عكاظ» أن المباني الجديدة ستساهم في تسريع خطط الوزارة في الاستغناء عن المباني المدرسية المستأجرة وفي تخفيف الضغط والتكدس في بعض الفصول الدراسية، مشيرا إلى أن المباني الجديدة ستساهم في الاستغناء عن 1000 مبنى مستأجر.

# بهدف الحد من أرصفة "البطالة" والتواكل والكسل

# "الإغاثة" تدعو لتغيير النمط التقليدي للمساعدات الإنسانية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120826/Con20120826527119.htm

واس (جدة)

دعا الأمين العام لهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية التابعة لرابطة العالم الإسلامي الدكتور عدنان بن خليل باشا إلى تغيير النمط التقليدي للمساعدات الإنسانية للوصول بها إلى محطات أكثر تألقاً فتصب في دائرة الاهتمام الأكبر والمتعلق بميادين التدريب والتأهيل والتنمية وتحفيز أبناء المجتمعات الفقيرة للولوج لساحات العمل من خلال الأدوات والمهارات التي تعينهم على الإنتاج والتكسب الحلال.

وقال الدكتور الباشا إن الأسلوب التقليدي المتمثل في توزيع المساعدات الغذائية والكسائية للمحتاجين وهم يرابطون على أرصفة (البطالة) يعطي رسالة خاطئة بالتواكل والكسل - لاسيما وأن المفاهيم الجديدة للعمل الإغاثي تكمن في توعية هذه المجتمعات بأهمية الأخذ بأسباب النجاح لبلوغ الغاية المنشودة من خلال تحطيم أسوار الفاقة للنهل من المراكز التدريبية والتسلح بمهن وحرف نافعة تدفعهم نحو توفير الحياة الكريمة لذاتهم وأسرهم وأوطانهم.

وأكد الباشا في تصريح صحفي اليوم أن هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية ولتأطير هذه المفاهيم العصرية وبلورتها في قوالب حضارية أدرجت ضمن برامجها العديد من وسائل التدريب من خلال دعمها وتسييرها لـ ( 4) مراكز مهنية تضم (142) متدرباً ومتدربة في دولتين هما سريلانكا ونيجيريا حيث يوجد في الأولى مركز لتعليم الحاسب الآلي وفي الثانية (3) مراكز للخياطة والنسيج وتضم (77) دارساً ودارسة.

# هيئة مكافحة الفساد تتابع أرصدة وعقارات مديري الشؤون المالية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120826/Con20120826527121.htm

سعيد الباحص (الدمام)

وضعت هيئة مكافحة الفساد آليتها النظامية في كيفية مقارنة ما يقدمه مديرو الشؤون المالية والمشتريات في القطاعات الحكومية وكذلك موظفو الهيئة، من حيث رصد كافة أملاكهم العقارية والأسهم وحجم ثرواتهم المالية وسياراتهم.

وبحسب التنظيم تتم بعد ثلاث سنوات من مدة الإقرار الأول المقارنة القانونية في حجم المدخلات والممتلكات التي وردت لحساباتهم وإذا كان هناك تغيير واضح وارتفاع غير عادي في حجم تلك الأرصدة والممتلكات خلال هذه المدة سيتم التحقيق معهم، ومساءلتهم عن ذلك ويجري هذا الأمر حتى عند تركهم للوظيفة والخدمة. ووجهت الهيئة كافة الجهات المعنية والمصالح الحكومية بمراجعة الأنظمة واللوائح ذات الصلة لمدى معرفتها والعمل على تطويرها والرفع بها بحسب الإجراءات النظامية، وتعزيز مبدأ المساءلة لكل شخص مهما كان موقعه.

وحثت الهيئة كافة القطاعات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني على تنمية الشعور بالمواطنة، وبأهيمية حماية المال العام والممتلكات العامة بما يحقق حسن إدارتها والمحافظة عليها. وتهدف الهيئة من هذه الإجراءات إلى سن تدابير وأنظمة تحول دون التكسب بوجه غير مشروع من الوظيفة وإحكام الرقابة على المال العام.

# غادرا المدينة الطبية .. شقيق الغامدي ضحية المطاردة لـ عكاظ": وين أبونا ما يجي يعيّد معنا" أصعب سؤال من خالد ودرر

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120826/Con20120826527162.htm

علي صمان (الباحة)

(وين أبونا ليه ما يجي يعّيد معنا).. كان هذا أصعب سؤال واجهه ذوو ضحية مطاردة الهيئة في محافظة بلجرشي عبدالرحمن الغامدي الذي لقي حتفه في السابع عشر من شهر شعبان الماضي إثر سقوطه في حفرية أثناء المطاردة.

وأوضح سعيد عطية الغامدي خال خالد وشقيقته درر، أنهما غادرا المدينة الطبية أواخر شهر رمضان بعد تحسن حالتهما ويتواجدان حاليا لدى خالتهما في مدينة الدمام، مبيناً أنهما لا يعلمان بوفاة والدهما حتى اللحظة، ودائما يسألان عنه، وقال: «في كل مرة نبحث عن حجة للهروب من الإجابة على سؤالهما، وقد سألا عن والدهما في أول أيام العيد بقولهما (وين

أبونا ليه ما يجي يعّيد معنا)، فاضطررنا أن نخبرهما بارتباطه بعمله الوظيفي في الباحة ومتى ما سنحت له الفرصة سيأتي إليهما».
وبين عطية أن مواجهة خالد ودرر أصبحت صعبة في ظل إلحاحهما في السؤال عن غياب والدهما كل هذه الفترة دون رؤيته، خاصة وأنهما لم يتعودا على غيابه، لافتاً إلى أن شقيقته تطلب منهم عدم إخبارهما بوفاة والدهما وطلبت أن تتولى ذلك بعد خروجها من المستشفى.
وبين سعيد الغامدي أن شقيقته سميرة الغامدي التي بترت يدها اليمنى عقب إصابتها في المطاردة، تم نقلها إلى قسم النساء والولادة في مدينة الملك عبدالله الطبية في الحرس الوطني في الرياض لمتابعة مراحل الحمل بعد معالجة يدها المبتورة وتضميدها.
وبين سعيد، أن المستشفى قرر تركيب يد صناعية عوضا عن اليد المبتورة في وقت لاحق لم يحدد بعد، متوقعا أن يتم ذلك بعد وضعها لطفلها خلال الخمسة أشهر المقبلة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# يعرضون ملابس مستعملة في طريق الهجلة المسفلة

# باعة يُعيقون المعتمرين في منطقة الحرم المركزية .. و"الأمانة": سنضبطهم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.aleqt.com/2012/08/26/article_686252.html

خالد الرحيلي من مكة المكرمة
قال لـ "الاقتصادية" مصدر مطلع في أمانة العاصمة المقدسة: إن الأمانة جندت فرقا ميدانية تعمل على مدار الساعة لضبط الباعة الجائلين المفترشين في المنطقة المركزية، الذين يعرضون بضاعتهم على الأسفلت وفوق الأرصفة، متسببين في عرقلة حركة السير من الحرم المكي وإليه.
وأكد الدكتور محمد هاشم الفيتاوي مدير عام صحة البيئة، أن الخطوة تهدف إلى تحقيق السلامة للمستهلك والتأكد من البضاعة المعروضة لدى هؤلاء الباعة، فإن كانت تلك المعروضات أغذية وأطعمة فيتم إتلافها فورا، لتلوث أغلبها من عوادم السيارات والأتربة والغبار، أما إن كانت المضبوطات غير ذلك فيتم التعامل معها وفق آلية الأمانة من خلال حفظها في المستودعات وتحويل المخالفين إلى الجهات ذات العلاقة.
وكان بعض المعتمرين قد أبدوا استياءهم وتذمرهم من الباعة المفترشين في المنطقة المركزية، عارضين بضائعهم على الأسفلت وفوق الأرصفة، متسببين في عرقلة حركة المشاة في طريقهم إلى الحرم المكي الشريف، ويقول أحمد أحد المعتمرين الذين التقتهم "الاقتصادية": "وجودهم بهذه الطريقة يعيق حركتنا حتى إن بعضا منهم افترش مدخل الفندق وأمام البوابة الرئيسة دون مراعاة للخصوصية، كما أننا وجهناهم في كل مرة نقصد الحرم لأن يبتعدوا عن طريقنا غير أن بعضهم يبدو أنهم لا يجيدون اللغة العربية وهم من مخالفي أنظمة الإقامة".
فيما أشار سامر أحد موظفي فندق في طريق الهجلة المسفلة إلى أنهم سبق أن طالبوا هؤلاء الباعة بالابتعاد عن الفندق وعن طريق المعتمرين غير أنهم لا يستجيبون، مؤكدا أنه وصل الأمر بهم إلى أن تضاعفت أعدادهم منذ دخول العشر الأواخر من رمضان وحتى الآن، لافتا إلى أن مشكلاتهم تبرز في أثناء مغادرة نزلاء الفندق عندما يحملون أمتعتهم

ويريدون أن يصعدوا الحافلة، فيحدث الجدال الطويل معهم لإبعادهم، غير أنهم لا يستجيبون لهم، وحينها تتدخل إدارة الفندق لإفساح المجال للحافلة بالوقوف ومرور الأمتعة والمعتمرين للمغادرة.
وأوضح حفني "معتمر مصري" أن هؤلاء الباعة يعرضون ملابس وأحذية على الأرصفة والأسفلت بطريقة عشوائية دون اكتراث لحقوق الطريق، وهي سلع غير صالحة، بحكم أن بعضها مستعمل، كما أنه يوجد في المحال النظامية حول الفنادق في المنطقة ما هو أفضل منها، واصفا هؤلاء الباعة بـ "المزعجين، إذ يصرون على الجلوس في أماكنهم من بعد العصر وحتى منتصف الليل، ولا نستطيع أن نجلس خارج الفندق للحديث مع أصدقائنا أثناء فترة المساء من كثرتهم وأصواتهم العالية في مناداة الزبائن".
ورصدت "الاقتصادية" أثناء تجولها بضاعة غير صالحة وأغلبها مستعمل، أما أعداد الباعة الجائلين فهي كبيرة، حيث تمتد من أول طريق الهجلة المسفلة حتى آخر الطريق وعلى كلا الجانبين، أما الشوارع الداخلية فهي الأخرى لم تسلم من المفترشين المعيقين للمعتمرين في شوارع تكاد تخنق المارة، فضلا عن المفترشين أنفسهم، أما الباعة أنفسهم فهم رجال ونساء وحتى الأطفال لهم نصيب في السوق، فمنهم من يعرض الثياب ومنهم من يعرض العلك وفئة تبيع الأحذية وأخرى تبيع أعشابا، أما سائقو المركبات فيجدون صعوبة في السير بين الكتل البشرية المارة في الطريق وبين المفترشين على الأسفلت من الباعة الجائلين، كما أن رجال المرور يجدون صعوبة في التحكم في توجيه المركبات وفق الاختناقات المرورية وبين إبعاد هؤلاء عن الطريق ذاته.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# خطأ طبي يدفع مدير مستشفى لاستقالة علنية ويتهم الشؤون الصحية" بالتقصير

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.aleqt.com/2012/08/26/article_686253.html

إبراهيم الجنيدي من حائل خلف الخميسي من الرياض
فاجأ الدكتور عبد العزيز نخيلان الشمري مدير مستشفى حائل العام، أمس، موظفيه في حفل المعايدة بإعلانه استقالته، نتيجة خطأ طبي وقع لمريضة حامل نتج عنه وفاة الجنين وإصابة الأم بفشل كلوي، محملاً في الوقت نفسه كامل المسؤولية عن أي تقصير في المستشفى إلى إدارة الشؤون الصحية في منطقة حائل.
وقال لـ "الاقتصادية" الدكتور عبد العزيز الشمري: إنه تقدم بطلب إعفائه من منصبه الحالي بخطاب إلى مدير عام الشؤون الصحية في منطقة حائل، احتجاجاً على ما يحصل في المستشفى من تجاوزات غير مبررة من قِبل الشؤون الصحية. وأضاف: "من ضمن أسباب تقديم طلب الإعفاء عدم تعاون الشؤون الصحية مع إدارة المستشفى، وعدم تنفيذ المشاريع وأعمال الترميم التي وجّه بها الدكتور عبد الله الربيعة وزير الصحة، قبل نحو عامين خلال زيارته التفقدية للمستشفى، حيث أمر حينذاك بعشرة ملايين ريال قيمة مشاريع تخص المستشفى، وأن العذر جاهز ما بين تحت الدراسة وما بين اختيار المكتب الهندسي، وما بين دراسة احتياج المستشفى".
وبيّن الدكتور النخيلان، أن هناك تجاوزات عدة تقوم بها الشؤون الصحية، ومنها التدخل غير المبرر من قِبل الإدارات الإشرافية التابعة للشؤون الصحية في حائل، الأمر الذي أدى إلى أخطاء طبية جسيمة.
وحمّل الدكتور النخيلان الشؤون الصحية المسؤولية في تأخر المشاريع وتجميدها، كذلك عدم اتخاذ القرار المناسب في موضوع تجديد عقود الصيانة والإعاشة والصيانة الطبية.
وفي مايلي مزيدا من التفاصيل:
في ردة فعل على تجاوزات الشؤون الصحية في منطقة حائل، أعلن أمس، الدكتور عبد العزيز بن نخيلان الشمري مدير مستشفى حائل العام، إعفاءه من منصبه الحالي مديرا لمستشفى حائل العام.
وبرر لـ "الاقتصادية" الشمري الأسباب بقوله: "تقدمت بطلب إعفاء من منصبي الحالي بخطاب إلى مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة حائل، احتجاجا على ما يحصل في المستشفى من تجاوزات غير مبررة من قبل الشؤون الصحية،

وأرسلت صورة من الإعفاء لأمير منطقة حائل"، وأضاف النخيلان أن من ضمن أسباب تقديم الإعفاء عدم تعاون الشؤون الصحية مع إدارة المستشفى، وعدم تنفيذ المشاريع وأعمال الترميم التي وجه بها الدكتور عبد الله الربيعة وزير الصحة، قبل نحو عامين خلال زيارته التفقدية للمستشفى، حيث أمر حينذاك بعشرة ملايين ريال قيمة مشاريع تخص المستشفى، وأن العذر جاهز ما بين تحت الدراسة وما بين اختيار المكتب الهندسي، وما بين دراسة احتياج المستشفى.

وبين الدكتور النخيلان، أن هناك تجاوزات عدة تقوم بها الشؤون الصحية، ومنها، التدخل غير المبرر من قبل الإدارات الإشرافية التابعة للشؤون الصحية في حائل، الأمر الذي أدى إلى أخطاء طبية جسيمة.

وحمل الدكتور النخيلان الشؤون الصحية المسؤولية في تأخر المشاريع وتجميدها، كذلك عدم اتخاذ القرار المناسب في موضوع تجديد عقود الصيانة والإعاشة والصيانة الطبية. وذكر النخيلان أن العقود منتهية منذ أكثر من عام، وأن متعهد التغذية يعتمد في عمله على التعميد المباشر (يجدد كل شهر)، وأن عملية التخدير تأتي من الشؤون الصحية كل شهر على أمل إرساء المشاريع على شركة، وأشار النخيلان إلى أن عمل المتعهد الحالي ليس كما المتفق عليه في العقد السابق، وأن المتعهد يعتبره مؤقتا، ولذلك لا يكترث لما يقدم، موضحاً أن ترسية المشاريع تقع على مقاولين وصفهم بالضعيفين، أسهموا في تهالك البنية التحتية للمستشفى، مع تخاذل من إدارة المشاريع والشؤون الهندسية في الشؤون الصحية.

فيما ذكر الدكتور النخيلان، أن قضية نقل الدم التي وقعت مطلع شهر رمضان الماضي، التي راح ضحيتها جنين وإصابة والدته بفشل كلوي كانت سببا في اتخاذه القرار، وكان أحد أسباب تقديم اعتذاره عن إدارة المستشفى، وأن القضية أحيلت إلى الهيئة الطبية كجهة اختصاص، وتبين أن الخطأ مشترك ما بين موظف المختبر وممرضة القسم، والطبيبة.

وأوضح الدكتور النخيلان، أنه لا يستطيع أن يتحمل أوزار هؤلاء المرضى، مبيناً أن الأخطاء الطبية خارجة عن إطار المستشفى، وحمل الدكتور النخيلان إدارة الشؤون الصحية في حائل مسؤولية هذه الأخطاء، مبيناً أن هناك كثيراً من موظفي المستشفى غير مدربين، وتنقصهم الخبرة والمعرفة، وأن الممرضة التي نقلت الدم جديدة ولا تتقن اللغة الإنجليزية، وتفتقر إلى مقومات التمريض.

وبين الدكتور النخيلان أن مستشفى حائل العام ينقصه عديد من الكوادر الطبية، وقال: "هناك نقص شديد في موظفي المختبر، ولا يوجد سوى طبيبة واحدة مكلفة بتغطية احتياج قسم النساء والولادة في المستشفى، مشيراً إلى أنه تم مد المستشفى بأكثر من 50 ممرضة سعودية يفتقرن إلى أبسط مقومات التمريض. وأبان الدكتور النخيلان، أن الأمور تؤول إلى حيث لا نتيجة، وقال: "حيث وصلنا إلى ما وصلنا إليه، فإنني فضلت أن أخدم وطني في مكان آخر، وأن أتيح الفرصة لغيري لإكمال المسيرة".

وفي السياق ذاته، كشفت لـ "الاقتصادية"، مصادر، عن تقديم فهد بن حميدان الشويقي، مدير مستشفى بقعاء العام اعتذاره عن القيام بمهام مدير المستشفى لمدير عام الشؤون الصحية في حائل.

وقالت مصادر أخرى داخل الشؤون الصحية في حائل إن طلبات الإعفاءات المتوالية التي تشهدها مستشفيات المنطقة تأتي طبيعية، في ظل التسريبات بأن الأيام القادمة ستشهد عمليات تغييرات واسعة في مستشفيات حائل. وأكدت المصادر أن طلب إعفاء مديري مستشفى حائل العام وبقعاء أتت كردة فعل تحسبا لعملية إعفائهما خلال الفترة القادمة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# العبد القادر: اللجنة المالية أجرت تعديلات جوهرية على المشروع

# الشورى" يُعيد تعريف الأراضي البيضاء ويدرجها في مشروع الزكاة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.aleqt.com/2012/08/26/article_686257.html

محمد البيشي من الرياض

أعادت اللجنة المالية في مجلس الشورى وضع تعريف محدّد للأراضي البيضاء، وهي تلك التي تعد لغرض التجارة، بهدف إدراجها في المشروع الجديد لنظام جباية الزكاة في الأنشطة التجارية والمهنية، كما أجرت تعديلات جوهرية على المشروع وأنهت كل الترتيبات اللازمة لعرضه على التصويت في مجلس الشورى. وأكد لـ "الاقتصادية" الدكتور عبد الله العبد القادر عضو اللجنة المالية في مجلس الشورى والمكلف بمهمة إدارة ملف مشروع نظام جباية الزكاة في الأنشطة التجارية والمهنية، أن اللجنة أنهت عملها في دراسة مشروع نظام جباية الزكاة ووضع اللوائح والشروط التي تنطبق على الأنشطة التجارية والمهنية المعنية بالزكاة. وأكد الدكتور العبد القادر أنه تم إدراج الأراضي البيضاء المعدة للتجارة، ضمن المشروع بعد أن تم وضع تعريف محددة لنوع الأراضي التي ينطبق عليها الزكاة وهي الأراضي التي خصصت ويتم تداولها لغرض التجارة، مشيراً إلى أن المشروع بات جاهزاً للعرض على التصويت وإبداء المرئيات والملاحظات من قِبل أعضاء مجلس الشورى لاحقاً. وقال عضو اللجنة المالية في مجلس الشورى: إن مشروع النظام شهد خلال الفترة الماضية تعديلات جوهرية طرأت على الكثير من بنوده، رافضاً الإفصاح عن ماهية تلك التعديلات أو الإفصاح عن موعد انعقاد الجلسة المخصّصة لمناقشة هذا المشروع، علماً أن الموقع الإلكتروني لمجلس الشورى حدّد يوم العاشر من شوال موعداً لمناقشة المشروع.

وفي مايلي مزيدا من التفاصيل:

أبلغ "الاقتصادية" الدكتور عبد الله العبد القادر عضو اللجنة المالية في مجلس الشورى، المكلف بمهمة إدارة ملف مشروع نظام جباية الزكاة في الأنشطة التجارية والمهنية، أن اللجنة أنهت عملها في دراسة مشروع نظام جباية الزكاة ووضع اللوائح والشروط التي تنطبق على الأنشطة التجارية والمهنية المعنية بالزكاة. وأكد الدكتور العبد القادر أنه تم إدراج الأراضي البيضاء المعدة للتجارة ضمن المشروع، بعد أن تم وضع تعريف محدد لنوع الأراضي التي تنطبق عليها الزكاة، وهي الأراضي التي خصصت ويتم تداولها لغرض التجارة، مشيرا إلى أن المشروع بات جاهزا للعرض على التصويت وإبداء المرئيات والملاحظات من قبل أعضاء مجلس الشورى لاحقا. وقال عضو اللجنة المالية في مجلس الشورى إن مشروع النظام شهد خلال الفترة الماضية تعديلات جوهرية طرأت على كثير من بنوده، رافضا الإفصاح عن ماهية تلك التعديلات، أو الإفصاح عن موعد انعقاد الجلسة المخصصة لمناقشة هذا المشروع، علما بأن الموقع الإلكتروني لمجلس الشورى حدد يوم غد الموافق 10 من شوال موعدا لمناقشة المشروع.

وبين العبد القادر أن المشروع الذي أحيل من قبل الحكومة (وزارة المالية)، خضع لمشاركة واسعة من الجهات ذات الاختصاص، وأنه يحظى باهتمام كبير من قبل مجلس الشورى وأعضاء اللجنة المالية، وأنه سيتم طرحه في قراءة أولية قريبا، مؤكدا أيضا أنه من السابق لأوانه طرح مزيد من التفاصيل. وتأتي هذه التاكيدات بعد أن كانت وزارة الشؤون البلدية والقروية قد أوضحت في وقت سابق من الشهر الجاري عدم نيتها فرض رسوم على الأراضي البيضاء، مؤكدة أنه سبق صدور قرار مجلس الوزراء المبني على فتوى من هيئة كبار العلماء، بعدم جواز فرض رسوم على الأراضي البيضاء. جاء ذلك رداً على مطالبات مجلس الشورى، بأن تعد وزارة الشؤون البلدية والقروية لائحة تنظم الضوابط والآلية اللازمة لفرض رسوم سنوية على الأراضي البيضاء، التي تقع ضمن النطاق العمراني، إلا أنها دعت إلى إيجاد آلية لتشجيع أصحاب الأراضي على تطويرها. وأيدت الوزارة إنشاء هيئة واحدة للأراضي في ظل تنازعها بين وزارات

المالية والزراعة والشؤون البلدية والقروية، ورأت أن أفضل قطاع لإدارة الأراضي هو وزارة الشؤون البلدية والقروية.
ويشهد القطاع العقاري السعودي ترقباً حذراً بعد إقرار أنظمة التمويل العقاري، التي أقرت في تموز (يوليو) الماضي، حيث يتوقع عديد من العقاريين أنه سيسهم في خفض أسعار الأراضي والمساكن والفلل والشقق، عند بدء العمل به. ومن شأن إقرار زكاة على مساحات واسعة من الأراضي البيضاء داخل المدن أن يحدث مزيدا من الانفراج في سوق نشطة تعاني منذ سنوات تضخما عاليا في الأسعار. الدكتور سعد بن محمد مارق رئيس اللجنة المالية في مجلس الشورى كان من جانبه قد أكد في نيسان (أبريل) الماضي، أن اللجنة بحثت مع عدد من المختصين آلية جباية الزكاة على الأراضي البيضاء المعدة للتجارة ضمن مشروع النظام، الذي جاء بناءً على توجيه المقام السامي، وعلى ما صدر من مجلس الشورى في قراره رقم 19/26 وتاريخ 1425/5/10هـ، مشيرًا إلى أن اللجنة ستأخذ في اعتبارها قرارات هيئة كبار العلماء في هذا الشأن عند صياغتها مواد مشروع النظام. معلوم أن لجنة الشؤون المالية في مجلس الشورى استضافت عددًا من مندوبي الجهات ذات العلاقة بمشروع النظام خلال اجتماعات سابقة، للبحث معهم في مشروع نظام جباية الزكاة في الأنشطة التجارية والمهنية، ومنها الأراضي البيضاء المعدة للتجارة.

# اضطرت إلى الاقتراض لتسديد الدفعة الأولى.. والملحقية تصدمها بعبارة "حنّا مشغولين"

# إيقاف صرف "مخصصات الأجهزة" يهدد مبتعثة دكتوراه بالفصل في أمريكا

المصدر: جريدة سبق الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://sabq.org/oAmfde

شقران الرشيدي- سبق- الرياض:
اشتكت مبتعثة من جامعة الملك عبدالعزيز "كلية طب الأسنان قسم جذور الأسنان"، من سوء تعامل الملحقية بأمريكا معها، وإيقاف صرف مخصصات شراء الأجهزة الطبية التي تحتاجها، ما أثر على تحصيلها الدراسي وأربك موادها الدراسية، وتسبب في نيلها إنذارين بالفصل من جامعة بوستن، واضطرها للاقتراض لتسديد الدفعة الأولى من قيمة الأجهزة.
وقالت المبتعثة (فضلت عدم ذكر اسمها) لـ "سبق": "أنا معيدة مبتعثة أكملت من البعثة 3 سنوات من أصل 5 سنوات، وحصلت على تفوُّق بحثي خلال مرحلة الدكتوراه، وعند دخولي للسنة الرابعة طلبت جامعة بوستن الأمريكية شراء أدوات طبية تعليمية ضرورية؛ لكي أستطيع بدأ العمل التطبيقي، وتم إرسال هذا الطلب للملحقية كما جرت العادة، إلا أنها رفضت صرف الأجهزة بحجة أن هناك تعميماً يمنع الصرف؛ مع العلم أنه تم صرف مثل تلك الأجهزة لكل من سبقني من المبتعثات في التخصص والقسم".
وتضيف المبتعثة بأنه تم إيقاف الصرف لهذا العام بشكل غير مدروس؛ ما أربك دراستها وأخّر تحصيل المواد الدراسية التطبيقية، الأمر الذي أزعج المشرفين الدراسيين الذين لا يستطيعون عمل أي شيء، على حد وصفها.
وتؤكد أن جامعة الملك عبدالعزيز تدخلت ورفعت طلباً عاجلاً للملحقية من أجل شراء الأجهزة، وصدرت الموافقة بصرف الجهاز ولكن أيضاً تم إيقاف الصرف من الملحقية مرة أخرى على الرغم من المحاولات العديدة مع المسؤولين والاتصالات والإيميلات دون نتيجة تذكر.

وبتواصل المبتعثة مع رئيسة القسم الطبي بالملحقية، أكدت أنها لا تجيب على الاتصالات، وسكرتيرتها تتولى الرد بعبارة: "ليس بيدنا شيء، حاولي عن طريق الوزارة، فرئيسة القسم ما تقدر تسوي شيء".
وتقول المبتعثة: "أرسلت لي جامعة بوستن إنذارين بالفصل في خلال هذه الفترة، وحاولت مرة أخرى الاتصال بالملحق، ولم أستطع الوصول إليه، وراسلته، وكان كل ما أحصل عليه هو رد سكرتيره بعبارة: حنا مشغولين، والمشرف الدراسي يرد: ليس باليد حيلة".
وتشتكي المبتعثة من إيقاف برنامجها الابتعاثي وتعطيل تخرُّجها بسبب إجراءات بيروقراطية، وسوء تعامل المسؤولين في الملحقية السعودية بأمريكا؛ ما أجبرها على الاقتراض من البنوك والأصدقاء لحل المشكلة، ودفع دفعة أولى للجهاز لكي تستمر في البرنامج الطبي، وأضافت: "إلا أنه بعد شهرين يتوجب عليَّ إكمال المبلغ بقيمة الأجهزة كاملة".
وقالت: "أنا مبتعثة مهددة بالفصل، وأعاني من ديون لشراء أجهزة طبية التي رفضت الملحقية صرفها بالرغم من موافقة الجامعة".

# أولياء أمور يشكون غلاء الأهلية ويطالبون بأسعار تواكب الخدمات

# أكدوا أن المدارس ترفع رسومها بـSMS والتعليم الأهلي ينفى

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.al-madina.com/node/397151

حسام سليماني - المدينة المنورة تصوير- سامي الغمري
طالب عدد من أولياء أمور الطلاب الدارسين في المدارس الأهلية وزارة التربية والتعليم بنظام أسعار على غرار الخدمات السياحية الفندقية على أن يتم تقييم خدمات كل مدرسة فيؤخذ في الإعتبار عدة معايير يحدد على أساسها المؤهلات العلمية للكوادر التعليمية بالمدرسة والمستوى التقني للمدرسة إضافة إلى محدودية أعداد الطلاب في الفصل الواحد وأي إضافات لخدمات أخرى تقدمها المدرسة كتعليم لغات إضافية أومواد تعليمية إضافية أوخدمات ترفيهية إضافية من مسابح أوملاعب أورحلات وبناء على ما تقدمه المدرسة من خدمات يحدد النطاق السعري لها على أن يكون هناك حد أدنى وأن تكون مواصفات الخدمات والتقييم معلنة ومتوفرة للجميع، أما الآن فأسعار «عشوائية»، وقالوا: «إن الوضع الحالي يخالف المنطق فالأسعار عشوائية ولا توازي الخدمات التعليمية المقدمة مؤكدين في الوقت ذاته أن تطبيق نظام تحديد الرسوم بناءً على التقييم سيخلق روح للمنافسة بين المدارس الأهلية وسيساهم في تطويرها والرفع من مستواها فجاءت هذه المطالبات عقب لجوء عدد من المدارس الأهلية بالمدينة المنورة إلى إعلان زيادة رسومها عبر رسائل نصية تفاديا للمواجهة المباشرة مع أولياء أمور الطلبة ومتجاهلة تحذيرات وزارة التربية والتعليم من الزيادات غير المبررة خصوصًا أن الأهلية تعللت بقرار رفع رواتب المعلمين والمعلمات في الأهلية إلى 5600 علمًا أن صندوق الموارد البشرية يتحمل نصف المبلغ مما يصنفها بزيادات غير مبررة حسب وصف أولياء الأمور.

زيادة بـSMS
خالد الأحمدي قال: كنت أدفع 9 آلاف ريال سنويًا مقابل تعليم ابني في المرحلة المتوسطة بأحد المدارس الأهلية وفوجئت قبل أيام برسالة من المدرسة تبلغني بزيادة الرسوم إلى 13 ألف ريال سنويًا فما سبب هذه الزيادة الكبيرة؟. أما عايد البليهشي فيقول إلى متى ونحن نفاجأ كل سنة بزيادة غير مبررة في الرسوم فلا خدمات جديدة ولا إضافات تعليمية تستحق الذكر والآن جائت أكبر زيادة منذ خمس سنوات قضتها إبنتي في المدارس الأهلية بحجة زيادة رواتب المعلمين والمعلمات ويضيف أيمن بكر ولي أمر أحد الطلاب على الوزارة تكثيف الرقابة الميدانية لأسعار المدارس الأهلية وعدم

الاكتفاء بالمراقبة عن طريق الخطابات ومن الضروري وجود تنظيم أكبر لآلية رسوم الدراسة بهذه المدارس فما الذي يمنع أن تستحدث آلية لتقييم المدارس تكون هي المعيار في تحديد الرسوم.

التعليم ينفى

من جهته رفض مدير التعليم الأهلي والأجنبي بإدارة التربية و التعليم بمنطقة المدينة المنورة عبدالله الكويتي وجود زيادات في رسوم المدارس الأهلية تلت قرار رفع رواتب المعلمين فيها مشيرًا إلى أن وزارة التربية والتعليم أوضحت للجميع أنه لن يكون هناك زيادة في الرسوم أبدًا و موضحًا أن رواتب المعلمين و المعلمات المقررة بـ 5600 ريال يتحمل نصفها صندوق الموارد البشرية والنصف الآخر يتحمله مالك المدرسة.

# مصروفات العودة للمدارس ترهق محدودي الدخل في المدينة المنورة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.al-madina.com/node/397207

فايز سليهم - المدينة المنورة

يواصل أرباب الأسر المتوسطة الدخل بالمدينة المنورة والذين يعتمدون على الرواتب الشهرية كدخل يلبي مصروفاتهم وأسرهم، مسلسل الإنفاق الموسمي استعدادًا لبدء العام الدراسي الجديد -السبت المقبل- ممّا وضع الكثير منهم في حالة من الإرباك والتخبط، بين مطرقة مصروفات العيد ومشترياته، وسنديان مصاريف عودة الدراسة.

العم إحمد زكريا «متقاعد حكومي» يقول: ليس لي دخل سوى راتب التقاعد، الذي لم يعد يكفي بالحالات الطبيعية نتيجة لموجة الغلاء التي تعتري أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية للحياة اليومية، فما بالنا بظرف مثل الذي نحن فيه الآن، فالمواسم متلاحقة، رمضان انتهى، ودخل علينا العيد، والآن نستعد لدخول المدارس، وما يرافقها من شراء لمستلزمات الأولاد، ويتساءل، فكيف لي أن أوفر مصاريف الدراسة لأولادي الخمسة فلدي من البنات 3 وولدين وجميعهم يحتاج إلى مصاريف شراء المستلزمات، وما فيها من مرايل ودفاتر، وأقلام ولكن اتركها لله، فلديه الفرج والحل.

وتشارك أم أنس «أرملة» بالقول: اسكن في بيت ملك، ولله الحمد، وهذا فضل من الله عز وجل، واعتمد على راتب زوجي التقاعدي بعد الله عز وجل، في توفير مصروفاتي انا وابني وبنتي، ولكن هناك مصروفات إضافية تثقل كاهلي وتجعلني أتأخر في سداد بعض الفواتير كي ألبيها كمصروفات العيد، والآن مصروفات عودة المدارس، وهذا مرهق بالنسبة لي وبالأخص أني لا أملك موارد دخل سوى ذلك الراتب، والذي لا يتجاوز 3 آلاف ريال.

أما سلطان صبري فيقول: الله المعين على تلك المصروفات، فبعد دخول رمضان ومشترياته كنت أحمل هم تلبية مشتريات العيد لأبنائي، ولكن الله عز وجل منَّ عليَّ بذلك، وأعلم أنه سيمنّ عليَّ بمصروفات عودة المدارس، والتي أرهقتني من كثر التفكير في طريقة تلبيتها.

وما بين تلك الأسر تجد مَن يوازن بمصروفاته من بداية العام، ويحسب لتلك المصروفات ويضع لها جدول ادّخار كي يستطيع تلبيتها كالسيدة أم أحمد طلال، والتي تقول انا وزوجي لا نملك موردًا للدخل سوى راتبه، فتجدنا نضع بالحسبان من بداية العام تلك المصاريف، ونأخذ في التوفير من المصروفات الشهرية لما ندخره لهذه الظروف، وهذا ما يسهل علينا تلبيتها.

وكذلك الحال لماجد الحربي فيقول: راتبي -ولله الحمد- يكفيني وأسرتي، ونستطيع الادّخار منه لمثل هذه المصروفات بالابتعاد عن الصرف فيما هو ليس بضروري.. والحياة بمجملها تحتاج إلى الصبر والعقل لتتعايش معها، فبعض الأسر -هداهم الله- تجدهم لا يفكرون في هذه المصروفات إلّا في وقتها، وهو ما يضعهم في حرج من تلبيتها، فهي متكررة كل عام، ومن العقل التفكير بها منذ بداية العام.

# مقترح لاصدار تشريعات تسهل تبادل العمالة الخليجية مع مزايا تفضيلية للمنشآت

المصدر: جريدة اليوم الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/57034.html

محمد النومسي -الرياض

كشفت دراسة أعدها مركز البحوث والدراسات بغرفة الرياض حول «دور القطاع الخاص الخليجي في دعم سوق العمل الخليجية المشتركة» عن وجود معوقات كثيرة تحول دون تحقيق الطموحات المطلوبة لتوظيف العمالة الخليجية غير المواطنة بالقطاع الخاص الخليجي، وهو ما نتج عنه تدن في أعداد العاملين بالقطاع الخاص بدول المجلس الأخرى وذلك رغم المساواة في العمالة بالقطاع الأهلي الخليجي.

وأشارت الدراسة إلى وجود العديد من العقبات التي تقف حجر عثرة أمام قيام القطاع الخاص الخليجي بدور فاعل وهام في دعم سوق العمل الخليجي، منها ان تفضيل توظيف العمالة الوطنية نتيجة الالتزام بنسب توطين معينة تمثل ضاغطًا على كل دولة وبالتالي لا يوجد مجال متسع للنظر في توظيف عمالة خليجية من غير مواطني الدولة، وبروز نوع من المنافسة غير المتكافئة بين العمالة الوطنية بكل دولة وبين العمالة الوافدة من الدول الأجنبية التي تزداد حدتها بين العمالة الخليجية من غير مواطني الدولة وبين العمالة الوافدة ذلك ان العمالة الخليجية المطلوب توظيفها بمنشآت القطاع الخاص الخليجي في غير دولها تمتلك حقوق العمالة المواطنة، وتمتلك أيضًا حقوق العمالة الوافدة، بشكل لا يكسبها أفضلية بالتوظيف.

وأكدت على أهمية وضع وصياغة تشريعات واضحة لتوظيف العمالة الخليجية في غير دولها من دول المجلس الخليجي، مشيرة إلى أن مجرد إقرار المساواة في المعاملة ليس كافيًا كما دعت إلى ضرورة النظر في إعطاء مزايا تفضيلية للمنشآت التي توظف عمالة خليجية من غير مواطنيها، أو على الأقل النظر في كيفية مساواة الالتزامات التي تترتب على توظيف الخليجي مع الالتزامات لتوظيف المواطن في المنشأة. كما طالبت بوضع نسبة معينة تلتزم بها المنشآت الخليجية (الكبرى على الأقل) في تعيين مواطنين خليجيين من غير دولتها، وخاصة الشركات التي لها تعاملات خليجية بينية واسعة، ونادت بالعمل على إقرار مزايا تفضيلية بينية متبادلة بناء على اتفاقيات ثنائية أولاً (يمكن أن تتحول إلى عامة بين دول المجلس في مرحلة أخرى) لتنشيط توظيف العمالة الخليجية بين دول المجلس.

وحصرت الدراسة مظاهر الخلل في أسواق العمل الخليجية في وجود مخاوف حقيقية تنتاب دول الخليج على الصعيد الاقتصادي من تضاؤل قدرتها على توفير فرص العمل لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي الست خاصة في ضوء التزايد الآني لعدد السكان دون سن 20 عامًا، حيث تشير التوقعات إلى أنهم يمثلون نحو نصف رعايا دول مجلس التعاون ما يعني استمرار تدفق أعداد كبيرة من الخريجين إلى سوق العمل طمعًا في الحصول على وظائف تتناسب وتطلعاتهم.

هذا بالإضافة إلى أن أكثر من 80% من المواطنين في العديد من دول المجلس يعملون في القطاع الحكومي الذي ليس بمقدوره الاستمرار في توفير المستوى نفسه من الوظائف الجديدة بسبب العديد من المستجدات الاقتصادية، بما يشكل تهديدًا لإيجاد عدد كاف من الوظائف في هذه الدول، بجانب ان فلسفة نجاح القطاع الخاص لا تزال ترتكز على العمالة الوافدة المتوفرة بمختلف التخصصات وبرواتب مغرية لها، ومضت الدراسة إلى أبعد من ذلك في حصرها لأسباب هذا الخلل في أسواق العمل الخليجية وقالت إنها تعاني من اختلالات عديدة ومتنوعة، وتحتاج إلى علاجات وجهود جماعية والسعي لإيجاد فرص عمالة للمواطن الخليجي وتحسين فرص قبوله لدى مؤسسات القطاع الخاص، نظرًا لأن القطاع الحكومي إما تشبع أو في طريقه للتشبع. موضحة أن الأمل معقود على القطاع الخاص لاستيعاب العمالة المواطنة الحالية والمستقبلية وأن الجهود ينبغي أن توجد حلولاً ليس للعمالة الحالية والتخطيط لاستيعاب شباب الخريجين الذين تتزايد أعدادهم من عام لآخر.

# التحقيق في وفاة طفل "زائر" بمستشفى بالأحساء

# الملحم: ذووه أشاروا لسقوطه أثناء عبثه بسرير غرف التنويم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=111083&CategoryID=3

الهفوف: عدنان الغزال
تحقق شرطة محافظة الأحساء ومديرية الشؤون الصحية في المحافظة في ملابسات وفاة طفل ( 16 شهراً) داخل غرف التنويم في مستشفى الأمير سعود بن جلوي في مدينة المبرز التابعة للأحساء، وذلك قبل نهاية الزيارة مساءَ أول من أمس السبت.
وأكد مدير الشؤون الصحية في الأحساء الدكتور عبدالمحسن الملحم في تصريح إلى "الوطن" أمس أن التحقيق مستمر في الحادثة وجرى إبلاغ الجهات الأمنية التي باشرت في حينها، مبيناً أن ذوي الطفل أشاروا خلال إيضاحهم لظروف الحادثة إلى أنها ناتجة عن سقوط الطفل على الأرض أثناء عبثه بسرير إحدى غرف التنويم في المستشفى، وجرى تدوين ذلك في ملفات التحقيق التابعة لإدارته والتابعة للشرطة.
وأكد الملحم أن الطفل لم يكن منوماً، ولا مريضاً، ولا يوجد لديه ملف طبي في المستشفى، وحضوره إلى المستشفى كان بقصد الزيارة طبقاً لأقوال ذويه، وهذا مثبت في محاضر التحقيق. وبين الملحم أن الطاقم الطبي أجرى للطفل إنعاشا قلبيا إلا أنه لفظ أنفاسه الأخيرة بعد ساعات من تقديم العلاج، لافتاً إلى أن الطاقم الطبي استقبل الطفل وهو في حالة صحية حرجة مع توقف لنبضات القلب بجانب الإصابات الشديدة في أنحاء متفرقة من جسمه، مضيفاً أن التحقيق في حادثة وفاة الطفل سيستمر حتى يتم الوصول إلى الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذه الوفاة، وأيضا ستستكمل كافة الإجراءات النظامية بما فيها إصدار التقرير الطبي الشرعي.
وتحفظ المستشفى على جثمان الطفل في ثلاجة الموتى، فيما لا تزال الجهات الأمنية تعاين موقع الحادثة في المستشفى والاستماع لجميع الأطراف.

# الربيعة: لجنة للتحقيق في قضية فساد كراسي الغسيل الكلوي

# إحالة المرضى بين المرافق الصحية خلال 48 ساعة صعوبة تقديم خدمات التأمين الصحي بدون مستشفيات خاصة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111187&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي

كشف وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة أن وزارته كلفت لجنة مختصة لمتابعة كراسي الغسيل الكلوي التي تم اكتشاف فساد بها وعدم صلاحيتها، لافتاً إلى أن وزارته تتبنى الشفافية المطلقة وسيتم الإعلام على نتائج التحقيقات فور الانتهاء منها.

وأشار الربيعة إلى أن بدل التميز سيبدأ من 10% إلى 30% تضاف إلى الراتب، حيث سيكافأ الممارس الصحي المتميز لكي يكون حافزاً له في تقديم خدمة متميزة عالية الجودة للمستفيدين من الخدمات الصحية.

وقال الربيعة لـ"الوطن"، خلال توقيعه أمس عددا من العقود الصحية والتي تفوق تكلفتها الإجمالية 4 مليارات ريال، إن عدد المرافق الصحية الجاري تنفيذها والجاري طرحها بجميع مناطق المملكة جديد + إحلال 144 مشروعا منها 116 ما بين مستشفيات تخصصية، وعامة، وولادة وأطفال، وصحية نفسية، وأبراج طبية، بالإضافة إلى 4 مراكز للسكر، وكذلك 11 مركزاً للأسنان و13 مختبرا طبيا وبنك دم.

وكشف وزير الصحة أن وزارته ستطبق خلال الأشهر القليلة المقبلة برنامجا إلكترونيا متكاملا لإحالة المرضى بين المرافق الصحية خلال فترة لا تتجاوز 48 ساعة، مشيراً إلى أن وزارته تسعى في الوقت الحالي إلى مواكبة الطلب العالي على الخدمة من خلال شراء الخدمة من القطاع الخاص عند تعذر توفرها في أقرب منطقة للحالة المرضية؛ حيث تم صرف مئات الملايين على هذه الخدمة خلال السنوات الماضية. وأكد الربيعة خلال لقائه بالإعلاميين أمس بديوان الوزارة أن وزارته ستحقق خلال 5 سنوات المعدلات العالمية لنسبة الأسرة والمتمثلة في 3.5 أسرة لكل 1000 نسمة وذلك من خلال الانتهاء من المشاريع الصحية الجاري تنفيذها بمناطق المملكة كافة حيث يتم إدخال 33 ألف سرير للخدمة.

وأوضح أن الوزارة ستعمل على إنشاء أقسام متخصصة للأمراض الصدرية بالمستشفيات بدلاً من وجود مستشفى للأمراض الصدرية.

ونفى وزير الصحة أن يكون هناك ارتباط بين إجراء تغيير مديري الشؤون الصحية ببعض المناطق الذي تم مؤخراً بإخفاقات معينة.

وحول ما أثير عن استقالة مدير مستشفى حائل، قال الربيعة إن ما نشر بوسائل الإعلام يعتبر من طرف واحد وإن وزارته لا تتعجل الحكم على ذلك.

وأكد أن العلاقة بين وزارته والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تمر بأحسن حالاتها؛ حيث يوجد تنسيق واتصال دائم بين الطرفين، لافتاً إلى أن وزارة الصحة تتابع ما ينشر بوسائل الإعلام وترحب بالنقد الهادف الذي يؤدي إلى تحسين الخدمات مشيراً إلى أنه تم تخصيص كثير من القنوات لاستقبال الشكاوى والملاحظات حول الخدمات والتعامل مع المرضى بالمرافق الصحية منها برنامج صوت المواطن وبرنامج علاقات وحقوق المرضى إضافة إلى حساب للوزارة على تويتر، مؤكداً أن هذه القنوات ترتبط به مباشرة حيث تم رصد عدد كبير من الشكاوى.

وأكد الربيعة أن إقرار بدل التميز جاء لتحفيز الممارسين الصحيين لتقديم خدمات أفضل؛ حيث يصل الحافز إلى 30% ، معرباً عن أمله في أن يطبق هذا البدل بكل شفافية وأمانة بالقطاعات الصحية بالمملكة كافة.

وحول وجود مبان لعدد من المراكز الصحية والمستشفيات والتي لم يتم تشغيلها لفترة من الزمن، أكد أن تشغيل المستشفى لا يقل أهمية عن إنشائه وأن التشغيل يتطلب فترة كافية لتأمين الطاقم الطبي والفني، إضافة إلى إدخال الأجهزة الطبية الحديثة والمتطورة، وهذا يستغرق وقتاً ليس بالقصير.

وعن التشهير بأسماء المستشفيات المخالفة، أكد أن وزارته من أوائل الأجهزة الحكومية التي طبقته، مشدداً أنه لا يتم التشهير بالاسم إلا بعد صدور حكم قضائي نهائي بعد رصد المخالفة ورفعها للجهات المختصة.

ونفى الربيعة أن يكون التبرع للجمعيات الخيرية لصالح مرضى الكلى أو غيرها من الأمراض ناتجاً عن ضعف الخدمات المقدمة للمواطنين من قبل الجهات الحكومية، مبيناً أن هذا دور وطني مساند، ويوجد في كثير من دول العالم.

وحذر وزير الصحة المقاولين من تأخير إنجاز المشاريع وإهمال الجودة، مبيناً أن وزارته ستطبق العقوبات كافة المنصوص عليها في العقود الموقعة بين الطرفين والتي قد تصل إلى سحب المشروع، مشدداً أن وزارته تحرص على توافر المواصفات العالمية بما في ذلك تحقيق المعدلات العالمية للأسرة بما يحفظ خصوصية المرضى حيث يوجد مريض إلى مريضين بالغرفة الواحدة.

وبشأن تطبيق التأمين الصحي على المواطنين، أفاد الربيعة أن التأمين وسيلة للتمويل وليس لتقديم الخدمة وأن الوزارة تدرس الموضوع مع الجهات ذات العلاقة لوضع تصور متكامل، مشيراً إلى أنه لا يمكن تقديم خدمات التأمين الطبي في مناطق لا يوجد بها مستشفيات خاصة.

صحة حائل: لا طلبات إعفاء غير النخيلان

حائل: سلطان العايضي

أكد الناطق الرسمي للشؤون الصحية بمنطقة حائل ماجد مبارك المعيلي في بيان صحفي أصدره أمس، أن المديرية العامة للشؤون الصحية بحائل تسلمت طلب إعفاء مدير مستشفى حائل العام الدكتور عبدالعزيز النخيلان والحيثيات المرفقة به.
وأشار إلى أن صحة المنطقة تود أن توضح فيما يخص الخطأ الطبي، أنه تم التحقيق المهني في الحادثة مسبقاً من قبل الشؤون الصحية بحائل في 16 رمضان الماضي، وإحالة كامل أوراق القضية للهيئة الصحية الشرعية حسب نظام مزاولة المهن الصحية على ضوء التحقيق. وأضاف أن صحة حائل ستتخذ كافة الإجراءات النظامية بحق المقصرين من داخل المستشفى وخارجه. وأضاف المعيلي أن سياسة وزارة الصحة ممثلة بصحة المنطقة هي العمل على تدوير الكفاءات الإدارية وعليه فقد تم إبلاغ إدارة المستشفى قبل فترة وجيزة، برغبة المديرية في إحداث تغيير بإدارة المستشفى لوجود بعض القصور في العمل الإشرافي والمهني، مشيراً إلى أن ما تقدم به الدكتور النخيلان هو طلب بالإعفاء من إدارة المستشفى وليس استقالة من العمل، وأنه سيمارس مهامه الأساسية كطبيب مقيم. وأكد أنه لا توجد طلبات إعفاء أخرى مقدمة لمدير عام الشؤون الصحية بمنطقة حائل، كما أثير مؤخراً حول اعتذار مدير عام مستشفى بقعاء فهد حميدان الشويقي ومساعده عبدالله النافل.

# "نزاهة" تلوم "النقل" وتطالب بفتح تحقيق في مشروع "سلوى"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111108&CategoryID=5

الرياض: الوطن
وجهت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لوزارة النقل اللوم بعدم متابعتها لتعثر المشاريع التابعة لها، إضافة إلى وجوب محاسبة كل مقصر داخل الوزارة، بعد أن كشفت عن تعثر مشروع إصلاح المسار القديم لطريق سلوى البطحاء شرق البلاد.
وقالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، في بيان لها – تلقت "الوطن" نسخه منه- إنها تلقت بلاغاً من أحد المواطنين، بشأن تحويلة على طريق سلوى بمنفذ البطحاء، وذكر به أنها تهدد حياة العابرين على هذا الطريق، وذلك ضمن مشروع تنفيذ الطرق الثانوية بالمنطقة الشرقية.
وعليه كلفت الهيئة أحد مهندسيها بالوقوف على المشروع، وتبين أن المشروع هو تنفيذ الطرق الثانوية بالمنطقة الشرقية الذي يتضمن تنفيذ ازدواج الطريق المؤدي إلى ميناء أبو قميص، وإصلاح المسار القديم لطريق سلوى/ البطحاء بطول 30 كلم، وتبين أن نسبة إنجاز المشروع الفعلية حين وقوف الهيئة عليه لم تتجاوز 42% بينما المدة الفعلية للمشروع قد انقضت، مما يعني تعثر المشروع. وطلبت الهيئة من وزارة النقل التحقيق في أسباب تعثر المشروع، بما في ذلك المخالفات التي صاحبت تنفيذه، وعدم متابعة سير العمل فيه أولاً بأول حتى لا تفاجأ الوزارة بما حصل، ومحاسبة كل مقصر، وتطبيق ما يقضي به النظام بحقه، على أن يشمل ذلك التحقيق في أسباب عدم كفاءة التحويلة، وعدم توفير وسائل السلامة، والعمل عاجلاً على إصلاحها، خصوصاً أن الطريق يعد من أهم الطرق الدولية للمملكة.

# "المظالم" ينظر دعوى 6 آلاف معلم ضد "التربية"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111111&CategoryID=5

الطائف: عطاالله الجعيد
تنظر المحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة الشهر المقبل في دعوى رفعها ستة الآف معلم تقريبا من دفعة عام 21، ضد وزارة التربية والتعليم، للمطالبة بمساواتهم مع من هم على الدرجة الوظيفية العاشرة.
وأوضحت لجنة متابعة قضية المعلمين المتضررين من دفعة عام 21، - عبر بيان لها أمس - أن المحكمة ستنظر خلال ذي القعدة المقبل في دعواهم التي تطالب بمنحهم الدرجة العاشرة ومساواتهم بزملائهم من ذات الدفعة، مشيرة إلى أنه قد صدر قرار حل التباين بين الدفعات بشأن التربوي وغير التربوي وذلك بتاريخ 16 / 5 / 1432، ووضع كل دفعة على درجة واحدة بغض النظر عن المؤهل تربويا أم غير تربوي، وبالتالي تم منح بعض معلمي دفعة 21 درجة إضافية مع البدلات الخاصة بها وهي الدرجة العاشرة.
ولفتت إلى أن إدارة التربية والتعليم بمحافظة جدة تراجعت بخلاف عدد من إدارات التربية والتعليم كـ"الطائف، الرياض – حائل – عسير – الطائف - الأحساء – المجمعة – القنفذة – سراة عبيدة – بريدة"، ووضعت بعضهم على الدرجة التاسعة وخصم كافة المبالغ التي استلموها ضمن مخصصات رواتبهم.

# خريجو الكليات الصحية" يطالبون بـتعيينهم"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://alhayat.com/Details/429531

الرياض - سعد الغشام
في الوقت الذي كان وزير الصحة عبدالله الربيعة يعقد مؤتمره الصحافي في الرياض صباح أمس، تجمع عشرات من خريجي المعاهد والكليات الصحية أمام مديريات الشؤون الصحية في جدة والحدود الشمالية والقصيم وجازان، وطالبوا مسؤولي الشؤون الصحية بإنهاء معاناتهم وتوظيفهم في القطاع الصحي، بينما أكد مسؤولو الشؤون الصحية لهم أن قضيتهم لدى الوزارة.
وقال أحد الخريجين لـ«الحياة» (فضل عدم ذكر اسمه) أمس :«نعاني من مشكلة عدم التوظيف في القطاع الحكومي وكذلك في القطاع الخاص منذ أعوام، والبعض منا عاطل منذ خمس أوسبع سنوات، و لا سيما أن هناك فرص وظيفية مازالت شاغرة في المستشفيات، ومازال كثير من غير السعوديين يشغلونها».
وأكد الخريج ضيف الله السهيمي تخصص صيدلة أن الخريجين قابلوا مسؤولي الشؤون الصحية في جدة، وأكدوا لهم أن وزارة الصحة لديها وظائف عديدة على برنامج التشغيل الذاتي، وأن الوزارة متحفظة عليها وعدم إعلانها للخريجين، وذكروا أنهم لم يحصلوا على الجواب الشافي من المسؤولين في صحة جدة، حيث كان عددهم أكثر من 35 خريجاً في جميع التخصصات الصحية المختلفة.
وفى عرعر أكد الخريج عايد العنزي لـ«الحياة» أمس أنهم استطاعوا مقابلة المسؤولين في الشؤون الصحية بالمنطقة، ولم يجدوا أي رد فعل منهم.

وقال الخريج حسين القحطاني :«إن هناك نحو 20 ألف وظيفة حكومية على التشغيل الذاتي ولكن الوزارة متحفظة عليها ولا يعلمون سبب حجبها عنهم».
من جهته، أكد المتحدث الرسمي للخريجين تركي العتيبي لـ«الحياة» أن هناك نحو 6 آلاف خريج من الكليات الصحية عاطل عن العمل، وأنهم يطالبون بتوظيفهم مثل بقية زملائهم في الجهات الأخرى ، وذكر أن اللجنة المشكلة التي تعنى بموضوع قضيتهم لم تجد الحلول المناسبة لهم إذ إن لهم أكثر من سبعة أشهر يقومون بالاجتماعات وإصدار القرارات ولكن لم تخرج بأي شى يخص وضع الخريجين.

الحياة
AL HAYAT

# السعودية تعلن كشف خليتين إرهابيتين في الرياض وجدة على صلة بـ القاعدة“

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://alhayat.com/Details/429547

الرياض - ناصر الحقباني
أعلنت السلطات الأمنية السعودية أمس ضبط سعوديَيْن اثنين وستة يمنيين عملوا على تشكيل خليتين ارهابيتين في الرياض وجدة، على صلة بأياد خارجية من فرع تنظيم «القاعدة» في اليمن، وتجنيد عناصر لإعداد وتجهيز المتفجرات، وتجربتها خارج الرياض. وخططت الخليتان لاستهداف رجال أمن ومواطنين ومقيمين ومنشآت عامة. وتبحث الجهات الأمنية عن سعوديين هما صالح محمد السحيباني وعلي ناصر آل عرار عسيري.
وأوضح الناطق باسم وزارة الداخلية السعودية اللواء منصور التركي أمس أن الجهات الأمنية المختصة رصدت على مدى أشهر أنشطة عدة لعناصر مشبوهة، لها اتصال بـ «التنظيم الضال في الخارج»، في اشارة الى «القاعدة». واتضح من المتابعة قيام هذه العناصر بتشكيل خلية إرهابية في العاصمة السعودية الرياض، عملت على الدعاية للفكر «التكفيري»، وتجنيد عناصر لتنفيذ عمليات إجرامية تستهدف رجال أمن ومواطنين ومقيمين ومنشآت عامة.
وقال التركي في بيان، بثته «وكالة الأنباء السعودية»، إن المتابعة الأمنية المكثفة لهذه العناصر رصدت بلوغهم مرحلة متقدمة في السعي إلى تحقيق أهدافهم، بما في ذلك إعداد وتجهيز المتفجرات، وتجربتها خارج الرياض، وهو ما أدى إلى إصابة أحدهم بحروق وبتر أصابعه. وأضاف: «عملت العناصر على التواصل مع التنظيم الضال في الخارج تمهيداً للبدء في عملياتهم الإجرامية النوعية».
وأشار الناطق إلى «أن قوات الأمن تمكنت من القبض على مواطن تزعّم هذه الخلية، وأدلى بمعلومات تفصيلية عن عناصرها ومخططاتها والتجهيزات التي عملوا على إعدادها، ومعرِّفات على شبكة الإنترنت كانوا يتواصلون من خلالها مع التنظيم الضال، والآخرين الذين هم على شاكلتهم، ومنها: الأسد الهصور وفارس المعركة ونمر الجهاد وأبو جندل اليماني».
وأضاف: «نتج عن ذلك القبض على ستة من عناصر الخلية، وجميعهم من الجنسية اليمنية، واستكملت التحقيقات معهم، وصُدِّقت اعترافاتهم شرعاً، فيما تم تفتيش ثلاثة مواقع، أحدها غرفة ملحقة بأحد المساجد في الرياض، عثر فيها على مواد كيماوية تستخدم لتصنيع المتفجرات، وجوالات مُشَرَّكة لاستخدامها في التفجير عن بعد، ووثائق ومبالغ نقدية تم التحفظ عليها».
واعلن التركي «أن التحقيقات الأمنية مع عناصر الخلية كشفت روابط مع خلية أخرى في مدينة جدة، وألقي القبض على أحد عناصرها، وهو سعودي الجنسية، عمل على إعداد مواد كيماوية متفجرة وتجربتها، وفقاً لأقواله المصدقة شرعاً، ولا يزال الموضوع محل المتابعة الأمنية».

وذكر «أن الجهات الأمنية ترغب في استدعاء كل من المواطنين صالح محمد عبدالرحمن السحيباني وعلي ناصر عبدالله آل عرار عسيري، المتواريين عن الأنظار لإيضاح حقيقة موقفيهما، وتم إبلاغ ذويهما بذلك»، مشيرا الى «أن وزارة الداخلية تدعو كل من يعرف عن المطلوبين السحيباني وعسيري أية معلومات، المبادرة للإبلاغ عنهما على الرقم 990 أو لدى أقرب جهة أمنية، وفي الوقت نفسه فإنها تحذر كل من يؤويهما أو يتعامل معهما من الوقوع تحت طائلة المساءلة النظامية».

وكشفت مصادر مطلعة لـ«الحياة» أن عناصر خلية الرياض كانوا على تواصل مباشر مع فرع تنظيم «القاعدة» في اليمن الذي يتزعمه المطلوب في قائمة الـ 85 اليمني ناصر الوحيشي. وأشارت إلى «أن عناصر الخلية الثمانية عملوا على التدريب والتخطيط، وهم في انتظار تحديد مكان المواقع وشخصية المستهدف بالعمليات التي سينفذونها».

وأكدت المصادر «أن أحد اليمنيين الستة الذين ألقي القبض عليهم، تم تأهيله من عناصر القاعدة في اليمن، واستفاد من سلامة وضعه الأمني واستغلال فرصة حقه في السفر والإقامة النظامية بسهولة من دون لفت الانتباه إلى نشاطه الإجرامي».

# محكمة جدة" بلا كومبيوتر" وتكييف" والمراجعون بلا مواعيد !

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://alhayat.com/Details/429466

جدة – إيمان السالم

اشتكى مراجعو المحكمة العامة في جدة من تعطل مصالحهم لليوم الثاني على التوالي منذ مباشرة الإدارات الحكومية مهماتها، إثر تعطل نظام أجهزة الحاسب الآلي ما أدى إلى منع الموظفين من تحديد المواعيد للمراجعين، إضافة إلى تعطل أجهزة التكييف داخل المحكمة وسط الأجواء الساخنة التي تعيشها المحافظة.

وأكد رئيس المحكمة العامة في جدة القاضي إبراهيم القني لـ «الحياة» عطل أجهزة التكييف بالمبنى، موضحاً أن العمل جار على إصلاح الأجهزة، وأنه على اتصال شخصي مع شركة الصيانة لإصلاح العطل.

وقال القاضي القني إن العطل الذي لحق بنظام أجهزة الحاسب الآلي يعود أمره إلى وزارة العدل باعتبارها المشرفة على النظام، مضيفـاً «الوزارة من تعمل على النظام، وليس نحن، ونرجو أن يعود بأسرع وقت ممكن».

وأدّى عطل أجهزة التكييف داخل المحكمة إلى تحويل المراجعين أوراق معاملاتهم إلى مراوح يدوية للتخفيف من وطأة سخونة الأجواء الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة في المحافظة.

وتقول المواطنة أم محمد إحدى النساء الواقفات أمام شباك تقديم الطلبات في المحكمة، إن هذا اليوم الثاني على التوالي الذي تحضر فيه إلى المحكمة لإجراء حصر الورثة دون فائدة، مبينة أن الوقت ضيق بالنسبة لها كونها ترغب في إنهاء الإجراءات والاستفادة من أموال الإرث في معالجة والدتها التي تعاني من «فشل كلوي».

وتضيف «أخبروني في حال عادت الأجهزة للعمل فإن أقرب موعد لن يكون إلا بعد شهر من الآن».

فيما تضررت المواطنة عائشة، وهي معلمة حضرت لإتمام بعض الإجراءات، من الوضع في المحكمة كونها تستأذن من عملها لليوم الثاني على التوالي ما أدخلها في دوامة من التفكير عن كيفية الاستئذان في قابل الأيام من إدارة المدرسة.

وتقول عائشة «بسبب هذا العطل في النظام سأضطر للاستئذان مجدداً للحضور إلى المحكمة، ولا أعلم ماذا أقول لمديرة المدرسة، وإن كانت ستصدقني أو لا».

# تشكيل لجان وفرق عمل فنية لإعداد الخطة العامة والخطط التنفيذية للمسح

# الإحصاءات العامة تستعد لإجراء مسح ميداني على 20448 أسرة لتقدير دخل الأسر السعودية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/08/27/article763009.html

الرياض -عبدالله الحسني

أكملت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات امس استعداداتها لإطلاق مسح ميداني عن إنفاق ودخل الأسر الذي تنظمه كل 5 سنوات.

ونظمت المصلحة أمس فعاليات البرنامج التدريبي للمشرفين والمفتشين لمسح إنفاق ودخل الأسر الذي يستمر أربعة أيام، بحضور مدير عام المصلحة مهنا بن عبدالكريم المهنا وعدد من مسؤولي المصلحة والجهات المشاركة في المسح.

وأكد المهنا في كلمته الافتتاحية للبرنامج التدريبي أن مسح إنفاق الأسر من أهم المسوح الأسرية التي تعنى بدراسة المستويات المعيشية للأسرة للوقوف على مستوى الرفاهية التي ينعم بها المجتمع من خلال التعرف على أنماط إنفاق ودخل الأسر المعيشية التي تعد من أنواع الإحصاءات الاجتماعية، مشيراً إلى أن هذه المسوح من واقع مخرجاتها الإحصائية تعد أحد أنواع الإحصاءات الاقتصادية.

وقال: أهمية المسح تنبثق من كونه نظاماً احصائياً شاملاً ولازماً لتحديث وتطوير العمل الإحصائي من خلال تغيير أو تحديث سنوات الأساس للمؤشرات الإحصائية التي عادة ما تمثل فترة التنفيذ عاماً كاملا لضمان التغطية الموسمية، وتمثل سنة الأساس أهم الدراسات الإحصائية ومرحلة تحول للنظام الإحصائي خاصة أن تنفيذه عادة يمتد إلى خمس سنوات مما يستدعي مراجعة وتنقيح وتطوير النظام الإحصائي.

وأوضح أن مسح إنفاق ودخل الأسرة المصدر الأساسي اللازم لبناء الأرقام القياسية لتكلفة المعيشة وأنه أهم المصادر اللازمة لإعداد أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على كونه أساسا في إنتاج المؤشرات الإحصائية اللازمة لإعداد الدراسات والاستراتيجيات المتعلقة بالإنماء الاجتماعي.

وبين أن عملية المسح استلزمت الاستعداد المبكر والتجهيز الجيد لتنفيذه بما يتناسب مع تلك الأهمية، مشيرا إلى أن البرنامج الإحصائي للخطة الخمسية للمصلحة في الفترة من 2010 إلى 2014 تتضمن تنفيذ المسح في العام الجاري تحقيقا لسلسلة دورية حيث تم إجراء آخر مسح عام 2007 وتنفيذا لمتطلبات الخطة وتحقيقا لمتطلبات العمل الخليجي المشترك الهادف إلى توحيد سنوات الأساس ودورية المسوح الإحصائية اللازمة.

وأفاد مدير عام مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أن الإعداد لهذا المسح تطلب تشكيل لجان وفرق عمل فنية منذ وقت مبكر لإعداد الخطة العامة والخطط التنفيذية للمسح والمتعلقة بتصميم الاستمارة والمراحل التمهيدية لإجراء المسح والمرحلة التنفيذية ومرحلة مراجعة ومعالجة البيانات، إضافة إلى مرحلة تحليل ونشر البيانات مع الأخذ في الاعتبار المعطيات والتجارب من المسوح السابقة والمتطلبات الحالية والمستقبلية، لافتا النظر إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة خاصة ما يتعلق بمرحلة تصميم استمارة المسح والعمل على تطبيق أحدث الأساليب والمنهجيات والمفاهيم والتصانيف الإحصائية الدولية والاستعانة بأحدث التقنيات اللازمة لمثل تلك المسوح الإحصائية.

وقال: جرى في الفترة الماضية إقامة العديد من الندوات والمنتديات وورش العمل والوقوف على تجارب بعض الدول الإقليمية والدولية، مبيناً أن عضوية المصلحة في معظم اللجان الإحصائية والإقليمية والدولية وحضورها فعاليات تلك اللجان المختلفة مكنها من التعرف على أحدث المستجدات في مجال العمل الإحصائي ومنها ما يتعلق بأدبيات مسح إنفاق ودخل الأسرة والعمل على استقطاب بعض الخبرات الدولية المتخصصة للمشاركة في مراجعة خطة المسح من خلال الزيارات التي قام بها بعض المختصين والمستشارين الدوليين للمصلحة خلال فترة التجهيز والإعداد للمسح.

وعبر مدير عام المصلحة عن ثقته التامة بقدرة المشاركين في البرنامج التدريبي على استشعار أهمية المسح ومدى المسؤولية المناطة بهم لإنجاحه ،مؤكداً في الوقت ذاته أهمية البرنامج التدريبي الذي بدأ اليوم بوصفه الناقل الأساسي بين المرحلة التخطيطية والمرحلة التنفيذية مما يوجب الحضور الجيد والتركيز والمشاركة الفاعلة في جميع محاضرات وورش عمل البرنامج التدريبي لنقل ما اكتسبوه إلى المتعاونين معهم في المناطق الإدارية. وتحدث مدير إدارة إحصاءات الأحوال المعيشية بمصلحة الإحصاءات سعد الداود المشرف على المسح عن أهمية المسح الحالي وقدرته على توفير بيانات ستسهم في توفير بيانات إضافية تساعد في دراسة المستويات الاجتماعية والاقتصادية للأسر والتركيز على الإنفاق وأخذ بعض المؤشرات البسيطة عن الدخل لتحقيق عدة أهداف، مشيراً إلى أن المسح يستهدف في العام الحالي 20448 أسرة بينما شمل المسح عام 1999 نحو 10578 أسرة. وتطرق إلى مراحل إعداد المسح شارحاً بعض التعاريف المستخدمة في المسح وتصنيف الإنفاق للأسر والمكون من 12 قسما رئيسيا.

وأبان أنه سيتم بعد ثلاثة أشهر من نهاية إدخال جميع بيانات المسح آليا إصدار النشرة الخاصة بمسح إنفاق ودخل الأسرة متضمنة منهجية المسح والتحليل الوصفي للبيانات إضافة إلى جداول المسح المختلفة وتوزيعها على المستفيدين من البيانات، كما قدم عدد من مسؤولي المصلحة عروضا للمتدربين أكدت جميعها أهمية قيمة البيانات التي سيتم جمعها خلال المسح وعلاقته بالبيانات الإحصائية التي تصدرها مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات دورياً.

وتم خلال فعاليات البرنامج التدريبي في يومه الأول التعريف بأهداف مسح إنفاق ودخل الأسرة وشرح التعاريف الخاصة بذلك والعلامات الميدانية واستخدام الخرائط وتوضيح مناطق العمل التي تشمل جميع المناطق الإدارية في المملكة وتوضيح مهام العاملين وتقديم بعض النصائح حول أسس التعامل مع الأسر أثناء تنفيذ المسح الميداني. ويتضمن البرنامج التدريبي الذي سيختتم الأربعاء القادم تقديم عدد من المحاضرات للمفتشين والمشرفين واجراء تقييم للعينة وأسلوب العمل وطرق استيفاء وتسجيل البيانات التي جمعها من الأسر إضافة إلى شرح أقسام الخصائص السكنية والسكانية. وسيعمل البرنامج التدريبي على تزويد المشاركين فيه بشرح عن مفاهيم الإنفاق اليومي والإنفاق الشهري والإنفاق على السلع المعمرة وتوضيحا لسجل الدخل والنماذج المستخدمة والحالات المحتملة إضافة إلى مراقبة جودة البيانات المجمعة والمراجعة المكتبية.

وسيتم في نهاية البرنامج التدريبي تطبيق عملي على استيفاء السجلات المساعدة وسجل استمارات المسح واقامة حلقة نقاش حول موضوع التدريب.

# ناقش وزير العمل و57 وفداً من كبار المسؤولين والجهات الحكومية والخاصة حضروا اجتماعات اللجان

# 113 قراراً أصدرها الشورى خلال خمسة أشهر ومداخلات أعضائه 1403 مداخلات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/08/27/article762999.html

الرياض - محمد الشيباني:

يُعد مجلس الشورى أحد الأركان الرئيسة في السلطة التنظيمية (التشريعية) في المملكة، وشريك مهم في صناعة القرار، بما يبذله من جهود في مناقشة ودراسة الموضوعات التي تحال إليه ،أو المقترحات التي يقدمها الأعضاء بشأن مشروع نظام جديد أو تعديل نظام قائم بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى.

لقد عزز مجلس الشورى دوره كشريك في صناعة القرار وكان لمبادراته الأثر الإيجابي على المجتمع في قضايا حيوية تمس حياة المواطن ومستقبله.

فقد قدم مجلس الشورى رؤيته في أداء الأجهزة الحكومية تضمنتها قرارات رفعها المجلس إلى مقام خادم الحرمين الشريفين حفظه الله بوصفه المرجعية العليا للسلطات في الدولة، وذلك إثر دورة عمل نظامية دقيقة ومناقشات عميقة لتقارير أداء الوزارات والأجهزة الحكومية بهدف الارتقاء بخدماتها المقدمة للمواطن، كما سعى المجلس إلى ترسيخ علاقاته بأجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الأهلي والسلطات الأخرى وإقامة جسور من الثقة المتبادلة عبر الزيارات واللقاءات، للاطلاع عن قرب على خططها ومشروعاتها، وما تقدمه تلك الجهات من خدمات، والتعرف على احتياجاتها والعقبات التي تواجهها.

وبلغة الأرقام التي توثق المنجزات أحصى تقرير أعدته إدارة المحاضر بالإدارة العامة لشؤون الجلسات بمجلس الشورى 113 قراراً أصدرها المجلس خلال المدة من 3 / 3 إلى 5 / 8 / 1433 ه، من السنة الرابعة للدورة الخامسة للمجلس بشأن الموضوعات التي ناقشها وبحثها تحت القبة شملت الأنظمة والتقارير السنوية للأجهزة الحكومية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية. فقد أنهى المجلس مناقشة 118 موضوعاً من بين 160 موضوعاً بحثها خلال 49 جلسة عامة عقدها خلال تلك المدة أصدر بشأنها 113 قراراً منها 17 قراراً بشأن الأنظمة واللوائح و 38 قراراً بشأن التقارير السنوية للأجهزة الحكومية و54 قراراً للاتفاقيات ومذكرات التفاهم والمعاهدات الدولية.

وبلغ عدد المداخلات التي قدمها الأعضاء على جميع الموضوعات 1403 مداخلات أثرت بالرأي والمقترحات مناقشة الموضوع محل النقاش منها 684 مداخلة على موضوعات التقارير السنوية، 487 مداخلة على موضوعات الأنظمة، و 162 مداخلة على موضوعات الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والمعاهدات الدولية، في حين بلغ عدد التوصيات الإضافية التي تقدم بها عدد من الأعضاء على بعض الموضوعات 44 توصية إضافية وافق المجلس على مناقشة 16 توصية منها وأقر ست توصيات منها.

ومن أهم الموضوعات التي وافق عليها مجلس الشورى خلال الفترة الماضية من السنة الرابعة للدورة الخامسة مشروع نظام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المقدم للمجلس من عدد من الأعضاء بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس، ومشروع نظام المجالس البلدية، ومشروع نظام الغذاء، مشروع نظام الحماية من الإيذاء، ومشروع نظام

القياس والمعيرة، ومشروع اللائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهلية، وتعديل تسع مواد من مواد نظام الخدمة المدنية، وإضافة مادتين له، وتعديل نظام حماية المناطق المحمية للحياة الفطرية.
وأحصى التقرير 40 موضوعاً ناقشها المجلس ولم يصدر بشأنها قرارات حتى الآن منها 32 موضوعا ينتظر المجلس وجهات نظر اللجان المتخصصة ذات العلاقة على ما أثير من آراء ومقترحات بشأنها خلال النقاش ومن ثم التصويت على توصياتها في حين قرر المجلس إعادة ثمانية موضوعات إلى اللجان ذات العلاقة لمزيد من الدراسة ومن ثم تقديم تقاريرها بشأنها إلى المجلس مرة أخرى.
وفيما يخص حضور الوزراء تحت قبة المجلس فقد حضر خلال فترة التقرير معالي وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه وقدم بياناً شاملا عن جهود الوزارة في توطين الوظائف ومعالجة قضية البطالة في المملكة، وأجاب على استفسارات وأسئلة أعضاء المجلس في حوار راق اتسم بالشفافية والصراحة. كما حضر 57 وفداً من كبار المسؤولين ومنسوبي الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص وأهل الخبرة والاختصاص اجتماعات اللجان المتخصصة بناء على طلب من اللجنة أثناء مناقشتها تقرير الأداء السنوية لتلك الجهة للتعرف على المزيد من المعلومات واستيضاح بعض الحقائق حول الصعوبات والمعوقات التي تواجه الوزارة أو المؤسسة الحكومية أثناء تقديم خدماتها للمواطنين، أو لاستطلاع آرائهم بشأن نظام جديد أو تعديل نظام قائم تعمل اللجنة على دراسته.
وأحصى التقرير 31 وفداً طلابياً يمثلون عدداً من مدارس التعليم العام والجامعات السعودية زاروا مجلس الشورى وتعرفوا على طبيعة عمل المجلس، وحضروا جانباً من جلسات المجلس واطلعوا على آلية مناقشات المجلس، واستمعوا إلى الرأي والرأي الآخر لأعضاء المجلس في جو ودي وحوار راقٍ يتميز بالصراحة والشفافية. كما استقبل المجلس خلال فترة التقرير العديد من الوفود الأجنبية.

# دول العالم لا تقف عند واحدة وإنما متعددة المهمات والتخصصات

# نفتقد أكثر من جمعية حماية مستهلك !

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/08/27/article763163.html

جدة، تحقيق - وليد العمير
تزايدت المطالب بإيجاد جمعية لحماية المستهلك السعودي بعد الارتفاع الكبير في الأسعار عام 2007م، وهو ما تحقق، حيث صدرت الموافقة على إنشاء الجمعية في عام 1428ه، وبدأت نشاطها في عام 1429ه، لكن هذا النشاط لم يلمس احتياج المواطن وحماية حقه من جشع التجار، ورغم ذلك تعددت الأختلافات بين أعضاء الجمعية حول سعيهم لإيجاد مصادر دخل للجمعية، وأمام هذا الواقع يرى كثيرون أنّ إنشاء أكثر من جمعية هو الحل الأمثل؛ وذلك لخلق نوع من التنافس بين الجمعيات في أداء دورها، وفتح المجال أمام أكبر عددٍ من الناس للمشاركة في هذه الجمعيات، ففي كثيرٍ من الدول تكون هناك جمعيات متعددة لحماية المستهلك، سواء متخصصة في مجالات محددة أو تكون عامة ولكن نطاق عملها مقتصر على منطقة معينة.
وترتبط حماية المستهلك بفكرة حقوقه، حيث إنّ المستهلكين يملكون حقوقاً متعددة، كما ترتبط بتشكيل منظمات المستهلكين التي تساعدهم على اتخاذ الخيارات الأفضل في الأسواق.
كثافة سكانية
وقالت "منال فيصل الشريف" -مشرف عام على فرع جميعة حماية المستهلك بمنطقة مكة المكرمة-: "أعتقد أنّ الجهود التي تقدمها وزارة التجارة من خلال لجنة حماية المستهلك لا تكفي؛ نظراً للكثافة السكانية الكبيرة، خاصة في المدن الكبرى، والحل يكمن في إنشاء أكثر من جمعية لحماية المستهلك، تكون متعددة الخدمات، وأنا اعتبرها مطلباً ضرورياً وصحياً لخلق روح تنافسية جميلة، تنعكس إيجاباً على المستهلك والتاجر في آن واحد، لأنّ التاجر في نهاية المطاف مستهلك أيضاً لتاجر آخر، بل إنّ هذه الخطوة ترفع من مصداقية المستهلكين بجمعيات حماية المستهلك، وأنّ صوتهم في

حال الشكوى مسموع، وبإمكانهم الحصول على حقوقهم، وتوفير كافة سبل الحماية لهم من بعض التجار، إضافةً إلى أننا في الوقت نفسه نحمي التاجر من المستهلك الذي لا يعي حقوقه، خاصة المتعلقة بالاحتفاظ بالفاتورة، التي تعد وثيقة رسمية تثبت أنّ السلعة تابعه لمتجر معين، وفي حالة فقدانها ليس على المستهلك مطالبة التاجر بأي حقوق".

تحريك المياه الراكدة

وبيّنت "الشريف" أنّ وصف "حماية المستهلك" واسع، ويشمل العديد من جوانب الحياة، فيشمل حماية المستهلك الطفل في الغذاء، والدواء، والألعاب وغير ذلك، وحماية الإنسان من الأجهزة المشعة، وحماية المستهلك من الإعلانات المضللة، وكذلك حماية العلامات التجارية من الغش والتدليس والتزوير، وحماية المستهلك من المياه المعدنية الملوثة، وحماية المستهلك من التاجر الذي لا يقبل تبديل واسترجاع السلع، موضحةً أنّ هناك فراغاً كبيراً لعدم وجود مثل هذه الجمعيات، مؤملةً أنّ يكون هناك صوتٌ جاد يحرك المياه الراكدة.

جمعيات مستقلة

وطالب "جمال بنون" -كاتب اقتصادي- بإنشاء جمعيات في كل منطقة، تكون مستقلة وترتبط مباشرة بفرع وزارة التجارة في المنطقة، إلى جانب أن تكون حكومية، وليست تحت مظلة الغرف أو تحصل على تبرعات من التجار، وإلا ستكون "جمعية لحماية التجار من المستهلك الجشع!"، مضيفاً: "عجزت أن أفهم طبيعة عمل جمعية حماية المستهلك ودروها تحديداً، فهذه الجمعية لو أنّها كانت خيرية لكان لها دور اجتماعي وإنساني، فالناس ينتظرون منها أن تكون الملاذ الآمن من جشع التجار واستغلال حاجة الناس، فبدل أن تكثف جهودها في الداخل من أجل حماية المستهلك أعلنت عن مواجهة عمليات الغش والتدليس التي يتعرض لها السائح السعودي في الخارج، وكأنّها حققت الأهم وهو حماية المواطن من جشع التجار، وحفظ النزاهة في الأسواق".

حماية المستهلك أم التاجر؟

وتساءل "بنون": "أود أن أفهم شيئاً مهما، كيف لجمعية تعنى بحماية المستهلك أن تطلب تغطية نفقاتها وميزانيتها من التجار؟ ومن خلال الغرف التجارية؟، فهل يعقل حينما يتقدم مواطن متضرر من شركة أو مؤسسة أن تتعامل الجمعية مع هذه الشكاوى وهي تعيش على نفقات هذه الشركات المؤسسات؟، فحتى في تعاملاتنا الإنسانية والاجتماعية لا يستطيع الشخص أن يرفع بصره إذا شتمه من يحسن إليه أو يعينه ويساعده، فكيف بالشكوى والمحاسبة؟، فهل يمكن أن تطول يد الجمعية على الشركات التي تدعمها؟، وهل هي لحماية المستهلك أم أنّها للتستر على أخطاء الشركات؟"، مستشهداً بتصريحات رئيس الجمعية قبل أشهر عن صددهم للتوجه إلى الجهات القضائية في حالة عدم إيفاء الغرف التجارية الصناعية بالتزاماتها المالية تجاه الجمعية، حيث قضى القرار الوزاري بمنح الجمعية ( 10%) من رسوم التصاديق التي تستوفيها الغرف على منسوبيها، الذي أضاف بأنّ جمعية حماية المستهلك وجهت خطابات إلى الغرف التجارية وأمهلتها (60) يوماً شارفت على الانتهاء، دون ظهور أي بوادر على استجابة الغرف لمطلب الجمعية، كما أشار التصريح إلى أنّ الجمعية تسير بالدعم الحكومي الذي تتلقاه من قبل وزارتي المالية والتجارة، والبالغ خمسة ملايين ريال، إلى جانب القرار الوزاري الذي سيكفل للجمعية دخلاً جيداً، يمكنها من تنظيم الكثير من النشاطات، مقدراً المبالغ التي تطالب بها جمعية حماية المستهلك الغرف التجارية خلال السنوات الأربع الماضية بما لا يقل عن (30) مليون ريال.

تنظيم وتوحيد جهود

وأوضح "بنون" أنّ حماية المستهلك نوع من التنظيم الحكومي والأهلي، قائم على حماية مصالح المستهلكين، ويفترض أن يتم التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية والجمعيات المهتمة؛ لتوحيد الجهود وإيجاد رقابة أكبر ودور فاعل، وينبغي أن يكمل بعضهما بعضاً، فمن الأشياء التي يتطلع لها المواطن أن تكون هناك دراسات متعلقة بالغش التجاري، والتقليد، ونوعية الخدمات المختلفة، لمعرفة انعكاساتها على المستهلك، والمجتمع، ووضع الآليات المناسبة لحفظ حقوق الجميع.

# مطالب المواطنين: منشآت صالحة وخدمة موثوقة ومواعيد معقولة بعد شهادة شاهد من أهلها".. الصحة في حائل تعاني مرضاً مزمناً"

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/27/458200

حائل – رباح القويعي، وخالد الحامد

أثار طلبا الإعفاء اللذان تقدّم بهما مديرا مستشفى حائل العام ومستشفى محافظة بقعاء، موجة متجددة من الاستياء في المجتمع الحائلي، لاستمرار تدهور الخدمة الصحية، الذي شهد عليه هذه المرة «شاهد من أهلها»، تعليقا على ما أدلى به مديرا المستشفيين. وأوضح مدير مستشفى حائل العام «المعروف باسم المستشفى القديم» الدكتور عبدالعزيز النخيلان، ومدير مستشفى محافظة بقعاء العام الدكتور فهد الشويقي في تصريحات لـ«الشرق»، نُشرت أمس، أن «الوضع المتردي» في المستشفيين دفعهما إلى طلب إعفائهما. وتسلط «الشرق» الضوء على الواقع، من خلال استطلاع رأي مواطنين.

مرض المواعيد

تزيد مواعيد المستشفيات الحكومية من آلام المرضى، لتسببها في تأخير علاجهم أشهرا. وقال فهيد الشمري، الذي يراجع مع ابنته العيادات الخارجية بشكل منتظم، إن الحصول على موعد لرؤية الطبيب، يتطلب انتظارا طويلا، وغالبا ما يحلّ الموعد في الوقت الذي تكون فيه ابنتي غير محتاجة للطبيب.

وتؤدي هذه الحالة التي يشترك فيها المستشفيان، إلى توجه المرضى إلى قسم الطوارئ، حيث يمكن تخفيض فترة الانتظار إلى نحو 14 يوما، بدلا من الانتظار تسعين يوما. وتصل فترة المواعيد في مركز الأسنان إلى نحو عام، وقال عبدالله خلف إنه سبق ومُنح موعدا لمقابلة طبيب الأسنان بعد 11 شهرا، معتبرا المركز مسؤولا عن اضطرار كثيرين لإجراء عمليات خلع للأسنان بدلا من إصلاحها، فكثير من المراجعين غير قادرين على معالجة أسنانهم في العيادات الخاصة، فيلجأون للخلع الذي يكلف مبلغا أقل من العلاج.

تجهيزات غير جاهزة

وكان من أسباب طلب الدكتور النخيلان الإعفاء، «البنية التحتية لمستشفى حائل العام»، وعدم الوفاء بوعود إجراء الصيانة بعشرة ملايين ريال، إضافة إلى التوجيه بصرف مليون ريال لترميم المستشفى. ويوافق المواطنون على استقالة النخيلان. وذكر ناصر الشويعر أن تهالك المستشفى القديم واضح، من حيث الإنشاءات الأساسية للمبنى وهيئته الداخلية، مضيفا منذ عقود كان يُقال إن المستشفى سيُقفل لتقادم عمره. وأوضح خالد الصويّغ أن الافتقار للجاهزية والاستعداد الطبي يمتد إلى الطواقم الطبية والتمريضية، التي لا تملك تقديم خدمة طبية فعّالة، بسبب الضغوط الناتجة عن أعداد المرضى، ما دفع بعض العاملين هناك من أطباء وممرضين إلى الميل نحو الإهمال.

الأخطاء.. تهدم الثقة

سجّل «المستشفى القديم»، قبل أسابيع، نسيان أطباء قطعة «شاش» بطول متر في جسد مريضة، في 22 يوليو الماضي، بحسب ما ذكره زوجها عيسى فايد، وظلت قطعة «الشاش» في جسد المريضة مدة ستة أيام.

غير أن الخطأ الذي هزّ المجتمع الحائلي هو ما حدث قبل أسبوعين، وتحديدا في الثامن من أغسطس الجاري، حينما تسبب المستشفى القديم في قتل جنين في الشهر التاسع، بعد نقل دم من فصيلة مختلفة للأم، وأصيبت الأم بفشل كلوي. ورغم فتح إدارة المستشفى تحقيقا، إلا أن زوج السيدة قدم شكوى لإمارة المنطقة وأحيلت إلى مديرية الشؤون الصحية، التي أحالتها إلى الهيئة الصحية الشرعية.

برج الولادة لم يولد

بات مستشفى النساء والولادة، الذي افتتح قبل سنوات، هرما ثالثا يجاور المستشفيين العتيقين في حائل، ويشهد تدنّيا في الخدمة، وسوء التجهيزات، وتدهور الوضع الطبي. وبحسب نورة العليان فإن المستشفى لا يتحمّل عدد حالات الولادة الواردة إليه يوميا، وتعاني «الحوامل» من حالة سيئة. وكانت «الشؤون الصحية» تراجعت عن قصر استقبال حالات الولادة على مستشفى الولادة، وعادت لتشغيل أقسام الولادة في المستشفيين العامين «الملك خالد والقديم»، نظرا لضيق مستشفى الولادة ونقص طاقته الاستيعابية، إلا أن ذلك كان حلا مؤقتا وسرعان ما صارت المستشفيات الثلاث غير قادرة على الاستيعاب. وبحسب عدد من المواطنات من بينهن هيا الشمري وعلياء عبدالله، فإن الاكتظاظ الناتج عن قلّة الأسرّة، يدفع المستشفى إلى إجراء «عمليات قيصرية»، حتى للقادرات على الإنجاب الطبيعي، للتخلص من عبء المتابعة الطبية التي يفرضها انتظار الحامل حتى تُنجب بشكل طبيعي. ولم يعترف أي مصدر في المستشفى بهذا الاتهام.

مشاريع الوزارة.. وعود وتعثرات

أعلنت وزارة الصحة على مدى السنوات العشر الماضية عن إقامة ما يزيد عن ستة مستشفيات في حائل، وظهر أن عددا من المستشفيات المزمع إنشاؤها تعثّرت مرارا، وأشهرها المستشفى المسمّى بـ»التخصصي»، المتوقف منذ سنين بسبب تلاعب المقاولين واتخاذهم أعذارا واهية كـ»غلاء الحديد». وأدرجت هيئة الرقابة والتحقيق المشروع ضمن قائمة «المشاريع المتعثرة» في مايو 2010. وأقر مجلس المنطقة بكونه مشروعا متعثرا، ووعد وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة في زيارته لحائل في فبراير الماضي باستئناف العمل في المشروع، وأعلن عن إنشاء مستشفيين جديدين ومراكز متخصصة. ولفت إلى استئناف العمل في مشروع مستشفى الصحة النفسية المتعثّر منذ سنين، إلى جانب تجهيز برج مستشفى الولادة بمستلزماته الطبية لتخفيف الضغط على مستشفى الولادة، خصوصا وأن إنشاءات البرج ومبانيه قد تمت، ولكنه ما زال منذ أعوام دون تجهيز داخلي.

حلول المواطنين البديلة

يقرر المواطنون الميسورون مراجعة المستوصفات الخاصة، والمستشفى الخاص الوحيد في حائل، الذي يملك القدرة على إجراء العمليات الجراحية والتعامل مع حالات الولادة والتنويم، فيكاد يكون مقصورا على الأثرياء أو على متقاعدي أرامكو أو أسر العاملين في تلك الشركة وشركات أخرى.

وفي غضون السنوات الثلاث الأخيرة وبعد إنشاء طريق حائل – الجوف، باتت مشافي دولة الأردن وجهة أولى، حيث يمكن الحصول على الخدمة الطبية والعلاج بثمن معقول، أقل مما تتقاضاه المستشفيات في الرياض أو جدة. وقال سامي الجميل إن مشافي الأردن تتمتع بقدرتها على بث الثقة والطمأنينة في نفس المريض.

مستشفى بقعاء

وتعليقا على ما أفاد به مدير مستشفى محافظة بقعاء العام فهد الشويقي، عن سوء الوضع في المستشفى، أوضح مواطنون أن المستشفى منذ افتتاحه يعاني من النواقص في جميع أقسامه. وقال ناصر العواد كثير من المرضى يتم تحويلهم إلى مستشفيات حائل، ويضيف رغم هذا فإن المستشفى يضج بالضغوطات بسبب الحوادث المرورية التي تقع على طريق بقعاء.

وقال فهد العتيبي إن المستشفى عاجز عن تقديم الخدمات الطبية، بسبب عدم وجود الإمكانات الطبية اللازمة مثل المختبر الذي يحتاج الى كادر نسائي، إضافة إلى عدم توفر الممرضين والأطباء في عيادات الأطفال. وأضاف يواجه مرضى الكلى مشكلة مع الزحام على وحدة الغسيل الوحيدة وضيق مساحتها. وذكر عبدالله السليمان أن الطاقم الطبي والإداري يحاولون تقديم ما يمكن للمرضى، حسب الإمكانيات المتاحة، إلا أننا بحاجة لزيادة في عدد الكوادر، فأحيانا في بعض الأقسام لا يستطيع الممرض أو الممرضة أداء واجبه على أكمل وجه بسبب كثرة المرضى وضغط العمل، فقسم الطوارئ ليس فيه إلا ممرض وممرضة.

# «التربية» تعزز الصحة النفسية لـ بطيئات التعلم

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/27/457566

مكة المكرمة – أشواق منصور
تستعد وزارة التربية والتعليم لاستقبال الطالبات البطيئات التعلم في مدارس التعليم العام بجميع مراحله، وذلك لتهيئة المدارس على أن تكون معززة للصحة النفسية لطالباتها، من خلال حصرها لأعدادهن في كل مدرسة لتقديم البرامج التعليمية الخاصة بهن.وطالبت إدارة التربية والتعليم بمكة المكرمة جميع مديرات المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في تعميم حصلت «الشرق» على نسخة منه، بحصر أعداد الطالبات البطيئات التعلم المسجلات في مدارسهن، وإرسال التقارير الطبية التي توضح نسبة الذكاء «IQ» لدى كل طالبة وفق نسبة حددتها ما بين (68- 82).
وأكدت الإدارة على ضرورة تحويل الطالبات اللاتي ليست لديهن تقارير بنسبة الذكاء إلى الوحدة الصحية بخطاب يشرح حالاتهن لتحولها الوحدة إلى أحد المستشفيات لإجراء قياس الذكاء، منوهة على ضرورة إرسال تقارير كل حالة عبر بريد إلكتروني حددته لهن، وذلك حفاظاً على سرية معلومات كل حالة.

# أشاد بحملة زوجونا" التي أطلقتها جمعية الزواج في جدة

# آل طاوي: التبرع الإلكتروني هو الرافد المالي القوي للعمل الخيري والاجتماعي في السنوات المقبلة

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/27/457853

جدة – عامر الجفالي
أشاد مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي، بالحملة الإلكترونية التي دشنتها الجمعية الخيرية للزواج والتوجيه الأسري في جدة تحت عنوان «زوجونا» عبر حسابها على تويتر ( twitter) من أجل تزويج مائتي شاب وفتاة.
وبين آل طاوي توظيف جمعية الزواج لشبكات التواصل الاجتماعية لدعم الشباب والفتيات، واستقطابها لعدد من الشخصيات الاجتماعية البارزة لحث المجتمع على التفاعل مع الحملة ودعمها. مبينا أن الجمعية تتميز بالأسبقية دائماً في أنشطة وبرامج مساعدات الزواج للشباب والفتيات، وتواكب روح العصر وتقنياته تسابق الزمن من أجل خدمة المجتمع والفتيات على وجه الخصوص. وأشار آل طاوي أن القطاع الخيري بحاجة ماسة لتسويق برامجه الاجتماعية والتفكير خارج الصندوق عبر توظيف التقنية لخدمة المشروعات والبرامج الرائدة، مبيناً أن التبرع الإلكتروني هو المستقبل والرافد المالي القوي للعمل الخيري والاجتماعي في السنوات المقبلة. وأوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية الشيخ عبدالله

بن عبدالرحمن العثيم، أن الجمعية عملت على توظيف وسائل التقنية الحديثة لتزويج مائتي شاب وفتاة، حيث إن قيمة السهم بلغ مائة ريال، مبيناً أن الحملة شهدت مشاركة عدد من الشباب والفتيات المتطوعين إلى جانب مشاركة العلماء والدعاة والرياضيين والفنانين وعدد من الشخصيات الإعلامية والاجتماعية البارزة. وأضاف العثيم أن هذه الخطوة تأتي ضمن سعي الجمعية لتيسير زواج الشباب والفتيات، وحيث تخطو خطوات ثابتة ومدروسة لخدمة الشباب والفتيات المقبلين على الزواج، وتقدم لهم مساعدات مالية وعينية تشمل القروض الميسرة والزكاة إضافة إلى الأثاث والهدايا، داعياً أهل الخير المساهمة في مسيرة الجمعية لدفع عجلتها. يذكر أن فضيلة الدكتور محمد العريفي دشن حملة «زوجونا» عبر (twitter)، حيث نصت تغريدته على «يا محبي إسعاد الآخرين.. حان وقت إدخال السرور: جمعية زواج الخيرية بجدة بحاجة لدعمكم لتزويج مائتي شاب وفتاة فرحتهم بعد العيد». يُشار إلى أن الجمعية الخيرية للزواج والتوجيه الأسري في جدة متخصصة في كل ما من شأنه بناء أسرة سعيدة من خلال مساعدة الشباب الراغب في الزواج وتأهيلهم لحياة أسرية مستقرة وذلك من خلال إلحاقهم ببرامج متخصصة، كما تسعى الجمعية للقضاء على العنوسة وتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال عمل متقن ودراسات متعمقة، بالاستعانة بفريق ذي مهارات عالية وخبرات سابقة، إضافة إلى تطويع مشروع التوفيق بين راغبي الزواج من الجنسين.

# تشغيل نظام الوكالات الجديد في كتابات عدل (عرعر- رفحا - عرقة - أبو عريش)

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120827/ln70.htm

الجزيرة - المحليات:
شغلت وزارة العدل نظام الوكالات الإلكتروني الجديد في عدد من كتابات العدل في كل من كتابة عدل عرعر الثانية وكتابة عدل رفحا. وكتابة عدل عرقة، وكتابة عدل أبو عريش.
وأوضحت الإدارة العامة لتقنية المعلومات بوزارة العدل أن نظام الوكالات الإلكتروني يحوي عدداً من المميزات، وهي سهولة التسجيل، والحصول على الوكالة سريعاً، وكذلك إمكانية ربط الوكالات المسجَّلة بالجهات المستفيدة ذات العلاقة من هذه الوكالة، إضافة إلى حصر جميع الوكالات التي تصدر إلكترونياً؛ ومتابعة الازدواجية في صدور أكثر من وكالة مختصة بالشأن نفسه، وأيضاً متابعة إلغاء الوكالة مشيرة إلى أن نظام الوكالات الجديد (الالكتروني) يسمح لطالبي الوكالة تسجيل وكالاتهم عبر البوابة الالكترونية للوزارة على الإنترنت.
وأكدت إدارة تقنية المعلومات أن نظام الوكالات الجديد سيعمم على جميع كتابات العدل الثانية. وأنه تم تطبيق نظام الوكالات الالكتروني من قبل في أكثر من 35 كتابة عدل ثانية في مناطق مختلفة من المملكة. الجدير ذكره أن وزارة العدل تعمل على تحقيق الأعمال والخدمات إلكترونياً وعلى تعميم الشبكة الإلكترونية لجميع كتابات العدل التي تأتي في إطار أهداف مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء.

# مستندة لتجارب الدول الصناعية لرفع الإنتاجية

# العمل" تخطط لزيادة إجازة العاملين في القطاع الخاص ليومين في الأسبوع

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120827/Con20120827527461.htm

عبدالرحيم بن حسن (المدينة المنورة)

رصدت وزارة العمل عدة ملاحظات من أجل الوصول إلى تسوية نهائية بخصوص تخفيض ساعات العمل إلى خمسة أيام في الأسبوع، حتى يتمكن موظفو القطاع الخاص من الحصول على يومين إجازة في الأسبوع، عوضا عن ما هو معمول به حاليا في معظم شركات القطاع الخاص.

وطبقا لمصادر متطابقة، فإن الوزارة ستوضح خلال اجتماع ستعقده خلال الفترة القريبة المقبلة لأطراف الإنتاج المكونة من جهات حكومية وأصحاب عمل وعاملين بأن خفض ساعات العمل سيزيد من الطاقة الإنتاجية، باعتبار أن الموظفين سيمتلكون الوقت الكافي لإنهاء أمورهم الحياتية مع الحصول على ساعات راحة أكثر يكونون قادرين بعدها على العودة لعملهم بنشاط.

كما ستطرح الوزارة لأطراف الإنتاج الثلاثة إمكانية توفر فرص وظيفية إضافية، في حال جرى خفض ساعات العمل لأي جهة ترغب في استمرار زيادة معدل ساعات الأداء البشري من خلال الاستعانة ببرامج الموارد البشرية، التي سيكون لها دور فاعل في زيادة أعداد الموظفين عبر المساهمة في مرتباتهم الشهرية بما يحقق خفض معدلات البطالة.

وستؤكد الوزارة من خلال استعانتها بتقارير عالمية لدول متقدمة بأن نشاط العاملين فيها يحظى بمستوى تصاعدي، لاسيما وأن ساعات العمل في بعض الدول العظمى لا يزيد عن 35 ساعة في الأسبوع، على خلاف ما يحدث حاليا في بعض القطاعات الخاصة بالمملكة من هبوط في الأداء مع نهاية أسبوع العمل الذي لا تقل ساعات العمل فيه عن 48 ساعة في الأسبوع.

وتهدف الوزارة من هذه التحركات الجادة إلى تشجيع العمل في القطاع الخاص كون إجازة اليومين التي تتمتع بها معظم الجهات الحكومية تعد واحدة من الميزات التي تجذب المواطنين إليها وتجعلهم يفضلون العمل فيها.

وفي الطرف المقابل تلقى مجلس الغرف السعودية العديد من الملاحظات والمرئيات التي طالب أصحاب أعمال بعرضها على وزارة العمل، من أبرزها تضرر مصالحهم وإمكانية تعريض الاستثمارات لمخاطر الخسائر إلى جانب وقوع عدة جهات في القطاع الخاص داخل مأزق إجازة الخميس والجمعة المعمول بها في المملكة التي يعقبها إجازة السبت والأحد في الخارج مما يجعل الوضع في حاجة ماسة إلى زيادة ساعات العمل من أجل التعويض.

وتسعى وزارة العمل إلى تصحيح أوضاع القطاع الخاص حتى يصبح قادرا على خفض معدلات البطالة، بما يسهم في رفع إنتاجية الفرد وزيادة معدلات النمو المحلية.

# المتضررون يعتزمون رفع قضية ضد الوزارة السبت المقبل

# التعليم العالي: تصحيح أوضاع 1000 طالب وطالبة بعد إغلاق كلية العلوم والتكنولوجيا

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120827/Con20120827527388.htm

حسين هزازي، عبدالمحسن الحارثي (جدة)

تسعى وزارة التعليم العالي لتصحيح أوضاع 1000 طالب وطالبة بكلية العلوم والتكنولوجيا في جدة، التي تم إغلاقها مؤخرا لعدم حصولها على التراخيص التي تخولها لممارسة نشاطها، وتلخصت عملية التصحيح في استيعاب الطالبات والطلاب في برامج مماثلة لتخصصاتهم في جامعة الملك عبدالعزيز من خلال برامج خاصة لمعالجة أوضاعهم.

وكشف بيان صادر عن وزارة التعليم العالي أمس تأكيد الوزارة على التزامها بقرار إغلاق الكلية بشكل نهائي لمخالفتها الصريحة للائحة التعليم العالي الأهلي في المملكة، كما تضمن البيان الإشارة إلى أن الوزارة درست وضع الطلاب من كافة جوانبه، وتم التنسيق مع جامعة الملك عبدالعزيز والاتفاق على تصحيح أوضاعهم بعد تقييم وثائقهم، ومستويات تحصيلهم العلمي وبما يضمن حصولهم على شهادات تتفق مع معايير الجودة في التعليم العالي بالمملكة.

وفي الوقت الذي أوضح فيه البيان الصادر عن الوزارة بأنه سيتم اتخاذ خطوات عملية لتفعيل هذا التصحيح اعتبارا من الأسبوع الحالي أشار إلى أن الإجراء لن يكون إلزاميا، إذ سيترك للراغبين في البحث عن القبول بشكل مستقل في الجامعات والكليات الأهلية التي يرغبونها.

واستطرد البيان أن الوزارة اتفقت مع جامعة الملك عبدالعزيز على أن تقوم الجامعة بإنشاء صفحة على موقعها الإلكتروني للبدء في تسجيل الطلاب الراغبين في تصحيح أوضاعهم اليوم ومن ثم مراجعة عمادة القبول والتسجيل في الجامعة يوم السبت المقبل.

وشددت الوزراة في ختام بيانها إلى التأكيد على أهمية عدم التحاق الطلاب بأية جامعة أو كلية أهلية إلا بعد دخول موقع الوزارة للتأكد من نظاميتها.

وفي السياق نفسه فإن طلاب وطالبات كلية العلوم والتكنولوجيا يستعدون السبت المقبل لرفع دعوى قضائية في ديوان المظالم والمحكمة العامة ضد وزارة التعليم العالي وصاحب إحدى الكليات بعد إقفال الكلية لعدم وجود تراخيص بناء.

وقال لـ «عكاظ» المحامي والمستشار القانوني فهد محبوب أن الطلاب المتضررين من إقفال الكلية قرروا متابعة قضيتهم مع وزارة التعليم العالي قضائيا، موضحا إنهم تواجدوا أمس أمام مبنى قسم الكلية للبنات في شارع التحلية، وخلال ذلك حاول صاحب الكلية تهدئتهم بدون فائدة إذ أنه أطلق وعودا وهمية ـ حسب قوله ـ وفي نفس الوقت فإن الوزارة تجاهلت شكوى الطلاب.

وأضاف المستشار القانوني أن الطلاب توافدوا للتنسيق من أجل جمع المستندات والوثائق التي تدعم القضية من خلال مستندات القبض والجداول الدراسية وأوراق الاختبارات وغيرها، والتي تؤكد دراستهم بالكلية وبإشراف وزارة التعليم العالي، لافتا إلى أن الشكوى ضد وزارة التعليم العالي ستقدم بديوان المظالم، فضلا عن شكوى أخرى في المحكمة العامة ضد صاحب الكلية الذي أهدر سنوات من عمرهم ومن أموالهم في الدراسة دون مقابل.

وبين المستشار فهد محبوب، أن المادة الرابعة من لائحة الكليات الأهلية تنص على أن الوزارة تضع الشروط والتعليمات اللازمة بالموافقة على الترخيص بإنشاء الكليات الأهلية، كما لايجوز للكلية الصادر قرارا بإنشائها مباشرة نشاطها وقبول الطلاب إلا بعد صدور قرار من الوزير بذلك.

وفي نفس السياق قال كل من وسيم بدره، ياسر عسيري، ممدوح محبوب وخالد المحمود، أن صاحب الكلية أراد إفهامنا في البداية بأن الكلية أغلقت من قبل عدة جهات حكومية، والآن يعمل على «تمييع» القضية ومحاولة عدم تصعيدها إعلاميا، كذلك أبدى الطلاب استغرابهم من وجود ترم صيفي في الكلية في قسم البنات رغم إيقاف الكلية.
من جهته أوضح رئيس مجلس إدارة الكلية عبدالإله حزام، أن مشكلة الطلاب ستحل قبل بداية العام الدراسي الجديد، مؤكدا أنه في انتظار رد من وزارة التعليم العالي بهذا الخصوص، مشيرا إلى سعيه الدائم والوزارة من أجل حل المشكلة.

# أعضاء الهيئة" لن يعودوا للتوقيف حتى يبت في قضيتهم

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120827/Con20120827527426.htm

أوضح لـ «عكاظ» مساعد الناطق الإعلامي في شرطة منطقة الباحة النقيب عبد الناصر الغامدي، أن أعضاء الهيئة الذين ثبتت مخالفتهم في قضية حادثة بلجرشي في السابع عشر من شهر شعبان الماضي، لا زالوا مطلقين بالكفالة الحضورية الضامنة، بناء على توجيه صاحب السمو الملكي الأمير مشاري بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة الباحة، موضحا أن الأعضاء لن يعودوا للتوقيف حتى يبت في قضيتهم التي أحيلت كامل أوراقها للمحكمة الإدارية.
وكان البيان الصادر من إمارة منطقة الباحة، أوضح أن الهيئة لم تشارك بشكل مباشر في المطاردة وأن من قام بذلك الدورية الأمنية، مما يعني أن مخالفة أعضاء الهيئة تعتبر مخالفة إدارية للأنظمة والتعليمات، ولم يثبت تورطهم في قضية جنائية، وبناء على ذلك أحيلت قضيتهم من هيئة التحقيق والإدعاء العام لهيئة الرقابة والتحقيق، ومنها للمحاكمة الإدارية التي تصدر بدورها الجزاءات اللازمة بحقهم.

# خلال اجتماعه بـ 700 مسؤول في 110 مواقع عبر نظام لقاء" الإلكتروني

# وزير التربية": خفض المباني المدرسية المستأجرة 22 ٪

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.aleqt.com/2012/08/27/article_686631.html

عبد السلام الثميري من الرياض
أوضح الأمير فيصل بن عبد الله وزير التربية والتعليم، أن الوزارة استطاعت تخفيض الاستعانة بالمباني المستأجرة إلى 22 في المائة، بعد أن كانت 41 في المائة قبل ثلاثة أعوام.
وأشار خلال لقائه الإلكتروني 700 مسؤول ومسؤولة في جميع إدارات التعليم في السعودية، الذي ينظم للمرة الأولى أمس، إلى أن الوزارة تسلّمت 600 مبنى مدرسي منذ المحرم الماضي، وأن العمل جارٍ لتسلم 350 مبنى جديداً قبل نهاية هذا العام، وأن إجمالي المباني المتوقع تسلُّمها أكثر من 950 مبنى مدرسياً.

وأكد الأمير فيصل بن عبد الله أهمية سلامة كل طالب وطالبة من خلال سلامة المباني المدرسية واستيفائها الاشتراطات الخاصّة بالسلامة، وأنها مسؤولية مباشرة لإدارات التربية والتعليم والجهات ذات العلاقة، مطالباً مديري التربية والتعليم بضرورة الوقوف على المدارس وتفقدها ميدانياً، ومضاعفة الجهود.
وفي مايلي مزيدا من التفاصيل:
قال الأمير فيصل بن عبد الله وزير التربية والتعليم، إن الوزارة استطاعت تخفيض الاستعانة بالمباني المستأجرة إلى 22 في المائة، بعد أن كانت 41 في المائة قبل ثلاثة أعوام، مشيرا إلى أن الانتهاء من الاستعانة بالمباني المستأجرة وتحويلها إلى مبان حكومية هو أهم ما يؤرق الوزارة.
وأضاف الوزير خلال لقائه الإلكتروني بـ700 مسؤول ومسؤولة في جميع إدارات التعليم في السعودية الذي ينظم للمرة الأولى أمس، أن الوزارة استلمت 600 مبنى مدرسي منذ شهر محرم الماضي، وأن العمل جار لتسلم 350 مبنى جديدا قبل نهاية هذا العام، مشيرا إلى أن إجمالي المباني المتوقع تسلمها أكثر من 950 مبنى مدرسيا.
وأكد الأمير فيصل بن عبد الله على أهمية سلامة كل طالب وطالبة من خلال سلامة المباني المدرسية واستيفائها الاشتراطات الخاصة بالسلامة، وأنها مسؤولية مباشرة لإدارات التربية والتعليم والجهات ذات العلاقة، مطالبا مديري التربية والتعليم بضرورة الوقوف على المدارس وتفقدها كافة ميدانيا، ومضاعفة الجهود سواء للسلامة أو لاستكمال متطلبات العملية التربوية والتعليمية، وقال: "لن يقبل بأية حال من الأحوال أن يبدأ العام الدراسي وهناك نقص في كتب، أو عدم توفر مقاعد دراسية، وهي متطلبات أساسية لا تتم العملية التعليمية بدونها".
وقال وزير التربية خلال حديثه مع مسؤولي الوزارة: إن من أهم واجباتنا العمل على استثمار جميع الإمكانات التقنية من أجل المساهمة الفاعلة في توفير الجهد والمال للوصول إلى أفضل النتائج، وأن نظام اللقاء هو تطبيق لأحدث ما توصلت إليه التقنية في إتاحة الاتصال السريع والفعال بين مسؤولي الوزارة وأجهزتها في مختلف أرجاء الوطن، دون الحاجة إلى الابتعاد عن مقر العمل والسفر، ما يتيح وقتا أكثر للعمل ومشاركة عدد أكبر في اللقاءات.
وأشار الوزير إلى أن الوزارة أطلقت عددا من الأنظمة والمشاريع التقنية التي تهدف إلى دعم العملية التربوية والتعليمية التي من بينها نظام "فارس" لإدارة الأنظمة الإدارية والمالية ونظام "نور" للإدارة التربوية، إضافة إلى نظام "إنجاز" للتعاملات الإدارية وكذلك نظام "الخارطة التعليمية"، والعديد من البرامج التي تسعى الوزارة إلى تمكينها والاستفادة منها في إطار مهني وتربوي.
وأوضح الأمير فيصل بن عبد الله أن تقارير مرحلة الاستعداد لبداية العام الدراسي، التي بدأت منذ الأشهر الماضية وجملة التقارير الدورية المتعلقة بمتابعة الاستعداد لبداية العام الدراسي، أنها بينت تنافسا وتسارعا باتجاه تحقيق معدلات جيدة في المعايير التي وضعت من لجنة الاستعداد لبداية العام الدراسي، مطالبا أن تكون تلك المؤشرات ونتائجها الإيجابية حقيقة على أرض الواقع، وأن تكون انعكاسات لمتابعات ميدانية واقعية.
ولم يخف خلال حديثه لقيادات العمل التربوي أن الوزارة تواجه العديد من التحديات التي تسعى لتجاوزها بنجاح، وأن الخطط التعليمية واستخدام طرق التدريس الحديثة، وتدريب المعلمين وتجويد المناهج وتحسين البيئة التعليمية، والمتابعة المستمرة منكم لأداء جميع العناصر التعليمية كفيلة بتجاوز تلك التحديات، مشيرا إلى أن التربية والتحصيل الدراسي من أكبر التحديات التي تسعى الوزارة لتجاوزها بنجاح.
وأعرب الوزير عن أمله أن يكون هذا العام أفضل من سابقه، وممهدا لعام أفضل منه مستقبلا، مشددا أنه لا تهاون أبدا أمام التراخي في أداء الأدوار من الجميع، والسعي إلى تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين من مدارس التعليم العام، وقال: "بمقابل تعزيز اللامركزية ومنح الصلاحيات فستكون المحاسبية والحوكمة".
وكان اللقاء قد بدئ باستعراض أهم منجزات اللجنة المركزية لمتابعة الاستعداد لبداية العام الدراسي، وما تم إنجازه في إطار المعايير التي وضعت من قبل اللجنة، وأوضحت المؤشرات العامة إنهاء جميع متطلبات بداية العام الدراسي التي من أهمها توجيه جميع المعلمين والمعلمات والإداريين والإداريات المعينين والمثبتين في العام الماضي، وكذلك استكمال تنفيذ حركات النقل الخارجية والداخلية، إضافة إلى متابعة وصول المقررات الدراسية إلى المدارس، والانتهاء من أعمال الصيانة والترميم، وتهيئة المباني المدرسية التي تم تسلمها لاستقبال الطلاب والطالبات.
ويعدّ هذا اللقاء الأول من نوعه على مستوى الوزارة بهذا العدد الكبير من خلال نظام "لقاء" الإلكتروني الذي دشنه الوزير خلال الاجتماع، وتعتبر وزارة التربية من الأجهزة الحكومية والقطاعات الخاصة التي استطاعت الاستفادة من الخدمة من خلال ربط المشاركين في الاجتماع من أماكن عملهم في المناطق والمحافظات كافة، حيث تم ربط ما يزيد

على 110 مواقع متباعدة، حيث شارك في الاجتماع من خلالها ما يزيد على 700 مشارك من مسؤولي وزارة التربية والتعليم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# تعارف المواقع الاجتماعية غير مفاهيم فارس الأحلام .. و10 ٪ يبحثن عن المال

# إخصائية اجتماعية: 80 ٪ من زواجات كبار السن غير ناجحة ولا تمثل ظاهرة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.aleqt.com/2012/08/27/article_686537.html

فاطمة الحسن من الدمام

أكد عدد من الفتيات ما دون الـ 30 عاما أن سبب قبول الزواج من كبار السن الذين يكبرنهن بعقدين من الزمن يعود لبحثهن عن الأمان والاستقرار الأسري والعاطفي الذي قد لا يجدنه لدى الشباب ممن هم في عمرهن، خاصة ممن ما زالوا في طور البحث عن الوظيفة وتكوين الذات وتأمين السكن وتأمين متطلبات الحياة.

وأوضحن أن مواقع التواصل الاجتماعية لعبت دورا مهما في تغيير المفاهيم المتعلقة بفارس الأحلام لدى كثير منهن، إذ أدت هذه القنوات العنكبوتية لتسهيل عمليات التعارف ما بين الجنسين باختلاف الأعمار والمستويات الاجتماعية، وبالتالي إلى تمسك الفتاة بمن ترغب الارتباط به وإن كان في عمر والدها. وفي هذا الصدد أبدت فتحية عبد الله اختصاصية في علم الاجتماع، استغرابها من قبول الفتاة ذات العشرين عاما برجل أربعيني حتى تصل مرحلة القبول في الوقت الراهن لما يتجاوز الـ50 عاما، معتبرة مثل هذه الحالات بالفردية الشاذة ولا تمثل ظاهرة وإنما نتجت عن حياة بائسة عاشتها الفتاة ومن ظروف فقر مادي ومعنوي للاهتمام وتلبية الاحتياجات، ولا سيما لمن تربت في كنف مشاكل عائلية وحالة انفصال بين الوالدين تريد من خلالها التعويض عن حرمان الأبوة التي فقدتها.

وأوضحت فتحية عبد الله أن مثل هذه الزواجات سواء كانت عن طريق الخاطبة أو بالتعارف عبر قنوات التواصل الاجتماعية التي غزت المجتمعات، تدل على عدم بعد نظر الفتاة في مسألة الارتباط، وأن الرغبة والفكرة هي وليدة اللحظة لم تتصور ما بعد هذا الزواج ولا سيما عند إصابة كبير السن بالضعف في قدراته الجنسية وهي لا تزال في ريعان الشباب وزهوة الحياة، مؤكدة أن 80 في المائة من حالات هذه الزواجات التي ليست منسجمة عمريا غير ناجحة.

وقالت عبد الله: سابقا كانت ترضخ بعض الفتيات لرغبة أسرتها في تزويجها بكبير السن رغما عنها بسبب صعوبة الحياة والمفاهيم الخاطئة التي تمارس في حقها وخلافه، بينما الآن لدى الفتاة الحرية في اختيار شريك الحياة ولا تجبر على من لا تريد وبذا تكون خياراتها متعددة لا تستدعي منها التعجل في الموافقة على من لا يناسبها في العمر ولا يمكنه أن يوفر لها حياة متكاملة بمفهوم الحياة الزوجية.

من جانبه، أوضح مشرف موقع إلكتروني لطلبات الزواج (فضل عدم ذكر اسمه) أنه من خلال متابعته للموقع وجد طلبات زواج كبار السن من الفتيات الصغيرات وتكاد تكون نادرة متمثلة في حالتين أو ثلاث من بين مئات الحالات.

وقال مشرف الموقع الإلكتروني : أتذكر حالة واحدة لرجل ادّعى أن عمره 48 عاما، واكتشفنا لا حقا أنه في العقد الخامس، قد اتفق مع فتاة تبلغ من العمر 27 ربيعا على الزواج وتزوجها إلا أن الفترة لم تطل بينهما فباء مشروع الزواج بالفشل وعاد مرة أخرى يبحث عن صغيرة لا تتجاوز 27 عاما، لكنه لم يجد رغم إغراءاته الكثيرة بتملك منزل خاص ومصروف للفتاة وما شابه ذلك. وعن شروط الرجل كبير السن في عروسه الصغيرة الراغب في الزواج منها بين المشرف أنها مختلفة، أبرزها وأهمها أن تكون بكرا، ولا بأس بمطلقة في آخر الحالات أو أرملة، وأن تكون جامعية أيضا

متفهمة هادئة، بالإضافة لاشتراط الجمال من طول القوام ورشاقته مع الميل للبشرة البيضاء من ذوات المفاتن، مشيرا إلى أن بعض مواقع الزواج تفتح المجال للتفاهم بين الطرفين دون تدخل الأعضاء ضمن ضوابط وقوانين الموقع، وأن من يخالف يطبق بحقه الاجراء الإداري. وأضاف أنه في بعض الأحيان لا يرغب كبير السن في المراسلة بل يريد البيانات مباشرة والتقدم للفتاة، وهذا الأمر غالبا يطلبه الرجل بتوفير البيانات فقط ولكن الفتيات ربما يوافقن على هذه الخطوة إلا أن الرجل يعود مرة أخرى لعدم موافقة أهلها عليه لكبر سنه، ولذا فإن التفاهم في الموقع واستشفاء معرفة رأي الأهل أمر مهم جدًا، لافتا إلى أن القابلات بزواج من يكبرهن بعقدين وأكثر يشكلن نسبة تقارب 30 في المائة ولا سيما من اللاتي شارفت أعمارهن فوق 31 عاما، وأن دواعي قبولهن ترجع لكونهن مطلقات ولديهن أبناء أو أرامل، في حين أن من تعاني المشاكل الأسرية وتريد الخلاص من الكبت العائلي بأي طريقة كانت تقبل بمثل هذا الزواج وإن كانت في بداية العشرينيات من العمر.

وتابع أن الرغبة في المال والجاه، تمثل 10 في المائة من نسبة القابلات بالزواج من كبير السن، وأن وجود ما يمنع الفتاة من الزواج كالإعاقة أو مشاكل خاصة تحتل المرتبة الثانية في تقبلهن بحظ أقل مما يتمنينه، منوها إلى أن نسبة نجاح مثل هذه الزواجات بحسب رؤيته الشخصية لا تتجاوز 3 في المائة لكونها في البداية تتفق الفتاة ويوافق أهلها ولكن سرعان ما تزول زهور الأيام الأولى لتبدأ المعاكسات الفكرية المتعلقة بالعمر والعادات والطبيعة في الظهور ويكون الغالب الرجل الأقوى مما لا تطيقه الفتاة فتطلب الطلاق، خاصة أن الرجال كبار السن يتباهى بعضهم بالزواج من شابة قد يحرمها من الإنجاب لكونها مجرد نزوة زمنية وينتهي الأمر.

# يحملون البكالوريوس بمؤهل تربوي واجتازوا اختبار القياس

# خريجو الحاسب: "التربية" لا تحتاجنا ونريد تحديث وظائف لتخصصنا

المصدر: جريدة سبق الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م

http://sabq.org/OEmfde

يحيى العمري- سبق- القنفذة:

قال عدد من خريجي الحاسب الآلي من الجامعات وكليات المعلمين، إن وزارة التربية والتعليم لا تحتاج تخصصهم لهذا العام 1433هـ-1434هـ، مؤكدين أن هناك احتياجاً لجميع التخصصات ماعدا تخصصهم.

وأوضح بعض الخريجين أنه على الرغم من إدراج مادة الحاسب في الصف الثالث المتوسط، وفي تعليم الكبار هذه السنة، ونظام التكميل لمعظم معلمي الحاسب في أكثر من مدرسة، إلا أن وزارة التربية تؤكد عدم احتياجها لخريجي الحاسب.

وأشاروا إلى إبعاد خريجي الفصل الثاني 1432هـ من مفاضلة الأمر الملكي للرجال، وقالوا: "تم إدخال الخريجات الجدد (الفصل الثاني 1432هـ) في مفاضلة الأمر الملكي للوظائف النسوية"، وتساءلوا: "من هو صاحب هذه القرارات؟!".

وقالوا: "انتظرنا سنة كاملة كنا نتأمل وجود وظائف واحتياج، لكن للأسف وزارتا التربية والتعليم والخدمة المدنية حطمتا آمالنا، وضيعتا الفرصة التي كنا نبحث عنها، بعدم وجود احتياج، وتم رفض برنامج (جدارة) لتخصص الحاسب، وتم حرماننا من الدخول في المفاضلة، واحتساب سنة الأقدمية، فأصبح وضعنا الآن بين اليأس والأمل!".

وتساءلوا: "أليس كل هذا ظلماً لنا وإجحافاً بحق خريجي الحاسب حديثي التخرج؟ لماذا يتم تجاهلنا من بين كل التخصصات؟ أين العدل بين الخريجين في جميع التخصصات؟ وأين مبدأ تحقيق العدل والمساواة؟".

وذكر خريجو الحاسب أنه حسب آخر إحصائية من مركز القياس ووزارة التربية والتعليم لهذا العام، فقد تبين أن عدد خريجي الحاسب المتقدمين لاختبار "قياس المعلمين" 4221 خريج حاسب، اجتاز الاختبار منهم 2271 خريج حاسب فقط، جميعهم ينتظرون التعيين بفارغ الصبر!.

وطالب خريجو الحاسب من خلال "سبق" بنشر معاناتهم وانتظارهم الذي دام طويلاً، ووجهوا سؤالهم لوزارتي التربية والخدمة المدنية قائلين: "أين نذهب نحن إذا كان لا يوجد احتياج كل سنة؟ ولماذا يرغبون في تكدس خريجي الحاسب على عكس خريجي التخصصات الأخرى؟!".

وناشد خريجو الحاسب وزير التربية والتعليم والمسؤولين في وزارة التربية بتوفير وظائف تعليمية لهذا العام 1433-1434هـ أسوة بجميع التخصصات، قائلين: "نحن نحمل درجة البكالوريوس، ومؤهلاتنا تربوية، ومجتازون للقياس، فكيف لا نجد فرص عمل في التربية؟! ولا ننسى أن معظم الخريجين يعولون أسراً بحاجة إلى تأمين لقمة العيش في ظل هذه الظروف القاسية".

# لا يعاني علة عضوية ويعتقد أنه مريض نفسي

# مواطن ينام أمام مستشفى المخواة العام

المصدر: جريدة سبق الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م

http://sabq.org/mFmfde

يحيى العمري - سبق - المخواة:

عاد مواطن للنوم أمس أمام مدخل مستشفى المخواة العام بمنطقة الباحة لا يستطيع الحديث، بعد أن خضع لفحوصات في المستشفى أوضحت أنه لا يعاني أي مرض عضوي.

وقالت مصادر "سبق" إن الرجل الذي يعتقد أنه مريض نفسي غادر المستشفى يوم أمس، إلا أنه عاد للبقاء أمام المستشفى مجدداً.

والتقط أحد مراجعي المستشفى صوراً للمريض وهو نائم أمام المستشفى، وقال إن شرطة محافظة المخواة حاولت استجوابه لمساعدته إلا أنه لا يستطيع الحديث.

وأضاف المراجع أن الشرطة علمت عن موقع سكن المواطن وهو يسكن مع أخيه المريض في إحدى قرى المخواة ومن المرجح أن تعيده إلى منزله.

ورأت مصادر "سبق" أن "من المفترض أن تتقصى الجهات المعنية بمنطقة الباحة عن أحوال هذا الشخص وأخيه لتقديم المساعدة لهما وانتشالهما مما هما فيه".

# والدها يطالب بالتحقيق في "المعاملة السيئة" وعدم الاهتمام بالمرضى

# "مشاعل" بقيت على سرير مستشفى الليث ساعة ونصفاً دون فراش!

المصدر: جريدة سبق الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://sabq.org/GFmfde

عوض الفهمي- سبق- الليث:

اعتبر مواطن بالليث أن مكوث ابنته البالغة من العمر (7 أعوام) على سرير بلا فراش صحي في مستشفى الليث العام لمدة ساعة ونصف الساعة دليلٌ على "معاملة سيئة وإهمال كبير وعدم اهتمام بالمرضى والمراجعين".

وقال المواطن "فرج" لـ "سبق" شاكياً: "راجعت بابنتي مستشفى الليث العام عند الساعة الرابعة والنصف عصر السبت وهي تعاني ارتفاعاً في درجة الحرارة وقد أدخلت لقسم طوارئ النساء ترافقها والدتي وأعطوها محلولاً بعد أن وضعت على سرير دون أن يُوضع عليه فراش صحي وبقيت عليه لأكثر من ساعة كاملة دون أن أي رحمة أو شفقة من مسئولي المستشفى".

وأضاف: "بعد أن أدخلتها قسم الطوارئ خرجت لقضاء أمرٍ ما وحين عودتي بعد مُضي الساعة أبلغتني والدتي بما حدث فقمت بمراجعة موظف الاستقبال للاستفسار عمّا حدث فاستغرب مني ذلك".

وقال إن الموظف: "طلب إحدى الممرضات التي قامت بالاتصال بقسم الطوارئ وأبلغتهم بما حدث وطلبت منهم توفير فراش للسرير إلا أنه مضى نصف ساعة أيضاً وانتهى المحلول ولم يحضر أي أحد ليقوم بذلك".

وقال "مع الأسف وجدت معاملة سيئة لا أعلم مَن المسئول عنها.. الطاقم الطبي أم إدارة المستشفى حيث يدل ذلك على وجود إهمال كبير في المستشفى وعدم اهتمام بالمرضى والمراجعين".

وأكد "فرج" أنه بصدد تقديم شكوى رسمية لمحافظ الليث؛ للمطالبة بالتحقيق مع إدارة المستشفى فيما تعرّضت له ابنته من سوء معاملة.

ورأى أن "ما حدث لا يمكن السكوت عليه حيث إنني مواطن ولي الحق في الحصول على أفضل الخدمات الصحية واللائقة التي تليق بي كمواطن يعيش في بلد كرّمه ووفّر له الخدمات كافة".

من جانبه، نفى مدير مستشفى الليث العام علي الصعب، تلقى أي شكوى رسمية حول هذه القضية، مؤكداً أن الخدمات التي تقدم للمرضى في مستشفى الليث مميزة.

# التربية: توظيف المعلمين في الأهلية لا يلغي فرصهم الحكومية يظلون على قائمة الانتظار ومتى ما وصلهم الدور فسيتم تعيينهم

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.al-madina.com/node/397333

سعيد الزهراني - الطائف

كشفت مصادر مطلعة في وزارة التربية لـ المدينة» عن أن وجود المعلمين والمعلمات على قائمة الانتظار لدى وزارة الخدمة المدنية ضمن برنامج «جدارة» لا يؤثر عليه تعيينهم في المدارس الأهلية نهائيًا، حيث يظلون على قائمة الانتظار ومتى ما وصلهم الدور فسيتم تعيينهم على وظائف حكومية رسمية.

وأكدت المصادر نفسها أن المعتاد تعيين المعلمين والمعلمات مع بداية كل عام وهو ما يعني إمكانية عمل المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية لمدة عام كامل.

وكان العقد الموحد، الذي يتم تطبيقه ابتداء من السبت المقبل مع انطلاقة العام الدراسي، قد ألزم المدارس الأهلية والمعلمين والمعلمات بعقد لمدة 12 شهرًا تدفع رواتبها للمعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية بما في ذلك الإجازات الرسمية. وتخوف بعض المعلمين والمعلمات من تأثير ذلك عليهم من خلال ادعاءات تشير إلى إسقاطهم من قائمة الانتظار لدى وزارة الخدمة المدنية.

من جهة اخرى وجه نائب وزير التربية والتعليم الدكتور خالد بن عبدالله السبتي مديري عموم ومديري إدارات التربية والتعليم بالمناطق والمحافظات بإبلاغ جميع ملاك المدارس الأهلية والأجنبية التي يملكها مستثمرون سعوديون (رياض أطفال، الابتدائية، المتوسطة، الثانوية) بالالتزام بتسجيل بيانات المعلمين والمعلمات السعوديين في موقع صندوق الموارد البشرية على الرابط http://www.hrdf.org.sa، موضحًا ان مالك المدارس الأهلية والأجنبية يتحمل نظامًا صحة ما تدخله المدارس من بيانات المعلمين والمعلمات شاغلي الوظائف التعليمية، على أن يقتصر التسجيل على الوظائف التعليمية الموضحة في الموقع ووفقًا للاشتراطات الخاصة لكل منها، وأيضًا توقيع الاتفاقية الشاملة بالدعم بين صندوق الموارد البشرية والمدارس الأهلية وفق النموذج المعتمد لذلك، وتوقيع عقد العمل الموحد بين المدرسة والمعلم أو المعلمة الحاصلين على موافقة للعمل على وظيفة تعليمية من إدارة التربية والتعليم وفق النموذج المعتمد لذلك، ويمكن الحصول عليهما من خلال الموقع الإلكتروني لصندوق الموارد البشرية.

يأتي ذلك بناءً على التعميم الوزاري بشأن الأمر الملكي الكريم الذي نص في البرنامج الخامس على سعودة وظائف التعليم من خلال زيادة رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين في المدارس الأهلية ووضع حد أدنى للرواتب بحيث لا تقل عن 5600 ريال عن طريق مساهمة صندوق تنمية الموارد البشرية بـ 50% من الراتب لمدة خمس سنوات.

# لجنة لإنهاء أزمة عمال مستشفى عزيزية جدة والمقاول يعد بصرف راتب شهر

# باداود: العمل لم يتأثر.. والصحفي: سحب المشروع من المقاول حال التأخير

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.al-madina.com/node/397396

أحمد الجهني - جدة تصوير - محمد كديش

أكد الدكتور سامي بن محمد باداود مدير الشؤون الصحية بجدة فى تعليقه على قضية توقف 147 عاملا وعامله بمستشفى العزيزية بجدة عن العمل بدعوى عدم صرف رواتبهم لـ 3 أشهر أن لجنة تم تشكيلها لحل الموضوع مع المقاول من أجل عودة الامور الى سابق عهدها، وقال: إن غرف العمليات والولادة لم تتوقف إلا ساعة واحدة نافيا تضرر المستشفى من جراء توقف العمال.

تأخر الرواتب

وقال عبدالرحمن الصحفى مدير العلاقات العامة والاعلام بالشؤون الصحية بجدة: ان سبب توقف عدد من عمال النظافة - نسائية - عن العمل بمستشفى العزيزية هو تأخر تسليم المقاول لراتب شهرين، كما انه وبمتابعة واشراف من مدير الشؤون الصحية بجدة الدكتور سامي بن محمد باداود تواجد مساعد مدير الشؤون المالية والادارية ومدير الصيانة بالشؤون الصحية بالموقع حيث تم تكليف المقاول بسرعة دفع الرواتب المتأخرة، حيث تعهد بتسليم راتب شهر للعمالة وفي حالة عدم التزامه او تأخيره لصرف رواتبهم سيتم تحويل جميع مستخلصاته للجنة العمالية.

واضاف الصحفي: انه تم توجيه انذار نهائي للمقاول وذلك بسحب المشروع منه في حال عدم تصحيح اوضاعهم باسرع وقت ممكن.. وبين الصحفي: انه في حالة عدم اقتناع العماله بالعودة الى العمل فسيتم تأمين العمل من مواقع اخرى.. واكد الصحفي ان العمل لم يتضرر بتوقف العمالة.

التزامات وأعباء

وكان عمال النظافة بعزيزية جدة قد شكوا عدم صرف مستحقاتهم المالية للشهور الثلاثة المنصرمة بالرغم من الوعود التي تلقوها من الشركة بصرف مرتباتهم قبل عيد الفطر الا ان ذلك لم يحصل، وقال شريف نيازي - عامل - إننا نريد أن نعمـل وهو الهدف من قدومي الى السعودية الا ان خلفنا التزامات مالية ومصروفات يومية سواء ما يخصنا هنا للمعيشة او ما يتعلق بمصاريف ابنائنا في بلادنا، وشاركه حنيف مياه ابو صادق قائلا: ان ما يحدث ليس جديدا من شهور عشرة وهي مدة عملنا في مستشفى العزيزية فلم نمنح مرتباتنا ولو لشهر واحد بانتظام بل اننا لم نحصل على الرواتب المتأخرة الا بتوقفنا وامتناعنا عن العمل ليتم صرف راتب من ضمن عدة رواتب متأخرة.

مسؤولية المستشفى

محمد صالح العمري - مدير المشروعات في الشركة المتعاقده قال: إن ما طالب به العمال حق مشروع فكل عامل خلفه الالتزامات بل انه مقابل تعبه وجهده الا ان ما صرف لهم برغم التأخير هو من الشركة فنحن نواجه مشكلة حقيقية مع مدير المستشفى د. ياسر الغامدي الذي لم يرفع للشؤون الصحية أي مستحق مالي لنا ويماطل في امور كثيرا فلدينا الكثير من المضايقات غير المبررة بالرغم من اننا نعمل في مستشفيات اخرى وجهات اخرى وبالرغم من تلقينا لخطابات الشكر والثناء الا اننا بمستشفى العزيزية تحديدا لم نسلم ريالا واحدا منذ بداية العقد مع المستشفى خلال الشهور الـ 10 الماضية..

وقد تقدمنا لمدير الشؤون الصحية بما يمارسه مدير المستشفى من مماطلة وتأخير تم تشكيل لجنة تم بموجبها الرفع من مدير المستشفى بمبلغ 17 الف ريال من اصل 250 ريالا ومع العلم بان هذا الاجراء الذي لم يرضنا ولم نوافق عليه اصلا لم نحصل على هذا المبلغ حتى الان وهل هذا المبلغ يكفي لمرتب مهندس واحد من طاقم العمل بالمستشفى.
واضاف: لدينا مهندسون وفنيون وعاملون وعاملات شهد على كفاءتهم مشرفو الاقسام بالمستشفى وكل هذا الجهد يقابل بالتجاهل في موضوع المستحقات المالية من مدير المستشفى نفسه مع العلم بان الشؤون الصحية سبق وان وعدتنا بحل الموضوع معه الا ان شيئا لم يحدث.

# مشاريع المرأة تتحرر من "الكفيل"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=111296&CategoryID=2

جدة: محمد القشيري
تحررت المشاريع النسائية الصغيرة من شرطي: الكفيل الغارم، وضمان الكمبيالات، وذلك بعد أن أسقط بنك التسليف هذين الشرطين من شروط إقراض النساء. وكشف مصدر لـ"الوطن" أن قرار الإلغاء جاء بعد أن رصدت إدارة البنك أن وجود الكفيل الغارم يمثل إعاقة للتقدم والحصول على قروض المشاريع النسائية.
وبين المصدر أن "التسليف" اكتفى بـ"كفيل" حضوري لأحد الأقارب للراغبة في التقدم بالحصول على قروض للمشاريع النسائية الصغيرة، مشترطا موافقة البلديات الفرعية لأقسام الرقابة النسائية، لتكون المشاريع الممولة ضمن دائرة مراقبة الأمانات منذ بداية التأسيس للمشروع، وانتهاء بالمراقبة الدورية لسير نشاطها.
كشفت مصادر لـ"الوطن" أن بنك التسليف ألغى شرط الكفيل الغارم، وضمان الكمبيالات للنساء المتقدمات للقروض الصغيرة، والاكتفاء بكفيل حضوري لأحد الأقارب، وذلك بهدف التحفيز للتقدم للقروض الميسرة، بعد أن رصدت إدارة البنك، أن وجود الكفيل الغارم يمثل إعاقة للتقدم والحصول على قروض للمشاريع النسائية.
وأوضح المصدر أن بنك التسليف اشترط موافقة البلديات الفرعية لأقسام الرقابة النسائية، لتكون المشاريع الممولة ضمن دائرة مراقبة الأمانات، منذ بداية التأسيس للمشروع وانتهاء بالمراقبة الدورية لسير نشاطها. وأضاف المصدر أن بنك التسليف يهدف من هذا الربط إلى أن يكون النشاط ضمن صلاحيات الأمانة في مراقبة المشاريع: كالمشاغل والكوفيرات ومحلات الملابس بمختلف أنواعها والإكسسوارات، لشرعية وسهولة التواصل مع رياديات الأعمال من الحاصلات على القروض، بدلا من الرجال.
وأشار المصدر إلى أن بنك التسليف بالتعاون مع معهد ريادة الحكومي، سيشرع في فرز طلبات المتقدمات عبر الموقع الإلكتروني، تمهيدا للموافقة على مشاريعهن وتدريبهن خلال 3 أسابيع على كيفية إدارة المشاريع الصغيرة للحد من تعثرهن، وذلك عبر 13 مركزا موزعا في مدن ومحافظات المملكة.
وبين المصدر أن مواقع الثانوية الصناعية بالمؤسسة العامة للتدريب المهني، ستخصص في الفترة المسائية لتدريس المتقدمات من قبل خبيرات في إدارة المشاريع، التي ستشهد تطبيقا نظريا وعمليا على كيفية إعداد دراسة جدوى للمشاريع، وكيفية احتساب معدل الربحية بعد توزيع الإيرادات مع المشروع.
ويشترط معهد ريادة للمتقدمين أن لا يقل عمر المتقدم عن 18 سنة، أن يكون المتقدم سعودي الجنسية، وأن يكون ضمن المشاريع التي يمولها البنك السعودي للتسليف والادخار، وأن يكون مجديا اقتصاديا، وألا تتجاوز تكلفته الاستثمارية الكلية عن 300 ألف ريال، ولا يتعارض مع متطلبات البيئة والصحة والسلامة المهنية، ولا يكون مالكا لأي منشأة خلاف المطلوب تمويلها، أو شريكا في مشروع آخر وقت التقديم، والتفرغ التام للعمل في المشروع، وتوفر خبرة أو مؤهل في نفس النشاط، وأن يكون التقديم عبر الموقع الإلكتروني للمعهد، ويخضع المتقدم لمقابلة شخصية من قبل خبراء في تقييم المشاريع، ومدى جدواها اقتصاديا في السوق لضمان عدم التكرار.

يذكر أن بنك التسليف مع معهد ريادة، يعملان على نشر ثقافة العمل بين أفراد المجتمع، وبناء سلوك إيجابي نحو ممارسته، وتطوير برنامج وطني لريادة الأعمال، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتأهيل كوادر بشرية متخصصة في مجال ريادة الأعمال وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومساعدة 10 آلاف ريادي في تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة من خلال مراكز معتمدة، وتمكين رواد الأعمال والمختصين من مسايرة المستجدات في مجال ريادة الأعمال والعمل الحر.

ويضم في تأسيس معهد ريادة، مجموعة قوية من الشركاء من الجهات الحكومية والخاصة، ممثلة في شركة الصناعات الأساسية (سابك)، وشركة أرامكو السعودية، وشركة الاتصالات السعودية، ومصرف الإنماء، والبنك السعودي للتسليف والادخار، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

ويعتبر المعهد مركزا وطنيا غير ربحي، متخصصا في مساعدة الراغبين في ممارسة العمل الحر، وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الجنسين، من خلال التدريب والتأهيل، وتقديم الاستشارات والإرشاد، واحتضان المشاريع، والمساعدة على الحصول على التمويل، وتسهيل الإجراءات الحكومية بواسطة نخبة من المتخصصين، وباعتماد أحدث الأساليب والتقنيات، لتقديم النموذج الأميز محليا وإقليميا في ريادة الأعمال، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

# "الأحوال المدنية": التجنيس مستمر

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111224&CategoryID=5

الرياض: فيصل الحيدري

قطعت وكالة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية أمس جدل الشائعات، بتأكيدها استمرار تلقيها طلبات الراغبين بالحصول على الجنسية.

وأكد متحدثها الرسمي محمد الجاسر لـ"الوطن" عدم صحة ما تردد عن إيقاف التجنيس، إلى حين صدور توجيهات جديدة، مشيرا إلى أن القرارات الصادرة في شهر محرم الماضي والقاضية بتجنيس أبناء المواطنة وزوجة السعودي، كانت واضحة ولم يلحقها أي تغيير.

أكد المتحدث الرسمي للأحوال المدنية محمد الجاسر، عدم صحة ما تردد في بعض الوسائل الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي عن إيقاف التجنيس إلى حين صدور توجيهات جديدة، مشيرا إلى أن القرارات الصادرة في شهر محرم الماضي والقاضية بتجنيس أبناء المواطنة وزوجة السعودي، كانت واضحة ولم يلحقها أي تغيير.

وقال الجاسر لـ"الوطن" إن ما تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت من إيقاف التجنيس أو تعديل في قراراته لم يستند لأي تصريح لمسؤول أو وكيل الوزارة أو المتحدث الرسمي للأحوال، مضيفاً أن هذه الأقاويل عارية من الصحة وتقف عند حد الشائعات.

وتابع الجاسر أن أية قرارات تتعلق بالتجنيس تخضع إلى سلطة تشريعية تتمثل في مجلس الوزراء، مبينا أنهم كجهة تنفيذية لم تصلهم أية قرارات أو تعاميم تنص على إيقاف إجراءات التجنيس أو تغيير في القرارات السابقة. وأضاف أنه في حال استكمال ابن المواطنة النقاط المطلوبة وهي سبع نقاط فهذا يعني أنه استوفى الشروط ولا يمكن أن تصل المعاملة إلى الوكالة إن لم يستوف النقاط السبع لأنها ستحفظ من الفرع.

واختتم الجاسر تصريحه بأن المعاملات القديمة لن تلغى وإنما ستطبق عليها الآلية الجديدة، ولا يتطلب الأمر التقديم من جديد.

# الشورى: "الاجتماعية" أخفقت في تعليم المعاقين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=111259&CategoryID=3

الرياض: رياض المسلم

ينتظر أن يحسم مجلس الشورى أمره من توصية تدعو لافتتاح مدارس خاصة بـ"المعاقين ذهنيا"، وذلك لمعالجة عدم نجاح وزارة الشؤون الاجتماعية في احتوائهم بالشكل المطلوب، وتحميلها مسؤولية تفاقم معاناتهم، بحسب ما خلصت إليه لجنة مختصة بالمجلس.

وحملت لجنة الشؤون الاجتماعية، وزارة "الشؤون الاجتماعية" مسؤولية المعاناة التي يتكبدها المعاقون ذهنيا وذووهم، وذلك لعدم رعايتهم بالشكل المطلوب وتعليمهم.

وبحسب تقرير اللجنة فإنه لا توجد جهة ترعى شؤون المعاقين ذهنيا، وخصوصا من هم قابلون للتعلم ما دفع باللجنة لمطالبة "الشؤون الاجتماعية" بالتباحث مع وزارة التربية لافتتاح مدارس خاصة لهذه الفئة بحسب أنواعها.

حملت لجنة مختصة وزارة الشؤون الاجتماعية، مسؤولية المعاناة التي يتكبدها المعاقون ذهنيا وأهاليهم، وذلك لعدم رعايتهم بالشكل المطلوب وتعليمهم والاهتمام بهم مما أثر عليهم.

وبحسب تقرير رصدته لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في مجلس الشورى حول أداء وزارة الشؤون الاجتماعية بحسب تقريرها للعامين الماضي والجاري، فإنه لا يوجد جهة ترعى شؤون المعوقين ذهنيا وخصوصا من هو قابل للتعلم بما يتناسب مع إعاقتهم وبما يمكّنهم من تنمية الحواس الموجودة لديهم وتعويدهم على الاعتماد على أنفسهم قدر الإمكان.

وطالبت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في المجلس وزارة الشؤون الاجتماعية التباحث مع وزارة التربية والتعليم لافتتاح مدارس خاصة لهذه الفئة حسب أنواعها مع مراعاة حاجاتهم ومستوى قدراتهم.

ووضعت اللجنة نفسها مطالبها في توصية ستطرح للتصويت بالموافقة من عدمها تحت قبة المجلس من قبل الأعضاء، وجاء نص التوصية على التقرير السنوي الأخير لوزارة الشؤون الاجتماعية: "التنسيق مع وزارة التربية والتعليم لافتتاح مدارس خاصة للإعاقة الذهنية حسب أنواعها تراعي حاجاتهم ومستوى قدراتهم".

وينتظر أن يتم التصويت على التوصية خلال مناقشة التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية حيث رصدت اللجنة كثيرا من التوصيات والملاحظات حول أداء الوزارة خلال الفترة الماضية، إذ ينتظر أن تحظى باهتمام كبير من قبل أعضاء المجلس حيث أتمت اللجنة دراستها لما جاء في التقرير السنوي للوزارة.

يذكر أن المعاقين ذهنيا في المملكة لا توجد لديهم مدارس خاصة بهم ويدمجون مع الأصحاء في المدارس الحكومية.

# إغلاق ملف وفاة "الطفل الزائر"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=111192&CategoryID=3

الهفوف: عدنان الغزال
أغلق مركز شرطة مدينة المبرز في محافظة الأحساء أمس، ملف وفاة طفل "زائر" يبلغ من العمر 14 شهراً داخل غرف التنويم في مستشفى الأمير سعود بن جلوي في مدينة المبرز التابعة للأحساء قبل نهاية الزيارة مساء السبت الماضي أثناء زيارة ذويه لأحد المرضى في المستشفى وعبثه بسرير طبي وسقوطه على الأرض.
وأكد الناطق الإعلامي في شرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي في تصريح إلى "الوطن"، أن شرطة المبرز استكملت الإجراءات الرسمية المتبعة لدفن الطفل أمس، ومنحت ذويه خطاباً بذلك لإدارة المستشفى لتسليم الجثمان بعد قناعة والد الطفل وجهة التحقيق بأن ما وقع لابنه كان "قضاء وقدرا"، نتيجة عبثه بأحد الأسرة الطبية في المستشفى في غفلة عن الآخرين.
وكانت "الوطن" نشرت في عددها الصادر أمس خبراً بذلك، تضمن تدوين ظروف الوفاة في ملف التحقيق بسقوط الطفل على الأرض أثناء عبثه بسرير إحدى غرف التنويم في المستشفى – طبقاً لأقوال ذويه-، وأجرى في حينها الطاقم الطبي في المستشفى إنعاشا قلبيا إلا أنه لفظ أنفاسه الأخيرة بعد ساعات من تقديم العلاج، ونتج عن سقوطه إصابات وكدمات شديدة في جسمه.

# كارثة جدة": المحكمة" تستعين بشهادة وزير" ضد مسؤول في الأمانة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://alhayat.com/Details/429869

جدة - أحمد الهلالي
استعانت المحكمة الإدارية في جدة، بشهادة وزير على رأس العمل حالياً عبر خطاب وجهه إليه القاضي الدكتور سعد المالكي الذي ينظر في القضية للاستفسار عن بعض التهم الموجهة إلى مسؤول في أمانة جدة، بهدف استجلاء الحقيقة.
وجاء الاستفسار في خطاب سري بعد مواجهة مسؤول الأمانة بعدد من التهم، أبرزها حصوله المزعوم على عدد من المركبات من رجل أعمال أثناء عمله في الأمانة، بيد أن المسؤول نفى التهمة، مؤكداً أنها ليست رشوة، وأنه لم يأخذها إنما قام بتوصيلها فحسب.
ورد الوزير على القاضي المالكي الذي لم يكشف محتوى الرد. وأكد القاضي أن الخطاب «سري»، بناءً على مخاطبة المحكمة للوزير لمعرفة خلفيات التهمة التي وجهتها هيئة الرقابة والتحقيق إلى مسؤول الأمانة، ونفاها المتهم خلال الجلسات الماضية.

ويعد ذلك الخطاب هو الأبرز في محاكمات كارثة سيول جدة ( 2009) حتى الآن، إذ هدفت المحكمة من ذلك الإجراء إلى استيضاح الأمور الخاصة بالمتهمين في كارثة السيول، التي يعمل الفريق القضائي على إنهاء ملفاتها بأسرع ما يمكن.
وأوضح المحامي والمستشار القانوني محمد المؤنس أن للمحكمة الحق في مخاطبة أي مسؤول ترى أن له أثراً في «الدعوى القضائية» التي تنظرها ضد أي شخص. وأضاف: «هذا الإجراء يأتي من أجل استجلاء الحقيقة واستيضاحها».
وقال المؤنس إن بعض المتهمين لا يستطيع إحضار بعض الأدلة أو يتعذر عليه إيجادها.

# الحياة» ترصد ارتفاع أسعار الخضراوات في الرياض بنسبة100٪

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://alhayat.com/Details/429864

الرياض - فهد الموركي
كشفت جولة لـ«الحياة» في سوق عتيقة بالرياض قفزات كبيرة في أسعار الخضراوات والفاكهة وصلت إلى الارتفاع بنسبة 100 في المئة، إضافة إلى وجود بعض الخضراوات والفاكهة الفاسدة في بعض محال التجزئة. وتركز الارتفاع بوجه خاص على الطماطم والخيار والورقيات، في ظل غياب الرقابة من البلديات ووزارة التجارة. وعزاه الباعة إلى احتكار المستوردين الكبار، وقلة المعروض بسبب انخفاض الكميات المستوردة، وتلاعب بعض الباعة بالأسعار.
ولاحظت «الحياة» ارتفاع سعر صندوق الطماطم الصغير من 20 إلى 40 ريالاً، وكيس البطاطا من 15 إلى 30 ريالاً، في حين سجل صندوق الكوسة ارتفاعاً بنسبة 20 في المئة، فبعد أن كان يباع في سوق الجملة بـ 50 ريالاً، زاد إلى 60 ريالاً، وزاد سعر صندوق الخيار من 40 إلى 85 ريالاً، وصندوق البامية من 90 إلى 145 ريالاً. وأوضح أحد الباعة أن أسعار الخضراوات زادت بواقع خمسة ريالات للكيلوغرام، وزادت الورقيات بواقع ريال، والفاكهة بواقع ريالين للكيلوغرام، وبلغ سعر كيلوغرام الموز خمسة ريالات، والبرتقال ثمانية ريالات، والتفاح ستة ريالات. وأكد أن هناك ارتفاعاً في أسعار البقدونس والكزبرة والجرجير. وحمّل بائع آخر بعض زملائه مسؤولية الارتفاع، بسبب التلاعب بالأسعار وقال: «هذا ناتج من قلة المراقبين من وزارة التجارة ومن جانب البلدية». وأوضح أن سعر صندوق الموز الذي كان يتراوح بين 45 و50 ريالاً وصل إلى 60 ريالاً، وأن صندوق البرتقال زاد من 18 إلى 23 ريالاً، وصندوق التفاح ارتفع من 75 إلى 80 ريالاً، والعنب المستورد سعره متذبذب، أما البلدي فهو بين 45 و50 ريالاً.

# قائد خلية الرياض" الإرهابية مؤذن حوّل مخزن المسجد مخبأً للمتفجرات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://alhayat.com/Details/429749

الرياض - تركي العقيل
منذ تعيينه مؤذناً لأحد المساجد أُعطي قائد خلية الرياض الإرهابية التي أعلنت السلطات الأمنية السعودية القبض على عناصرها أول من أمس، مفاتيح المسجد وملحقاته، وبينها مفتاح مخزن صغير، استخدمه أعضاء الخلية مخبأً لمواد كيماوية ومكونات متفجرة.
ولاحظ أهل مسجد الخليل، في حي السلي (جنوب شرقي الرياض)، أن المؤذن غيَّر قُفل المخزن، بعدما أصبح في عهدته بأيام قليلة، ما دفعهم إلى سؤاله عن السبب، فقال لهم إنه «يجري بعض التعديلات داخل المخزن».
باستثناء ذلك، لم يلحظ المصلون شيئاً على مؤذنهم. وقال المسن عبدالعزيز المشاري الذي يختلف إلى المسجد بشكل مستمر: «لم نر عليه أي ملاحظات تذكر». وبرر ذلك بأن المؤذن الجديد كان لا يطيل الجلوس في المسجد، فهو أول من يغادر بعد الصلاة. وأضاف: «حاولت التحدث معه ليتأخر ويراقب ويغلق الأبواب بعد خروج المصلين، إلا أنه كان يكتفي بالقول: إن شاء الله إن شاء الله».
وأكد أن تصرفاته لم تكن مريبة «وإلا كنَّا أبلغنا الجهات المختصة».
وأضاف وعلامات الصدمة لا تفارقه: «خدعنا وغرر بسكان الحي، وأظهر لنا أنه رجل فاضل وصاحب خلق، ولم يخطر ببالنا للحظة أنه يحاول زعزعة أمن الدولة، بالتعاون مع خلايا إرهابية، حتى كشف الأمر وتبينت نياته».

# مواطنون: مستشفى حائل" يحتضر والنخيلان أُطلق عليه رصاصة الرحمة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://alhayat.com/Details/429800

حائل - محمد الخمعلي وسالم الثنيان
دعا مواطنون في منطقة حائل إلى وضع حد للمشكلات التي تعاني منها المديرية العامة للشؤون الصحية في المنطقة، والتي تبدأ بتعثر المشاريع الصحية ولا تنتهي بالأخطاء الطبية، على حد قولهم، معتبرين أن طلب الدكتور عبدالعزيز النخيلان إعفاءه من إدارة مستشفى حائل العام كان رصاصة رحمة أصابت المستشفى المتهالك، مشيرين إلى أنه وضع حاجات المستشفى أمام وزير الصحة السابق الدكتور حمد المانع والوزير الحالي الدكتور عبدالله الربيعة أثناء زيارتهما التفقدية إلى منطقة حائل، لكن من دون جدوى.

ويقع مستشفى حائل العام وسط مدينة حائل ويطلق عليه الأهالي «المستشفى القديم»، وتأسس قبل 50 عاماً، ولم تكن تحيط به سوى بضع مبانٍ حكومية.
وقال عضو مجلس بلدي حائل السابق هتاش الهمزاني: «ذكرني بيان الشؤون الصحية حول استقالة النخيلان بمن اعتق مملوكه بعدما رمى نفسه بالبئر منتحراً».
ولفت سلطان حمود إلى أن بعض الأقلام غفلت عن مشكلة الصحة وحاولت البحث عن أسباب الاستقالة، وكأن مستشفى حائل العام كان ناجحاً والنخيلان أفشله، معتبراً أن «النخيلان لا يحيي الميت، والمستشفى متوفى بشهادة صادرة من وزارة الصحة».
وتعاني منطقة حائل من تعثر مشاريع صحية عدة، فالمستشفى العام في حي المصيف بسعة 500 سرير لا يزال متعثراً منذ خمسة أعوام، وهو ما يضطر بعض أهالي المنطقة إلى معالجة ذويهم في القصيم أو المدينة المنورة أو يسافرون إلى الأردن بحثاً عن العلاج.
إلى ذلك، رفض المتحدث الإعلامي باسم المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة حائل ماجد المعيلي، التعليق عما تردد عن وجود خلافات بين المدير السابق لمستشفى حائل العام الدكتور عبدالعزيز النخيلان ومدير «صحة حائل» الدكتور نواف الحارثي، بعد إعلان النخيلان استقالته من منصبه قبل يومين، وإصدار «الشؤون الصحية» بياناً تؤكد فيه أن ما تقدم به مدير المستشفى هو طلب إعفاء من منصبه وليس استقالة.
واكتفى المعيلي بالقول: «كان النخيلان في مقدم المهنئين لمدير صحة حائل أثناء معايدة الإدارة السبت الماضي»، نافياً تقدم مدير مستشفى بقعاء العام ونائبه باستقالتهما إلى المدير العام للشؤون الصحية.
إلى ذلك تسلم المساعد الإداري في مستشفى حائل العام الاختصاصي الاجتماعي سالم الهمزاني مهام إدارة المستشفى بصفة موقتة، بعد تقدم المدير السابق بطلب إجازة تستمر إلى ما بعد عيد الأضحى.
وكان أقارب مريضة توفي جنينها وأصيبت بفشل كلوي نتيجة نقل دم لها بشكل خاطئ في مستشفى حائل العام، أعربوا عن تخوفهم من أن يكون طلب الإعفاء الذي تقدم به الدكتور النخيلان للمدير العام للشؤون الصحية في حائل تهرباً من المسؤولية عن الحادثة.
وذكر محمد الرشيدي (أحد أقرباء المريضة التي أصيبت بالفشل الكلوي) أنه يخشى أن يكون الغرض من طلب الإعفاء التهرب من تحمل مسؤولية الخطأ الطبي، وعدم الخضوع مع بقية الطاقم الطبي إلى الإجراءات القانونية حياله.
وطالب الجهـات المسؤولة بمتابعة نتائج التحقيق، والتحفظ على كل من له علاقة إلى حـين الانتهاء من القضية.

# التحقيق في إصابة نزيلة لمركز تأهيل المجمعة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://alhayat.com/Details/429769

المجمعة - «الحياة»
تحقق شرطة محافظة المجمعة في قضية تعرض إحدى نزيلات مركز التأهيل الشامل لإصابات عدة، دخلت على إثرها مستشفى الملك خالد أول من أمس.
وأوضح مصدر في مركز تأهيل المجمعة لـ«الحياة» (فضل عدم ذكر اسمه) أن الحادثة كانت خلال حفلة أقامها المركز بمناسبة العيد يوم السبت الماضي، إذ كانت النزيلة تلهو على سريرها ببالونة هوائية صغيرة، وفجأة انفجر البالون، ومن شدة خوفها ارتطم رأسها بحافة السرير وأصيبت بإصابة بسيطة، وتم نقلها إلى المستشفى لتلقي العلاج، وما لبثت أن عادت وهي بصحة جيدة، لافتاً إلى أن الشرطة لم تستطع انتزاع أي إفادات من المصابة لعدم قدرتها على التحدث لنقص في قدراتها العقلية.

# وزير الداخلية يرعى ندوة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://alhayat.com/details/429849

الرياض - «الحياة»

يرعى وزير الداخلية الأمير أحمد بن عبدالعزيز خلال الفترة من 8 إلى 10 أيلول (سبتمبر) 2012 في مدينة الرياض، ندوة عن دور ومسؤولية جهات الادعاء العام وأجهزة القضاء في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بمشاركة عدد كبير من ممثلي النيابات العامة وهيئة التحقيق والادعاء العام وأجهزة القضاء من دول العالم، والتي تنظمها هيئة التحقيق والادعاء العام، بالتعاون مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف).

وأعرب رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام الشيخ محمد آل عبدالله، بحسب وكالة الأنباء السعودية، عن شكره وامتنانه إلى وزير الداخلية المشرف على الهيئة الأمير أحمد بن عبدالعزيز لموافقته على رعاية أعمال الندوة، التي تجسد حرص قيادة المملكة على تعزيز قدرة هيئات التحقيق والادعاء العام والأجهزة العدلية على أداء مهامها في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل العمليات الإرهابية، ومواكبة كل تطور في أساليب ارتكاب هذه النوعية من الجرائم العابرة للحدود، التي لا يقتصر خطرها على دولة بعينها.

وقال آل عبدالله: «إن احتضان المملكة لأعمال الندوة الدولية التي تناقش مسؤولية جهات التحقيق وأجهزة القضاء في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورعاية وزير الداخلية لأعمالها، يأتي امتداداً لجهود المملكة على دعم ومساندة كل جهد يهدف إلى تفعيل آليات مكافحة الجريمة المنظمة، وفي مقدمها جرائم غسل الأموال والإرهاب التي عانت كثير من الدول من أضرارها ومخاطرها على المستويات الأمنية والاقتصادية، لاسيما في ظل التطور الهائل في استخدام تطبيقات المعلومات والاتصالات في المعاملات المالية، والذي يضاعف من مسؤولية الجهات الأمنية والتحقيق والادعاء العام والأجهزة العدلية في مكافحة هذه الجرائم، وتقديم الدليل عليها، وملاحقة مرتكبيها».

# بعض السيدات يتعاطى معهن ك آلة" تعمل طوال الوقت من دون أن تشتكي

# التعامل الإنساني يحميك من شر الخدم" !

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/08/28/article763440.html

الخبر، تحقيق- عبير البراهيم

لا يمكن للأسرة أن تتوقع ما يمكن أن يبدر من الخادمة من شر ومن سوء نوايا، فمشكلة الخادمات ظهرت في الآونة الأخيرة مسلسل للتخطيط السلبي، من خلال الإضرار بالمنزل والأبناء، وربما جاء ذلك نتيجة تراكمات سابقة لديها، حيث لم يكن يملك «مكتب الاستقدام» كشفا دقيقا لها، لتتحمل الأسرة الأضرار، وقد يكبدها ذلك الخسائر!.

وعلى الرغم من أن بعض الأسر وقع ضحية لبعض الخادمات، إلا أن ذلك لا يُقلل من وجود خادمات تعرضن للظلم أو الإساءة، التي بدورها تدفعهن إلى الانتقام، وأداء أعمال تدخل ضمن الجريمة سواء مع الأطفال أو مع ربة المنزل، حيث كشف بعضهن عن سوء التعامل الذي تتعرض له من صاحبة المنزل، الذي يؤدي بها إلى الشعور بالتحامل والرغبة في الانتقام، كما أن بعض السيدات يتعاطين مع الخادمة ك «آلة» عليها أن تعمل طوال اليوم من دون أن تشتكي، وربما رافق ذلك سلبية في التعامل!.

ويبقى الدور كبيراً على «ربة المنزل» من خلال التعامل مع الخادمة ك «موظفة» تؤدي عملاً محدداً، ولابد من توفير الظروف المناسبة التي تمكنها من آداء واجباتها براحة تامة، كما أنه من المهم احترام عملها، فحينما تقوم بتنظيف مكان ما في المنزل لابد من تقدير جهدها بعدم تخريب المكان من قبل الأطفال، حيث تشعر أن عملها مقدر، بل إن ذلك يرفع من معنوياتها، وأخيراً لابد من تعميق ثقافة احترام حقوق الخادمة وإنسانيتها لدى الأبناء، وتلك مسؤولية الوالدين، حتى يكون الجميع شراكة في إنجاح هذا العمل.

الانتماء للأسرة

وقالت «ابتسام المقيطيب»: إن كثيرا من السيدات يعتقدن أن الخادمة مملوكة لهن، يفعلن بها ما يرغبن، من دون النظر إلى ما تريده، وما يمكن أن يمنحها الشعور بالراحة في آداء عملها، مضيفةً أن الخوف والحذر منها هو السلاح الأول في التعامل معها، مستشهدةً بواقعة الضرب التي تعرضت لها خادمة من قبل أحد الأقارب لمجرد أن أبدت الخادمة اعتراضها على إنجاز كثير من المهام في وقت واحد، فعبرت عن رفضها لاستخدام أسلوب الضغط عليها في العمل، مطالبة بالتخفيف عليها، الأمر الذي دفع ابن الأسرة إلى الاعتداء عليها بالضرب!، مبينةً أن المشكلة في اعتقاد بعضهم أن الخادمات فئة مستضعفة ومملوكين للأسرة بحكم كفالتهم من دون النظر إلى إنسانيتهم. وأضافت أن التعامل الحسن مع الخادمات يجعل منهن جزء من كيان الأسرة وكأنها واحدة من أفرادها، فهناك من الخادمات من يعشن بارتباط كبير وحميم مع العائلة التي تعمل معها، حتى أنها تخاف على أفرادها بشكل كبير كما لو كانت أسرتها، وتشعر بالانتماء الكبير إليهم، بل ربما قضت سنوات عمرها بأكمله وهي تعمل في هذا المنزل من دون وجود الرغبة لتغير المكان، ذاكرةً أن ذلك ما دفع إحدى الخادمات إلى المغامرة بنفسها حينما شب حريق في منزل كفيلها لتخرج طفله الرضيع وسط ذهول الجميع، وليس لذلك مبرر سوى حسن التعامل.

ارتباط إنساني

واتفقت معها «منابر محمد» التي عاشت معهم خادمة لأكثر من عشرة أعوام، حتى إن الأسرة كثيراً ما تنسى أنها خادمة لفرط الارتباط الإنساني الكبير الذي يربطهم بها، فحسن التعامل معها كان سببا في تشكيل قاعدة الإخلاص من قبلها، مضيفةً أن والدتها تحب هذه الخادمة بشكل كبير، وتتعامل معها كما لو كانت واحدة من أفراد الأسرة، ففي مناسبات الأفراح تشتري لها الجديد لترتديه وتشعر بالفرح، كما تعطيها المجال لأن تخرج مع أفراد الأسرة إلى الأسواق وتشتري

ما ترغب في الحصول عليه من مالها الخاص، كما تتحدث دائماً مع والدتي بحميمية عن أفراد أسرتها وتذكرها بأبنائها، وحينما تشعر أنها تحتاج إلى محادثتهم تتيح لها ذلك في أي وقت، حتى أصبحت تشعر أن هذا المنزل هو لها، مؤكدةً أن الألفة والود موجودان حتى مع الصغار قبل الكبار، والجميع يتعامل مع الخادمة فردا من الأسرة، بل ومن الممكن ممازحتها ومن الممكن تقديم الهدايا لها في حالة سفر أحد الأبناء.

وأضافت أن السر الحقيقي في حسن التعامل وفي التخفيف من حدة الضغط على الخادمة، أن هناك من ربات البيوت من تلقي بالحمل الكبير على الخادمة في كل شيء ليس فقط في إدارة المنزل بل حتى في تربية الأطفال، مشيرةً إلى قصة جارتهم التي تعد العزائم المرهقة للجارات، وتبقى تتحدث طويلاً مع النساء من دون الاهتمام بطفلها الرضيع، وحينما يطلب طعامه تنادي الخادمة التي تكون منغمسة في تنظيف المطبخ، فتترك كل شيء لتعد للطفل وجبته والأم تكمل أحاديثها مع الزائرات!.

توزان الشخصية

وذكرت «حسناء سعد» أن حسن التعامل ليس هو الأساس الذي يحمي من شر الخادمات، فهناك من الأسر من أحسنت التعامل مع الخادمة، وهناك من وفرت لها كل ما ترغب واحترمت إنسانيتها، ثم تفاجأت بهروبها أو بقيامها بجريمة بحق أحد الأبناء وسط ذهول الأسرة التي تؤكد حسن التعامل معها، مضيفة أن المشكلة تتعلق بضرورة أن يكون هناك تأكد كامل بتوازن الخادمة ثم المطالبة بتعامل إنساني راق معها، فالخادمة تأتي بكثير من العقد والأمراض النفسية التي تكون ضحيتها الأسرة، فهناك من الخادمات من يحرضها حسن التعامل إلى استغلال ذلك في الاستبداد، وربما إهمال العمل، أو التسلط على ربة المنزل إذا كانت شخصيتها ضعيفة، بل وإملاء شروطها وملاحظاتها.

وأشارت إلى أن شقيقتها التي تتصف بطيبة القلب الكبيرة وعدم القدرة على الإساءة لأحد أو استخدام أسلوب القسوة مع الخادمات، حينما قررت أن تأتي بخادمة توقع كثيرون أنها لن تستطيع أن تدير تلك الخادمة بشكل جيد، نظراً لفرط طيبة قلبها وتسامحها مع الجميع، مبينةً أنه حينما استقدمت خادمة تحولت شقيقتها إلى عاملة والخادمة إلى ربة المنزل، فهي من تأمر وتنهي وتحدد ضوابط البيت.

استغلال الطيبة

وأكدت «حسناء سعد» أن الخادمة استغلت حسن تعامل شقيقتها وطيبة قلبها حتى شعر زوجها بالأمر، الذي عمل على ترحيلها فوراً، موضحةً أن حسن التعامل جيد ولكنه ليس القاعدة الأساسية في الحماية من شرور الخادمات، فهناك من يكسبن بحسن التعامل، وهناك من يدفعهن حسن التعامل إلى استغلال ذلك بالتجبر وظلم الأسرة، مشددةً على أن خير الأمور الوسط والتعامل الذي يحترم الإنسانية من دون الإخلال بحقوق العامل ورب الأسرة.

وقالت «منى الشافعي» - أخصائية تطوير في الموارد البشرية: إن حسن التعامل حق للعاملة وليس أمراً إضافياً تتفضل به سيدة المنزل، فالقاعدة الأساسية في التعامل مع الخادمة ينطلق من عقد العمل الذي يبين أن لها حقوقا وعليها واجبات، وسيدة المنزل كذلك لها حقوق وعليها واجبات، مضيفةً أنه لا يوجد ضمانات حقوقية للخادمة، لكونها تعمل داخل المنزل، فليس هناك جهة تتابع العمل الذي تؤديه، من حيث الواجبات، موضحةً أنه مع الأسف هناك كثير من الخادمات اللاتي يأتين للعمل من الخارج لديهن فكرة مسبقة على بعض السيدات في المملكة، وتأتي تلك النظرة من خبرة سابقة غير جيدة، كأن لا تتعامل بعض النساء بشكل إنساني، فتأتي ولديها رغبة في الانتقام!.

ضمانات حقوقية

وأوضحت «منى الشافعي» أنه لا يوجد هناك ضمانات قانونية تحمي الأسرة، فحينما يبدر منها أي سلوك غير جيد أو هربت، فليس هناك ضمانات قانونية تحميها، مضيفةً أن الخادمة نفسها ليس لها ضمانات حقوقية، وهي تعمل من حيث تحديد عدد الساعات أو أجر إضافي، فليس هناك جهة رسمية مخولة بتتبع ومعرفة ما إذا كانت تعيش في ظروف إنسانية مناسبة لأي إنسان من حيث الطعام الجيد والملبس الجيد والتعامل الجيد، مشيرةً إلى أن كثيرا من الخادمات في المنازل تمرض ولا تتلقى أي نوع من الرعاية الصحية، كما أن غالبية الخادمات حينما تخرج من المنزل لأي سبب فإنها لا تعرف أن تعود إليه؛ لأنها لم تزود بمعلومات كافية كعنوانه، مؤكدةً أن الحقوق لابد أن تكون مشتركة بين الخادمة والأسرة وهي من تضمن الحماية من شرهم. وشددت على أن تتذكر دائماً ربة البيت أن هذه الخادمة هي موظفة تؤدي عملاً محدداً، مبينةً أن ربة البيت حينما تكون موظفة في مؤسسة، فمن المؤكد أنها تحب أن يوفر لها الظروف المناسبة التي تمكنها من آداء واجباتها براحة تامة، وذلك ما يجب أن ينطبق على الخادمة، فهي موظفة لابد من توفير سبل الراحة في مكان العمل.

مراقبة ومتابعة

وأكدت «منى الشافعي» أن هناك من ربات البيوت من يرفض جلب الأجهزة الحديثة، من باب أن الخادمة موجودة، وتنسى أنها موظفة في مؤسسة، وحينما يقدم لها في مجال عملها جهاز يسهل عليها آداء مهامها فإنه تسعد بذلك، مبينةً أنه عندما يشعر الموظف بالضغط الشديد عليه في العمل، فإنه يبدي الاعتراض، فالخادمة كذلك لابد من التعامل معها بإنسانية على أن تؤدي ربة البيت دور المراقبة والمتابعة، مشددةً على ضرورة احترام إنسانية الخادمة من خلال احترام عملها، فحينما تقوم بتنظيف مكان ما في المنزل لابد من تقدير جهدها بعدم تخريب المكان من قبل الأطفال، حيث تشعر أن عملها مقدر، بل إن ذلك يرفع لديها الشعور باحترام إنسانيتها، فتحب عملها، ناصحةً بأهمية تعميق ثقافة احترام حقوق الخادمة وإنسانيتها لدى الأبناء، وتلك مسؤولية الوالدين، حتى يكون الجميع شراكة في إنجاح هذا العمل.

# الأحوال المدنية تمكن المرأة من استخراج شهادة الميلاد لمولودها دون الحاجة لوجود الرجل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/08/28/article763401.html

الرياض - اسمهان الغامدي

تمكّن وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية المرأة من تسجيل مولودها لدى الأحوال المدنية واستخراج شهادة الميلاد له في حال امتلاكها إثبات الهوية الوطنية وبطاقة العائلة لإثبات النسب، وتستطيع إخراجها في الوقت الحالي دون أي عوائق.

المتحدث الرسمي باسم الأحوال المدنية الأستاذ محمد الجاسر أوضح ل «الرياض» أن امتلاك المرأة لإثبات الهوية الوطنية أصبح مطلباً ضرورياً خاصة وأن جميع الجهات أصبحت تعترف فيها كإثبات رسمي، مشدداً على أن أي جهة لا تعترف بها تعد مخالفة نظامياً، موضحاً في ذات السياق أنه لا يوجد أي توجه حالياً لإلزام المرأة باستخراج بطاقة الهوية الوطنية، ويحق لها امتلاكها من عمر ال 15 عاماً، ولا يشترط أن يكون معرفها رجلاً، فمن الممكن أن تعرف عليها امرأتان تملكان بطاقة الهوية الوطنية.

ونفى الجاسر أن يكون هناك ربط بين معاملات الأحوال من استخراج شهادة الميلاد وبطاقة الهوية الوطنية وتجديدها وخلافها من المعاملات، وبين المخالفات المرورية، فيما عدا التعميمات الصادرة من وزارة الداخلية.

# خبيران عقاريان: 1.4 مليار ريال تنعش القطاع في مكة المكرمة

# قروض العقاري" تكفي لتأمين مسكن لأسرة مكونة من ستة أشخاص.. بعيدا عن الرفاهية

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/28/459691

مكة المكرمة – بدر محفوظ

توقع عقاريون وخبراء اقتصاد في مكة المكرمة، أن يساهم قرار ضخ دفعة جديدة من القروض التي أعلن عنها صندوق التنمية العقاري أمس، في تقليص الفجوة بين العرض والطلب على شراء وبيع المساكن، إضافةً إلى خفض إيجارات السكن، بجانب ضخ وحدات سكنية جديدة في المنطقة. وكان مدير عام فرع صندوق التنمية العقارية في مكة المكرمة المهندس عبدالرحمن السعيد أعلن أمس، أن دفعة القروض الاستثنائية التي اعتمدها مدير عام الصندوق محمد بن علي العبداني بعد الانتهاء من بيع جميع فلل مشروع إسكان الرصيفة (غير المكتمل) شملت المتقدمين بطلبات القروض حتى الطلب رقم 44697، مشيراً إلى ضرورة مراجعة من صدرت الموافقة على إقراضهم، الفرع ابتداء من اليوم الثلاثاء.

وأوضح الخبير العقاري ورئيس اللجنة العقارية في غرفة مكة المكرمة منصور أبورياش لـ «الشرق» أن الدفعة الجديدة التي صرفت اليوم (أمس) للمواطنين من قبل الصندوق التنمية العقاري، سيعيد أمر بيع الفلل السكنية في إسكان الرصيفة للواجهة مرةً أخرى، كونها المتاح الأكبر أمام كافة الشرائح والطبقات القاطنة في مكة، مشيراً الى أن 1.4 مليار ريال هي قيمة القروض، وزعت على ثلاثة آلاف قرض. وأوضح أبورياش أن قرار صرف الدفعات سينشط السوق العقارية، وتحديداً قطاع الإنشاءات، مؤكداً أن الـ 5000 وحدة سكنية التي أعلنت عنها وزارة الإسكان أخيراً، سيتم الدفع بها قريباً، ما يساهم على تقليص الفجوة بين العرض والطلب في سوق العقار، كما أنها ستحل مشاكل السكن والأجرة وبيع الوحدات.

وأبان أبو رياش أن الخبراء عندما حددوا قيمة القروض العقارية، كانوا متأكدين أنه يكفي لأسرة سعودية واحدة، تتكون من ستة أشخاص، بمن فيهم الأب والأم، مؤكداً أن قيمة القرض كاف لشراء وحدة سكنية لهذا العدد. وقال: «أما إذا كان المقترض يبحث عن الرفاهية والتوسع، فإنه بالطبع لا يكفي. من جانبه، رأى الخبير الاقتصادي إبراهيم النجار أن صندوق التنمية العقاري يشهد تطورا كبيراً مقارنة بالسابق. وقال: «أصبحت أعمال الصندوق وخدماته تتسم بالتسهيل والمرونة، وهذا ما كان مؤملاً من السابق، مشيراً إلى أن المواطن السعودي بات بإمكانه الحصول على قرض دون أرض، وسابقا لم يكن يستطيع ذلك، وبات التعجيل بصرف القروض سمة من سمات الصندوق خصوصاً بعد إعانة الملك عبدالله ووزارة الإسكان له. وتابع: الصندوق يمتلك جدولة معينة لكل المتقدمين، ويتم الإعلان عن المستحقين بشكل دوري، وبإمكان أي طالب قرض وعن طريق موقع الصندوق الإلكتروني وعند إدخال رقم هويته، معرفة مواعيد صرف قرضه، ملمحاً إلى أنه في شهر رمضان، تم منح 5500 وهو مؤشر يدل على المرونة الكبرى التي بات يمتلكها الصندوق في تعاملاته مع المقترضين.

# لمستفيدي الضمان

# صرف 28 مليوناً للحقيبة والزي المدرسي

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120828/ln63.htm

الجزيرة - سلطان المواش:
أودعت وكالة الضمان الاجتماعي في حسابات المستفيدين و المستفيدات من الضمان الاجتماعي مبلغاً قدره 28,143,520 ريالاً لبرنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة و الزي المدرسي ، وهذا المبلغ يمثل استحقاقات البرنامج للفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 1433 /1434.
أعلن ذلك الناطق الرسمي بوزارة الشؤون الاجتماعية وقال إن برنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة و الزي المدرسي هو أحد البرامج المساندة و المعتمدة بموجب الأمر السامي الكريم رقم 10003/م ب و تاريخ 19 /12 /1429هـ و عددها تسعة برامج و هي [ برنامج الدعم التكميلي- برنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة و الزي المدرسي - برنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء- برنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء- برنامج المشاريع الإنتاجية - برنامج الفرش و التأثيث - برنامج المساعدات الضمانية -برنامج ترميم المنازل- برنامج التأمين الصحي ]، وأضاف الناطق الرسمي أن الوكالة حرصت و بتوجيه من معالي وزير الشؤون الاجتماعية وبمتابعة وكيل الوزارة للضمان الاجتماعي على إيداع هذه المبالغ قبل وقت كافٍ من بدء الدراسة لتمكين أرباب الأسر من شراء مستلزمات أبنائهم الدراسية من حقائب و زي مدرسي قبل البداية الفعلية للدراسة، واختتم تصريحه بتوجيه الشكر و العرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين و سمو ولي عهده الأمين حفظهما الله تعالى لما يوليانه من رعاية و اهتمام بأبناء و بنات مستفيدي الضمان الاجتماعي و الحرص على مواصلة تعليمهم و تذليل الصعاب و العقبات التي تعترض طريقهم في مجال التعليم و الدراسة.

# يستأنف جلساته 22 شوال

# الشورى يناقش نظام مكافحة الإغراق وتقارير الزكاة والمظالم والنقل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120828/Con20120828527917.htm

فارس القحطاني (الرياض)
يستأنف مجلس الشورى جلساته الاعتيادية يوم 22 شوال الجاري بعد إجازة الصيف وعيد الفطر، لمناقشة عدد من التقارير الحكومية، منها تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن مشروع اتفاق تعاون بين حكومتي المملكة وجمهورية الصين الشعبية في مجال الرياضة، والتصويت على وجهة نظر لجنة الشؤون المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمصلحة الزكاة والدخل للعام المالي 1431/1432هـ، وكذلك التصويت على

وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين لديوان المظالم للعامين الماليين 1429/1428هـ - 1431/1430هـ، والتصويت على وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي 1432/1431هـ.
كما يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن طلب الموافقة على النظام (القانون) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المعدل) ولائحته التنفيذية (المعدلة)، ويناقش تقرير لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية بشأن التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي 1431/1430هـ، ويناقش تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن التقرير السنوي للهيئة السعودية للتخصصات الصحية للعام المالي 1431/1430هـ، كما يناقش تقرير لجنة الشؤون التعميمية والبحث العلمي بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومتي المملكة وماليزيا للتعاون العلمي والتقني، ويصوت على وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومتي المملكة وماليزيا للتعاون العلمي والتقني، ويصوت على وجهة نظر لجنة الشؤون المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية للعام المالي 1432/1431هـ، ويناقش تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن تباين وجهات النظر حول مدى نظامية نظر اللجان الجمركية في قضايا تهريب الأسلحة والذخائر التي تصدر فيها أحكام قضائية نهائية من المحاكم الشرعية، ويناقش تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن طلب تفسير مصطلح (قدرة العائل) الوارد في الفقرة ( 10) من المادة (الأولى) من نظام الضمان الاجتماعي، كما يناقش تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن التقريرين السنويين للهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها للعامين الماليين 1431/1430هـ - 1432/1431هـ.

# أكدوا تواجدهم خلال الاستجواب في قضية مطاردة بلجرشي"

# أقارب أعضاء الهيئة" يوكلون محامياً للدفاع عنهم في الإدارية"

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120828/Con20120828527967.htm

علي صمان (الباحة)
وكل أقارب أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في محافظة بلجرشي محاميا للدفاع عن أقاربهم في قضية المطاردة التي ذهب ضحيتها المواطن عبدالرحمن الغامدي، فيما بترت ذراع زوجته وأصيب طفلاه خالد ودرر، نتيجة سقوط سيارتهم أسفل جسر وادي الحميد في السابع عشر من شهر شعبان الماضي.
وأشار سعيد مودان -أحد أقارب أعضاء الهيئة- أنهم اتفقوا على توكيل محام للترافع عنهم، وبين أن المحكمة الإدارية لم تستدع الأعضاء حتى اللحظة لسماع أقوالهم حول الحادثة، وقال: سيتواجد المحامي معهم خلال الاستجواب ويترافع عنهم في هذه القضية.
وأكد مودان نقلا عن الأعضاء، أن دورية الهيئة لم تشارك في المطاردة بصفة نهائية، مشيرا إلى أن الدورية الأمنية هي من طاردت سيارة الضحية حتى سقوطها، وهذا ما أكده أيضا البيان الصادر من إمارة منطقة الباحة، في حين كانت دورية الهيئة متوقفة تماما وعلى بعد 150 مترا تقريبا من موقع الحادث بوجود رجل الأمن الذي ترجل من الدورية الأمنية حين تم إيقاف المواطن وطلب منه الهوية الشخصية، إلا أنه لم يستجب له وتحرك بسيارته فطاردته الدورية الأمنية إلى أن سقط.
ولفت مودان، أن الدورية الأمنية خلال مطاردتها لسيارة الضحية حاولت تحذيره بأن الطريق الترابي الذي سلكه بعد خروجه من الطريق الرئيسي يشكل خطرا وطلبت منه التوقف لكنه لم يستجب فسقط أسفل جسر وادي الحميد.

وزاد، عند عودة الدورية الأمنية لتخبرهم بسقوط السيارة تحركوا للموقع، وكان أعضاء الهيئة أول من وصل، وبين أن عضو الهيئة محمود أبو حادي هو من أخرج الطفلة من السيارة وسلمها للعضو الآخر سالم علي عبدالخالق الذي سلمها بدوره للعضو خالد ناصر، حيث طلب من أحد المواطنين في تلك اللحظة إيصالها للمستشفى، في حين لم يتمكنوا من إسعاف البقية بسبب الحالة الصعبة التي كانوا عليها.

# الصحة": استبعاد الشركات المماطلة في صيانة المستشفيات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120828/Con20120828527919.htm

عبدالله المقاطي (ظلم)
أكدت وزارة الصحة أنها ستضطر إلى استبعاد الشركات الطبية وغير الطبية المتعاقدة معها لتنفيذ أعمال الصيانة في قطاعات الوزارة من المنافسات المستقبلية في حال تكرار الشكاوى عليها من عدم التجاوب.
وجاء في تعميم من وكالة الوزارة للإمداد والشؤون الهندسية مؤخرا أن على كافة قطاعاتها ومديرياتها في المناطق العمل على حث الشركات الطبية وغير الطبية على إنهاء أعمال الصيانة المناطة في المنشآت الصحية التي تحت مظلة وزارة الصحة.
وأكدت الوكالة أنه في حال عدم تجاوب أي شركة في مدة أقصاها سبعة أيام عمل ستعمل الوكالة على مخاطبة الشركة لإعطائها إنذارا نهائيا، وسيتم تقييم أدائها وستضطر لاستبعاد هذه الشركات من المنافسات المقبلة إذا تكررت الشكاوى من عدم تجاوبها.
وبينت الوكالة أن هذه الإجراءات تأتي بعد رصد ملاحظات ومشكلات في عدد من المناطق والمحافظات حيال عملية الصيانة وعدم توفر قطع غيار للأجهزة ومماطلة الشركات في عملية الإصلاح بحجة عدم توفر قطع، ما يؤثر على مستوى الخدمة الصحية المقدمة للمواطنين والتي توليها الوزارة جل اهتمامها للعمل على تلافي أي ملاحظة تؤثر على هذه الخدمات.

# الأطباء يباشرون تنظيف الأقسام بعد توقف العمال في مستشفى الولادة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120828/Con20120828528139.htm

محمد حضاض، أحمد السلمي (جدة)
لليوم السادس على التوالي استمر توقف عمال النظافة عن العمل داخل أروقة مستشفى العزيزية للولادة والأطفال في جدة بسبب عدم استلامهم رواتبهم الشهرية من الشركة المشغلة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوساخ داخل ممرات وغرف الأقسام المختلفة.

وذكر عدد من المراجعين لـ«عكاظ» أنهم فوجئوا بالرائحة الكريهة التي بدأت تفوح من بعض الممرات جراء غياب النظافة في الوقت الذي انشغل الأطباء والفنيون بنظافة الأقسام التي يعملون بها، في ظل توقف عمال الشركة المشغلة للنظافة عن العمل، رغم المطالبات المستمرة بتوفير عمالة بديلة.

وكان أكثر من 100 عامل وعاملة نظافة قد توقفوا عن العمل نتيجة عدم استلامهم مستحقاتهم من قبل شركتهم المشغلة لعقود النظافة داخل المستشفى أكثر من خمسة أشهر -حسب قولهم.

وكانت «عكاظ» اتصلت أمس الأول بمدير الشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي باداوود الذي أكد أن إدارته حولت قضية عمال وعاملات نظافة مستشفى العزيزية للجنة الخلافات العمالية بالمحافظة، بعد أن أخذت التعهد اللازم على مدير الشركة بتسليم راتب شهر للعمالة من أجل العودة للعمل داخل المستشفى.

وقال إن إدارته سوف تؤمن عاملات بديلات للاتي رفضن العمل إلا بعد استلام مستحقاتهن، وقال إن عددهن 7 عاملات، وإن البعض الآخر سوف يعود للعمل.

# إعانات لأبناء المعلمين الموتى الدارسين في الأهلية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120828/Con20120828527921.htm

نادر العنزي (تبوك)

دعت وزارة التربية والتعليم إداراتها في مختلف مناطق المملكة لحصر أبناء المعلمات والمعلمين الموتى والملتحقين بالمدارس الأهلية.

ووجه وكيل وزارة التربية والتعليم للشؤون المدرسية الدكتور سعد بن سعود آل فهيد تعميماً لجميع إدارات التربية والتعليم بضرورة التقيد بحصر أبناء المعلمات والمعلمين الموتى وهم على رأس العمل أو من أمضى منهم خدمة التدريس لمدة عشر سنوات على الأقل.

واشترطت الوزارة صرف إعانة انتظام الطالبة أو الطالب بالدراسة في المدارس النهارية والنجاح فيها، لا يتم صرف الإعانة لأكثر من أربعة أشخاص من أبناء المعلمة أو المعلم المتوفى، وإن زاد عدد الأبناء المستحقين عن أربعة في مراحل التعليم العام أو التعليم الموازي يصرف لهم جميعاً نصيب أربعة أبناء من أكثرهم استحقاقاً للإعانة وتوزع على الجميع بالتساوي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# مؤكدا إيداع مبلغ الدعم مباشرة في حساباتهم البنكية.. مدير هدف":

# صندوق الموارد" يهدّد بمقاضاة المدارس الأهلية المتلاعبة بالعقد الموحد للمعلمين

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.aleqt.com/2012/08/28/article_687001.html

وجدي القرشي من مكة المكرّمة

هدّد صندوق الموارد البشرية "هدف"، بمقاضاة المدارس الأهلية التي تخل بشروط العقد الموحد للمعلمين والمعلمات، مؤكداً أن أي مخالفة في تلك العقود تندرج تحت القضايا العمالية.

وحول بنود الاتفاق وآلية النص القانوني في العقد، أوضح إبراهيم المعيقل مدير صندوق الموارد البشرية، أن هناك عقداً مبرماً بين المعلم أو المعلمة مع المدارس الأهلية، وآخر بين المدارس الأهلية وصندوق الموارد البشرية، وكلاهما واضح البنود والحقوق، مشيراً إلى أن أي فصل تعسفي أو إخلال أو تأخر أو تعطيل، من أي طرفٍ كائن، سيعد قضية عمالية، استناداً إلى بنود هذا العقد.

وأكد المعيقل أنه ليست هناك نية لتعليق دعم المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية، الذين لم تقم مدارسهم برفع بياناتهم للصندوق، مؤكدا أن جميع المدارس الأهلية ملزمة برفع بيانات معلميها ومعلماتها على موقع الصندوق، بغية صرف مستحقات معلميها.

في مايلي مزيد من التفاصيل:

أكد إبراهيم المعيقل مدير صندوق الموارد البشرية "هدف" أنه ليست هناك نية لتعليق دعم المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية، الذين لم تقم مدارسهم برفع بياناتهم للصندوق، مؤكدا أن جميع المدارس الأهلية ملزمة برفع بيانات معلميها ومعلماتها على موقع الصندوق، بغية صرف مستحقات معلميها.

وأبان في الاجتماع، الذي عقد بحضور مالكي المدارس الأهلية في مكة المكرمة في مقر الغرفة التجارية الصناعية في العاصمة المقدسة أمس، بتنظيم قطاع الأعمال واللجان والتدريب في الغرفة، أنه سيتم تنفيذ الأمر الملكي فيما يتعلق برواتب معلمي ومعلمات المدارس الأهلية، وفق العقد الموحد في الأول من أيلول سبتمبر المقبل، مشيرا إلى أنه تم إكمال جميع الأمور المعلوماتية في هذا الصدد، موضحاً أن ثمة عقدا قانونيا بين الصندوق ووزارة التربية والتعليم واللجنة التعليمية للقطاع الأهلي والمعلمين والمعلمات.

وأضاف المعيقل أن جميع المدارس الأهلية ملزمة برفع بيانات معلميها ومعلماتها على موقع صندوق الموارد البشرية "هدف"، بغية صرف مستحقات معلميها، استناداً للأوامر الملكية، التي أعلن عنها خادم الحرمين الشريفين، التي تقضي بصرف إعانة مقدارها 2500 ريال "665 دولارا"، شهرية لمدة خمس سنوات لمعلمي المدارس الأهلية ومعلماتها.

وأفاد مدير عام صندوق الموارد البشرية بوجود عقد موحد يجمع الأطراف كافة، وتمت صياغته بطريقة قانونية محكمة ومميزة بحيث يضمن الحفاظ على حقوق جميع الأطراف، ناهيك عن أن العقد تمت صياغته برضا جميع الأطراف، محذراً من أي محاولة إخلال أو تعطيل أو تلاعب في بنود ذلك العقد.

وحول بنود الاتفاق وآلية النص القانوني فيه، أوضح المعيقل أن هناك عقدا مبرما بين المعلم أو المعلمة مع المدارس الأهلية، وآخر بين المدارس الأهلية وصندوق الموارد البشرية، وكلاهما واضح البنود والحقوق، مشيراً إلى أن أي فصل تعسفي أو إخلال أو تأخر أو تعطيل، من أي طرفٍ كائن، سيعد قضية عمالية، استناداً إلى بنود هذا العقد.

وأعلن أنه سيتم إيداع مبلغ الدعم المستند إلى القرار الملكي، في حسابات معلمي ومعلمات المدارس الأهلية مباشرة شأنها في ذلك شأن "حافز"، مبيناً أنها لن تكون عن طريق المدارس نهائياً، وستصرف في موعدها المحدد عبر حسابات الأيبان، التي تم تزويد صندوق الموارد البشرية بها.

وقال مدير صندوق الموارد البشرية إنه في السابق لم تكن هناك آلية واضحة المعالم لتوضيح الآلية بين المعلم والمدارس الأهلية، ولا بين المدارس الأهلية وصندوق الموارد البشرية، حتى إن مدة العقد سابقاً كانت فقط تسعة أشهر تستثنى منها رواتب الصيف، والآن باتت مدة العقد اثني عشر شهرا.

وأكد المعيقل أنه لا يحق للمدارس الأهلية بعد انقضاء السنوات الخمس، وهي مدة الدعم الملكي، فصل المعلمين والمعلمات استنادا إلى بنود العقد القانونية، مبيناً أن صندوق الموارد البشرية حرص على حماية حقوق المعلمين والمعلمات.

وزاد بالقول: "نربأ بالمستثمرين في القطاع التعليمي الخاص في المدارس الأهلية عن أي سوء، لكننا حريصون في السياق ذاته على حفظ حقوق أبنائنا وبناتنا من المعلمين والمعلمات على حدٍ سواء، مختتماً بأنه دعم سخي رفع السقف لأول مرة من ناحية الدعم إلى هذا الرقم".

المدارس الأهلية ملزمة فقط بـ 3100 ريال

وكانت اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي في مجلس الغرف السعودية قد بعثت خطابا لصندوق الموارد البشرية تشير فيه إلى أنها قد ناقشت موضوع العقد الموحد، ورأت ضرورة الالتزام بالنظام الصادر عن وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم 128 في 25 / 10 / 1421 المبني على نظام التأمينات الاجتماعية.

وأبانت أن المدارس الأهلية واستنادا إلى موجبات العقود الملزمة غير ملزمة أن تضع في العقد المبرم بينها وبين العاملين من المعلمين والمعلمات السعوديين والسعوديات سوى ما ستدفعه فعليا للموظف وهو حصتها من الراتب 2500 ريال + 600 ريال نقل المنصوص عليه في القرار الملكي رقم 121، وتترك حصة الصندوق 2500 ريال للصندوق نفسه مع الموظف، حسبما تم الاتفاق مع الصندوق في الاجتماع الخاص بصياغة العقد الموحد، وستكون توزيعات الأجر الشهري في العقد على النحو التالي 1500 ريال راتب أساسي، و 600 بدل نقل، و 1000 بدلات أخرى.

وينص العقد الموحد وفقا لما جاء في ثنايا القرار الوزاري، على تحديد رواتب معلمي ومعلمات المدارس الأهلية من السعوديين بـ 5600 ريال شاملة بدل النقل، إذ يتكفل صندوق الموارد البشرية بـ 50 في المائة من الراتب في السنوات الخمس الأولى، ما يعد دعما استثنائيا لم يعط لمنشآت أخرى من قبل.

وبتفصيل العقد الموحد، فإن الصندوق يقدم نحو 2500 ريال من مرتب المعلم أو المعلمة، بينما تتحمل المدرسة النصف الآخر من المرتب، إضافة إلى تكفل المدرسة بدفع 600 ريال كبدل نقل.

تجدر الإشارة إلى أن الصندوق أتاح الفرصة للمدارس في تسجيل بياناتها وبيانات المعلمين والمعلمات من خلال موقع الصندوق، كما طلب من المدارس الأهلية أن تكون مسجلة في "برنامج نور" التابع لوزارة التربية والتعليم، ولديها الرقم الوزاري للمدرسة حتى تتمكن من الدخول على نظام الصندوق، وتسجيل بيانات معلميها، علماً بأن التطبيق سيكون مع بداية الفصل الدراسي الأول المقبل.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# بينهم 8 آلاف قدموا بتأشيرة عمرة قائد أمن الطرق لـ "الاقتصادية" :

# مدير أمن الطرق لـ"الاقتصادية": ضبط 250 وافداً غير شرعي يومياً يتنقلون بين المدن

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.aleqt.com/2012/08/28/article_687005.html

فهيد الغيثي من الرياض

كشف لـ "الاقتصادية" اللواء خالد نشاط القحطاني قائد القوات الخاصة لأمن الطرق، أنه تم القبض على أكثر من 67 ألف وافد غير شرعي أو مخالف لأنظمة الإقامة والعمل، على الطرق السريعة خلال الأشهر التسعة الأخيرة، أي بمعدل يومي يبلغ نحو 250 وافداً، مشيراً إلى أن أبرز مخالفاتهم هي العمل لدى غير الكفيل بعد انتهاء الإقامة، ودخول البلاد بطريقة غير مشروعة "تسلل"، والإقامة غير المشروعة، وتشمل القدوم بتأشيرة عمرة أو حج أو زيارة ثم بعد انتهائها يمكثون في البلاد دون مغادرة.

وأوضح اللواء القحطاني أن عدد الأشخاص المتسللين والمقبوض عليهم بلغ 6299، فيما بلغ عدد الأشخاص المقيمين إقامة غير مشروعة نحو 8521، في حين تجاوز عدد المخالفين للأنظمة 52 ألفاً، ليبلغ بذلك إجمالي المقبوض عليهم 67 ألفا، وذلك خلال الفترة من 1433/1/1 حتى 1433/9/12.

وبيّن اللواء القحطاني أن من هذه المخالفات القدوم للسعودية بتأشيرة عمرة أو حج أو زيارة ثم بعد انتهائها يبقون دون المغادرة.

في مايلي مزيد من التفاصيل:

قال لـ "الاقتصادية" اللواء خالد نشاط القحطاني قائد القوات الخاصة لأمن الطرق: إنه تم القبض على أكثر من 67 ألف شخص ارتكبوا مخالفات، من أبرزها: العمل لدى غير الكفيل بعد انتهاء الإقامة، ودخول البلاد بطريقة غير مشروعة "تسلل"، والإقامة غير المشروعة، وتشمل القدوم بتأشيرة عمرة أو حج أو زيارة ثم بعد انتهائها يمكثون في البلاد دون مغادرة.

وأوضح أن عدد الأشخاص المتسللين والمقبوض عليهم بلغ 6299، فيما بلغ عدد الأشخاص المقيمين إقامة غير مشروعة نحو 8521، في حين تجاوز عدد المخالفين للأنظمة 52 ألفا، ليبلغ بذلك إجمالي المقبوض عليهم 67 ألفا، وذلك خلال الفترة من 1433/1/1 حتى 1433/9/12.

وبيّن اللواء القحطاني أن القوات الخاصة لأمن الطرق تقوم بالقبض على المتسللين والمقيمين إقامة غير مشروعة ومخالفي أنظمة العمل والإقامة وناقليهم على كافة الطرق المغطاة من قبل دوريات أمن الطرق، ومن هذه المخالفات دخول البلاد بطريقة غير مشروعة "تسلل" والإقامة غير المشروعة التي تشمل القدوم للسعودية بتأشيرة عمرة أو حج أو زيارة ثم بعد انتهائها يبقون دون أن يغادروا البلاد، وانتهاء الإقامة ومن ثم العمل لدى غير الكفيل.

وعن الإجراءات المعمول بها فيمن تثبت مخالفته الأنظمة، أوضح قائد أمن الطرق، أنه بعد القبض على المخالف يتم تسليمه سواءً ناقلاً أو منقولاً إلى جهة الاختصاص لتقوم الجهة المختصة "الجوازات" بمتابعة الإجراءات الجزائية بحقه وفق النظام.

وقال اللواء القحطاني: "إن بلادنا يقصدها كثير من الراغبين في العمل طلباً للرزق، حيث يجلبون معهم ثقافاتهم وعاداتهم وأخلاقياتهم، وبعض منهم يجلب معه فكرا إجراميا أو ضالا، سعياً خلف جني المال بشكل سريع ودون أدنى مسؤولية"، لافتا إلى أن "بعض العمالة الوافدة غير النظامية تتعمد البقاء في البلاد والعمل بطريقة مخالفة للنظام، ظناً منهم أنهم سيبقون في الخفاء دائماً، وللأسف يساعدهم على تحقيق ذلك بعض المواطنين الذين يرون أن هؤلاء المخالفين ممن يحتاجون إلى المساعدة والإحسان، أو يرون أن أجورهم متدنية فيقومون بإيوائهم وتوفير فرص عمل لهم".

وأشار إلى أن بعض ضعاف النفوس يعملون على نقلهم بين مناطق ومدن وهجر المملكة دون النظر إلى العواقب، وكل ذلك ولّد بيئة خصبة لمثل هؤلاء المخالفين، مستدركا: إلا أنه بفضل الله ثم يقظة رجال الأمن يتم القبض على المخالفين وناقليهم وتسليمهم إلى جهة الاختصاص وإيقاع العقوبة عليهم وفق النظام".

ونصح قائد أمن الطرق، المواطنين بألا يكونوا عوناً على الضرر ببلادنا الغالية وبأمنها واقتصادها، وألا يتم التهاون مع مخالفي أنظمة العمل والإقامة، وأن يكونوا يداً بيد مع رجال الأمن في القبض على هؤلاء المخالفين، نظراً لما يترتب على ذلك من مخاطر أمنية وأضرار اقتصادية واجتماعية.

وجدد دعوته لجميع المواطنين والمقيمين على حد سواء بعدم إيواء أو تسهيل تنقل المخالفين من منطقة إلى أخرى، حتى لا يتعرضوا للعقوبة والمساءلة، لافتا إلى أن أمن الوطن مسؤولية تشترك فيها جميع الجهات.

وأكد اللواء القحطاني، ضرورة تكاتف الجميع لحماية مقدرات ومكتسبات الوطن، مبينا أن التستر على المخالفين ونقلهم لا يخدم المصلحة العامة وقد يسهم في نشر الجريمة وإشاعة الفوضى في سوق العمل.

من جهة ثانية، نصح قائد أمن الطرق، سالكي الطرق باتباع الأنظمة المرورية، ومن ذلك: التأكد من سلامة الإطارات، اختيار الأوقات المناسبة للسير، القيادة بحذر في المواقع التي تشهد عبورا للجمال، ربط حزام الأمان، وغيرها من اشتراطات السلامة الأخرى.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# "الاقتصادية" رصدت العمالة حال تنزيلها تحت أشعة الشمس

# "الاقتصادية" ترصد نقل الأدوية لمستشفيات حكومية في سيارات مكشوفة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.aleqt.com/2012/08/28/article_686997.html

محمد طيران من عسير

رصدت "الاقتصادية"، أمس، نقل أدوية إلى صيدلية مستشفى محايل عسير عبر سيارات مكشوفة تحت أشعة الشمس الحارقة، وشُوهد العمال ينزلون الأدوية للصيدلية تحت أشعة الشمس، في ظل عدم وجود ناقلة مكيفة خاصة بالأدوية، ويضطر بعض العاملين في المستشفى إلى نقل الأدوية أحياناً بسياراتهم الخاصة.

من جهتها، وقفت هيئة مكافحة الفساد، أمس، ميدانياً على الوضع المتدهور الذي يشهده مستشفى محايل عسير العام شمال غرب أبها، وذكرت مصادر مطلعة أن الهيئة رصدت عديداً من الملاحظات المتعلقة بالوضع الصحي.

في مايلي مزيد من التفاصيل:

رصدت «الاقتصادية» أمس، نقل أدوية إلى صيدلية مستشفى محايل عسير عبر سيارات مكشوفة تحت أشعة الشمس الحارقة، وشوهد العمال ينزلون الأدوية للصيدلية تحت أشعة الشمس، في ظل عدم وجود ناقلة خاصة بالأدوية مكيفة، ويضطر بعض العاملين في المستشفى إلى نقل الأدوية أحيانا بسياراتهم الخاصة.

من جهتها، وقفت هيئة مكافحة الفساد أمس، ميدانيا على الوضع المتدهور الذي يشهده مستشفى محايل عسير العام شمال غرب أبها، وذكرت مصادر مطلعة أن الهيئة رصدت عديدا من الملاحظات الفنية والمتعلقة بالوضع الصحي والخدمات المقدمة في ظل تعطل أجهزة التكييف في قسم الطوارئ والصيدلية وبعض أقسام التنويم، الأمر الذي أدى إلى انبعاث الروائح والحشرات وتخوف عدد من المراجعين من انتشار العدوى في المستشفى وبين المرضى والزوار، مطالبين الجهات ذات العلاقة بإيجاد حل جذري يضمن عدم تكرار هذه الانقطاعات المتتالية للتكييف والكهرباء في ظل ارتفاع درجة الحرارة التي قاربت الأربعين درجة مئوية، وزاد من الوضع المأساوي وسوء النظافة انقطاع المياه.

وكانت «الاقتصادية» قد رصدت عند تسليم المشروع قبل عدة سنوات سقوط المياه على رأس وكيل الوزارة الذي كان يزور المستشفى أثناء هطول المطر، الذي لم يستغرق دقائق خلال زيارة وكيل وزارة الصحة.
وأرجع عدد من المسؤولين في المستشفى الأحداث التي تجري وعطل أجهزة التكييف وبعض الأعطال إلى سوء تنفيذ المستشفى وغياب إخصائيي الصيانة الذين يتم طلبهم من أبها على مسافة قرابة 100 كيلو ويستغرق وصولهم ومحاولة الإصلاح أياما، وطالبوا بإيجاد فرع لشركة الصيانة المتخصصة في المستشفى لضمان عدم تكرار مسلسل الإطفاء المتتالي للتكييف والتيار الكهربائي، واضطر الواقع الذي يشهده المستشفى إلى تزويد بعض أقارب المرضى مرضاهم بمراوح كهربائية ومراوح السعف القديمة، في الوقت الذي غادر فيه عدد من المرضى المستشفى هربا من تفاقم حالتهم الصحية وخوفا من انتشار العدوى والأوبئة.
ورصدت هيئة مكافحة الفساد حجم الضغط الكبير الذي يشهده المستشفى الذي لا يستوعب الأعداد الكبيرة التي تراجعه إلى جانب النقص الكبير في القوى العاملة وعدم وجود مستودعات وحاجة المحافظة إلى إنشاء مستشفى للنساء والولادة، إلى جانب رفع السعة السريرية للمستشفى.. وكانت الاقتصادية قد رصدت أمس خلال جولتها في المستشفى الجهود التي يؤديها الطاقم الطبي رغم العجز الذي يعانيه المستشفى.
وكان أحد العاملين في المستشفى من الجنسية الهندية أنه قد حاول إصلاح خلل ضرب الدائرة الكهربائية لتشتعل تلك الدائرة وتحرقه ويرقد حاليا في المستشفى، ويأتي هذا الإجراء في ظل عدم وجود شركة متخصصة للأعطال الفنية والأجهزة الخاصة بالمستشفى.
من جهته، أرجع سعيد النقير الناطق الإعلامي للشؤون الصحية في منطقة عسير الأمر إلى تذبذب القدرة الكهربائية للكهرباء العامة ما أدى إلى تعطل التكييف، مبينا أن الشؤون الصحية عمدت عددا من المهندسين من مدينة أبها لإصلاح العطل وأن شركة الصيانة تعمل على إصلاح الخلل الذي أدى إلى توقف أجهزة التكييف عن العمل.
وأكد النقير أن صحة منطقة عسير طلبت من وزارة الصحة زيادة الكمبروسرات لمواجهة ارتفاع درجة الحرارة والوضع الذي تشهده المحافظة خاصة في فصل الصيف الذي قد تتجاوز فيه درجة الحرارة الأربعين درجة، ما يدعو إلى تكثيف الجهود وزيادة الأحمال وتحسين وتجويد الوضع.
من جهة أخرى أكد عدد من الأطباء أمس سوء الوضع الذي يعيشه المستشفى من الناحية الفنية، الذي يؤثر سلبا في الخدمات الصحية المقدمة، مؤكدين أن احتمالات انتشار الأوبئة، والعدوى واردة في ظل الوضع الراهن للمستشفى.

# قرار تعجيزي يجبر طلاب التحضيرية بجامعة أهلية على الانسحاب

# مصدر مسؤول يؤكد ضرورة الالتزام بالشروط الأولية للكلية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.al-madina.com/node/397590

حسام الضفيان - المدينة المنورة - تصوير: علي الشهراني
تفاجأ عدد من طلاب المدينة المنورة الذين التحقوا بالسنة التحضيرية في كلية أهلية بالقصيم والملتحقين فيما بمنح من الدولة أو على نفقتهم الخاصة والراغبين في الانضمام إلى كليات الطب البشري، بإصدار عميد الكلية قرارا جديدا قبل بدء اختبارات نهاية العام بأسبوعين فقط يشترط فيه اجتياز السنة التحضيرية لدخول كلية الطب، وهو أن يحصل الطالب على 500 درجة أو ما يعادلها في اختبار «التوفل» مع اجتياز السنة التحضيرية بأي معدل. بينما لم يشترط هذا الشرط في بداية التحاق الطلاب من ضمن شروط الالتحاق بكلية الطب البشري وهي اجتياز جميع مواد السنة التحضيرية والحصول على أعلى من 300 درجة من مجموع درجات مهارات اللغة الإنجليزية فقط.
دراسة لـ 3 أشهر

من جانبهم قال طلاب لـ»المدينة» إن الاستعداد لامتحان «التوفل» يتطلب تحضيرا ودراسة لا تقل عن 3 أو 4 شهور لاجتيازه الأمر الذى حفزهم لتقديم خطاب شكوى الى وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري للنظر فيما وصفوه بـ»المصيبة» التي حلّت عليهم فجأة في آخر العام على حد زعمهم !.

القدرة والجهد

وقال فهد خالد عبدالرزاق: ارسلنا خطابا الى معالي وزير التعليم العالي وننتظر أن يلتفت ويضع حدا لهذا الأمر قبل بدء العام ففي هذا الشرط التعجيزي الذي تفاجأنا به نهاية العام انهاء لمستقبلنا جميعا وهذا لا يقلل من مقدرتنا واجتهادنا ولكن لا يخفى على الجميع صعوبة ذلك الامتحان خاصة بدون استعداد جيد له ولو اخبرونا بذلك الشرط في بداية العام لقمنا بالاجتهاد والاستعداد له جيدا وتلافينا ذلك الشرط المفاجئ

أخطاء الكلية

أسامة الربع والذي يدرس على نفقته الخاصة في الكلية تساءل هل يحق لنا أن نتحمل أخطاء الكلية التي تعترف بها وتجبرنا على الاستعداد للاختبار في فترة قصيرة وهل نتحمل تكاليف ذلك الخطأ أيضا كما أنه يوجد طلاب في سنة أولى طب وثانية طب لم يحصلوا على التوفل أو مايعادلها ومع ذلك أثبتوا جدارتهم وهذا يدل على استحقاقنا للالتحاق بالطب البشري خلال العام القادم واضاف الطالب عبدالرحمن الدرويش أن في كل جامعة سواء كانت أجنبية أو حكومية يوضح للطلاب المتقدمين للكلية أنه من شروط دخول كلية الطب الحصول على التوفل أو مايعادلها من بداية السنة الدراسية بخلاف ما ورد في كليتنا حيث تم اخبارنا .بعد تفاجئنا باستقالة العميد السابق وتعيين د . عبدالرحمن المزروع مشرفا عاما على الكليات وعميدا لكلية الطب البشري.

«المدينة» قامت بالاتصال على مصدر مسؤول في الكلية الذي أكد خطأ الكلية في استحداث ذلك الشرط في نهاية العام مطالبا عدم تطبيقه في هذا العام لعدم ظلم الطلاب الذين اجتازوا الشروط الأولية للالتحاق بالطب البشري مضيفًا أن ذلك الشرط قرر بتوجيه العميد الجديد الذي رفض الشروط الأولية الموضوعة للطلاب في بداية العام وهي أن يقدم في التوفل 5 أو مايعادلها. بالإضافة الى أن قسم اللغة الإنجليزية أصدر بيانا فيما يعادلها وهو أن يأتي الطالب في امتحان اللغة الإنجليزية 300 من 400 فلما انتقل العميد السابق وعين العميد الجديد رفض ذلك الأمر معللا أن ذلك الامتحان لا يعتمد عليه فقط نعتمد الامتحانات العالمية كـ»التوفل» أو «الأي ال اس» واضاف له ايضا امتحان كفايات الذي يقيمه مركز القياس الوطني بحيث الذي يأتي بنسبة 75 % في اللغة الإنجليزية، وما حصل أن جزءا كبيرا من الطلاب لم يستطع أن يعادل ويجتز أحد هذه الاختبارات.

و أكد أن عميد الكلية اخبرهم بذلك الشرط قبل الامتحانات النهائية بثلاثة أسابيع وأعطاهم فرصة للتحضير والاستعداد خلال فترة الصيف وعودة العام الجديد في شهر شوال واشار المصدر إلى أن الطلاب الذين اجتازوا جميع المواد في السنة التحضيرية قدموا اثبات طلب تسجيلهم في ا ختبار التوفل، وسيسمح لهم بدء الدراسة الى أن تظهر نتائج امتحان التوفل المشروط. وأشار المصدر إلى أنه كان بالإمكان أن يطبق هذا الشرط على طلاب الدفعة الجديدة، ولكن لو قامت الوزارة بالتحقيق في ذلك الأمر لتأكدوا أن الطلاب اعطوا مهلة كافية للاستعداد ولكن الطلاب ا لذين اعترضوا على ذلك الشرط لا يريدون أن يدخلوا في اشياء صعبة ولكن هذا لا يمنع أن معهم حقا في ذلك الاعتراض.

# أكّدوا وجود "محسوبيات" في الصرف.. ورئيس البلدية لـ "سبق": لا أعلم

# موظفو بلدية الخرمة: لدينا مستحقات مالية لم نتسلّمها خلال أربع سنوات

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://sabq.org/SImfde

عمر السبيعي، محمد الزامل- سبق- الخرمة:
ناشد موظفو بلدية محافظة الخرمة تدخُّل وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير منصور بن متعب، لصرف مستحقاتهم المالية التي مضى عليها أربع سنوات دون أن تُصرف، وسط وعودٍ بصرفها دون أن تتحقّق. "سبق" تلقت شكوى خطية مذيلة بأسماء موظفي البلدية، حيث قالوا: طالبنا بصرف مكافآتنا المُستحقة وهي مكافآت خارج الدوام والدورات والانتدابات، حيث مضت عليها أكثر من أربعة أعوام، وسط وعود مُستمرة.
وأضاف الموظفون في شكواهم: "عندما باشر رئيس البلدية الجديد مدني الجهني شرحنا له معاناتنا له ووعدنا بحل الموضوع، وتم رفع طلب إذن صرف من وزارة المالية لجميع المبالغ المتأخرة للسنوات الأربع وكذلك مكافآت خارج الدوام لعيد الأضحى والفطر لعام 1432هـ، وتمت الموافقة من وزارة المالية بصرف المبالغ المتأخرة كلها، لكن كانت المفاجأة من رئيس البلدية أنه رفض صرف المبالغ، بحجة أن هناك خارج دوام لبعض الموظفين حالياً، وإذا تم صرف المكافآت القديمة فلا يستطيع صرف المبالغ الجديدة المترتبة على ذلك"، مشيرين إلى أن مشكلة أخرى استُجدت أخيراً تكمن في دخول المحسوبية في الصرف، حيث "صُرفت المكافآت القديمة لبعض الموظفين، وعددهم على الأصابع، ولهم علاقات واسعة مع مسؤولي البلدية، دون مُراعاة للأولوية أو المُستحق للصرف منذ الأعوام الماضية".
وأضافوا: "بقيّة الموظفين لم يُصرف لهم شيء، بينما انتقل اثنان من زملائنا إلى رحمة الله ولم يتسلّما حقوقهما"، وكذلك لم يتم صرف الفروقات المستحقة لجميع موظفي البلدية المترتبة على زيادة سلم الرواتب بعد الزيادة بموجب الأمر الملكي الذي مضى عليه الآن أكثر من عام".
من جانبه، نفى رئيس بلدية الخرمة مدني الجهني علمه بالمستحقات المالية المتأخرة، وقال: "توليت رئاسة بلدية الخرمة منذ عشرة أشهر، والمستحقات المالية المتأخرة التي سبقتني لا علاقة لي بها أبداً"، وأضاف: "بإمكانك الرجوع للمسؤولين السابقين وسؤالهم عنها"، مؤكداً عدم وجود مستحقات مالية متأخرة إطلاقاً منذ توليه منصب رئيس البلدية، وأضاف بقوله: "لدينا ميزانية نتقيّد بها سنوياً، بحيث "يفترض الالتزام بالمصاريف السنوية، ولا يكون هناك التزامات متأخرة على ميزانية جديدة".
وقال رداً على سؤالٍ لـ"سبق" عن كون موظفي البلدية شرحوا له مُنذ توليه الرئاسة عن مُستحقات مالية سابقة متأخرة منذ أربع سنوات ووعده لهم حينها بحسمها، قال: "أنا لست مسؤولاً عنها، بإمكانك سؤال مَن تولى البلدية سابقاً. وأي عمل جديد كُلِفت به فأنا مسؤول عنه".

# 3 آلاف معلمة وإدارية بالشرقية بلا خطابات مباشرة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/57224.html

علي الريعان ـ الدمام

تكدست أكثر من 3000 معلمة وإدارية تم تعيينهن مؤخراً بمكاتب الإشراف التربوي لإدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية بعد تسلمهن قرار التعيين، وفوجئن بعدم وصول خطابات المباشرة.

وتقول معلمة رفضت ذكر اسمها أن اسمها كان ضمن قرار التعيين للسنة الدراسية الحالية وتم توجيهها لمراجعة مكتب إدارة التربية والتعليم في محافظة الخفجي، وبالرغم من أنها من سكان مدينة الرياض اضطرت للقدوم والسكن مع أبنائها في الخفجي، وحينما راجعت مكتب التعليم يوم الاثنين للمباشرة فوجئت بعدم ورود اسمها ضمن الموجهين في تلك الإدارة، وتواصلت مع إدارة التربية والتعليم بالمنطقة فأجابوها بأنه سينظر في الأمر وسيتم التواصل معها فيما بعد.

ويضيف «أبو ياسر» الذي أصدر اسم زوجته ضمن قرار تعيين المعلمات الجدد انه توجه من الرياض إلى محافظة الجبيل لمراجعة مقر توجيهها ولم تجد خطاب التوجيه ولم تباشر العمل وينتظر الرد في حال مباشرة العمل، ويضيف قائلاً: «هذا التأخير سبب لنا الكثير من المشكلات فقد اضطررت إلى تقديم إجازة اضطرارية لتأمين مسكن آمن لزوجتي في محافظة الجبيل، ولكننا لم نجد خطاب المباشرة وحينما توجهت إلى إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية اكتفوا بالقول: «ستصلكم رسالة بالمباشرة قريبا».

وتقول «أم خالد»: لا نعلم ما السبب في قضية تأخير توفر خطابات المباشرة لدى الإدارات الفرعية في المحافظات فلا نعلم حتى الآن أين نذهب فتعييننا معلق ما بين مكاتب التربية والتعليم بالمحافظات وإدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية ولا نعلم ماذا نفعل، ومن يتحمل كل هذه النفقات والجهد الذي نبذله؟.

وتضيف احدى الإداريات الجدد: لا أعلم حتى الآن أين مقر وظيفتي فحينما راجعت إدارة التربية والتعليم في محافظة حفر الباطن لم يجدوا اسمي في النظام الخاص بالإداريات الجدد وأنا بمفردي لا يمكنني السفر مع سائق أجرة لإدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية كي أراجعهم ولكني اتصلت عليهم وانتظر الرد، وتقول احدى موظفات إدارة التوجيه والإرشاد بالمنطقة الشرقية: «فوجئنا بأعداد المعلمات والإداريات الكثيفة اللاتي لم نجد لهن خطابات مباشرة أو أسماء ضمن المعينات، بالمقابل عملت المدارس على فتح سجلات خاصة بهن للحضور والانصراف حتى لا تهضم حقوقهن في حال توفر خطابات التعيين، ويتعتبرن غائبات.

وفي سياق متصل، قال المتحدث الرسمي باسم وزارة التربية والتعليم محمد سعد الدخيني إن الوزارة تعمل حاليا على توجيه كافة المعلمين والمعلمات والإداريين والإداريات إلى مدارسهم وقد تمت المباشرة ابتداءً من يوم السبت الماضي في المدارس الموجهين إليها ومن لم يتم توجيههم خلال اليومين الماضيين تمت مباشرتهم في مكاتب التربية والتعليم ويتم حاليا إنهاء إجراءات توجيههم للمدارس، من خلال فرق العمل بحسب الاحتياجات ومن المفترض أن يتم إنهاء هذه الإجراءات خلال هذا الأسبوع وقبيل بدء الدوام المدرسي يوم السبت المقبل.

# أرملة ترعى والدها المُسن و أبناءها وتعيش ظروفاً صعبة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/57196.html

أحمد الخزمري – الدمام

أم بدر 35 عاماً أرملة وأم لخمسة أيتام ( ثلاثة أولاد وابنتان ) حيث توفي زوجها وتركها وحدها تصارع مرارة الفراق والفاقة، فهذه المرأة تحمل على عاتقها أتعابا وأوجاعا مريرة لا تدري أين سينتهي بها الحال !! أم بدر تحدثت ونبرات الحزن تكسو ملامح وجهها فتقول :» توفي زوجي منذ ما يقارب العام بسبب مرض ألمّ به وقدرنا أن نعيش فراقه ورغم ذلك فأنا وبقية أسرتي مؤمنون بما ألمّ فينا من مصاعب بعده.

وتضيف أم بدر:» الراتب التقاعدي الذي أصبح يصرف لنا لا يتجاوز 4000 ريال وهذا المبلغ لا يكفي لإحضار متطلباتنا الغذائية والتي تشهد غلاء في الأسعار ناهيكم عن تحمل مبلغ إيجار المسكن الذي نعيش فيه ،والذي يصل إلى حدود 17 ألف ريال سنويا ، إضافة الى ذلك عدم قدرتي على توفير متطلباتهم الرئيسة وما يحتاجونه من أدوات عند بدء الدراسة» ،

وتضيف أم بدر :» رغم كل المصاعب التي أواجهها من ظروف مادية ونفسية فأنا لم أتخلَّ عن والدي المسن و الذي يعيش معي في نفس المنزل فأنا من أقوم برعايته والاعتناء به، بحيث أوفّر له كل الأدوية التي يحتاجها بالاضافة الى أني أقوم بمراجعة المستشفى به لإكمال مراحل علاجه يوما بعد يوم علما بأننا لا نملك حتى سيارة نستغلها للذهاب بها لقضاء المشاوير الخاصة بنا، وتشير أم بدر بأنها راجعت الجمعية الخيرية في بغرض صرف بعض المعونات الغذائية البسيطة والتي يتم صرفها كل شهرين وهي الأخرى لا تكفي لأسبوع واحد وتنقضي، حيث تقول:» أنا الآن لا أطلب سوى توفير مسكن يضمّني أنا وأبنائي الخمسة لتأمين مستقبلهم ،حيث ليس لهم بعد الله سوى أهل الخير الذين أتمنى مساعدتهم لي والنظر في أحوالي المادية الصعبة.

# مديرات المدارس: ميزانية الصيانة والنظافة لم تصرف

# أكدن الاستعانة بعمال الشوارع لتنظيف المدارس

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111347&CategoryID=5

الرياض: فاطمة باسماعيل

أكدت عدد من مديرات المدارس لـ"الوطن" أن الأعباء الملقاة على عاتقهن جعلتهن يفكرن في الرجوع للعمل كمعلمات، لأن الوزارة أصبحت تلقي بكافة المسؤوليات على المديرة، التي تعمل بدون حوافز، وتعامل معاملة أي إدارية بالمدرسة، رغم ما تعايشه يوميا من ضغوطات تتزايد بسبب قرارات الوزارة، التي كان آخرها توكيل المديرة بكل أعمال المدرسة، من صيانة ونظافة عبر إعطائها ميزانية تشغيلية، لم يتم صرفها كاملة مع الأسف على حد قولهن.

وفي هذا الصدد، قالت بدرية محمد، مديرة إحدى المتوسطات بالرياض، إنه رغم بدء الدراسة لم يتم صرف بنود الصيانة والنظافة من الميزانية التشغيلية إلى الآن، فاضطرت لجلب عمال من الشارع لتنظيف مدرستها قبل عودة المدرسات.

وأضافت أن هذه المعاناة بدأت منذ أن قررت الوزارة قيام المديرة بهذه المهام، دون مراعاة أنهن غير قادرات على التعامل مع هذه المواقف.

أما الإدارية صفية مرشد، فأكدت أن ما صرف للمديرات حتى الآن هي ميزانيات التجهيزات المدرسية والنشاط والتدريب، ولم تصرف بنود الصيانة والنظافة وهي ميزانية ضئيلة، ولا يمكن للمديرة أن تحول تلك البنود لتغطية النقص في بند النظافة.
فيما طالبت العنود إبراهيم "إدارية"، بتوفير شركات نسائية تعمل على تنظيف المدارس حتى تتمكن المديرات من الوقوف على أعمال العاملات، بدلا من الاستعانة بعمالة من الشارع، لا تقوم بواجبها بشكل كاف، وهي فرصة لتوظيف السعوديات في أماكن نسائية تناسب خصوصية المجتمع.
واشتكت مديرة إحدى الابتدائيات ـ فضلت عدم ذكر اسمها ـ من أن المبلغ المقرر للميزانية التشغيلية لا يفي بالبنود الموضوعة من أجلها، فكيف يمكن تدريب 46 موظفة بمبلغ 4 آلاف ريال فقط؟ كما اشتكت من أن الوزارة تصر على وضع مبلغ الميزانية التشغيلية في حساب المديرات الشخصي، وهو ما يسبب إرباكا لهن. وتساءلت: لم لا يتم صرف شيكات تصرفها المديرة بدلا من وضعها بدون سابق إنذار في الحساب الشخصي لها، وهي لا تعلم من أين أتى المبلغ؟.

# قاعات دراسية للتعليم العالي داخل السجون

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111346&CategoryID=5

المدينة المنورة: عبدالعزيز الحربي
أكد مساعد مدير عام السجون للإصلاح والتأهيل اللواء حيدر الحيدر، أن المديرية العامة للسجون أنهت هذا الأسبوع استعداداتها لاستقبال النزلاء الراغبين في مواصلة تعليمهم الجامعي من خلال تجهيز قاعات تتيح للسجناء تلقي تعليمهم الجامعي النظامي داخل السجن.
وقال في تصريح إلى "الوطن" إن مدير عام السجون اللواء علي بن حسين الحارثي، وجه مديري الإصلاحيات والسجون بكافة المناطق بتجهيز قاعات دراسية للتعليم العام وأخرى جامعية تتيح للنزلاء تلقي تعليمهم الجامعي النظامي من داخل السجون، وذلك من منطلق مسؤولياتها وإسهاماتها المجتمعية في المساهمة في احتواء السجين وتهيئة المناخ المناسب له ليعود عضواً صالحاً في مجتمعه، وإنفاذا للتوجيهات السامية برعاية هذه الفئة وإتاحة الفرصة لهم لاستكمال تعليمهم العام والجامعي.
وأشار إلى أن المديرية انتهت أخيراً من توقيع اتفاقية مع مؤسسات التعليم العالي لتمكين النزلاء من مواصلة تعليمهم الجامعي المنتظم داخل السجون، خلافا للأعوام السابقة، فقد كان النزلاء يتلقون تعليمهم الجامعي عن طريق الانتساب أو من خلال برنامج التعليم عن بعد في خطوة تطبق لأول مرة في السجون.
وبيّن أن البرنامج يتوافق مع الخطة الدراسية المعتمدة بنظام المقررات في الجامعات، ويخضع الطلاب فيه للقواعد واللوائح الجامعية، وتطبق عليهم لائحة الدراسات والاختبارات للمرحلة الجامعية، مشيراً إلى أن ما يزيد عن 6000 نزيل ونزيلة استفادوا من البرامج التعليمية بالمدارس الداخلية للسجون العام المنصرم.

# "التربية" تربط صرف إعانات "المدارس الأهلية" بـ"التنمية العقارية"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=111350&CategoryID=2

الرياض، أبها: محمد آل ماطر، أحمد عامر
أكدت وزارة التربية والتعليم على ملاك المدارس الأهلية في كافة مناطق ومحافظات المملكة "بنين وبنات" على أهمية إحضار مشهد من صندوق التنمية العقارية يفيد بعدم وجود مستحقات مالية على مالك المدرسة كشرط للحصول على الإعانة السنوية التي تقدمها "التربية" للمدارس الأهلية.
وتضمنت الشروط - التي اطلعت عليها "الوطن" -، أن تكون المدرسة الأهلية حاصلة على شهادة تسجيل في التأمينات الاجتماعية وسارية المفعول لمدة 6 أشهر، وشهادة أخرى تثبت تحقيق السعودة المطلوبة من مكتب العمل وسارية المفعول لمدة 6 أشهر أيضا، والرفع بكامل تلك الأوراق مع السجل التجاري للمدرسة إلى الإدارة التعليمية في المنطقة أو المحافظة التعليمية.
وأكدت وزارة التربية على أنها بصدد صرف مستحقات الإعانة للعام الدراسي 1432/ 1433، حيث طلبت سرعة إرسال البيانات والأوراق لإدارات الشؤون الإدارية والمالية لصرف المستحقات.
في ذات السياق، جددت بعض الإدارات التعليمية مع مطلع العام الدراسي الجديد نداءها لإدارات المدارس الأهلية "بنين وبنات" بالدخول لموقع صندوق تنمية الموارد البشرية وتسجيل كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بشاغلي الوظائف التعليمية السعوديين بها، مع التأكيد على أن مديري تلك المدارس هم من يتحملون كامل المسؤولية حول البيانات المدخلة في البرنامج.
يأتي ذلك في ظل الخطوات المتسارعة لتنفيذ الأمر الملكي الخاص برفع رواتب شاغلي الوظائف التعليمية السعوديين بالمدارس الأهلية إلى 5600 كحد أدنى يتحمل صندوق تنمية الموارد البشرية منها 50% لمدة 5 سنوات مقبلة.

# مصاب بمرض "نقص المناعة" يتعرض للتهديد من أسرته

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=111311&CategoryID=3

الرياض: ماجدة عبدالعزيز
يتعرض الشاب (ب. خ) لتهديدات من قبل أسرته بعد أن كشف عن اسمه الحقيقي ووضع صورته الشخصية على حسابه الخاص الذي يحمل عنوان "أمجد مصاب بالإيدز" في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، واستنجد في تغريدة كتبها أمس بمتابعيه، في حال تعرض لمكروه بتبليغ الشرطة واضعا عنوان منزله.
وقال الشاب في حديث إلى "الوطن" إن سبب كشفه عن اسمه الصريح ووضع صورته هو رغبته الشديدة في نشر التوعية بمرض نقص المناعة المكتسب والإصابة به وكيفية التعايش معه، خاصة بعد عرض حلقة عن مرض الإيدز في مسلسل "سكتم بكتم" الذي عرض في رمضان في حلقة بعنوان "نقص المناعة".

وذكر أنه بعد الدقيقة 20 من حلقة المسلسل، بدأ عرض معلومات خاطئة عن مرض الإيدز ومنها عزل المريض والتعقيم وغيرها من الأخطاء التي لا تغتفر، الأمر الذي دفعه لمحاولة التواصل مع الممثل فايز المالكي لتوضيح هذه المعلومات له، ولكنه للأسف رفض الرد عليه وقام بحجب حسابه واستغرب هذا الموقف خاصة من ممثل كان سفيرا للنوايا الحسنة في الأمم المتحدة.

أمام ذلك، قال الممثل فايز المالكي إنه سعى من خلال حلقة عن مرض نقص المناعة، لتقديم رسالة توعوية للشباب وليس الإساءة والتجريح لأي أحد مصاب أو مريض، مضيفاً: "وما عرض هو قصة واقعية لمريض أصيب بالإيدز عن طريق ممارسة الجنس أثناء سفره خارج المملكة". وذكر المالكي أنه تحدث في الحلقة عن طرق الإصابة بالمرض وتمنى الشفاء لكل المصابين. أما عن حجبه للشاب ورفضه الرد عليه، قال المالكي: "لا أقبل الرد على من لا يحترمني ويجرحني بالكلام ولو تحدث معي بأسلوب أفضل لرديت عليه".

وأشار إلى أنه لم يرده أي استياء من الحلقة، بل على العكس وجد الثناء عليها وعلى طريقة عرضها، مضيفاً أنه عضو في الجمعية الخيرية لمرضى الإيدز ولم يجد أي شكوى أو استياء لا منهم ولا من غيرهم.

وبالعودة إلى الشاب (ب. خ) قال إنه أصيب بالمرض عام 2002، خلال زيارة عمل لوالده تعرض خلالها لحادث مروري نتج عنه إجراء عملية جراحية له ونقل دم اتضح بعدها أنه ملوث بمرض نقص المناعة الإيدز. واكتشف إصابته بالمرض بعد ثلاث سنوات حيث تداعت صحته وبدأت تظهر عليه أعراض المرض. وأضاف أنه عانى كثيرا من أسرته حيث تم حبسه وتقييده بالسلاسل وعزله حتى تقبلوا الأمر، لكنه ما زال يعاني من الاضطهاد، خاصة بعد أن كشف عن هويته الحقيقية.

وأشار إلى أن كشفه عن هويته جاء لعدم خجله من إصابته بالمرض، وأن المرضى به لا يصابون دائما نتيجة سلوكيات أخلاقية غير حميدة. ويسعى الشاب من خلال تغريداته على "تويتر" للتوعية بالمرض وأنه مرض مزمن مثل السكري وضغط الدم عليه أن يأخذ دواء يوميا ويعيش كغيره من البشر إلى جانب تأسيسه لقناة شخصية على موقع اليوتيوب تعرض كل ما يتعلق بمرض نقص المناعة.

# عرعر: متعاقدون مع الأمانة" يمتنعون عن العمل احتجاجاً" على تدني الأجور

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://alhayat.com/Details/430125

عرعر - خالد المضياني

امتنع نحو 25 مواطناً متعاقداً مع أمانة منطقة الحدود الشمالية عن العمل أمس، بسبب تدني رواتبهم التي لا يزيد أعلاها عن 1850 ريالاً على حد قولهم، في الوقت الذي اعتذر فيه مسؤولون في «الأمانة» عن زيادة أجورهم حالياً، وذلك خلال اجتماعهم بالممتنعين لمحاولة ثنيهم عن قرارهم.

وأكد عدد من الموظفين الذين يعملون في مشروع سقيا الزراعة التي تتعهد «الأمانة» تشغيلها، أنهم خاطبوا «الأمانة» سابقاً بشأن زيادة رواتبهم، إلا أن ذلك لم يحدث، على رغم الوعود المتكررة.

وقال مونس العنزي وهو أحد الموظفين الممتنعين عن العمل لـ«الحياة»: «الأمانة تماطل في زيادة رواتبنا، التي لا تكفي حالياً للوفاء بالتزاماتنا المادية، فأنا متزوج وربّ أسرة والكثير من زملائي كذلك»، مبدياً استغرابه من الطريقة التي تعامل فيها مسؤولو «الأمانة» مع الموظفين، وهي تخييرهم بين الوظيفة على وضعها الحالي أو إنهاء خدماتهم إذا لم يعودوا إلى العمل.

أما مالك العنزي فهو في العقد الرابع من عمره ومتزوج ولا يزيد راتبه عن 1500 ريال: «وظيفتي سائق بعقد مع الأمانة منذ عامين، ولم يزد راتبي خلال تلك الفترة». ويحلم مالك بأن يحصل على وظيفة أفضل يوماً ما أو راتب يكفيه قضاء حوائج أسرته ووالديه الكبيرين في السن.
إلى ذلك، ذكر وكيل أمانة منطقة الحدود الشمالية للخدمات نايف المجلاد، أن الأمانة وقعت عقوداً مع عدد من الموظفين يعملون على بند السقيا بهذا المبلغ ولا يحق لهم المطالبة بزيادة.
وقال المجلاد لـ «الحياة»: «أبلغتهم بأن يعملوا بهذا الراتب أو الانتظار حتى وقت آخر لعل الله يأتي بخير ويتم رفع رواتبهم، ولكن في الفترة الحالية لا يمكن زيادة رواتبهم، ونتمنى أن تتم زيادة رواتبهم قريباً».

# نزاهة" تدعو الصحة" إلى التحقيق في مشروع مستشفى بيش"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://alhayat.com/Details/430129

طالبت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» وزارة الصحة بالتحقيق في تعثر مشروع مستشفى بيش في منطقة جازان، ومحاسبة المتسببين في تردي أوضاعه.
وأوضح مصدر مطلع في الهيئة أنه تم ترسية مشروع مستشفى بيش سعة 100 سرير على إحدى الشركات الوطنية بقيمة تجاوزت 61 مليون ريال، وبمدة تنفيذ 24 شهراً، تنتهي بتاريخ 1429/4/3هـ، وأنه تم تمديد العقد 280 يوماً، مشيراً إلى أن المقاول عزا أسباب تأخر المشروع إلى تأخر تسليم مخطط الموقع العام له، والتأخر في التعاقد مع الاستشاري، وتأخر تعميده بتنفيذ الميدات المستجدة، وتوقف الأعمال في الأرضيات للمبنى الرئيسي، وإلى إعادة إعداد المخططات التنفيذية للأنظمة الكهربائية وأعمال التكييف والسقف المستعار.
وأشار إلى أنه على رغم التباطؤ في اعتماد مخططات المقاول، لوحظ تراخي المقاول في أداء الأعمال، وعدم التزامه بتاريخ التسليم النهائي، وأن المقاول علل تأخره بسبب وقف صرف المستخلصات له منذ تاريخ 1430/1/13هـ، إضافة إلى تأخر الوزارة في سرعة اتخاذ القرارات الفنية، وقيام إحدى الشركات بتوريد أجهزة طبية حديثة، وتركها خارج المبنى مدة شهر معرضة لأشعة الشمس والغبار والأمطار والسرقة، لافتاً إلى أن الهيئة طالبت وزارة الصحة بإجراء التحقيق في أسباب تعثر المشروع، وتعطيل الاستفادة منه طوال السنوات الخمس الماضية، وتحديد المسؤول عنها ومحاسبته.

# غرفة الرياض ومعهد القضاء يُطلقان دبلوما تأهيليا للمحامين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.aleqt.com/2012/08/29/article_687367.html

"الاقتصادية" من الرياض
تنظم الغرفة التجارية الصناعية في الرياض ممثلة بمركز التدريب والإدارة العامة للشؤون القانونية بالتعاون مع المعهد العالي للقضاء، دبلوما مهنيا متخصصا لتأهيل المحامين خلال الفترة من 2012/09/15-2013/04/30م، بما يعادل سنة دراسية كاملة (33 أسبوعا)، من السبت وحتى الثلاثاء من الساعة السادسة مساء إلى التاسعة والنصف مساء.

وقال حسين العذل أمين عام غرفة الرياض إن الدبلوم هو ثمرة التعاون بين الغرفة والمعهد العالي للقضاء، ويأتي في إطار حرص الطرفين ورغبتهما في سد احتياج السوق السعودية من الكوادر الوطنية المؤهلة للعمل في مهنة المحاماة.
وأضاف أن الدبلوم موجه لحملة شهادة البكالوريوس من كليات الشريعة أو القانون والأنظمة ممن يعملون في مهنة المحاماة حالياً أو يرغبون في العمل بمهنة المحاماة، يركز على إعداد المحامين إعدادا علميا يساهم في التعاون مع الجهات القضائية، ويعرف العاملين في هذا المجال بالأنظمة المستحدثة على يد المتخصصين طبقاً لأصول علمية دقيقة ومتخصصة.
وأشار العذل إلى أن الدبلوم يتناول عدة محاور رئيسة أهمها فقه المعاملات، والمدخل إلى الأنظمة، ونظام المرافعات الشرعية، والإثبات والقرائن، والمحاماة فقهاً ونظاماً، والقضاء الإداري، والنظام التجاري، وصيغ العقود، والدعاوى والمذكرات، وفقه الجنايات، وجرائم تقنية المعلومات، نظام الإجراءات الجزائية، وإدارة وتنظيم مكاتب المحاماة، الاختصاص القضائي، ومهارات الاتصال والتفاوض، أخلاقيات المهنة، وحقوق الإنسان في الإسلام، والتحكيم، وحقوق وواجبات العامل في نظام العمل السعودي.
ويشمل الدبلوم تدريبا عمليا لدى الدوائر القضائية ذات العلاقة، ومن ثم تطبيقا عمليا لمدة شهرين لدى مكاتب المحاماة والإدارات القانونية بمنشآت القطاع الخاص، وذلك بهدف ربط الجانب العلمي بالجوانب التطبيقية المستمدة من واقع الأداء في القطاع الخاص.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

# ساعات الدوام الطويلة تأخذ من إنتاجية موظف القطاع الخاص

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.aleqt.com/2012/08/29/article_687411.html

"الاقتصادية" من الرياض
أكد قراء "الاقتصادية الإلكترونية" حاجة موظفي القطاع الخاص إلى تقليص عدد ساعات العمل الأسبوعية ومنح الموظفين يومين إجازة اسبوعية، مشيرين إلى أن الوضع الحالي للعمل في القطاع الخاص يأخذ حيزا كبيرا من حياتهم الخاصة ولا يعطيهم فرصة للراحة خصوصاً لمن يعلمون في المدن الكبيرة ويحتاجون أسبوعياً للتوجه إلى زيارة أقاربهم في مدن أخرى.
ورأى آخرون أن ساعات العمل في القطاع الخاص تعتبر طويلة ومنهكة ولا تؤدي الأهداف المطلوبة، معتبرين أن إنهاك الموظف بهذا العدد الكبير من الساعات يقلص من قدرته على تحقيق الأهداف اليومية والشهرية وهو ما ينعكس على الأداء العام للشركة أو المؤسسة، خصوصاً إذا ما كان الموظف من ذوي الأجور المنخفضة.
وجاءت تعليقات القراء إثر ما أكد مصدر في وزارة العمل لـ "الاقتصادية" أنه بعد ثلاثة أسابيع من الآن سيعقد حوار يجمع أطراف الإنتاج من "الجهات الحكومة، أصحاب العمل، وموظفين"، لأخذ وجهة نظر الجميع ورفع توصيات إلى مجلس الوزراء حول موضوع تحديد ساعات العمل، ومنح إجازة يومين في الأسبوع لموظفي القطاع الخاص، مشيراً إلى أن هناك دراسات وأبحاثا قدمها أكاديميون من خارج القطاع الخاص سيتم طرحها ومناقشتها خلال الاجتماع القادم، وذلك في مركز الحوار الوطني، منوها بأن الوزارة تعمل على تصحيح أوضاع القطاع الخاص لخفض نسبة البطالة، واستيعاب العدد الأكبر من الشباب السعودي. وقال قراء إن دراسة ساعات عمل الموظفين في القطاع الخاص هو من القرارات الصائبة في وقت مناسب في تطور تشهده المملكة في الناحية الاقتصادية والتعليمية، مشيرين إلى أن الأهم في تحديد ساعات العمل هو التخفيف عن الموظفين ومنحهم مساحة ليعودوا للعمل وهم أكثر قدرة على تحقيق أهدافه، مؤكدين أن معظم الأقسام الإدارية في الشركات الخاصة تخالف ساعات العمل وموظفيها يقضون أكثر من عشر ساعات.
وأكدوا أن كثرة عدد ساعات العمل لا تتناسب طردياً مع الإنتاجية فالعبرة بالنوعية وليس بعدد الساعات، فالأفضل هو تقليص ساعات العمل كما هو معمول به في جميع الشركات المنتجه والكبيرة على أن تصبح 40 ساعة أسبوعية، مع إجازة يومين في الأسبوع وخمسة أيام عمل وإجازة لكل عيد .

# الفوضى تعرقل حصول معلمات الشرقية على إخلاء الطرف.. وخطابات معلمات صعوبات التعلم سقطت سهواً

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/29/461258

الدمام – فاطمة آل دبيس

تزاحم أمس أكثر من خمسمائة معلمة حاصلات على قرارات نقل، لاستلام خطابات إخلاء الطرف والتوجيه، في مكتب الإشراف التابع لإدارة التربية والتعليم في شرق الدمام، دون حصول أغلب المتقدمات على المطلوب لغياب التنظيم في المكتب واقتصاره على ثلاث موظفات في غرفة تكاد تفتقد للتكييف. ولاحظت «الشرق» رجوع أكثر من 600 معلمة من مكتب غرب الدمام لإفادة الموظفات المسؤولات بأن الخطاب يستلم من المدرسة المنقول منها وليس من مكتب الإشراف، وعودة ما لا يقل عن 400 معلمة من مكتب إشراف القطيف لتأكيد الموظفات بأن خطاب الإخلاء يستلم من كاتب الإشراف في الدمام. وتوجهت المعلمات الحاصلات على النقل إلى مكتب الإشراف التابع لإدارة التربية والتعليم منذ السبت الماضي بناء على طلب مديرات المدارس التي تنتقل منها المعلمات، رغبة منهن في مباشرة العمل في المدارس الجديدة المنقولات إليها، لكنهن لم يحصلن على المطلوب نظراً لارتباك العمل بهذا الخصوص لدى إدارة التربية والتعليم. وبينت معلمة متخصصة في صعوبات التعلم، فضلت عدم ذكر اسمها، أنها تراجع مكتب الإشراف منذ ثلاثة أيام دون جدوى، حيث علمت من الموظفة المختصة أن خطابات نقل معلمات «صعوبات التعلم» سقطت سهواً. من جانبها، قالت المعلمة منيرة محمد إن أي سؤال يوجه للموظفات يفدن بأنهن لا يملكن الإجابة عنه، ويطالبن المعلمات بالمراجعة في اليوم التالي لعدم معرفتهن بالمكان الذي تحفظ فيه أوراقهن. وأشارت إحدى المعلمات إلى أنها يفترض أن تحصل على خطاب إخلاء الطرف من المدرسة التي تنقل منها المعلمة ولكن عدم إرسال الخطابات إلى المدارس وتأكيد المديرات بأنه يفترض أن تحصل عليه المعلمة لتباشر عملها في المدرسة الجديدة جعلها تتوجه إلى مكتب الإشراف.

من جانبه، أوضح المتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم محمد الدخيني أن النقل في هذا العام شمل 140 معلمة وأن وزارة التربية والتعليم بذلت جهدها قبل بداية العام الدراسي في توجيه الخطابات إلى جميع الإدارات ومن المفترض أنها انتهت. وأشار الدخيني إلى أنه يفترض توضيح هذا الأمر من قبل إدارة التعليم بالشرقية، حيث تسلم كثير من المعلمات خطاباتهن وانطلقن بموجبها إلى مرحلة جديدة للحصول على الدورات اللازمة. وأكد الدخيني أن من لم تحصل على الخطاب ستحصل عليه بالتأكيد خلال هذا الأسبوع.

في انتظار المتحدث

حاولت «الشرق» التواصل مع مدير إدارة الإعلام التربوي في المنطقة الشرقية خالد الحماد منذ ظهر السبت وحتى ظهر أمس الثلاثاء، وأفاد بأنه أرسل الاستفسار إلى الإدارة المختصة بهذا الشأن ولكن لم يتجاوب مع الاتصالات التي تلت المكالمة التي وعد «الشرق» بها.

# بعد ثلاثة أشهر من تطبيق قرار منع عرضها دعائياً

# محلات في الدمام تستمرّ في عرض السجائر وإبراز علاماتها التجارية.. وأخرى تلتزم

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/29/460793

الدمام – محمد خياط

تصرّ بعض المحلات التجارية في الدمام على عدم إزالة الملصقات الدعائية للسجائر، وتضع علب السجائر في مواقع لافتة، وأمام مرأى من الزبائن، وذلك بعد ما يقارب الثلاثة الشهور من تطبيق قرار منع عرض السجائر وإبراز علامتها التجارية بشكل دعائي في المحلات التجارية، وعلى الرغم من إعلان أمانة الشرقية أنها سوف تطبق القرار، وأنها قامت بإنذار المحلات التي لم تلتزم، وأن العقوبة قد تصل إلى إغلاق المحل في حالة عدم الاستجابة.

وعلى الجانب الآخر، فإن هناك بعض المحلات قامت بإزالة الملصقات الدعائية للسجائر متقيدة بالقرار الصادر.

من جانبه، أشار مدير عام جمعية مكافحة التدخين "نقاء" صالح العباد، أن هناك تواصلاً دائماً ومستمراً مع الأمانة لتطبيق القرار، مؤكداً أن تطبيق القرار يحتاج لمزيد من الوقت لكثرة أعداد المحلات، مشيراً إلى أن الأمانة في مرحلة التحضير وقامت بتحذير المحلات المخالفة للقرار، وتحتاج إلى ما بين ثلاثة وأربعة أشهر لتطبيق القرار ميدانياً.

# أكدوا أنها أصبحت عشوائية ومجرد لهو ولعب يتسم بالمظهرية

# تربويون يدعون إلى إيجاد وسائل تحفيزية للأنشطة "غير الصفية" في المدارس لبناء شخصية الطلبة

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/29/461004

جازان – أمل مدربا

دعا تربويون مع بداية العام الجديد إلى إيجاد وسائل تحفيزية للأنشطة «غير الصفية» «التي تتم في المدارس، مؤكدين أن النشاط بات مجرد لهو ولعب يتسم بالمظهرية، كما أنه عشوائي يتم في أجواء مليئة بالملل والضجر. رغم أنه من أحد

المكونات الأساسية للمنهج بمفهومه الواسع، مشددين على أهمية وضع برامج نافعة حسنة التخطيط، فهو من أهم وسائل تحقيق أهداف وغايات التربية، كما أنه يسهم إسهاما كبيرا في بناء شخصية الطلبة، ويساعدهم على تنمية قدراتهم، وتشجيعهم على الإبداع والابتكار، وتهيئتهم لتحمل المسؤولية، وذلك من خلال إحاطتها بإطار تربوي يزودها بالمعارف والمهارات اللازمة لتحقيق ذلك.

دعوة للملل

تقول آمنة عبدالله «مديرة المدرسة« إن النشاط المدرسي بمفهومه الحديث وسيلة لتحقيق كثير من أهداف التربية، ملخصة الأسباب التي تجعل النشاط دعوة للملل والضجر، منها ازدحام الجدول المدرسي بالحصص، وكثرة أعداد الطلاب في الفصول ما يضيع على المعلم فرصة الاهتمام بهوايات الطلاب وميولهم لاكتشاف الموهوبين منهم، إلى جانب ضيق المبنى المدرسي وعدم توفر الأماكن المخصصة لممارسة الأنشطة المختلفة، خصوصاً المباني المستأجرة، وقلة الإمكانات المادية والبشرية المخصصة لمزاولة النشاط المدرسي.

بحاجة للتطوير

وترى إلهام حامد «وكيلة المدرسة« أن الأنشطة التربوية تحتاج إلى تطوير وتجديد في الأسلوب والمضمون، وتعديل قناعات الأفراد بأهميتها، حيث لا تركز عليها المعلمة، ولا تجد جدواها الطالبة، وتقول، «نحتاج إلى أمور كثيرة لتطوير الأنشطة، منها اقناع أنفسنا بحاجتنا إلى التطوير والتجديد كي نندفع عملياً إلى ذلك، وأن نتخلص من التفكير في نطاق محدود وقوالب مسبقة، ولابد من إشراك الطالبات في اقتراح وتنفيذ البرامج، ما يعطي حماساً أكبر للطالبات ويجدد الأفكار ويطورها، كما لابد من تجديد أو تحريك وتغيير المسؤولين عن الأنشطة، ولايعني التجديد نبذ القديم بل يعني تطويره أو الاستمرار عليه مع الإتيان بغيره.»

اجتهادات فردية

وتقول ابتسام خالد«معلمة« حول ذلك، «ليس لدنيا منهج محدد نسير عليه لنقوم بجذب الطالبات إليه، وكل ما نقوم به هو اجتهادات فردية نحاول من خلالها خلق جو مختلف عن الحصص الدراسية، كما أن إمكانيات المدرسة المادية ضعيفة ولا تستطيع توفير كل ما نطلبه، وكثيرا ما نحاول توفير بعض المتطلبات من حسابنا الخاص، كما أن تكدس الفصول بالطالبات لا يمكنا من الإلمام بجميع الطالبات، أو الكشف عن هواياتهن جميعا».

فوضى وثرثرة

وبينت طالبة المرحلة الثانوية أسماء طاهر، أنها تعاني من فوضى الأنشطة كل أسبوع، وأضافت، «ترتفع أصوات الطالبات وقت الأنشطة بالثرثرة، ولا تقدم أغلب جمعيات مدرستنا جديدا أو شيئا نافعاً يفجر مواهبنا، وغالبا ما تقف المعلمة عند باب الفصل تتحدث مع إحدى المعلمات، ونبقى نحن داخله لنتحدث فيما بيننا من أحاديث جانبية لا علاقة لها بالجمعية، وينتهي الأمر بنا بالتسلل والخروج من الفصل، وكثيرا ما نجد ممرات المدرسة مليئة بالطالبات المتسللات من جمعياتهن بدعوى الملل والضجر».

اهتمام الوزارة

ويقول المشرف التربوي طاهر أحمد إن الأنشطة الطلابية تحظى باهتمام كبير من قبل وزارة التربية والتعليم في المملكة، حيث تم إقرار مادة النشاط كمادة أساسية في الجدول الدراسي شأنها كشأن المواد الدراسية الأخرى، هادفةً إلى جعل المدرسة مجتمعا متكاملا يدرب النشء على حياة المجتمعات بألوانها المختلفة، ويبث فيهم روح الجماعة، ويدربهم على القيادة، كما أنه يدعم شخصياتهم لمواجهة تحديات هذا العصر، مضيفا أن النشاط المدرسي أصبح بمثابة الجانب العملي التطبيقي لما يتم تقديمه بين دفتي المقرر وجدران حجرة الدراسة، مؤكدا أن البحوث التربوية أثبتت أن النشاط الخارجي للفصل مهم، لا تقل أهميته عن الدرس داخل الفصل، إذ عن طريق النشاط خارج الفصل يستطيع الطلاب أن يعبروا عن هواياتهم وميولهم ويشبعوا حاجاتهم.

أسباب الجمود

وأوضح أحمد أهم أسباب الجمود في الأنشطة المدرسية، منها انعدام جانب الإبداع والابتكار وتنمية المواهب في الوحدة التعليمية، واستغلال الموارد الموجودة في البيئة المدرسية قدر الإمكان، وعدم مشاركة المدرسة في المناسبات المختلفة، فضلا عن عدم وجود وسائل تعليمية منتجة من قبل المعلمين والطلاب من خلال الأنشطة والجماعات المختلفة، واتسام اليوم المدرسي بشيء من الروتين والملل نتيجة عدم ممارسة الأنشطة المختلفة، ووجود مشكلات في الوحدة التعليمية من جوانب متعددة، وضعف العلاقات الإنسانية، بالإضافة إلى النظرة القديمة للنشاط على أنه وسيلة للترفيه وضياع الوقت بإشغال الجدول اليومي، وعدم تفهم واهتمام وقناعة مدير الوحدة التعليمية والمعلمين بأهمية النشاط وعدم سعيهم لتفعيله.

نشاط فاعل

وتقول أستاذة علم النفس التربوي الدكتورة غادة مصطفى إن النشاط الفاعل متسم بالمرونة والحيوية، مبينة أن فاعلية النشاط لا تتحقق إلا إذا استخدم التلاميذ فيه حواسهم كلها عندها يصل النشاط إلى قمة نجاحه . ووضحت أن من أهداف الأنشطة اللاصفية نشر الوعي التعاوني بين الطلاب، وتنمية فكر وثقافة المدرسة كوحدة منتجة، واكتساب خبرات ومعارف جديدة عن طريق الممارسة العملية، والعمل على تحسين أحوال الطلاب اقتصاديا واجتماعيا، وتنمية الوعي الديمقراطي لديهم، وتدريبهم على الإدارة الذاتية وتعويدهم الاعتماد على النفس في جميع احتياجاتهم داخل المدرسة وخارجها سواء كانت هذه الاحتياجات مادية أو اجتماعية.

وتؤكد مصطفى على ضرورة العمل على جعل المدرسة محببة للتلاميذ وأكثر جاذبية في ظل المفهوم القديم للمنهج الذي لا يعترف فيه بقيمة النشاط المدرسي، ولا يركز على المعلومات التي تتطلب من المدرس أن يكرس كل وقته وجهده لحشو عقول التلاميذ بها، بينما لا تهتم المدرسة إن كان التلميذ يشعر بقيمة هذه المعلومات أو لا يشعر، وهذا ما يتنافى مع سيكولوجية نموه وتعلمه.

# عكاظ تكشف أسماء السعوديين المحكوم عليهم بالإعدام

# أسرة المساوى تلقت اتصالا بإعدام مازن .. والسفارة العراقية تنفي

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120829/Con20120829528144.htm

ثامر قمقوم (عرعر)

في الوقت الذي نشر فيه عدد من مواقع التواصل الاجتماعي أمس الأول خبرا عن إعدام مواطن سعودي في العراق، تشير مصادر«عكاظ» إلى أن مواطنا آخر من المتوقع أن يتم إعدامه قريبا.

وأكدت مصادر خاصة لـ«عكاظ» أن الجهات الأمنية في العراق نفذت حكم الإعدام بالمواطن مازن محمد ناشي محول المساوى في وقت متأخر من مساء أمس مع عدد من السجناء العراقيين المحكوم عليهم بالإعدام، وأن حكم الإعدام سينفذ قريبا في السجين عبدالله عزام القحطاني.

من جهته أوضح والد السجين مازن المساوى أنه تلقى أمس الأول اتصالات من زملاء لمازن في السجون العراقية تؤكد أنه تم تنفيذ حكم الإعدام بابنه، غير أنه لم يتأكد بعد من ذلك، ولكنه أفاد بأن ابنه محكوم عليه بالإعدام، موضحا أنه لم يكن يتوقع تنفيذ الحكم لأن هناك آخرين متهمين بنفس التهمة ولم يتم الحكم عليهم بالإعدام.

وقال المساوى: «أنتظر الرد الرسمي من الجهات الرسمية سواء وزارة الخارجية أو الداخلية أو حتى السفارة العراقية».

إلى ذلك تمكنت«عكاظ» من كشف أسماء المواطنين المحكوم عليهم بالإعدام في العراق، إذ شملت أسماء السجناء السعوديين في العراق الموجودين لدى دائرة الإصلاح العراقية كلا من:

شادي مسلم معله سالم المولود في العام 1985م والموجود في سجن الناصرية والمتهم بالإرهاب في العراق.

عبدالله بن عزام صالح مسفر القحطاني المولود في العام 1979م والموجود في سجن الحماية القصوى ببغداد والمتهم بالإرهاب في العراق .

مازن محمد ناشي محول المساوى المولود في 1981 والموجود في سجن الحماية القصوى في بغداد والمتهم بالإرهاب في العراق.

ناصر مبارك معجب علي المولود في 1985م والموجود في سجن الحماية القصوى بالعراق المحكوم بتهمة الإرهاب بالعراق.

علي سالم راشد حمدان المولود في 1987م والموجود في سجن الناصرية والمتهم بالإرهاب في العراق.
فيصل عبدالله أحمد صالح المولود في العام 1985م في سجن الناصرية والمتهم بالإرهاب في العراق وتم نقله إلى الرصافة.
بدر عوفان رغق مفضي الشمري المولود في 1980م والموجود في سجن التاجي والمتهم بالإرهاب.
وكشفت مصادر مطلعة لـ«عكاظ» عن اختلاف الأحكام من متهم لآخر رغم أن التهم واحدة، في الوقت الذي أكدت فيه المصادر أنه تم تخفيف أحكام الإعدام إلى السجن المؤبد لأكثر من سجين سعودي في العراق.
إلا أن مسؤول العلاقات الثنائية في السفارة العراقية في الرياض الدكتور معد العبيدي أكد عدم وجود حالات إعدام في السجون العراقية لمواطنين سعوديين في العراق.
وقال في تصريح لـ«عكاظ» أمس إنه على تواصل مع وزارة الخارجية العراقية ووزارة العدل العراقية حتى وقت متأخر من مساء أمس الأول، وتلقى تأكيدات بعدم وجود حالات إعدام تم تنفيذها في محكومين سعوديين.
وأضاف العبيدي«لا صحة لما ينشر من شائعات، ولو تم تنفيذ حكم الإعدام بأي سجين غير عراقي سيتم إشعار موطنه بذلك».
وعن اتفاقية تبادل السجناء السعوديين بين العراق والمملكة، أكد العبيدي أنها وصلت إلى مراحلها النهائية، وأن القراءة الثانية لها من البرلمان العراقي ستتم قريبا جدا، ومن خلالها سيتم التصويت على إقرارها من عدمه.
والد مازن كاشفا لـ «عكاظ» تفاصيل خروج ابنه للعراق:
غادر بحجة البحث عن وظيفة ولم تظهر عليه علامات التشدد
عبدالمحسن السابطي (جدة)
في طريقي إلى منزل محمد ناشي المساوى الذي ترددت أنباء عن إعدام ابنه مازن في العراق، كانت الهواجس تساورني عن كيفية لقاء الأب المكلوم، خاصة بعد أن تلقى أخبارا عن إعدام ابنه.
عقب وصولي إلى المنزل رحب بنا والد مازن وبدأ في صوت حزين يستعيد تفاصيل خروج ابنه مازن إلى العراق في العام 2006 م.
يقول المساوي إنه لم تظهر على ابنه مازن أي علامات غير عادية، إذ كان يقضي معظم وقته في المنزل، وكان حينها طالبا في كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز، لافتا إلى أن ابنه كان عاديا ولم تظهر عليه علامات التشدد.
وبين الأب أن مازن في نهاية عام 2005م خرج من جدة بعد عيد الفطر المبارك بحجة الصيام في المدينة المنورة، وخلال تواجده هناك كان على اتصال بنا وبعد مرور 20 يوما هاتفني أحد أصدقائه بأن مازن مسافر إلى الدمام ليقدم على إحدى الوظائف، وفي حينه أذكر أنني سألت المتصل لماذا لم يتصل بنا مازن، فقال:«أوصاني بذلك».
ويستطرد المساوى قائلا «بعد شهر من الاتصال الأول، جاءني اتصال على هاتفي النقال من خارج المملكة، وكان لرجل يتكلم باللهجة العراقية وأفادنا بأن مازن يسلم عليكم ويخبركم أنه في العراق، في حينها سلمت أمري إلى الله، وأبلغت وزارة الداخلية بما وصلني من معلومات عن ابني، وكيف أنه سافر إلى العراق».
ويضيف المساوى أنه خلال العشرة أشهر الأولى من سفره كانت تأتينا أنباء من بعيد واتصالات ورسائل خطية منه أو من أصدقائه، وبعدها انقطعت أخباره تماما. ويضيف الأب «على مدى خمسة أعوام عاش مازن هناك وكان على اتصال شبه يومي بنا، وأخبرنا أنه تزوج وأنجب مولودين، وبعد ذلك انقطعت اتصالاته تماما، وأصبحنا نتواصل مع خال أبنائه، حيث ذكر لنا أن السلطات العراقية قبضت عليه بتهمة الإرهاب».
وبين الأب أن محامية مازن أبلغتهم فجر البارحة بخبر إعدامه، وأكد لنا الخبر أيضا خال أبناء مازن وهو متواجد حاليا في العراق.
واستطرد الأب «بكل حزن تلقيت الخبر الذي نزل علي كالصاعقة»، وزاد «في فترة غيابه كنا نتشارك أنا وأمه حزننا عليه، ولم نكن راضين عن خروجه».
من جهته قال هاشم أحد أخوة مازن «في ظرف عام أتاني خبر بأنه قتل، وفي وقتها لم نعلن مراسم عزاء إلا بين الأقارب، حتى جاءنا اتصال عام 2007 م من شخص يخبرنا بأنه معتقل في السجون العراقية، وكان هذا الاتصال بمثابة شمعة أمل تمسكنا بها».
واختتم هاشم قائلا «بعد خروج مازن من المعتقل اتصل بنا وطلبنا منه أن يعود إلى وطنه وأهله، ولكنه لم يعد».

# استقبال 100 شخص يومياً و5 دقائق لإنهاء المعاملة مدير عقاري" مكة لـ عكاظ :

# يحق للورثة الحصول على قرض المتوفى.. ودفعة جديدة في20 شوال

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120829/Con20120829528360.htm

حاتم المسعودي (مكة المكرمة)

أكد مدير عام فرع صندوق التنمية العقاري في منطقة مكة المكرمة عبدالرحمن السعيد لـ«عكاظ» أنه في حال ظهور رقم متقدم متوف فإنه يحق لأحد الورثة التقدم للحصول على القرض حتى لو كان قاصرا، مشيرا إلى أن هناك آلية لمنحهم القرض. وأوضح أن استقبال طلبات الإعفاء للمتوفين مفتوح على مدار العام، وما على أهل المتوفى سوى تقديم طلب ليدخل ضمن قوائم الإعفاء التي تصدر على دفعات.

وقال السعيد خلال رصد «عكاظ» سير العمل في أول يوم تسليم القروض الاستثنائية في مكة «إنه تم توزيع المواطنين على 30 يوما بواقع 100 شخص يتم استقبالهم يوميا، حيث تم تخصيص قرابة ثمانية موظفين لاستقبال المراجعين وإعطائهم خطابات الرهن، مبينا أن بعض الأشخاص يعطى أوراق الطلبات ليقوم باستكمالها بينما آخرون يأتون جاهزين بجميع الطلبات. وأكد الحرص على توفير الراحة للمراجعين من خلال كراسي الانتظار وسرعة إنهاء المعاملة، حيث إن المراجع الواحد لا تتجاوز فترة انتظاره الخمس دقائق لافتا إلى ضرورة وجود صك الأرض والتصريح لمنح القرض.

وأشار إلى أن الصندوق لا يمنح المواطنين حق تحويل القرض من شخص إلى آخر أو بيعه، حيث إن البيع غير جائز شرعا إنما قد يحصل بشكل غير رسمي ما بين المقترض والمشتري وهذا الأمر لا يمكننا كشفه.

وأضاف السعيد «بعد الانتهاء من توزيع القروض الاستثنائية على 2924 مواطنا، هناك دفعة جديدة سيتم الإعلان عنها 20 شوال».

«عكاظ» قامت بجولة على صالة الاستقبال صباح أمس في صندوق التنمية العقاري لرصد التنظيم داخل المبنى، حيث كان العمل بمنتهى الانسيابية بعدما اتخذ البنك إجراءات مناسبة لتخفيف الضغط وسرعة إنهاء إجراء المعاملة فور دخول المراجع للقسم.

وأبدى المواطنون ارتياحهم للتنظيم، حيث أوضح المواطن طلال الهذلي أن الحركة كانت انسيابية جدا داخل المبنى وأنهيت المعاملات بشكل سريع.

# إصابة 5 من أسرة واحدة بالضنك بسبب المستنقعات الراكدة

# خطأ مقاول يغرق شوارع جازان بمياه الصرف

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120829/Con20120829528183.htm

حسين محه (جازان)

يعاني سكان ستة أحياء في جازان من طفح مياه الصرف الصحي في ظل غياب الصيانة.

وفوجئ السكان والمارة في أحد الأحياء القريبة من مؤسسة النقد في جازان بالقرب من إحدى الإشارات المرورية بتسرب مياه الصرف الصحي وغمرها للشوارع، مما يتسبب في تسرب الروائح الكريهة داخل المركبات ويخلق أجواء غير طبيعية لسكان الحي وأصحاب المحال التجارية القريبة والمطاعم.

«عكاظ» استطلعت آراء عدد من المواطنين لمعرفة الأضرار المترتبة نتيجة هذه التسربات الضارة بصحة المواطن والمقيم من سكان الحي والأحياء المجاورة.

وقال أبو يحيى وهو عامل في أحد المطاعم القريبة من مجرى الصرف، إن هذا مؤشر إنذار لكارثة صحية مقبلة، ويضيف: «نعاني منذ مدة من المياه الآسنة وطالبنا بتجفيفها ومتابعتها بشكل دائم للتخلص من الروائح الكريهة التي تغزو المطعم ولا يمكن التخلص منها».

بدوره قال أبو ناصر، إنه يسكن قريباً من مجري الصرف الصحي المتدفق، وإن المياه الآسنة تعرقل تنقلات السكان، وناشد باسم أهالي الحي إمارة المنطقة بالتدخل العاجل ووضع حل لها.

وأوضح الناطق الإعلامي بأمانة جازان طارق الرفاعي، أن تسرب المياه سببه عطب في إحدى غرف التفتيش الخاصة بالصرف الصحي أثناء قيام أحد المقاولين ببناء مدرسة بالقرب من الغرفة.

وأضاف: ستتابع الأمانة الموضوع وستتخذ الإجراءات اللازمة.

إلى ذلك، تعرضت أسرة كاملة في جازان للإصابة بحمى الضنك نتيجة المستنقعات المائية القريبة من منزلهم .

وأوضح رب الأسرة عبدالله مساوى، أن المرض أصاب جميع أفراد الأسرة ويضيف:«زودنا فريق صحي قبل شهرين بالإرشادات التوعوية والتي من شأنها تضمن سلامتنا وتقينا المرض». إلى ذلك، أوضح مدير إدارة مكافحة الأمراض المعدية ونواقل المرض في صحة جازان الدكتور أحمد سهلي، أن إدارته نفذت برنامجا توعويا وصحيا في آن واحد بهدف مكافحة مرض حمى الضنك والذي يتكاثر في تجمعات المياه الراكدة داخل المنازل وخارجها.

وقال: يهدف المشروع إلى مشاركة المجتمع في مكافحة حمى الضنك من خلال زيادة وعي أفراده بالمرض وطرق الوقاية منه، وتوحيد الجهود المشتركة بين الجهات ذات العلاقة الصحة، الأمانة، الزراعة، وقيام كل منها بالدور الذي يخصها.

وأضاف: دعمت وزارة الصحة المشروع بـ 30 مركبة و 90 مثقفا صحيا ومستكشفا حشريا، تم توزيعهم في كافة محافظات المنطقة، فضلا عن إنشاء غرفة عمليات لمتابعة آلية العمل وتزويد مختبر مستشفى الملك فهد المركزي في جازان بالفحوصات اللازمة بهدف تسهيل عملية التشخيص والعلاج.

## وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية لـ عكاظ:

# إعلان نتائج التحقيق في قضية دار التربية بالرياض قريباً

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120829/Con20120829528352.htm

فارس القحطاني (الرياض)
كشف لـ «عكاظ» الدكتور عبدالله اليوسف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والأسرة، أن التحقيق في قضية يتيم دار التربية بالرياض لا يزال جاريا من قبل اللجنة التي تم تشكيلها لتقصي الحقائق في مقطع الفيديو الذي تناقلته وسائل الإعلام الإلكترونية.
وقال «إن إعلان نتائج التحقيق سيتم الإعلان عنها قريبا لكشف المتورطين في قضية التعدي على اليتيم في دار التربية».يشار إلى أن قضية اليتيم التي نشرت على موقع اليوتيوب الذي بثته قناة تطلق على نفسها قناة الأيتام، التي أنشأها أحد الأيتام، وفي المقطع يتحدث أحد الأيتام عن تعرضه للضرب والإهانة من المدرسين في دار التربية بالرياض أمام زملائه.

# لجنة اجتماعية تقف على احتياجات أسرة الشهيد الرشيدي

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120829/Con20120829528198.htm

سيف الشويلعي (حائل)
زارت لجنة مشكلة من الشؤون الاجتماعية في منطقة حائل أمس منزل أسرة الشهيد بدر رخي الرشيدي الذي استشهد في مواجهة مع أحد مهربي المخدرات في شهر رمضان الماضي.
واطلعت اللجنة التي تضم في عضويتها أخصائيين اجتماعيين على منزل الأسرة بمدينة العرادية، وناقشت مختلف احتياجاتهم، وتم إعداد تقرير كامل عن سكن الأسرة وظروفها المادية والمعيشية لتقديم يد المساعدة والعون لها سواء من الشؤون الاجتماعية أو من جهات أخرى. وقال مدير عام الشؤون الاجتماعية بحائل سالم عبدالكريم السبهان أنه تم تشكيل فريق عمل متكامل من أخصائيين اجتماعيين للاطلاع على واقع عائلة الشهيد بدر الرشيدي.
وأضاف، نثمن جهود أمير المنطقة ونائبه واهتمامهما الشخصي بالقضايا الاجتماعية التي تهم المواطن وحرص وزير الشؤون الاجتماعية لمساعدة المحتاجين ومتابعة ذلك، مؤكدا بأن زملاءه العاملين في مكتب الشؤون الاجتماعية بمنطقة حائل حريصون ومتابعتون لما يطرح في وسائل الإعلام أو البلاغات من فاعلي الخير للأسر المحتاجة والتي تعاني من ظروف معيشية أو مادية.

# غياب 5 من الكادر الطبي يرجئ النظر في قضية سلافةللشهرالمقبل

# والدها:الطبيبة المسؤولة أقرت أن سبب الوفاةإبرة خاطئة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.al-madina.com/node/397950

معتصم العقيلي - جدة

أدى غياب 5 من أعضاء الكادر الطبي الذي أشرف على حالة الطفلة سلافة العمري 12 عام والمتهمين بالتسبب في وفاتها، إلى تأجيل النظر في الدعوة المقدمة ضدهم أمام الهيئة الصحية الشرعية بمحافظة جدة بعدأن كانت مقررة مساء أمس وتم تأجيلها إلى 16/11 /1433

و حضر ذوي المتوفاة «سلافة» لمقر الهيئة الصحية الشرعية كما هو محدد لهم للنظر في الدعوة المقدمة من قبلهم ضد مستشفى حي الجامعة والكادر الطبي الذي أشرف على حالة «سلافة» لكن لم يحضر سوى طبيبة واحدة وهي المسئولة عن الحالة في المقام الأول، برفقة أطباء من الكادر الإداري للمستشفى، فيما تغيب الخمسة الباقون .

والد الطفلة سلافة أحمد العمري يقول: بعد انتظار لعدة أشهر لكي أقتص ممن قتل طفلتي «سلافة» ويأتي اليوم الذي ننتظره أنا وأسرتي وعدد كبير من المتعاطفين مع القضية التي هي بالمقام الاول قضية وطن لأننا فقدنا أطفال ونساء كثر بسبب مسلسل الأخطاء الطبية الذي لم يتوقف ، تفاجأت حين حضوري أنا وأبنائي لبدء وقائع النظر في الدعوة وإذا بالطرف الآخر «مستشفى حي الجامعة « لا يلتزم بالموعد المحدد ويتغيب خمسة أطباء من الكادر الطبي الذي أشرف على حالة طفلتي وتسبب بوفاتها وتحضر طبيبة واحدة فقط وهي التي إستقبلت الحالة منذ البدء ، ورافقها عدد من اداري المستشفى المشئوم ، وهذا وإن دل على شئ فإنما يدل على تهاون بالقضية وتقليل من أهميتها !

وتساءل:هل بعد ذلك يرجى خير من هذا المستشفى وكادره؟ إن كانوا قد تنصلوا من المسئولية ولم يحضروا في الموعد المحدد للنظر في قضية قتلهم لإبنتي فهذا أمر خطير وتهاون بغيض بدم إبنتي ودماء أطفال هذه البلاد الشامخة .

ويضيف : وأثناء الجلسة وتحقيق الناظر مع الطبيبة التي حضرت أقرت بأن سبب الوفاة هو إبرة لا تناسب عمر ابنتي وتسببت في نشأة تجاويف وفقاعات هوائية داخل رئتي سلافة فور إعطائها مما أدى إلى مضاعفات متسارعة أدت إلى وفاة إبنتي ، وهذا يخالف ماذكروه سابقاً في ردهم على الشئون الصحية حين نفت إدارة المستشفى أن يكون خطأ طبي تسبب بالوفاة وعزوا سبب الوفاة في ذلك الوقت إلى «إدعاء كاذب» بأن السبب مرض فالشعب الهوائية لم نكن نعلم به.

# هروب الخادمات.. كارثة في كل بيت

# الشرطة والجوازات تتقاذفان المسؤولية.. والمواطنون يطالبون بحلول

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.al-madina.com/node/397786

سحر الشمري - حائل

ما زالت أزمة «هروب الخادمات» تلقي بظلالها على معظم البيوت السعودية وبخاصة مع ما يثار عن وجود عصابات تعمل على مساعدة الخادمات على الهروب مقابل الحصول على أجور مغرية تصل إلى عدة أضعاف أجرها الأساسي.

ورغم حيرة المواطنين بسبب الأزمة الا أن الشرطة والجوازات ما زالا يتقاذفان مسؤولية هروب الخادمات حيث تؤكد الاولى أن هروب العاملات من المنازل ليس من اختصاص الشرطة بل من اختصاص إدارة الجوازات مؤكدًا أن الشرطة لا تتدخل إلا في حالة وجود قضية جنائية، بينما تؤكد الجوازات أن الشرطة هي من يقوم بإجراءات التحقيق مع العاملة والكفيل.

وتحدث عدد من المواطنين حول معاناتهم مع هروب الخادمات فقال سلطان العتيبي: في احد الايام استيقظت من النوم ولم أجد خادمتي الاثيوبية في المنزل ووجدت الباب مفتوحا عندها ذهبت إلى مركز الشرطة للبلاغ عنها وقابلت المسؤول وأخبرته أن خادمتي قد هربت فطلب مني النظر تحت الدرج هل هي مع العاملات الهاربات ام لا وذهبت فرأيتها معهن وذهبت بها إلى المسؤول وأخبرته بان هذه هي خادمتي الهاربة وقام المسؤول بمطابقة الجواز على العاملة واخلى سبيلها بدون أي تحقيق او رادع لهروبها من المنزل وبدون معرفة الاسباب مع العلم انها قامت بالتهديد أن عادت إلى المنزل سوف تأخذ السكين وتذبح ابني من هنا اناشد المسؤولين في مكتب العمل واطلب تطبيق انظمة صارمة تضمن حق الكفيل عند هروب العاملة المنزلية بدون ادنى سبب.

من جانبه قال «ابو شوق»: خادمتي سرلانكية الجنسية هربت وأخذت معها الاقامة من محفظة زوجتي وذهبت إلى الشرطة وقدمت بلاغا ولم نجدها وطلبت من الضابط في مركز الشرطة أن يعمم عنها في جميع مناطق المملكة ومداخلها ومخارجها ولكنه رفض التعميم ويقول هذه مسؤولية الجوازات وذهبت للجوازات قسم الترحيل وطلب مني الموظف الحضور في الصباح اثناء الدوام الرسمي حتى يستقبل البلاغ وذهبت له في اليوم التالي وقت الدوام الرسمي وأعطاني نموذجا ومطلوب توقيع من الشرطة وتوقيع من دار المسنين وأكملت البيانات وعدت إلى الجوازات.

واضاف: تم تسجيل البلاغ في قسم الترحيل وتم البلاغ عنها وإعطائي مهلة ثلاث شهور لتسليم الجواز وفي حال إلقاء القبض عليها انا اتحمل كامل المسؤولية من ينصفني في ذلك ذهبت إلى المكتب واخلى مسؤوليته عن ذلك انا دفعت إلى مكتب الاستقدام مبلغ ثمانية عشر الف ريال لإحضارها ولم تعمل لدي سوى ثمانية اشهر.واتفقت نورة التميمي وعيدة العنزي وشجون الرشيدي على أن هناك عصابة لتهريب العاملات وإخفائهن والتستر عليهن مما يجعلنا نلجأ للإيجار اليومي او الشهري الذي يمارسنه مجموعة من النساء وهن المتحكمات بالسعر لدرجة انه وصل ايجار الشهر للعاملة المنزلية ستة آلاف ريال سعودي دون حسيب ولا رقيب وطالبن مكتب العمل بالحد من زيادة أسعار الاتجار الشهري من خلال التنظيم الرسمي او توفير الخادمات ومعالجة الهروب معالجة جذرية.

من المسؤول الشرطة ام الجوازات؟

تقاذفت شرطة حائل وإدارة ترحيل الوافدين مسؤولية هروب الخادمات بالمنطقة، ففي الوقت الذي أكد فيه الناطق الإعلامي لشرطة حائل العقيد عبدالعزيز الزنيدي أن هروب العاملات من المنازل ليس من اختصاص الشرطة بل من اختصاص إدارة الجوازات مؤكدًا أن الشرطة لا تتدخل إلا في حالة وجود قضية جنائية، حمّل مدير ادارة الوافدين العقيد

صالح الخليل الشرطة كامل المسؤولية في اختفاء العاملات، مؤكدا أن الشرطة هي من تقوم بإجراءات التحقيق مع العاملة والكفيل. واكد أن أكثر من يتستر على العاملات الهاربات هن نساء سعوديات، مشيرا إلى أن الكفيل لا يتحمل أدنى مسؤولية عند هروب العاملة المنزلية مجرد ما يتم البلاغ عن هروبها تنتهي مسؤوليته. وقال إن اصحاب مكاتب العمل غير متفهمين مع أنهم مرتبطون مع وزارة الداخلية ومع مركز المعلومات الوطني ولكنهم مازالوا يطالبون بشهادات المغادرة وهذا نظام عقيم مضى عليه الزمان وألغيت الشهادات الورقية بقرار من وزارة الداخلية ولكن مع الأسف مكتب العمل لا يواكبون التطور الذي تعيشه الدولة، كما اعتبر الخليل الزوجات مسؤولات عن هروب العاملات بسبب تقاعس الاعمال الموكلة لهن وقال لو إن الزوجات يقمن بالأعمال المنزلية كما في السابق لكنا بخير.

رأي مكتب العمل

وفي هذا الاطار قال مدير مكتب العمل بحائل عبدالله الفاير: نحن محكومون بنظام يكفل الحقوق للجميع ومقيدون بأنظمة وتعليمات لا نتجاوزها ولكثرة هروب العاملات أقرت الدولة مكاتب استقدام أهلية جديدة للعمالة المنزلية وفق أنظمة واتفاقيات تضمن حق الكفيل خلال مدة العقد وهذه الشركات تخفف من المشكلات التي يعاني منها المواطنون والآن هي متوفرة للجميع وبدأت العمل. وتابع الفايز: شراء الخادمات وصل إلى 20 و25 ألف ريال والمشتري يعاني بعد يوم او يومين من هروب الخادمة وكذلك إيجار الخادمات الذي وصل إلى 4 آلاف ريال وهناك من ضعاف النفوس من يؤجر الخادمات حتى بالساعة ولو توفرت الخادمات بشكل كبير لحلت مشكلة الهروب وشركات الاستقدام الأهلية الجديدة ستحل المشكلة فهي توفر خادمات وعند هروبهن يوفر للمواطن بديلة.

دار المسنين

من جانبه أكد مدير رعاية المسنين بحائل نواف الحربي انه عند إلقاء الشرطة القبض او الجوازات على العاملة المنزلية الهاربة يتم تحويلها إلى دار رعاية المسنين وبقائهن في الدار مما يؤثر سلبا في سير العمل في الدار وتباع الحربي هروب الخادمات يدخل به عدة جهات من مكاتب الاستقدام والكفلاء والجهات الأمنية وهناك نساء يؤجرن الخادمات فمشكلة هروب الخادمات مشكلة مجتمع كامل والمشكلة الأخرى ظهور تجار الشنطة للاستقدام وختم الحربي أن هروب العاملات مشكلة مجتمع كامل يحتاج إلى غربلة من الاستقدام ومن هروب العاملات ومن النساء اللاتي يقمن باستقبال العاملات الهاربات والتجارة بهن عن طريق التأجير غير مشروع. فيما تعذر الحصول على تعليق من مدير عام الشؤون الاجتماعية فيما يخص وجود الهاربات في دار رعاية المسنين.

# محافظ الحرث ينفي قطع الكهرباء ويؤكد: طلبهم على "العين والرأس"

# بالصور.. سكان قرى الحد الجنوبي: الوعود لم تنفذ..أعيدونا لقرانا الـ96

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://sabq.org/kMmfde

فهد كاملي-سبق-جازان:

واصل المئات من سكان 96 قرية نازحة من الحد الجنوبي لليوم العاشر على التوالي تجمعاتهم في مخيمات نصبوها أمام ثلاث بوابات في قرى حدودية مختلفة منذ أول أيام عيد الفطر المبارك ، مبررين ذلك بعدم تسليمهم الوحدات السكنية التي

أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بعد إنتهاء مدة تسليمها بسنوات ، مطالبين بالعودة لقراهم التي نزحوا منها جراء أحداث الحد الجنوبي.
"سبق" وقفت مساء أمس الثلاثاء ، على مطالب الأهالي ، الذين نصبوا مخيمات أمام البوابات ، علقوا عليها علم المملكة ، وشعارات تأكيد الولاء ، وصور ولاة الأمر. وأكد المواطنون أن مطالبهم تتمثل بالعودة إلى قراهم البالغ عددها قرابة الـ 96 قرية بما فيها مزارعهم ، والتي تم إجلاء ساكنيها قبل أكثر من ثلاث سنوات بعد انتهاء الحرب ضد عصابات الحوثيين التي دارت في أحداث الحد الجنوبي ، بعدما قررت الجهات العسكرية آنذاك ضرورة إخلاء تلك القرى ووضع سياج أمني يحول دون عودة أصحاب تلك القرى إلى منازلهم لمساحة فاصلة يمكن مراقبتها والحد من أعمال التهريب والإضرار بأمن الوطن .
ويقول الأهالي إن اراضيهم انتزعت منهم دون مبرر مقنع ، مشيرين إلى أنهم لم يجدوا ما وعدوا به من المسؤولين ،حيث مرت أكثر من ثلاث سنوات دون أن يستلموا أي وحدة من الوحدات السكنية التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين حفظه الله والتي أكد على ضرورة تسليمها خلال عام من التوجيه الكريم ، ناهيك عن الصعوبات التي واجهوها في عمليات صرف التعويضات والمساعدات التي خصصت لهم .
وقال الشيخ قاسم بن محمد مساوى في تصريحات صحفية إن تجمع الأهالي ليس خروجاً عن طاعة ولي الأمر على الإطلاق ، وأن مكانة خادم الحرمين الشريفين تبقى في قلوب الأهالي ما حييوا ، ولكن في نفس الوقت يطالبون الجهات العليا بأن تنظر في أوضاعهم التي بأتت على وشك الإنهيار ، بسبب تعاملات مسؤولي محافظة الحُرٌث وعدم تجاوبهم مع الاهالي على حد قوله .
واضاف قائلا إن من تسبب بحرمان الأهالي من مستحقاتهم من المساعدات المالية التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله، لكافة أبنائه نازحي احداث الحد الجنوبي هي محافظة الحُرٌث ، الذي لم تقف معنا بتاتاً "
وأكد الأهالي أن مطالبهم تتمثل في إعادتهم إلى قراهم وأملاكهم التي ابعدوا عنها منذ اكثر من ثلاث سنوات ، مستغربين تجاهل الجهات المعنية لمطالبهم .
وأشار الأهالي إلى ورود أنباء تشير إلى أن انقطاع التيار الكهربائي جاء بتوجيه من محافظ الحرث أملا في تفريق التجمع.
من جهته قال وكيل أمارة منطقة جازان الدكتور عبد الله بن محمد السويد في مداخلته عبر برنامج ياهلا الذي تعرضه قناة روتانا خليجية خلال مناقشتها للقضية : "وردنا أن هناك تجمع لأكثر من 100 شخص إعتصموا أمام ثلاث بوابات حدودية ،من أول أيام عيد الفطر المبارك مطالبين بالعودة لقراهم التي نزحوا منها فترة أحداث الحد الجنوبي ، نافياً ما يتردد حول تنازل المملكة عن 8 كيلومترات لدولة اليمن ، مبيناً أن المملكة لن تتنازل عن شبر من أراضيها.
وفي تعليقه حول منع الأهالي من الدخول لقراهم ونزع الملكيات منهم قال السويد : " من حق الدولة نزع الملكية من المواطنين فهذا حق معقول وذلك لحماية الوطن والمواطن .
وعن سبب تأخر معالجة الأمر وتسليم الأهالي الوحدات السكنية، التي انتهت مهلة مشروعها، قال السويد: "الأمر السامي الكريم أمر ببناء 10 آلاف وحدة سكنية، لكن كانت التقديرات أن تنتهي خلال سنة من الأمر، بينما مشروع ضخم كهذا لا ينتهي في هذه المدة القصيرة التي تم تقديرها بالأمر السامي".
من جانبة نفى محافظ الحرث محمد بن هادي الشمراني في تصريح لـ " سبق " ما تردد حول توجيهه بقطع التيار الكهربائي عن المعتصمين ، مبيناً أن هناك مشكلة على الحزام الدائري في الكهرباء ، ويجري العمل على إصلاحها.
وحول مطالب الأهالي قال الشمراني :"طلبهم على العين والرأس ولقد ألتقيت بهم وكان مطلبهم مقابلة وزير الداخلية لحصولهم على تصريح للدخول لقراهم التي تم إخراجهم منها فترة أحداث الحد الجنوبي" .

# عقب توجيهات صحة جدة.. وتفاعلاً مع ما نشرته "سبق"

# إعفاءات ونقل وحسم تطول المتورطين في قضية "مشاعل"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://sabq.org/cLmfde

عوض الفهمي- سبق- الليث:
قرر مدير مستشفى الليث العام علي الصعب إعفاء كلٍ من مديرة التمريض بالمستشفى وإحدى المشرفات من منصبيهما، وذلك بناءً على توصيات اللجنة التي حققت في واقعة تنويم الطفلة مشاعل لأكثر من ساعة ونصف على سرير دون فراش طبي والتي انفردت "سبق" بنشر تفاصيلها، كما طالت العقوبات الممرضة المباشرة للحالة والتي تم نقلها وحرمانها من العلاوة السنوية، إضافة إلى حسم 3 أيام على ثلاث ممرضات كن حاضرات بالقسم أثناء التعامل مع الحالة وحرمانهم من العلاوة السنوية أيضاً.
وجاء القرار على النحو التالي:
انطلاقاً من توجيهات مدير الشؤون الصحية وتفاعلاً مع ما نشرته "سبق" بتاريخ 9 / 10 / 1433 هـ تحت عنوان "مشاعل" بقيت على سرير المستشفى ساعة ونصفاً" دون فراش، وفور وصول الشكوى من المواطن "فرج" والد الطفلة بشأن ما تعرضت له ابنته من سوء في التعامل، عليه فقد تم تشكيل لجنة فنية وإدارية أحد أعضائها مستشار قانوني وبعد التحقيق في القضية والبحث عن أسباب القصور وبناء على توصيات اللجنة فقد تقرر ما يلي:
1- إعفاء مديرة التمريض من منصبها والحسم عليها خمسة أيام من الراتب.
2- إعفاء مشرفة الفترة والحسم عليها سبعة أيام من الراتب.
3- نقل الممرضة المباشرة للحالة وحرمانها من العلاوة السنوية والحسم عليها سبعة أيام.
4- الحسم على الممرضات الثلاث الحاضرات بالقسم أثناء التعامل مع الحالة ثلاثة أيام والحرمان من العلاوة السنوية.
5- يبلغ القرار لمن يلزم لاعتماده وتنفيذه.

# منحها مميزات خاصة عند مساعدتها في توظيف الإناث وذوي الاحتياجات

# "الموارد البشرية" يدعم مكاتب التوظيف بـ1600 ريال عن كل وظيفة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://sabq.org/wMmfde

الطائف- متابعة:

وضع صندوق الموارد البشرية آلية جديدة ومتكاملة، من أجل تشجيع مكاتب التوظيف الخاصة على الإسهام في سعودة الوظائف بالقطاع الخاص، ومساندة الصندوق في القيام بدوره على الوجه المطلوب.

ووفقاً لتقريرٍ أعدّه الزميل سعيد الزهراني ونشرته صحيفة "المدينة"، تتضمن الآلية الجديدة تقديم مميزات خاصة لمكاتب التوظيف التي تساعد في توظيف الإناث، وتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، والتوظيف في المناطق الريفية وبموجبها سيتم فرض عقوبات وغرامات مالية لصالح طالبي العمل إن تأهلوا للحصول على وظائف، ولم يجدوا المساعدة المطلوبة من مكاتب التوظيف.

وحدد الصندوق الرسوم المقترحة التي سيدفعها للمكاتب عن كل وظيفة بـ 1600 ريال، تدفع على النحو التالي: 50% لإيجاد الوظيفة، 10% منها تدفع عند تقرير الأداء الشهري، و50% عند إكمال الموظف 3 أشهر في التوظيف.

وقال مصدر مسؤول إن الصندوق يهدف بطريقته الجديدة إلى التوظيف الناجح، من خلال إبرام عقد عمل بين طالب العمل ورب العمل، وتسجيل الموظف لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مع استمرار الموظف مع نفس رب العمل لفترة 3 شهور متواصلة على أن يدفع الصندوق لمكاتب التوظيف بموجب شروط البرنامج.

وأشار إلى أن كل المدفوعات ستكون مبنية على أساس توظيف ناجح لطالبي العمل، مؤكداً أن الصندوق لا يتحمل أي أعباء مالية، أو ضمانات تحت مظلة هذا البرنامج، ولا يقدم الصندوق قروضاً، أو دفعات مالية مقدمة، أو رأسمالاً مؤقتاً أو ثابتاً لمساندة مكاتب التوظيف تحت هذا البرنامج، مع متابعة رحلة الباحثين عن عمل، ومعرفة مسار الذين توظفوا، وفهم خصائصهم، وتنقيح تصنيفاتهم الوظيفية.

وأضاف المصدر إن هذا الأمر سيساعد الصندوق على نقل الباحثين عن عمل إلى شواغر موجودة تلائمهم، أو تطوير قنوات توظيف أخرى أفضل لتلائم احتياجاتهم. وأوضح أن الصندوق يتطلع إلى معرفة أكبر كم من المعلومات فيما يتعلق ببرامج طالبي العمل، ومجريات التوظيف في تلك البرامج.

وحدد الصندوق آلية لتقييم الأداء لمتابعة البرنامج، من خلال قسم للشكاوى لمعالجة أي شكاوى تتعلق بالبرنامج مرفوعة من مكاتب التوظيف، أو أرباب العمل، أو طالبي العمل وسيفرض الصندوق عقوبات وغرامات لصالح طالبي العمل إن تأهلوا للحصول على وظائف، ولم يجدوا المساعدة المطلوبة بموجب البرنامج، كما يلزم الصندوق مكاتب التوظيف بتعهد خطي يؤكد فيه أن ليس هناك، ولن يكون هناك تضارب المصالح فيما يلي: تقديم خدمات خارجة عن إطار البرنامج لعملائه (أرباب العمل، وتقاضي رسوم إضافية مقابل توظيف ناجح من العملاء بحيث لا يعيق نجاح هذا البرنامج، تسويق أي برامج توظيف أخرى أو تلقي مزايا أو منافع مقدمة من قبل الصندوق لأي شخص آخر، تقديم الخدمات على أساس تنافسي مجاني).

وأكد أنه سيتم تقديم اعتبارات خاصة لمكاتب التوظيف التي تساعد في توظيف الإناث، وتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، والتوظيف في المناطق الريفية. وحدد الصندوق الرسوم المقترحة التي سيدفعها للمكاتب عن كل وظيفة بـ 1600 ريال تدفع على النحو التالي:
50% لإيجاد الوظيفة، 10% منها تدفع عند تقرير الأداء الشهري، و 50% عند إكمال الموظف 3 أشهر في التوظيف، علاوة على ذلك، مكافأة من 1200 ريال ستدفع على التوالي 600 ريال عند إكمال 6 شهور، و600 ريال عند إكمال 12 شهراً من الاستدامة في التوظيف..
وسيتم الدفع خلال 45 يوماً من تاريخ رفع الفاتورة إلى الصندوق، ويجب أن ترفق مع الفاتورة شهادة الاشتراك في التأمينات الاجتماعية، وبالنسبة لطالب العمل أو الجهة الموظفة فلن تتحمل أي أعباء مالية نهائياً، مع التزام الصندوق بدفع الدعم للتوظيف حسب نوعية الوظيفة كالمتبع نظاماً.

# أحد المحسنين أهداه مولِّداً كهربائياً وتم إيصال التيار مؤقتاً لمنزله

# رئيس مركز جعرانة يُنهي معاناة "المنتحر" في البحث عن الكهرباء

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://sabq.org/eMmfde

فواز العبدلي-سبق-مكة المكرمة:
تكلّلت جهود محمد الرويس، رئيس مركز جعرانة، شمال شرق العاصمة المقدسة بـ" 35 كم"، بالنجاح في إنهاء مُعاناة أحد سكان المنطقة بالسعي لإيصال التيار الكهربائي إلى منزله؛ حيث وجَّه الرويس بتسريع عمل لجنة ثلاثية تم تشكيلها من قِبل "مركز إمارة جعرانة وأمانة العاصمة المقدسة وشركة كهرباء مكة"؛ للوقوف على الأسباب التي حرمت المواطن من استفادته من خدمة التيار الكهربائي، على الرغم من انتصاف منزله العائلي مساكن الأهالي التي وصلت إليها خدمة التيار والخدمات الأخرى، إضافة إلى مرور أعمدة التيار الكهربائي بُمحاذاة منزله السكني.
وأكد الرويس لـ"سبق" أنه يُتابع شخصياً ما تبقى من الإجراءات؛ حتى يتم إيصال خدمة التيار الكهربائي لمسكن المواطن، وأوضح أنه قام مؤخراً بالرفع عن قضايا مُماثلة لعدد من أهالي المنطقة إلى الجهات المختصة، ويأمل بالانتهاء منها في أسرع وقت ممكن.
وتعود تفاصيل مُعاناة المواطن "أ. م" ( 60 عاماً) حينما أثقلته دوامة المراجعات المستمرة لأكثر من أربع سنوات متواصلة بين شركة كهرباء مكة وأمانة العاصمة المقدسة؛ من أجل إيصال خدمة التيار الكهربائي لمنزله، الذي ينتصف منازل أهالي قرية الجعرانة، التي وصلها التيار الكهربائي والخدمات الأخرى عدا منزله.
ومع طول مُراجعات المواطن ويأسه من تحقيق حُلم عائلته بالتمتع بخدمة الكهرباء، ودخوله في حاله نفسية نتيجة المواعيد العرقوبية، كاد يُنهي حياته بإقدامه على الانتحار في لحظة غضب، لولا الله تعالى ثم تدخُّل عدد من أفراد عائلته وجيرانه، وتم في اليوم التالي لمحاولة انتحاره إبلاغ رئيس المركز، الذي طلب الالتقاء بالمواطن، وبإطلاعه على قضيته قام بتهدئته وتكفُّله شخصياً بمتابعتها مع اللجنة الرسمية.
وقد أهدى أحد المحسنين للمواطن مولِّداً كهربائياً، وتم إيصال الكهرباء مؤقتاً لمنزله إلى حين إيصال خدمة شركة كهرباء مكة لمنزله.
وفي سياق متصل لفت الرويس إلى مُعاناة مركز إمارة جعرانة ظاهرة التعديات على أراضي المنطقة، وتشييد المعتدين دوراً سكنية بها.

وقال إن إحدى البقع الأرضية المُعتدَى عليها معلومة لدى المركز، وتقع على أطراف مساكن أهالي قرية جعرانة، وقد جرى إبلاغ الجهات المختصة عنها في انتظار أخذ التوجيه بشأنها.

# عمال النظافة يتقاعسون والشركة المسؤولة لا تتجاوب مع الشكاوى

# محافظة الطائف تغرق بالنفايات والأهالي يهددون بمخاطبة مكافحة الفساد

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://sabq.org/ULmfde

فهد العتيبي - سبق - الطائف:
أبدى أهالي محافظة الطائف تذمرهم من تراكم النفايات لفترات طويلة بالشوارع وأمام منازلهم دون أن يكون هناك وجود لعمال النظافة ليقوموا بإزالة القمامة المتكدسة.
وأوضح الأهالي أنهم قدموا شكاوى عديدة لرؤساء الفروع التابعة للأمانة، ولكن لم تحظ تلك المخاطبات والشكاوى باهتمام وشهدت معظم أحياء الطائف وفي مقدمتها "الوشحاء والنزهة والشطبة والسلامة والشهداء الشمالية والجنوبية، والمنطقة الصناعية، وأم السباع، وحي السر جنوب المحافظة " تراكماً كثيفاً للنفايات، الأمر الذي تسبب بانتشار الحشرات الطائرة والزاحفة، فضلاً عن الروائح الكريهة التي تنبعث من أكوام القمامة.
وبيّن الأهالي أن هذا يعود لتقصير الأمانة وعدم فرضها رقابة مشددة على أفراد عمالتها الذين تفرغوا لجمع العلب الفارغة وبيعها دون جمع النفايات.
ولوّح الأهالي برفع المشكلة إلى مكافحة الفساد، لأن تلك المكرهة الصحية تضر بالبيئة ويجب اتخاذ إجراءات سريعة لحلها.
يُذكر أن عمال النظافة نفذوا إضرابات سابقة عن العمل بسبب تأخر رواتبهم وعدم صرفها من قِبل الشركة المشغلة لهم، كما تسبب العمال في وقتٍ سابق بإحداث الفوضى في أماكن سكنهم احتجاجاً على أسلوب مسؤوليهم في التعامل معهم.

# طالب بتدريب الحراس ورفع رواتبهم واستقطاب من سبق لهم العمل العسكري

# مدير "نفسية جدة": لا نقوم بتهريب المرضى.. والأمن لدينا لا يكفي

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://sabq.org/WJmfde

عبدالله الراجحي- سبق- جدة:
نفى مدير مستشفى الصحة النفسية بجدة الدكتور سهيل خان، قيام موظفين أو عاملين بأقسام الطوارئ بالمستشفى بالسماح للمرضى النفسيين بالهروب، مؤكداً أنه في حالة هروب مريض من المستشفى يتم معاقبة كل المقصرين.
واعترف خان أن عدد رجال الأمن قليل مقارنة بأعداد المرضى، حيث يبلغ عدد رجال الأمن بالمستشفى الآن 34، بينما من المفترض أن يكون الضعف إضافة إلى تدني رواتبهم وضعف خبراتهم التدريبية.
وأكد خان أن استقطاب رجال الأمن ممن سبق لهم العمل في القطاعات العسكرية أمر مطلوب، وكذلك رفع سلم الرواتب حتى يتوازى مع العمل الذي يقومون به.
وكان مواطنون قد اشتكوا من قيام أشخاص بمستشفى الصحة النفسية بتهريب مرضى نفسيين إلى أماكن مجاورة، كمستشفى الملك عبدالعزيز، الذي يوجد به الآن مرضى نفسيون يجوبون المستشفى بملابس رثة؛ ما لفت انتباه مراجعي المستشفى وكذلك المناطق المتاخمة للمستشفى من الناحية الشمالية.

# إرواء" تستأنف حملتها بتوزيع 35 ألف قارورة ماء لعمال الظهيرة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/57283.html

حسن القحطاني ـ الدمام
استأنف 50 شاباً من الشباب السعودي المتطوع من أبناء المنطقة الشرقية بالتعاون مع المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد بالدمام حملتهم التي بدؤوها في منتصف شعبان الماضي تحت مسمى ( إرواء ) بغرض توزيع علب الماء الباردة على العمالة التي تعمل تحت أشعة الشمس بعد التوقف الاضطراري الذي اعتراهم بسبب دخول شهر رمضان المبارك،

وقد أوضح الأستاذ عبد الرحمن الصمعاني المشرف على الحملة قائلاً « إن الهدف من استمرار هذه المبادرة الإنسانية التي تنظم للعام الثاني على التوالي هو تخفيف حرارة الجو على العمالة الأجنبية التي تعمل تحت أشعة الشمس من خلال توزيع قوارير مياه الشرب عليهم،
ويضيف الصمعاني : توقفنا عن التوزيع مع قدوم شهر رمضان المبارك وها نحن الآن مستمرون في توزيع المياه حتى تخف درجات الحرارة التي تؤثر على العمالة التي تعمل تحت أشعة الشمس، لكننا نحتاج إلى الدعم بشتى أنواعه من رجال الأعمال والمسئولين وحتى المتطوعين في المنطقة كي تصل هذه الرسالة السامية لجميع المستحقين، وبين الصمعاني « أن هؤلاء الشباب المتطوعين من أبناء مدينة الدمام أثبتوا في هذه الحملة أنهم على قدر كبير من المسئولية عندما أزاحوا عن رؤوسهم الوسادة وشمروا عن سواعدهم وقدموا إبداعاً متفانياً في العمل التطوعي، خلال الاجازة الصيفية، حيث أرادوا بهذه البادرة أن يكون لهم دور كبير في إطفاء لهيب عطش هؤلاء العمال وإرواء ظمئهم. وأضاف الصمعاني « لقد أثمرت جهود هؤلاء الشباب توزيع أكثر من 23 ألف علبة ماء باردة و 8 آلاف علبة عصير باردة، علماً بأن الحملة وزعت في نسختها الأولى من العام الماضي أكثر من 12 ألف وجبة متكاملة، كذلك نحن بصدد تطوير الحملة مستقبلاً لتشمل مناطق أوسع بجانب مدن الدمام والخبر والظهران، ليزداد التأثير على الناحيتين البدنية والنفسية على العمالة.
أما صهيب الزريق متطوع آخر فيرى أن مثل هذه الحملات تساهم ـ بجانب هدفها في سقاية الماء ـ في إزالة الصورة السلبية التي يرسمها بعض العمالة حولنا كمسلمين وسعوديين، وقد تتسبب كذلك في هداية شخص ما للإسلام بسبب تلك المعاملة الحسنة لهم، مضيفاً أن سعادتنا تظهر على وجوهنا حينما نقوم بتوزيع الماء على العمالة. وليد الذكير قال عن مشاركته : إنه عندما يرى ابتسامة هؤلاء العمالة وشكرهم الحار كافة الشباب نكون قد وصلنا بهذا الى أهداف الحملة، حيث يقول : « في بعض الأحيان نصطحب أبناءنا أو إخوتنا الصغار كي يقوموا بمساعدتنا أثناء التوزيع بهدف التعود على مثل هذه الثقافة التي نحتاجها في مجتمعنا وهي ثقافة المشاركة في العمل التطوعي، وكذلك ننمي فيهم حب تقديم المساعدة للغير. الجدير بالذكر أن الحملة ركزت في نسختها الثانية على تمديد أوقاتها بمعدل ثلاثة أيام في الأسبوع. كما تم التنسيق بين المتطوعون المشاركين في الحملة عبر مواقع التواصل الاجتماعية مثل تويتر والفيس بوك، والجميل في الحملة أنها بدأت فكرتها من خلال مواقع التواصل ولاقت تجاوباً مثمراً تمثل في انتشار الفكرة على نطاق واسع، بالاضافة الى أنها أسهمت في ملء وقت الفراغ للعديد من الشباب المتطوع بما يعود عليهم بالنفع، والأهم من ذلك أنها رسمت وسوف ترسم الابتسامة على وجوه آلاف العمالة الوافدة التي تعمل تحت أشعة الشمس الحارقة.

اليوم

# مركز حي الفيصلية يوزع 5 آلاف نسخة لمسابقة السعادة الأسرية

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/57277.html

حسن القحطاني ـ الدمام
نظمت لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية لأحياء الفيصلية وطيبة والندى والمنار بالدمام برنامج هدية عبارة عن مسابقة تم توزيعها في العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك الماضي، بعنوان (مسابقة السعادة الأسرية)، وذلك ضمن برامجها الثقافية والتربوية.

وقد تم توزيع ما يقارب 1500 قرص مدمج على كل أسرة من الأسر التي يخدمها المركز، ويحتوي القرص على محاضرة بعنوان «السعادة الأسرية» للدكتور خالد بن أحمد السعدي أستاذ التربية وعلم النفس بجامعة الدمام، حيث يستمع إليها المتسابق ويجيب على الأسئلة بعد الانتهاء من سماعها.
ويهدف البرنامج إلى إثراء أهالي الحي ثقافياً وتربوياً وإيصال الفائدة عن طريق المسابقة التنافسية، كما أن المسابقة تحث على طريقة البحث للوصول إلى المعلومة، ويستهدف البرنامج جميع أهالي الأحياء ومختلف الفئات العمرية، وقد تمت طباعة عدد خمسة آلاف نسخة من نماذج الإجابة، وقام فريق المتطوعين في المركز بتوزيعها على الأهالي وإقامة نقاط لاستقبال الإجابات في نواح عديدة داخل نطاق المركز، وسيتم تقديم الجوائز والهدايا للفائزين وهي عبارة عن أجهزة (آي باد) للمراكز الأول والثاني والثالث وهدايا نقدية لبقية الفائزين.
من جانبه، قال أحمد المنيع رئيس مركز حي الفيصلية إن «الهدف من هذه المسابقة توعية المجتمع في الثقافة الأسرية وإعادة هيكلة تقسيم الأدوار والمهام الأسرية بالشكل الذي يحد من تفاقم المشاكل والاختلافات التي تعاني منها بعض الأسر»، مشيراً إلى أنه جرى تحديد يوم الأحد المقبل 15 شوال الموافق 2 سبتمبر، موعدا نهائياً لاستقبال المشاركات، ليتم بعدها فرز الإجابات الصحيحة ومن ثم توزيع الجوائز على الفائزين في غرة شهر ذي القعدة المقبل.
وأردف المنيع قائلاً «سيتم توزيع الجوائز على الفائزين في حفل خاص لهذه المناسبة، كما أن جميع الجوائز الخاصة بهذه المسابقة مقدمة من مؤسسة ابن المبارك لخدمة المجتمع وهي الراعي الرسمي لهذه المسابقة، ومؤسسة ابن المبارك هي مؤسسة اجتماعية خيرية مستقلة بذاتها ولها مشاركات متميزة في العمل الثقافي والاجتماعي».

# توظيف المرأة السعودية... إلى أين؟

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/08/29/article763695.html

## د. عبدالله بن إبراهيم السلامة

التعليم في المملكة يعيش عصره الذهبي فقد شمل البنين والبنات الذين درسوا في أحسن الجامعات في الداخل والخارج، بجهد منسق منضبط من وزارة التعليم العالي، فللمملكة دارسون في كل بقعة من بقاع الارض.. نحملها بالشكر والعرفان لملك أحب شعبه وأحبه شعبه.. وبدأ الخريجون من الجنسين بالعودة ومعهم أرقى الشهادات في شتى المجالات، وكل منهم يطمح في أن يكون لبنة في بناء الوطن.. الكل يطمح في وظيفة يمارس فيها ما اكتسبه من مهارات وقدرات يحقق فيها ذاته. وكل أنعم الله علينا في هذه البلاد بالكثير من الخير. نحن نعيش في المملكة في عصر ذهبي من سخاء في الصرف على مشاريع كثيرة، ولكن أين المرأة المتعلمة من كل هذه المشاريع؟، وافدون يستقطبون من أصقاع الأرض لسد الحاجة لليد العاملة، مع أن الفتاة السعودية لديها الكفاءة والقدرة على اداء الكثير بل معظم هذه الأعمال، ولكنها لم تُمكن من العمل، بالرغم من أن التوجيه السامي جاء بتمكين المرأة من العمل في قطاعات الدولة، ولكن الحيرة تكمن في كيف السبيل لذلك؟ الحياة الاجتماعية في المملكة تحكمها الكثير من العادات والاعراف والتقاليد والضوابط الشرعية، وكلها يحول دون دخول المرأة لسوق العمل بالطريقة المتبعة في الغرب أو بعض الدول العربية الأخرى، لهذا الحل هو، إما أن تبقى المرأة حبيسة المنزل، وهذا فيه من الضرر الاجتماعي والاقتصادي الشيء الكثير ويتنافى مع التوجيه السامي بتمكين المرأة من العمل علاوة على عدم قبول المرأة به..أو العمل على الاستفادة من الكادر النسائي بما لا يتنافى مع معتقداتنا وعاداتنا وأعرافنا..وهذا ممكن في عصرنا الحالي بسبب التقدم الكبير في التقنية واستخدامات الانترنت..وذلك بعمل المرأة عن بعد. المحاولات المقدمة الآن في الكثير من القطاعات هي استئجار مبنى مستقل كله من النساء في مكان منعزل للعمل، هي محاولات ينقصها الإبداع..ونحن في هذا الشأن شعب بحاجة الى إعادة النظر في الكثير من التقليد الأعمى الذي نقوم به لما يتم حولنا دون فحصه وتمحيصه وتعديله ليتوافق مع حياتنا. إذا كانت المرأة ستعمل في مبنى منعزل بعيدا عن كل شيء فلماذا لاتعمل عن بعد، من بيتها أو منزلها بعد تهيئته تقنيا للعمل؟..وهذا أسهل وأرخص ثمنا وآمن على المرأة من عملها

في مبنى مستقل بعيدا عن العيان..كل ما يدور في المبنى يعلمه صانع القرار عن طريق السمع! أما معرفة الانتاجية واوقات الدوام وساعات العمل للموظفة عن بعد، فالتقنية تمكننا من معرفتها بدقة وتحكم أكثر مما تستطيع عمله مع موظفيك المتواجدين معك في نفس المبنى. فأنت لاتستطيع أن تحصي عدد المكالمات التي تم الرد عليها من موظفيك ولا كم هو عدد المكالمات التي لم يتم الرد عليها ولا حتى معرفة نوع الرد. كل هذا ممكن معرفته في تقنية العمل عن بعد.. بل اجزم ان انتاجية الفرد في العمل عن بعد هي أفضل بكثير.

أنا لست بصدد طرح فكرة جديدة فالكثير من الشركات، منها شركة سيسكو وشركة (أي بي أم) كمثال تُمكن العديد من موظفيها من العمل عن بعد.. هذا أدى الى وفر محسوس في المواصلات وفي الايجار وفي الوقود على الشركة وعلى الموظف وعلى الدولة بتخفيف الزحام في الطرقات واماكن وقوف السيارات بل وفي التقليل من احتمال الحوادث.. ايضا في اجتماع دول مجلس التعاون بشأن الحكومة الإلكترونية دولة قطر قدمت تجربة ناجحة لها في تمكين المرأة من العمل من بيتها.انظر الى تجربة البنوك الناجحة في المملكة تستطيع عن طريق الانترنت وانت في بيتك القيام بالكثير من الاعمال البنكية عن بعد، من دفع للفواتير أو التحويل الى حسابات الآخرين او الشراء. التقنية كفتك عناء الذهاب للبنك الا ما ندر.. وكذلك الأمر بالنسبة لعمل المرأة عن بعد يمكنها باستخدام التقنية الحديثه تنفيذ الكثير من الاعمال الإدارية الحكومية وغيرها لخدمة الآخرين وهم في بيوتهم.. المرأة من واقع تجربتي وتجارب الآخرين هي أكثر كفاءة من الرجل في العديد من الاعمال واسنادها لها فيه الكثير من الدعم الاقتصادي والاجتماعي للأسرة ..المكسب الاجتماعي ينعكس على حياة أكثر سعادة واستقرارا.

هل هذا ممكن؟

بدأتُ تجربة ناجحة في عمل المرأة عن بعد مع عمادة التعليم الالكتروني والتعلم عن بعد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وتجربة ناجحة أخرى مع الجامعة السعودية الالكترونية لخدمة الجمهور والطلاب والطالبات من قبل موظفات يعملن من بيوتهن. عدد المستفيدين من هذه الخدمات في جامعة الامام تجاوز اربعة آلاف مستفيد يوميا..واكثر من ألف مستفيد يوميا في الجامعة السعودية الإلكترونية تتم خدمتهم جميعا وهم في بيوتهم من موظفات يعملن من بيوتهن لتقديم خدمات أفضل لساعات عمل أطول، خدمة متميزة وانتاجية عالية ومراقبة دقيقة لأداء عمل الموظفات تفوق العمل التقليدي باستخدام التقنية الحديثة من خلال الرقم التلفوني الموحد وجهاز الكمبيوتر تتم خدمة الآلاف من المستفيدين وهم في بيوتهم من خلال موظفات مؤهلات تم تدريبهن على لوائح وأنظمة الجهة المستفيدة وعلى حسن التواصل في خدمة المتصل.

ساعات العمل

نحن بحاجة الى إيجاد المناخ المناسب لعمل المرأة وإيجاد بيئة عمل تضمن نجاح فكرة العمل عن بعد 8 ساعات من العمل المتواصل هي فكرة قد تناسب الآخرين. للعلم هناك دعوات في الغرب تدعو الى تقليص عدد ساعات العمل لإعطاء فرصة العمل لشريحة أكبر من افراد المجتمع. التجربة أعلاه مع جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ومع الجامعة السعودية الالكترونية ساعات العمل 4 ساعات يوميا .. يمكن زيادتها للراغبين ولكن وحدة العمل اليومية هي 4 ساعات، وتمتد بالتالي ساعات العمل من الثامنة صباحا وحتى الساعة الثامنة مساء تقوم ثلاث موظفات بتغطية الفترات الثلاث كل منهن تعمل أربع ساعات يوميا.

ماهي القطاعات التي يناسبها العمل عن بعد؟

جميع قطاعات الدولة والقطاع الخاص بما في ذلك التدريس عن بعد يتناسب مع العمل عن بعد من أجل تقديم خدمات أفضل لمراجعي هذه القطاعات وخدمة المواطن والمقيم (رجالا ونساء) حيث كانوا دون الحاجة لتحمل عناء ترك العمل أو المنزل أو القرية للوقوف على باب الوزارة للحصول على الخدمة. أهيب باصحاب المعالي الوزراء وعلى رأسهم وزير العمل المبدع بتبنى فكرة العمل عن بعد للفتاة السعودية لتحقيق طموحها في بناء بلدها ولتمكينها من كسب عيشها بعرق جبينها دون الإخلال بالأحكام الشرعية أو التقاليد.

# مطالب القضاة والشورى

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120829/Con20120829528271.htm

## ماجد محمد قاروب

أصحاب الفضيلة القضاة في المحاكم بدرجاتها ومحكمتهم العليا ومجلسهم الأعلى الموقر يمثلون السلطة القضائية وأعضاء مجلس الشورى الموقر يمثلون جزءاً من السلطة التشريعية للدولة والسلطة التنفيذية تنفذ القوانين التي تشرعها سلطة التشريع وسلطة التقاضي تصلح اعتوار السلطة التنفيذية وقضايا المجتمع بما شرع من قوانين تنظم الحقوق والواجبات بين جميع أطراف وأطياف المجتمع ومؤسساته وأفراده. ووفق النظام الأساسي للحكم هذه هي سلطات الدولة الثلاث، وبالتالي فإن على كل سلطة واجبا تقوم به من خلال أعضائها الذين لهم مطلب وحق على الدولة نظير اختيارهم في هذه السلطات الأهم والأخطر لكيان أي دولة، ولذلك فإن مطالب أعضاء المجلس بتعديل مخصصاتهم وتحسينها في محلها، وكذلك مطالب قضاة محاكم الاستئناف (في اجتماع رؤساء محاكم الاستئناف مع د. محمد بن عبد الكريم العيسى وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء وهي بالضرورة والتبعية تنسحب على قضاة المحاكم الابتدائية والعليا والمحاكم الإدارية بدرجاتها الثلاث ومعهم كتاب العدل) إذ يجب بالإضافة إلى تميزهم الحالي تفردهم بمزايا أكبر وأفضل لكي يتنزهوا عن متطلبات الحياة ويقبلوا على عملهم التشريعي والقضائي دون الحاجة لأي مطلب من أمور الدنيا تلك الحاجة التي قد تخل بمكانتهم ووقارهم وهيبتهم فلا يتصور لعضو أو ممثل سلطة التشريع والقضاء بعد ساعات عمله الطوال في مجلس التشريع وفي منصة القضاء الوقوف في طابور المراجعين للحصول على تجديد رخصة القيادة أو لاستخراج بطاقة الأحوال أو العائلية بل يأخذ رقما ليقف أمام زميله من كتاب العدل لإصدار وكالة شرعية ناهيك عن المراجعة لصندوق التنمية العقاري لقرض السكن أو التفاهم مع وكيل شركة سيارات لتقسيط سيارته مع حاجته للبحث عن كفيل غارم أو البحث عن موعد مستشفى للصحة أو مدرسة للأبناء. وحتى يتم الاحتفاظ لعضو الشورى بهيبته وهيبة المجلس الذي ينتمي له والاحتفاظ بوقار القاضي والقضاء الذي يمثله يجب أن يكون هناك جهاز علاقات حكومية لخدمة كل من أعضاء السلطتين التشريعية والقضائية وإلا أحوجناهم للوساطة وهم لا يقبلونها أو الروتين الذي يضيع وقتهم الثمين. وأرى أن يكون مربوط القاضي في أولى درجاته مماثلا لمربوط وكيل الوزارة وهكذا صعودا ولذلك أتحدث عن المخصص بمعنى منحة الأرض السكنية وقرضها من صندوق التنمية العقارية وبدل السيارة والتنقل وإجازة قضائية في شهر الصيف وأن يكون رمضان لجلسات الصلح والتسوية فقط وموظفي علاقات عامة لخدمة القضاة في المصالح الأساسية أمام المصالح الأمنية والتعليمية والصحية ويجب أن لا تقل مخصصات أعضاء الشورى المالية عن مخصصات أصحاب الدرجة الممتازة على أقل تقدير إن لم يكن أصحاب المعالي الوزراء وأن يكون تقاعدهم كذلك على أساس المرتبة الممتازة مع مكافأة مقابل مدة الدورات التي قضاها العضو في المجلس .. ولكن في المقابل وإن كنا نثق في اختيارات ولي الأمر لأعضاء مجلس الشورى وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا فإن على الأعضاء التفرغ الكامل لأداء مهمتهم وعلى القضاة أداء مهمتهم والترقي في درجاتها بالعلم والعمل بدءا من احترام مظهر القاضي وسلوك أدائه من حيث الحضور لأنه موظف غير عادي يؤدي مهمة غير عادية تكون فيها إجراءاته وقراراته التنفيذية متفقة مع نظام الإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية والمحاماة وأن تحتوي أحكامه على الحيثيات والاستدلالات والوقائع ما ينتج حكما مسببا معبرا وأن يقبل القاضي على العلم والقوانين التي يحكم بها والبحث في مصادر التشريعات والقوانين ليتطور ويزداد تخصصا في محكمته المختصة وبهذا يستحق كل مطالبه لأن العدل الذي يمثله هو أساس الحكم، وتفرغ القاضي يعني أن يجعل كل اهتمامه للعمل القضائي فقط فإن رأى الاهتمام بالدعوة والنصح فوزارة الشؤون الإسلامية أولى به وإن أراد العمل الخيري فوزارة الشؤون الاجتماعية ترحب به بكل تأكيد وإن أراد الحسبة فهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحاجة إليه وإن أراد التفرغ للعمل القضائي لأداء مهمته القضائية فنحن جميعا نحتاج إليه ومكانه الوحيد المحاكم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# نحتاج إلى قانون يحمي السلم الأهلي وحقوق المواطن

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.aleqt.com/2012/08/28/article_686988.html

## د. توفيق السيف

دعوة خادم الحرمين الشريفين لإنشاء مركز للحوار بين المذاهب الإسلامية يمكن أن تكون مفتاحا لاستراتيجية موسعة للتعامل مع النزاعات المذهبية في العالم العربي. لا أشعر بالقلق إزاء الاختلافات بين الأديان والمذاهب والأيديولوجيات، فالاختلاف بذاته ليس مشكلة. ما يقلقني هو التنازع الطائفي، وهو شيء مختلف تماما عن الاختلاف المذهبي أو الديني أو الأيديولوجي.

يميل الناس إلى التبرير المذهبي لخلافاتهم لأنه بسيط ومقنع. وليس ثمة مشكلة هنا، طالما فهم الناس هذه الخلافات في إطارها الطبيعي، أي حرية الرأي والاجتهاد. فكلنا ذاهب إلى الله وهو حسيبه. يكمن الخطر حين يتخذ بعض الناس من هذا الخلاف مبررا للعدوان على الآخرين أو هضم حقوقهم، أو يتخذوه وسيلة لشحن الاتباع بالحماسة من أجل استثمارهم لاحقا في الصراع على النفوذ. وأذكر أن أحد الدعاة نظم قبل سنوات دورة لطلابه في "فنون مجادلة المخالفين". وكانت الحلقة الأولى من هذه الدورة في مجادلة النصارى وآخر حلقاتها في مجادلة أتباع الشيخ فلان، وهو أستاذه ومرشده السابق.

الحلقة الأخيرة هي بيت القصيد، وما سبقها مجرد تمهيد. ويبدو أن هدف الدورة هو "تحرير" جانب من المساحة الاجتماعية التي يحتلها الأستاذ. محرك هذا النزاع لم يكن اختلاف الاجتهاد بين الرجلين، بل التنافس على النفوذ الاجتماعي، الذي يمكن تحويله – لاحقا – إلى نفوذ سياسي.

لا نستطيع إلغاء الاختلافات المذهبية والدينية والأيديولوجية، ولا نستطيع الحيلولة دون تحولها إلى خلافات نظرية، لكننا بالتأكيد قادرون على إبقائها ضمن هذه الحدود، والحيلولة دون تحولها إلى نزاع سياسي، يهدد السلم الأهلي والوحدة الوطنية، ويعوق تقدم البلاد.

الطريق إلى هذا هو القانون. المدنية ترقق الطباع - كما عبر الشيخ القرني في مقال عن رحلته الباريسية - الفارق الأهم بين مجتمع المدينة ومجتمع الصحراء هو سيادة القانون. القانون الذي يشكل مسطرة واحدة يحتكم إليها الجميع ويخضع لها الكل.

نتحدث كثيرا عن عدل الإسلام ومساواته بين الناس، وسبقه أمم الشرق والغرب إلى حقوق الإنسان، لكن هذا الكلام الطيب لا جدوى وراءه ما لم يتحول إلى قواعد قانونية ملزمة، يمكن للضعيف والمظلوم الاستناد إليها في المطالبة بحقه. ولا معنى له إن لم يشعر الأقوياء بأنه حد يحول بينهم وبين الاستقواء على الضعفاء والمساكين.

بلادنا – مثل كل بلد آخر – في حاجة إلى نظام قانوني يجرم استغلال الخلافات في إثارة الكراهية والبغضاء بين الناس، ويمنع التمييز بين الناس على أساس مذاهبهم وأديانهم وقبائلهم. من المؤسف أننا لم نبادر بوضع قانون كهذا في الماضي، ولهذا نشعر اليوم بضرورته أكثر من أي وقت مضى. نحن في حاجة إلى قانون يستطيع الناس الاستناد إليه إذا شعروا بأنهم يتعرضون لتمييز سلبي أيا كان مصدره أو مبرره، ونحتاج إلى هيئة متخصصة للإشراف على تطبيق هذا القانون، وإرشاد الجهات الرسمية والأهلية والأفراد، حتى يترسخ مبدأ التسامح، ويعتاد الناس جميعا حقيقة أنهم مواطنون أولا ومواطنون أخيرا، أيا كانت انتماءاتهم وأصولهم وأجناسهم.

# الصحة والأخطاء الطبية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120828/Con20120828527755.htm

## محمد بن سليمان الأحيدب

بعض الأخطاء الطبية لها طابع الفردية، والخطأ البشري الذي يمكن قبوله وتفهم أسبابه مثل أن يقطع الجراح غير الخبير شريانا، أو يعجز عن رتق آخر، أما ما حدث في مستشفى حائل من إعطاء سيدة فصيلة دم خاطئة أدت إلى وفاة جنينها وإصابتها بفشل كلوي فهو ليس خطأ بل دلالة لوجود خلل مركب كبير وعميق وخطير سبق أن حذرنا منه كثيرا، حين تحدثنا عن أزمة توفر الدم التي اشتكى منها كل مختص ومسؤول ونفتها الصحة بطريقة ملتوية، فهذا الخلل المركب يشتمل على جانب إداري كبير يتعلق بضعف الهيبة الإدارية وعدم الاكتراث وأمن العقوبة، وجانب تخطيطي إداري آخر بإيكال الأمر لغير أهله وهو السبب الرئيس في تذمر مدير عام بنوك الدم من منح صلاحيات تحديد أنواع وكميات كواشف فحوص الدم لموظفي التموين من إداريين وصيادلة وأطباء، وجانب فني كبير ينم عن عدم اكتراث.

عملية وصف وتحديد وتنفيذ إعطاء كمية من فصيلة دم ليست عملية عابرة يقوم عليها فرد واحد بل هي عملية جماعية مركبة تمر بعدة أشخاص فإذا حدث فيها خطأ فإنه يدل على خلل كبير له جذور وجذع وأغصان وفروع وأوراق، أي أنه شجرة كاملة من الخلل.

يحدد الفحص البدائي البسيط فصيلة دم المريض المحتاج للدم وتسجل الفصيلة في ملفه وفي سجله السريري وأحيانا على إسوارته ويكتب الطبيب طلب إعطاء الدم محددا ويفترض أن يكون واضحا وتطلع عليه الممرضة محددا بالفصيلة، ويطلع عليه موظف بنك الدم وفني مستودع الدم ويسلم بعد التأكد من الفصيلة من قبل عدة أشخاص ثم يصل للجناح ويستلم بعد التأكد من الفصيلة، ثم يحقن في المريض بعد إعادة نهائية للتأكد من المطابقة، فكيف يحدث الخطأ؟!.

هل العلة في الكواشف أصلا؟! أم هي في إيكال أمرها لغير أهلها؟! أم في تسيب الجهاز الطبي وعدم تركيزه؟! أم إهمال التمريض وعدم اكتراثه؟! أم في أسباب أخرى أكثر جذرية!!.

# التقليل من شأن المرأة من خلال مرويات ضعيفة وموضوعة (2)

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.al-madina.com/node/397647

## د. سهيلة زين العابدين حماد

أواصل الحديث عن بعض المرويات الضعيفة والموضوعة التي تقلل من شأن المرأة ، وللأسف البعض يحتج بها، بل هناك أحكام فقهية وقضائية بُنيْت على بعضها ، ومن هذه المرويات:

«ما تركتُ بعدي فتنة أضرَّ على الرجال من النساء»

. . عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عُثْمَانَ النَّهْدِيَّ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « ما تركتُ بعدي فتنة أضرَّ على الرجال من النساء»[ صحيح البخاري ، حديث رقم 4706]
وفيه سليمان بن طرخان التيمي ، أبو المُعتمر البصري ، ولم يكن من بني تميم، وإنّما نزل فيهم، توفي بالبصرة في ذي القعدة سنة ثلاث وأربعين ومائة. وقال ابنه معتم : مات وهو ابن ( 97) سنة، وقال ابن حبّان في الثقات : كان من عبّاد أهل البصرة ، وصالحيهم ثقة وإتقانًا وحفظًا وسُنّة .»قال يحيى بن معين : « كان يدلس». وفي تاريخ البخاري عن يحيى بن سعيد :» مرسلاته شبه لا شيء». و قال ابن المبارك في تاريخه : التيمي وعلية مشايخ أهل البصرة لم يسمعوا من أبي العالية»، وقال ابن أبي حاتم في المراسيل عن أبي زرعة «لم يسمع من عكرمة .قال:وقال أبي : لا أعلمه سمع من سعيد بن المسيّب»، وقال أبو غسّان النهدي:»لم يسمع من نافع ،ولا من عطاء «[ ابن حجر العسقلاني : تهذيب التهذيب ، 4/ 182، 183.]
فهذا الراوي مقدوح في روايته، فقيل عنه مدلس ، وقيل عن مرسلاته في تاريخ البخاري شبه لا شيء، ومع هذا نجد خطابنا الديني اعتمد صحته، وأخذ يردده في كثير من المناسبات، وقد غُضّ الطرف عن كل هذا لكونه وارداً في صحيح البخاري، ولأنّه ينال من المرأة.!!
* «ليس للنساء سلام ، ولا عليهن سلام «
منكر . أخرجه أبو نعيم في «الحلية»( 58/8) : حُدِّثتُ عن أبي طالب : ثنا علي بن عثمان النفيلي : ثنا هشام بن إسماعيل العطّار : ثنا سهل بن هشام عن إبراهيم بن أدهم عن الزبيدي عن عطاء الخراساني يرفع الحديث ، قال : فذكره . قال الزبيدي : أخذ على النساء ما أخذ على الحيات : أن ينحجرن في بيوتهن!
قلتُ : وهذا إسناد ضعيف ، لانقطاعه في أعلاه، وفي أدناه على جهالة فيه وضعف. أمّا الأول فلأنّ عطاء الخراساني، قال الحافظ ابن حجر في التقريب: «صدوق، يهم كثيرًا، ويرسل، ويدلّس ، من الخامسة ،مات سنة خمس وثلاثين -يعني ومائة - فهو تابعي صغير، وأمّا الآخر، فظاهر من قول أبي نعيم: «حُدِّثتُ عن أبي طالب»، فلم يذكر الذي حدّثه، وأبو طالب هذا هو ابن سوادة، كما في إسناد آخر قبل هذا، ولم أعرفه أيضًا. لكن الظّاهر أنّ فيه خطأ مطبعيًا، والصواب سهل بن هاشم ، وهو الواسطي البيروني، فقد ذكروا في ترجمته أنّه روى عن إبراهيم بن أدهم، وهو ثقة. والله أعلم.[ الألباني : سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، 3/ 623، حديث رقم ( 1430).
* « شاوروهن وخالفوهنّ»
قال الفتني في تذكرة الموضوعات « لم أره مرفوعًا»[ الفتني: تذكرة الموضوعات ، ص 128.]
، وقال العجلوني الجراحي في كشف الخفاء: «لا أصل له».[- العجلوني الجراحي : كشف الخفاء ، 6/2.]
عن أنس رفعه : « لا يفعلنّ أحدكم أمرًا حتى يستشير، فإن لم يجد من يستشيره، فليستشر امرأة ثُمّ يُخالفها ، فإنّ في خلافها البركة».
في سنده عيسى ضعيف جدًا مع أنّه منقطع ...»وفي الذيل فيه منكر الحديث .[ الفتني :تذكرة الموضوعات، ص 128، 129.]
للحديث صلة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# لا بد من حل لجمود رواتب المتقاعدين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.aleqt.com/2012/08/27/article_686596.html

## د. صالح السلطان

وكيل وزارة أو لواء تقاعد قبل أكثر من 30 سنة، وقد بلغ من العمر عتيا. معاشه التقاعدي الآن لا يتجاوز خمسة آلاف ريال شهريا. السبب أن راتبه التقاعدي محسوب على أساس آخر راتب تقاضاه، قبل تقاعده. ومعلوم أن الرواتب آنذاك تقل عن الرواتب الآن كثيرا. زملاؤه في المرتبة أو الرتبة المتقاعدون حديثا يتقاضون نحو أربعة أضعاف راتبه.
آخرون أسوأ حالا. يتقاضون فقط الحد الأدنى من التقاعد، وهو نحو ألفي ريال شهريا. ولا يحق لهم الحصول على الضمان الاجتماعي.
هذه أوضاع صعب جدا الاقتناع بمنطقيتها واستمراريتها.
منشأ المشكلة أن نظام تقاعد موظفي الحكومة لدينا ينص على تسوية المعاش التقاعدي على أساس آخر راتب.
هذه ميزة من جهة. أنظمة التقاعد في دول أخرى كثيرة لا تحسب التقاعد على آخر راتب، بل تربطه بمتوسط الراتب لسنوات كثيرة. لكن النظام وبمقابل هذه الميزة، لا يأبه بما يطرأ على الأسعار وسلم الرواتب من زيادات فيما بعد.
غلطة المؤسسة العامة للتقاعد؟ لا. المشكلة تتجاوز قدرات المؤسسة. وهذا خلاف ما يظنه كثيرون.
وسأبين السبب بصورة أوضح.
نظام التقاعد، كما هو حال أنظمة التقاعد الرسمية في كل دول العالم، نظام محدد المنافع. وهذا يعني أن المعاش التقاعدي معروف مسبقا، ولا بد من دفعه. أي أن الدفع لا علاقة له بالأحوال والظروف مهما كانت. ولذا تضمن الدولة سد العجز، لو حصل. بخلاف المساهمات غير التقاعدية، عرضة للمخاطرة، ولا تضمنها الدولة.
وتدل الدراسات الإحصائية التقاعدية التي عمل كم هائل منها في العديد من الدول، على أن ما يدفع من الحكومات والموظفين مساهمة في التقاعد يساوي المعاش التقاعدي لبضع سنوات فقط، تتراوح بين خمس وعشر سنوات حسب اعتبارات كثيرة. بمعنى لو افترضنا نظريا أننا جمعنا كل الأموال التي اقتطعت للتقاعد من كل المتقاعدين، فإنها تساوي تقريبا المعاش التقاعدي لقرابة سبع سنوات في المتوسط.
ولكن التقاعد في المتوسط يستمر دفعه لمدة أطول، سواء للمتقاعد أو لورثته. طبعا الأعمار بيد الله. هناك من ينقطع تقاعده في اليوم التالي لتقاعده. لكن الكلام عن المتوسط. بمعنى أن المتقاعدين وورثتهم يحصلون في المتوسط على أموال تزيد على ما دفع كثيرا. فما مصدر تمويل هذه الزيادة؟ مصدر تمويلها في العادة عوائد استثمارات. ومن ثم ينبغي على مؤسسات التقاعد الاحتفاظ باستثمارات تزيد على المعاشات التقاعدية السنوية بعدة مرات. وترى دراسات اكتوارية ألا يقل حجم الاستثمارات عن عشر مرات المعاشات التقاعدية لسنة، وبعضها يرى أكثر من ذلك. وهذا من باب الاحتياط والاطمئنان إلى القدرة على دفع المعاشات التقاعدية في وقتها بغض النظر عن الظروف.
وتطبيقا، دفعت مؤسسة التقاعد قرابة 40 مليار ريال في العام الماضي معاشات تقاعدية (المصدر التقرير السنوي للمؤسسة عام 2011). بينما تبلغ استثماراتها المالية والعقارية نحو 70 مليار ريال (المصدر السابق نفسه). وبالمقارنة تبلغ استثمارات مؤسسة التقاعد اليابانية نحو 5500 مليار ريال.
وللفائدة: الوضع الاكتواري يعني أو يفيد في التعرف على مدى قدرة المؤسسة التقاعدية على الوفاء بالتزاماتها، بالنظر إلى أن صناديق التقاعد أو الأمان الاجتماعي في الدنيا تدفع أكثر مما تستلم. ويعتمد الوضع الاكتواري على عوامل كثيرة، كمتوسط الأعمار والبنية العمرية للموظفين ونسبة الإعالة.
يفهم ضمنا أن الوضع الاكتواري للمؤسسة لا يتيح لها زيادة معاشاتها التقاعدية بتمويل ذاتي.
ومن ثم لا بد من حل لمشكلة تدني الراتب التقاعدي لفئات، عرضت أمثلة لها في بداية المقال. ذلك لأن من الواجبات الأساسية لأي دولة التأكد من حصول كل مواطنيها على حاجاتهم الأساسية من مأكل ومأوى وعلاج ونحو ذلك. هذه

الحاجات إن توافرت دون تدخل الحكومة فأهلا وسهلا، وإلا فعلى الحكومة مسؤولية تأمينها لمواطنيها، ولا يعفيها من ذلك إلا قلة الحيلة، لأن الله سبحانه لا يكلف نفسا إلا وسعها.
لا بد من وضع نظام يعالج تلك المشكلة التمويلية. ومن المعالجات المقترحة دعم المؤسسة العامة للتقاعد سنويا، أو دفعه تحت اسم آخر، وعبر جهات أخرى غير المؤسسة، بما يغطي الفرق. من الحلول زيادة مساهمة الحكومة في التقاعد. من الحلول ضخ عشرات المليارات الإضافية، لزيادة حجم استثمارات المؤسسة، حيث تستطيع تحمل زيادات المعاشات للمستحقين لها. وبالله التوفيق.

# إنهم يضربون الأيتام !

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/08/27/457817

## خالد الغنامي

كان حديث الناس في الأسبوع الماضي عن فيديو بُث على (قناة الأيتام) لمجموعة من المشرفين، يضربون يتيماً ويهينونه، ويمزقون ملابسه في أحد دور التربية في الرياض. قناة الأيتام، هي قناة تسجل مقاطع تبث هموم الأيتام ومجهولي الأبوين داخل دور الرعاية، وتركز على المعاملة القاسية التي يتعرضون لها، والنظرة الدونية لهم!
بحسب ما تقول مصادري، فإن هذه ليست المرة الأولى التي يحدث فيها ضرب الأيتام بأيدي من يفترض أن يحموهم من الأخطار ويرعوهم. وقد أمر وكيل الوزارة د. اليوسف بالتحقق والتثبت من حقيقة هذا المقطع، هل هو حقيقي؟ أم مجرد ادعاء كاذب ضد المشرفين؟ إذ هو دليل قاطع على العلاقة السوداوية بين الأيتام والمشرفين، ونحن ننتظر نتائج هذا التحقيق، على الرغم من معرفتنا بصحة الحادثة.
لقد حصل هؤلاء المشرفون منذ فترة قريبة على زيادة في بدل العمل تشجيعاً وتحبيباً لهم في عملهم. لكن الزيادة المادية لا يمكن أن تكون ذات فائدة، إذا كان دين هذا المشرف وأخلاقه لا تردعه عن السفالة، ولا تحثه على الفضيلة، ولا تلزمه بسلوك محدد.
أين وزارة الشؤون الاجتماعية من واجباتها التي يفترض أن تقوم بها؟
إن من صميم هذه الواجبات أن يتم توفير جهاز من العاملين والمشرفين «الأسوياء» المستقرين نفسياً. لا أن تكلف أناساً يحتاجون إلى من يعالجهم نفسياً، ليقوموا بهذه المهمة الحساسة.
إن واجب المسؤول هو أداء الأمانة، وأداء الأمانة ليس في لبس البشوت والزيارات الاستعراضية، تلك التي تصل فيها كاميرات التليفزيون الضخمة إلى المكان قبل مجيء المسؤول بساعات، فيفر المجرم بجريمته قبل المجيء المراقب.
إن واجب الوزير وكل مسؤول أن يقوم بدورات تفتيشية، بدلاً من الجلوس وراء المكتب الفاخر، لكي يكون هناك شعور عام لدى كل العاملين بأن الأمر ليس بفوضى. إذ من الضروري أن يشعر العامل المهمل بعين الرقابة البشرية، ما دام أنه لا يستشعر الرقابة الإلهية، وما دام أن المشرفين لا يحسّون بمعنى (فأما اليتيم فلا تقهر) فعقوبة ظالم اليتيم كبيرة، لأن اليتيم قد لا يجد من ينتصر له، ويغضب من أجله.
القضية ليست قصوراً في المال، فللأيتام مخصصات كافية من الدولة، وما أكثر المتصدقين عليهم. لكن المشكلة تكمن في بُعد وزارة الشؤون الاجتماعية عن عالمهم. منذ فترة بسيطة فرغت الوزارة من الاستراتيجية الوطنية للأيتام، واستعانت بخبراء من الجامعات ومن موظفي الوزارة، وكانت مكافآت المشاركين في هذه الاستراتيجية ضخمة، لكن ماذا قدمت على أرض الواقع؟ ماذا رأينا من هذه الخطط المدروسة؟
رأينا طفلاً يتيماً قد أنشب المشرف مخالبه في رقبته، فتركت خذوشاً تشبه خدوش القطة في وجهه.
( لاحظ أن الذي قام بدور القط هو المشرف الراعي لهذا اليتيم ).

هذا نموذج يدمي القلب عن أيتام الرياض العاصمة القريبة من وزارة الشؤون الاجتماعية والخبراء والمربين والمتطوعين من الجامعات ! فكيف بحال أيتام شمال المملكة و جنوبها والمناطق الأخرى البعيدة عن جولات ورقابة المشرفين في الوزارة !؟ بل حتى منطقة الرياض، لا بد أن نتساءل عن معدل زيارة المشرفين على هذه الدور، هل هي يومية أم أسبوعية أم سنوية ؟

وزارة الشؤون الاجتماعية وعلى الرغم من وجود الإدارة العامة للأيتام بين إداراتها العديدة، هي في الحقيقة بعيدة كل البعد عن هموم هؤلاء المساكين. لقد غاب عنها استحضار البعد النفسي والأسري الذي يفترض أن توفره هي لهؤلاء المساكين. هؤلاء الأيتام هم أبناء هذا الوطن، والحرص على تربيتهم وتعليمهم لكي يكونوا أفراداً منتجين في المجتمع، هو واجبنا جميعاً، ولا يجوز لأحد التنصل منه. إلا أن مثل هذه المعاملة التي رأيناها في تلك المقاطع ليست مجرد تخلي بل هي «خطوات أولى لمشروع إنسان فاشل كاره مدمر لمجتمعه».

فهذه المعاملة القاسية المذلّة ستنتج منهم قنابل موقوتة قد تنفجر في أية لحظة.

ولن تنفع عندها، تنظيرات الوزارة وحديثها عن المشروعات والبرامج الشكلية والاستراتيجيات، وزيارات المسؤولين فاقدة المصداقية التي نعلم أنها مرتبة ومنسقة سلفاً ومسبوقة باستعدادات رسمية.

ها نحن أولاء نرى ثمرة تلك الجهود في هذه المقاطع الوحشية ! إن كانت الوزارة تريد أن تؤدي عملها الواجب عليها فعليها أن تتلمس احتياجات الأيتام وأن يقوم مسؤولوها بزيارات تفقدية مفاجئة غير معلنة، ومن دون صحافة ولا شاشات تليفزيون، وأن يتجاوزوا عقلية التكرم عليهم بالإفطار الجماعي في السنة مرة واحدة في كل رمضان، فهي لن تصل لقلوبهم، ولن يحبوا الوزارة بسبب ذلك الإفطار. وذلك اللقاء السنوي لن يجعل المسؤول يتصور معاناة شريحة كاملة محرومة من نعمة الأسرة الحقيقية.

# الأسئلة الخمسة" في التعاملات الإنسانية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/08/27/article763179.html

## د. فايز بن عبدالله الشهري

يقتضي التوازن الاجتماعي حسن إدارة التعامل مع حقوق الناس وواجباتهم، بدءاً مما تستوجبه متطلبات الحياة والمشاركة مع الأسرة الصغيرة فالعائلة الأكبر حتى المجتمع الخارجي. وعلى اثر المشاركة في بعض الدراسات وما أعقبها من نقاشات مطوّلة مع مجموعة من الأصدقاء الباحثين وجدت أن العلاقات الإنسانية بين الناس ربما تواجه أكبر تحدٍ في تاريخ المجتمع البشري. وما يمكن استخلاصه من تلك الدراسات والحوارات أن "الحاجة" كانت ركناً مهماً في استدامة وتطوير العلاقات الإنسانية والحرص عليها ثم تعزّز ذلك المفهوم بقيم الدين التي تحثّ على فضيلة الوفاء وحسن التعامل والبر والصلة وحسن الجوار وكل ما يعزز العلاقات الطيبة بين الناس.

وعلى هذا الأساس تجدك في مدارات العلاقات الإنسانية تسأل نفسك أحياناً بعض الأسئلة التي قد لا تعرف لها إجابة واضحة خاصة حينما تتعرّض علاقتك الشخصية مع طرف آخر للاهتزاز أو لخيانة الثقة أو حتى الجحود والنكران دون مبرّر. وحتى تتضح الصورة أكثر يمكن تلخيص هذه الأوضاع المحيرة في علاقات البشر في مجتمعنا في خمسة أسئلة.

السؤال الأول: لماذا تجدك في مواجهة ذاتك وأنت تتساءل كيف أن بعض من أسديت لهم معروفاً يتنكّرون لك، بل ويتجاهلون في كل سانحة ذكر ما قدّمت لهم من معروف مع ضخامة ما قدمت لهم؟ والسؤال هنا يستلزم التأكيد على ان المقصود ليس ما تفرضه واجبات دينك من الزكاة والصدقة والإحسان للمحتاج حتى لا يكون ما تقدّمه وتتساءل عنه من باب المنّ والأذى.

السؤال الثاني: لماذا يتوقع منك بعض من حولك أنّ من واجبك دائماً أن تعطي وتقدم وتضحي سواء بوقتك أو بمالك أو بجاهك في حين لا ترجو منهم سوى السلامة من أذى اللسان؟ وللتوضيح أيضا فإن هذا لا ينسحب على المحتاجين من حولك للمبادرة بالعون المعنوي أو المادي وإنما من لديهم القدرة مثلك على بذل بعض الجهد والتضحية ببعض ما لديهم.

السؤال الثالث: كيف يرتّب بعض الناس عليك حقوق متابعة أعمالهم وتسريع قضاء حاجاتهم وإبلاغهم بالفرص والمواعيد وهم من القادرين على العمل والمتابعة وتخليص حقوقهم؟
السؤال الرابع: من يستطيع تفسير شخصيّة "المتشرّه" الذي يرى أنّ له عليك حقاً في كل شيء، فأنت مطالب بمعرفة ما يريد، ومداراة خاطره، وهو فوق ذلك كله يرى أنّ الفضل له أن "شرّفك" بقضاء أيّ أمر يهمه! وللتوضيح فهذا الشخص فقط يرهن مديحك بإنهاء "معاملاته" فأنت في قائمته "معقّب" تنتهي العلاقة وتبدأ مع هذا الدور الذي عيّنك فيه.
السؤال الخامس: من يخلصك ممن فرض نفسه عليك "صديقاً" ويرى أنّ له كل حقوق الصداقة في التواصل وتبادل المنافع والاتصال والزيارة ؟ وللتوضيح فهذا الشخص "النشبة" لا يستهلكك ماديّا واجتماعيّا فحسب وإنما يضيف على ذلك التهام هدوء روحك وسكينتك وهو يطلب تفاصيل التفاصيل في حياتك وعملك وكيف قضيت وقتك.
**مسارات:
قال ومضى: اطمَئِنْ فَلَمْ تَتَأهلْ بَعْدُ لِدَائِرَةِ الخُصُوم .. أَلَمْ أَقُلْ لَكَ يَوْمَاً بِأَنَّ خُصُومِيَ نُبَلَاءَ بِقَدْرِ أَصْدِقَائِي.

الرياض
www.Alriyadh.com

# حرف الواو

المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/08/26/article762904.html

## عابد خزندار

وكلنا يعرف ما يعني حرف الواو، هل من الضروري أن أقول إنه يعني الواسطة، وهكذا قلتها مع أن الكل يعرفها ويعاني منها، ولا تتيسر حياته وتسير رخاء إلا بها، وأنا عانيت كثيرا منها، فعندما عملت في وزارة الزراعة كمدير للثروة الحيوانية، كنت هدفا للواسطة من زملائي في الوزارة ومن الأصدقاء، وكنت أرفض الواسطة، وبعد مدة عاداني الجميع، وتعطل عملي وخاصة من مدير الإدارة المالية الذي رفضت له واسطة فعرقل كل مشاريعي، ثم كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، فطلب مني المسؤول أن أقدم خدمة لأحد أصدقائه فرفضت، ففصلني وعينني مستشارا، ثم انتهي الأمر بفصلي نهائيا من الوزارة، ولم تكن هذه هي العقوبة الوحيدة، وبعد ذلك لم أعمل في القطاع العام، تجنبا لاستخدام الواسطة، وأخيرا مرضت زوجتي، وكان الطبيب الوحيد الذي يمكن أن يعالجها في جدة يعمل في المستشفى التخصصي، وقيل لي اني أحتاج إلى واسطة، فرفضت أن ألجأ إلى ذلك، ولجأت إلى الطريق الرسمية أو الشرعية، وكتبت للمسؤول الذي حسبت أن المستشفى يتبعه، فلم يتفضل حتى بالرد على خطابي، ومكره أخاك فلجأت إلى الواسطة لأن حالتي زوجتي حرجة، فأعطيت ميعادا بعد شهر، مع أن حالتها لا تحتمل الانتظار، وقيل لي ان الأمر يحتاج إلى واسطة، وهذه المرة طفح الكيل ورفضت أن استخدم الواسطة، فأخذتها للعلاج في باريس، ثم قضى الله أن يتوفاها فنقلت جثمانها إلى جدة، وأردت أن أدفنها في مكة المكرمة فقيل لي أن الأمر متعذر، فلجأت من أجل أن تدفن بجوار البيت إلى الواسطة، وأنا أشرق بالدمع، وودعتها وأنا لم ألم نفسي هذه المرة على استخدام الواسطة.

# قبل الحديث عن حقوق الأئمة !

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.al-madina.com/node/397279

## إبراهيم علي نسيب

• قال لي احد أصدقائي وهو إمام مسجد : اكتب عن الأئمة وعن حقوقهم وعن أجورهم المتدنية وعن حاجتهم للعناية والرعاية ،وكنت أتمنى أن اقعد معه لأسمع منه تفاصيل أكثر وأكثر عن معاناة الأئمة لكني كنت على عجل وكلي ثقة من (صديقي) القارئ الجيد والخطيب المفوه من انه بعد قراءته لمقالي هذا سوف يوافيني بتفاصيل أكثر ويجيب على كل أسئلتي التي ادفع بها له لكي يكون شاهداً عليها !! والسؤال الأول لوزارة الشئون الإسلامية عن بعض الأئمة الذين يحولون مسار خطبهم لتمارس مهام مختلفة كنقد الإعلام وتناول بعض الكتاب بنقد قاسٍ إضافةً إلى مخالفة كل أنظمة الوزارة التي تأتيهم في هيئة تعاميم لا يهتمون بها فيمارسون ما يحلو لهم ليصل الأمر إلى مالم يكن في حسبان أحد ويصل الضجيج الذي يأتي من خلال مكبرات الصوت والتي يزيد عددها في بعض المساجد عن ( 20) مكبرا إلى كل مكان وفي هذا مخالفة صريحة للتعليمات التي تصر على حصر استخدام مكبرات الصوت في الأذان والإقامة فقط بدلا من استخدامها في كل الأوقات في الخطب في المواعظ في الندوات في المحاضرات وهو الفعل الذي يحول الحي بأكمله وبقدرة قادر إلى حرم تابع للمسجد وعلى أهل الحي معايشة الوضع الذي لم يكترث أبدا لا بهم ولا بصغارهم ولا بمرضاهم ولا حتى بالنائم ولا بأحد أبدا لدرجة أن تصبح لغة الإشارة في البيت هي اللغة السائدة قبل الصلاة وبعد الصلاة !!.!!!..،،،

• هذه الحقيقة التي قدمتها ليس إلا بهدف أن تنتهي كل الممارسات الفردية المخالفة لآداب الدين الإسلامي الحريص على احترام الحياة والأحياء كلهم متمنيا أن تتم عملية اختيار الأئمة بطريقة دقيقة جدا وبشروط محددة لكي يبقى المسجد هو المكان المسكون بالهدوء والسكينة بدلا من المشهد الذي يحوله إلى مصدر إزعاج وينقل منه البكاء والصراخ والزعيق والخصام والضجيج بطريقة مثيرة جدا ومن هنا فإني اسألهم اولا قبل ان اكتب لهم عن أهم أسباب تلك التصرفات التي صنعت لجيران المسجد مأساة وذنبهم الوحيد انهم اختاروا الجوار ليأنسوا بالمسجد فكانت صدمتهم اكبر عندما عاشوا الواقع المؤلم مع بعض أئمة المساجد الذين تجد بعضهم يعرف في كل شيء في الإعلام والسياسة والاقتصاد والرياضيات والفيزياء والكيمياء والعلاقات الأسرية والفقه والفرائض وفي الطب والذرة وله ماشاء الله عليه في كل خطبة جمعة حكاية لا تنتهي إلا في الواحدة والنصف بل وأحيانا تزيد بينما تنتهي كل المساجد في الواحدة ظهرا.. لا والمثير أن لبعضهم بعد كل صلاة خطبة من كتاب وبعد كل خطبة كلمة مرتجلة وبعد كل كلمة نصف إيضاح وحين يقرأ احدهم او يبكي يوقظ كل من حوله بصراخه حتى الأطفال هم بالغصب يغسلون آذانهم وعيونهم ببركته وضجيجه والحقيقة أنني استغرب أن يحدث كل هذا وهم( يعانون) فكيف بهم إذا تحسنت أحوالهم وزادت مرتباتهم !!

• (خاتمة الهمزة ) ...ما تقدم هو بعض من معاناة الناس مع بعض أئمة المساجد !!ولا مانع عندي من أن اكتب لهم كل ما يهمهم حال وصوله !! وهي خاتمتي ودمتم

# لماذا ينتهي حافز ؟

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120826/Con20120826527271.htm

## خلف الحربي

كانت المطالبات بتخصيص إعانة حكومية للعاطلين تقابل باستخفاف شديد؛ خصوصا من قبل وزارة العمل، ومجلس الشورى، وبعض الصحفيين الاقتصاديين الذين يتغاضون عن إهدار المليارات في بعض المشاريع المعطلة ويتفرغون لحساب الخسائر إذا ذهبت الإعانة لهذه الفئة التي تستحق المساعدة !، ولكن بفضل من الله ثم بفضل والدنا الغالي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أصبحت هذه الإعانة أمرا واقعا واستفاد منها عدد كبير من المواطنين والمواطنات الذين لم يكن لغالبيتهم ذنب في جلوسهم الاضطراري على رصيف البطالة ! .

ولكن صرف إعانة حافز سوف تنتهي بانتهاء هذا العام الهجري؛ أي بعد أقل من شهرين، وأغلبية المستفيدين من هذه الإعانة – وخصوصا النساء – لم تنجح وزارة العمل في توظيفهم لأن الوقت كان ضيقا جدا، ولا يكفي لإيجاد وظائف لأكثر من 700 ألف مواطن ومواطنة، وأظن أن الآثار السلبية لقطع إعانة حافز عن مستحقيها سوف تكون أبرز علامات العام الهجري.

لذلك نتوجه إلى والدنا الحنون ومليكنا الهمام الذي لم يبتعد في يوم من الأيام عن هموم أبنائه المواطنين وكلنا أمل أن يأمر بتمديد صرف إعانة حافز عاما آخر للمواطنين والمواطنات الذين لايزالون أسرى البطالة. فهذه الإعانة الشهرية تنتشلهم من مشاكل اجتماعية «ليس لها أول ولا آخر» خاصة أن الكثيرين كانوا ضحية سوء التخطيط حيث درسوا تخصصات توجهم نحو نوع محدد من الوظائف – التدريس مثلا – وفوجئوا بعد تخرجهم أنه لا توجد أية وظائف شاغرة في هذا القطاع .

قد يشكل قرار تمديد حافز كابوسا مرعبا لوزارة العمل التي تتمنى انتهاء هذا العام الهجري بأسرع وقت ممكن كي تتخلص من رعاية ( بني حافز ) ولكن لو نظر المسؤولون في الوزارة إلى المسألة من زاوية أعمق لاكتشفوا أن هذه الإعانة الشهرية منحت الوزارة أهمية أكبر، وربطتها بشكل مباشر بالعاطلين، ومكنتها من تلمس مشكلة البطالة بحجمها الحقيقي بعد أن كانت تتعامل معها طوال السنوات الماضية من خلال حجمها الافتراضي.

وقد يشكل قرار التمديد كابوسا أكبر بالنسبة لوزارة المالية ولكنني أظن أن الوزارة لو حسبتها بالمسطرة والقلم لوجدت أن الكلفة المالية لهذه الإعانة أقل بكثير من الكلفة التي تتكبدها الدولة لمعالجة المشاكل التي تنتجها البطالة. فالدولة مسؤولة في كل الأحوال عن مواطنيها والظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي كان يواجهها العاطلون قبل صرف الإعانة كانت سببا في استنزاف ميزانيات عدد من الوزارات الأخرى.

دون مبالغة أستطيع أن أقول إن إطلاق برنامج «حافز» كان واحدا من أهم الإنجازات الحكومية في السنوات الأخيرة.

ونناشد والدنا ( أبو متعب ) أطال الله في عمره أن يأمر بتمديده لمن يستحقون هذه الإعانة عاما آخر أو أكثر حتى يخرجوا من دوامة البطاله ويجدوا الوظائف التي تمكنهم من المشاركة في بناء وطنهم وخدمة مجتمعهم .

# البحث عن وظيفة لمعلم

المصدر: جريدة عكاظ السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120825/Con20120825527010.htm

## عبده خال

ندخل اليوم معترك الحياة في جميع الأعمال بعد انتهاء إجازة تمتعنا فيها بأيام روحانية عظيمة وختمت بفرحة العيد.
وأن نبدأ هذا اليوم كل في عمله، تبدأ أيضا لهفة الباحثين عن عمل، ولا أجد حسرة تماثل حسرة أولئك الخريجين الذين يحملون مؤهلات تعليمية، فهم فئة ليس لهم فرصة للولوج إلى العمل سوى بوابة وحيدة وهي بوابة وزارة التربية والتعليم، وإذا أغلقت هذه الوزارة أبوابها في وجوههم فلن يجدوا مكانا يقبل بهم كون مؤهلاتهم مقصورة ومحصورة في هذا الجانب.
وللأسف هناك آلاف الخريجين (وفق تخصصات مختلفة) ممن يحمل مؤهل معلم ولازالوا يقفون في الطابور الطويل للدخول إلى الحياة العملية مع قصور في استيعاب الأعداد المتراكمة، فمثلا خريجو اللغة الإنجليزية بلغت أعدادهم 1403 خريجين وخضعوا لاختبارات القياس وتم قبول 854 خريجا بينما تعثر 450 خريجا بسبب القياس، وربما تكون حجة الوزارة أن هؤلاء لم يتجاوزوا تلك الاختبارات وهي حجة يمكن استخدامها ضد الوزارة ومناهج إعدادها للمعلمين، فإذا كان الخريج قد تجاوز مقررات التأهيل لتخريج معلم ويتعثر في القياس فهذا يعني ضعف إعداد المعلم من قبل الوزارة، أما إذا أرادت الوزارة الانتصار لمناهجها فيجب مراعاة تعثر الذين لم يتجاوزوا اختبارات القياس بإجراء اختبارات أخرى أو قبولهم مع إخضاعهم لدورات مكثفة من قبل المراكز التعليمية بالوزارة. وثمة نقطة أخرى نذكر الوزارة بها وهي ما حدث في العام الماضي حين تعثر كثير من خريجي الرياضيات وتم استدعاؤهم للعمل لكون الوزارة كانت في حاجة لإكمال النقص الذي واجهته في هذا التخصص بمعنى أن تحيد خريجي اللغة الإنجليزية بحجة عدم التجاوز ليست حجة مستقيمة، فلو أن الوزارة وقعت تحت العجز فسوف تقوم باستدعاء المتعثرين.
كما أن الوزارة تتحمل المسؤولية الأدبية اتجاه الخريجين المؤهلين للتعليم كون هذا التأهيل ليس له مجال في سوق العمل سوى التعليم فإن كان لديها الاكتفاء (وهذا يفترض أن الوزارة لديها المعلومة لاحتياجاتها) فلماذا الإصرار على ضخ خريجين ليس لهم أماكن وظيفية؟ أي أن امتلاك المعلومة بالاحتياج والنقص يستوجب إيجاد خطة لقبول الإعداد التي تغطي العجز من غير إسراف في قبول كل هذه الأعداد المتحولة إلى مشكلة وطنية واجتماعية. ولا يظن القارئ أن المسألة مقتصرة فقط على خريجي اللغة الإنجليزية، لا أبدا، فهناك تخصصات تعاني من نفس المشكلة، فعلى سبيل المثال خريجو اللغة العربية قد جاء الاحتياج لخريجها (صفرا) أي أن على خريجي هذا التخصص حمل شهادة تخصصهم و(يهفوا) بها على وجوههم في هذا الجو الهالك، عل (هفهم) يأتي لهم بوظيفة على قد الحال.!! وقبل المجادلة فيما يجب ولا يجب أرى أن وقت هذه المجادلة يعد منتهيا بوجود أعداد من الخريجين المقذوفين في قارعة الطريق لا تفيدهم شهاداتهم في شيء إن أغلقت وزارة التربية والتعليم أبوابها دونهم.

# هل تعثرت مشاريع الإسكان في المملكة؟

المصدر: جريدة الوطن السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=13230

## عبدالله صادق دحلان

لقد طال انتظار أكثر من 60% من السعوديين ونفد صبرهم تجاه الوعود بتأمين السكن اللائق لهم، وتعددت الأرقام والإحصائيات عن نسبة السعوديين الذين يملكون سكناً لائقاً يقيمون مع أسرهم فيه، فتُعلن أحياناً أرقام وإحصائيات من شركات بحثية متخصصة أو من جهات رسمية أو من مراكز بحوث لبنوك سعودية جميعها تدور في نسبة أقصاها 40% للسعوديين الذين يملكون منازل ونسبة 60% سعوديين بمختلف أعمارهم ومؤهلاتهم ومواقعهم السكنية أو العملية ذكورا وإناثا يسكنون في مساكن مستأجرة، وبصرف النظر إذا كانت لائقة أو غير لائقة، وتزداد هذه النسبة بازدياد نسب النمو السكاني التي تختلف النسبة المعلنة عن نسب النمو السكاني من 2% إلى 3,5% ولا نعرف الحقيقة بالدقة والتفصيل؛ وإنما هي أرقام ونسب تستخدم حسب رغبة المخططين وعند وضع الميزانيات.

وبصرف النظر عن دقة المعلومات إلا أن نسب النمو السكاني عالية وعندما أعني بنسب النمو السكاني للسعوديين لم أضم للحسبة نسب النمو السكاني للمقيمين بزوجاتهم في المملكة، وعلى وجه الخصوص بعض الجاليات الآسيوية والأفريقية التي يصل نسب النمو السكاني لديهم إلى 5% وقد لا يرى بعض المخططين أنه من العدل إضافة مشكلة إسكان المقيمين إلى مشكلة إسكان السعوديين، وأنا أستغرب وأستعجب وأستهجن هذا الرأي، فالمسؤولية تحتم توفير السكن لجميع السكان سعوديين وغير سعوديين وإلا فأين يسكن المتعاقدون الذين يصل عدد القادرين والراغبين في السكن منهم حوالي مليوني متعاقد مستبعدين العمال وعمالة المنازل والعمالة العازبة التي تلجأ إلى السكنى المشتركة؟ هذا ويضاف إلى نسب تزايد الطلب على السكن انفصال الأبناء عن أسرهم عند سن العمل بعد الجامعة وعند التأهيل الأسري، لا سيما أن مجتمعنا مجتمع شبابي، بعد سنوات قليلة سيدخلون سوق العمل وسيدخلون الحياة الزوجية وسيرفعون من نسب الطلب على السكنى.

تقدر الإحصائيات غير الدقيقة أن المملكة بحاجة إلى 500 ألف وحدة سكنية سنوياً خلال الخمس سنوات القادمة. ورغم صرخات المجتمع والكتاب والشباب منذرين بحجم المشكلة وتفاقمها وأنها مرشحة إلى مستوى القضية ثم الكارثة إلا أن القائمين على تنفيذ التوجيهات السامية بسرعة تنفيذ مشاريع الإسكان لذوي الدخل المحدود يسيرون سير السلحفاة، ويستسلمون للعوائق والعقبات التي تواجههم، أو يرسلون لنا رسائل تطمينية لمحاولة التخفيف من حجم القضية، حيث يرى بعض المسؤولين الحكوميين أننا لم نصل بعد إلى مستوى الأزمة، ولا أعرف ما هو تعريف مستوى الأزمة.. هل المقصود أن يصل الأمر لأن يسكن السعوديون تحت الكباري أو في الشوارع أو داخل الخيام أو في الأحواش؟ ويتوقع بعض المسؤولين أن يتجاوز حجم الاستثمار في القطاع العقاري 82 مليار ريال خلال السنوات الثلاث المقبلة كما يتوقعون أن يصل حجم رؤوس الأموال المستثمرة حتى عام 2020 حوالي 484 مليار ريال، ويزداد التفاؤل بعد صدور نظام الرهن العقاري والتمويل التأجيري والأنظمة المساندة، والتي كان لتأخر صدورها أسباب في تأخير التنمية العقارية في المملكة لأكثر من 15 عاما، ويتوقع ألا يبدأ الأثر الإيجابي لهذه الأنظمة إلا بعد عامين قادمين حتى يتم الاستعداد من قبل المتعاملين معها سواء كانوا مطورين عقاريين أو شركات تمويل وبنوك وصناديق تمويلية بالإضافة إلى جاهزية الأجهزة الحكومية المعنية.

إن مشاريع الإسكان في المملكة يرتبط بها أكثر من 90 نشاطا وصناعة وخدمة، وإنها تسهم بحوالي 55 مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة وبنحو 9,5% من الناتج غير النفطي علماً بأن خادم الحرمين الشريفين قد أبدى اهتماماً كبيراً بقضية توفير الإسكان لسكان المملكة وأمر بإعادة إنشاء وزارة الإسكان وخصص حوالي 250 مليار ريال من فوائض الميزانية لدعم إنشاء الوحدات السكنية للمواطنين. إلا أن القضية ما زالت قائمة. ويؤسفني كل الأسف القول إن

العديد من المواطنين فقدوا الثقة من إعلانات وزارة الإسكان وغيرها بأن الحلول قادمة ولن يبقى مواطن بدون سكن. وإذا جاز لي إبداء بعض المرئيات في هذا المجال فإنني أقترح أن تتولى الدولة مسؤولية توفير سكن الفقراء ومحدودي الدخل والشباب من خلال مشاريع تطوير عقاري تقوم بها الدولة بإنشاء شركة مقاولات حكومية متخصصة لسكن ذوي الدخل المحدود، وتقدم لهم الوحدات السكنية بسعر التكلفة وبأقساط طويلة المدى، لأنني أجزم أنه لو ترك الأمر للقطاع الخاص لأن يقوم بهذه المهمة فإن الأزمة ستستمر طويلاً، والقطاع الخاص لن يعمل بدون مقابل، ولن يقبل البناء والبيع بسعر التكلفة ولن يغطي قرض الصندوق العقاري تكلفة البناء، بالإضافة إلى المعوقات التي تواجه البناء الفردي ابتداء من ارتفاع سعر الأراضي وعدم توفر البنية التحتية وغيرها من الخدمات الأساسية. وعلى وزارة الإسكان ألا تقف أمام مشكلة توفر الأراضي للبناء وعليها العمل على نزع ملكية الأراضي الفضاء التي تركها تجار العقار سنوات طويلة وسط المدن وفي أطرافها ليرتفع سعرها على حساب المواطن، وهنا سوف يحقق نزع الملكية مصلحة عامة للمسلمين من ذوي الدخل المحدود والفقراء والشباب أمل المستقبل. كما أن إعادة النظر في ارتفاعات المباني في بعض المناطق داخل المدن سوف يسهم في زيادة نسب العرض من الوحدات السكنية. نعم هناك قضية ولكن لها حلول، وهناك تجارب سبقتنا بها دول أضعف منا اقتصادياً، وتحسب ضمن الدول الفقيرة أو الأقل نمواً، ولكنها استطاعت أن تتجاوز المشكلة وأن تقيم مشاريع إسكانية لذوي الدخل المحدود وللفقراء والشباب بأموال تبرعت بها بعض الدول الغنية، ونحن منها، وكفانا فرقعات إعلامية وقد انتهى عهدها وأصبحنا نعيش في عهد يقيم الوعود بالإنجاز على أرض الواقع.

# حقوق الإنسان بـ "الشورى" تشكل وفداً لزيارة المعتقلين المصريين بالسعودية

المصدر: صحيفة الشرق الاوسط السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م
=http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12324&article=692268&feature

الجزائر: بوعلام غمراسة

أبدت جماعات حقوقية جزائرية مخاوف مما وصفته «عودة الاعتقالات ضد النشطاء في مجال حقوق الإنسان»، بسبب اعتقال نقابي عضو بـ«الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان»، بسبب دعم مظاهرة في بلدة نائية احتج سكانها على انقطاع الماء الصالح للشرب.

ويحاكم القضاء عبد القادر خربة يوم 28 من الشهر الحالي، بتهمة «إهانة موظف أثناء تأدية مهامه»، ويتعلق الأمر بملاسنة حادة جمعت الناشط الحقوقي بشرطي، كان مكلفا بتفريق متظاهرين تجمعوا بالساحة العمومية لبلدة قصر البخاري (175 كلم جنوب العاصمة)، للتعبير عن غضبهم من انقطاع الماء عن حنفيات بيوتهم منذ أسابيع طويلة. وجرت المظاهرة يوم الأربعاء الماضي، وشهدت اعتقال النقابي الحقوقي الذي يبلغ من العمر 32 سنة.

وقالت «النقابة المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية» في بيان أمس، إن خربة الذي ينتمي إليها تعرض للاعتقال «لأنه تضامن مع المحتجين على انقطاع الماء». ونددت بما سمته «التحرش القضائي ضد نشطاء حقوق الإنسان». وذكرت النقابة المحسوبة على المعارضة السياسية في البلاد، أن السلطة «توظف القضاء ضد المواطنين الذين لا حول ولا قوة لهم، وبذلك فهي تثبت عجزها عن حل مشكلات الجزائريين».

وتشهد مناطق كثيرة بالبلاد موجة احتجاج سببها غياب ضرورات الحياة، مثل الماء والكهرباء والسكن. ودعت النقابة إلى الإفراج عن عبد القادر الذي يشن إضرابا عن الطعام منذ اليوم الأول لاعتقاله.

وأدانت «شبكة المحامين للدفاع عن حقوق الإنسان» اعتقال الناشط الحقوقي. وقالت في بيان إنها ستدافع عنه يوم محاكمته. يشار إلى أن خربة سبق أن اعتقل في أبريل (نيسان) الماضي ووضع الحبس الاحتياطي بسبب دعمه حركة احتجاجية شنها موظفون بجهاز القضاء. ونددت بيان «الشبكة» بـ«التجاوزات الخطيرة التي ترتكب ضد المواطنين الأحرار، الذين يدافعون عن الحقوق الأساسية والحريات العامة المكتسبة بقوة القانون».

وفي سياق متصل، دعا تقرير أعدته هيئة حقوقية مرتبطة برئاسة الجمهورية، إلى «محاربة فعالة ضد الفساد» الذي «يقوض النسيج الاجتماعي لبلدنا، والذي أضر بخطوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية». وجاء في التقرير السنوي لـ«لجنة حماية وترقية حقوق الإنسان»، الصادر أمس، أن الفساد «انتشر في جميع أنحاء البلاد وأثر على جميع الطبقات الاجتماعية». وأضاف أن «الوقت حان لشن حرب فعالة ودون كلل أو ملل، ضد جميع الأعوان العموميين الذين يسعون فقط لجمع المزيد من المال». وتابع التقرير بأن «الإفلات من العقاب وانتشار الفساد على نطاق واسع في بلدنا، يضر بكل خطوات تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية». وطالب السلطات بـ«تنقية الأجواء من الرشوة والفساد وأن تبدأ بتطهير نفسها أولا». ولأول مرة تستهدف اللجنة الحقوقية الحكومية السلطات بهذه الحدة، من خلال تقاريرها السنوية التي ترفع إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

ودعت «اللجنة» إلى أن «تكون العقوبات مثالية ورادعة من أجل عدم السماح للشخص الضالع في الفساد بالتمتع بعائدات الفساد، بعد استنفاذ عقوبته»، مشيرة إلى أن «هذه الجريمة تزدهر إذا كانت العقوبة غير مناسبة لا يرتدع بها الموظفون

عبر الإمارات

# بعد تزايد أعداد قضاياها ولتخفيف العبء عن الشرعية"

# محامون وقانونيون يطالبون بإنشاء محاكم خاصة بالأسرة

# والطفل و"العدل" تكتفي بلجان التوجيه

المصدر: جريدة عبر الامارات الاحد 8 شوال 1433 هـ - 26 اغسطس 2012م
http://www.albayan.ae/across-the-uae/accidents/2012-08-26-1.1714961

المصدر: دبي - محمد زاهر، فهمي عبدالعزيز، - ناهد مبارك

طالب عدد من المختصين بالقانون والمحامين والمستشارين الحقوقيين على مستوى الدولة بضرورة إنشاء محاكم خاصة بالأسرة والطفل ما يسهل على أفراد الأسرة إجراءات التقاضي ويختصرها ويبسطها بما يتلاءم مع طبيعة الأحوال الشخصية، ويساعد على إضفاء البيئة المناسبة للجو الأسري في المحكمة. مؤكدين ان هذا الإجراء سيعمل على تخفيف العبء والضغط على المحاكم الشرعية بنسبة تصل إلى أكثر من 50 %.

بينما ترى إدارة التفتيش القضائي في وزارة العدل أن هناك قضاة متخصصين في المحاكم الشرعية الاتحادية للنظر في القضايا الأسرية في أربع إمارات، وأن لجان التوجيه الأسري أنشئت في تلك المحاكم الشرعية لحل القضايا الخلافية بين الأسر قبل استفحالها ونقلها إلى المحاكم بحيث تحل ودياً بالصلح نظراً لحساسيتها وذلك عن طريق الحلول التوافقية.

وأشار المحامون إلى أن وجود مثل هذه المحاكم المتخصصة لا يعني حتمية تسهيل إجراءات الانفصال أو إنهاء حياة أسرية مفككة، بل ستحل النزاع الأسري وتسعى للإصلاح بين أفراد الأسرة بعيدا عن أروقة المحاكم العادية.

هذه المطالب يشفع لها الارتفاع المتنامي للقضايا الأسرية الذي تشهده أروقة المحاكم، حيث أظهرت إحصائية لمحاكم دبي أن عدد الدعاوى الأسرية التي نظرتها محكمة الأحوال الشخصية العام الماضي بلغ 1644 قضية، فيما بلغت خلال النصف الأول من العام الحالي 857 قضية، بينما وصلت في رأس الخيمة إلى 470 خلافاً أسرياً منذ بداية العام الجاري، وإن كان 90% منها انتهى بالصلح.

وعلى الطرف الآخر يرى استشاري قانوني أن هناك قانوناً يسمى قانون الأحداث للأطفال الذين دون 18 سنة، وهناك محاكم خاصة لهذه الفئة ويحكمهم هذا القانون، وأن جمعيات حقوق الإنسان تراقب كافة المحاكم بالدولة وهناك مكاتب لهم في المحاكم ويحضرون المحاكمة، وأن الحكومة تولي اهتماما كبيراً بالأسرة ودفعت جميع المحاكم سواء الاتحادية أو المحلية من خلال التوجيه الأسري إلى تفعيل عملية الصلح بين الأسرة والأطفال قبل الذهاب بالقضية إلى المحكمة.

قاعدة الحياة

أيد المحامي يوسف البحر وجود قضاة متخصصين للمحاكم الأسرية مؤكداً أهمية وجود قوانين تحمي منظمة الأسرة وخاصة الطفل، مشيراً إلى أن الأسرة قاعدة الحياة البشرية وقوام المجتمع، فإذا تعرضت للاضطراب والتصدع والصراع ولم تقم برسالتها في التربية والتوجيه فإنها بدلا من أن تكون قوة دفع في المجتمع للخير والإصلاح تتحول قوة جذب إلى الوراء ولا يكون لها عطاء نافع فيخسر المجتمع بذلك خسارة فادحة خسارة أجيال تدمر ولا تعمر أجيال تعوق مسيرة التنمية والنهضة والتقدم.

وذكر أن القانون يجب أن يكون صارما خلال تعامله مع القضايا الأسرية وبالتالي أن تكون الأحكام دقيقة وتنظر إلى مصلحة الأبناء وذويهم مقترحاً دوماً أن تكون هناك جهات رقابية خاصة في قضايا الطلاق وما يتبعها وأخذ مصلحة الطفل المحضون بعين الاعتبار وذكر أن وجود محاكم خاصة تحفظ في البداية خصوصية أفراد الأسرة.

وقال إن المجتمع الإماراتي بخير والقضاء قفز وحقق نقلات نوعية في الحفاظ على الحقوق خاصة حقوق الأبناء لكننا بحاجة إلى مواكبة المستجدات من جرائم مبتكرة تحدث والمشكلة أنها جرائم تهز ضمير الإنسانية كقصة وديمة وميرة وقال أنا كمحامٍ أراها خطوة طيبة ومطلب هام على مستوى الدولة.

تأخر غير مبرر

ومن جانبه قال المستشار يوسف الشريف: إن فكرة وجود محاكم خاصة للأسرة والطفل كانت موجودة منذ فترة ولكني لست ادري لماذا تأخر تفعيلها حتى الآن، وبالرغم من ذلك فان التوجيه الأسري المتواجد في المحكمة يقوم بعمل هذه المحاكم.

وأضاف الشريف: إن أي نزاع بين الزوجين هو نزاع ولا بد من أن يسلك القضاء العادي وذلك يظل بعيداً عن القضايا الإجرامية والأخرى، كما أن عدم وجود هذه المحاكم المتخصصة للأسرة والطفل يؤدي إلى تقليل مثل هذه القضايا.

وناشد المستشار يوسف الشريف جميع أفراد الأسرة أن يحلوا مشاكلهم داخل منازلهم وبعيدا عن الأطفال الذين ينزعجون من هذه المشاكل، والتي تؤثر سلبياً في سلوكياتهم.

ومن جهته قال المحامي عبدالرحمن سالم الهاجري رئيس اللجنة القانونية بالمجلس الاستشاري بالشارقة وجود محاكم متخصصة للأسرة والطفل هو مطلب لكل أفراد المجتمع الإماراتي حيث زادت مشاكل الأسرة بالرغم من أنها غير ظاهرة للعيان، ولكن أؤكد أن هناك أكثر من 15% من أهل الفريج الواحد لديهم مشاكل بين الأسرة.

وأضاف الهاجري: إن نقص المال هو السبب الوحيد للمشاكل الاسرية ويؤدي بها الى المحاكم الاسرية والاطفال، وإني أطالب كل رب اسرة وأم بالمحافظة على اطفالهما وعدم اثارة المشاكل بينهما أمام الاطفال.

قانون للأحداث

ولكن المحامي عبدالله النقي عضو المجلس الاستشاري لامارة الشارقة كان له رأي آخر وهو أن هناك قانوناً يسمى قانون الأحداث للأطفال الذين دون 18 سنة، وهناك محاكم خاصة لهذه الفئة ويحكمهم هذا القانون.

وقال: ان جمعيات حقوق الإنسان تراقب كافة المحاكم بالدولة وهناك مكاتب لهم في المحاكم ويحضرون المحاكمة، بالإضافة إلى أن حكومة دبي لديها إيواء للأطفال المضطهدين، كما أن الحكومة تولي اهتماماً كبيراً بالأسرة ودعت كافة المحاكم سواء الاتحادية أو المحلية من خلال التوجيه الاسري لتفعيل عملية الصلح بين الأسرة والأطفال قبل الذهاب بالقضية إلى المحكمة.

خبرة ودراية

وكشف محامون متابعون للقضايا الأسرية عن الارتفاع المتنامي للقضايا الذي تشهده أروقة المحاكم في المنطقة الشرقية والتي تعود لأسباب مختلفة منها زيادة عدد السكان والتطور العمراني وغيرها، وغالبيتها تدور حول القضايا الأسرية والمشاكل الزوجية.

وأكدوا على أهمية المحاكم الأسرية وفق عدة أسباب جاءت أبرزها إلى ضرورة جمع خلافات الأسرة أمام محكمة واحدة ذات خبرة ودراية بالشؤون القانونية والقضائية، وذات قدرة على تحقيق التصالح والصلح بين أفراد الأسرة الواحدة قبل اللجوء لرفع القضايا أمام المحاكم.

والنظر بمجموعة القضايا المرتبطة ببعضها البعض دون تجزئة أو فصلها عن بعضها كأن ينظر بدعوى الطلاق وما يرتبط بها من طلب نفقة صغار والحضانة، بحيث يتم الحكم بهذه المسائل المرتبطة والمترتبة على الطلاق مرة واحدة ومن قاض واحد، ما يجعل الزوجة ليست بحاجة للجوء للمحاكم الشرعية لرفع دعاوى منفصلة كل دعوى تتناول موضوعا منفصلا عن الآخر.

فضلا عن اختصار الوقت والعبء المادي التي تحتاجها المحاكم الشرعية للنظر بهذه القضايا. إضافة عدم إرهاق الأطفال الصغار بطبيعة ذلك الأمر فيتسبب في معاناتهم في انتظار مصيرهم، وذلك بحصر النزاع في أضيق الحدود وفي جو يهدف للإصلاح والتوجيه الأسري.

زيادة طبيعية

وأوضح القاضي الدكتور محمد عبيد الكعبي رئيس محكمة الفجيرة الاتحادية الابتدائية أن المحكمة تشهد تزايداً لقضايا الأحوال الشخصية بنسب بسيطة وهذه زيادة طبيعية مرتبطة بزيادة حالات الزواج من ناحية وتطور الحياة وزيادة مشاكلها من ناحية أخرى وأيضا نقص الثقافة الأسرية عند البعض يعد احد أسباب تزايد الخلافات الأسرية، مشيرا إلى أن نسبة القضايا وعددها لا يستلزم إنشاء محاكم متخصصة لها والاكتفاء بدوائر بها قضاة متخصصون، وهذا هو الوضع القائم وهؤلاء القضاة شبه متفرغين لهذه القضايا.

وقال إن الدعاوى المتعلقة بالأسرة من أخطر الأنواع التي تتعامل معها المحكمة بدقة وعناية فائقة، على اعتبار أنها تعنى بالأسرة وهي أساس المجتمع. حيث تبذل المحكمة جهدا كبيرا في محاولة الإصلاح بين أطراف هذه الدعاوى من خلال

لجنة التوجيه الأسري والتي يعمل بها موجهون أسريون متخصصون تم تأهيلهم وتدريبهم للتعامل مع مثل هذه الحالات، وكثير من تلك القضايا تم التوصل إلى الصلح فيها. وحاليا يوجد قسم معني بالتوجيه الأسري به موجهة أسرية وموجهون أسريون متفرغون بشكل تام للجنة.

ولفت إلى أن الدعاوى التي لا تستطيع لجنة التوجيه الأسري حلها والتي يجب على الأطراف المرور عليها قبل رفع الدعوى، فتعرض على الدوائر المختصة فيها والتي غالبا ما تتريث قبل إصدار حكمها دون تأخير يضر بأطراف الدعوى.

حيث إن المحكمة في التعامل مع هذا النوع من القضايا تحتم عدم سرعة الحكم فيها والتريث قدر الإمكان قبل الحكم، لما سيترتب عليه من إنهاء علاقة أسرية. منوها إلى أن أغلبها تنتهي بالصلح أحيانا أمام القاضي المختص الأمر الذي من شأنه أن يحافظ على تكوين الأسرة قدر الإمكان.

ارتفاع ملموس

وفي صعيد آخر، أوضحت المحامية موزة محمد مسعود رئيس الهيئة الإدارية لجمعية المحامين فرع الفجيرة، أنه يوميا يتم عقد جلسات قضائية وحجم القضايا يشهد ارتفاعا ملموسا، وباعتقادها أن هناك تزايدا في حجم المشكلات الأسرية من ملفات النزاع والعنف الأسري، وهناك قضايا ذات حجم كبير مثل قضايا حضانة الأطفال ونفقتهم على سبيل المثال، وهذا الأمر بحد ذاته مؤشر على ارتفاع مشاكل المجتمع.

وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات كافية أو أرقام ودراسات مسحية تجعلنا نثق بمدى انتشاره وحجمه الفعلي على حد وصفها - إلا أن السجلات النفسية في المحاكم والطوارئ الصحية وأيضا الجهات الأمنية "الشرطة المجتمعية" تحوي كثيراً من الحقائق التي تؤكد وجوده وانتشاره بصفة ملحوظة.

وأشارت إلى عدة أسباب قد تكون أساسية في تزايد مثل هذه القضايا وهي ضعف الوازع الديني وتعاطي المخدرات، كما أن منع وجود محام في لجان الصلح والتوجيه الأسري من أهم الأسباب، إضافة إلى عوامل اجتماعية متداخلة ومنها الجهل والفهم الخاطئ للحقوق الشرعية في الحضانة والنفقة ورعاية الأبناء أو التنازل عن رعاية الأبناء.

والصراع بين الأبوين، والعوامل المتعلقة بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة بعد الانفصال، وأيضا تأخر البت في القضايا الأسرية، وعدم تجريم المتسببين في الإيذاء أو الإهمال أو المماطلة تجاه الطرف الآخر.

موضحة توافد العديد من القضايا إلى مكاتب المحاماة كصور الإيذاء والعنف ضد المرأة والطفل وحق الحضانة والمهر والنفقة وتظلمات زوجات ضد أزواجهن أو فتيات يعانين من العضل وهذا الأمر يتفاقم، ناهيك عن المشكلات التي تعتري تلك الأمور أصبحت واضحة، ولا يوجد عقوبة أو قانون واضح فيها، يردع المتسبب في الإيذاء.

حاجة اجتماعية

وبينت المسعود أن الشكاوى ستتكاثر طالما أن هناك غيابا فعليا وملموسا من الناحية القضائية، موضحة في الوقت ذاته أن الأمر لا يتعلق بالقضاء وحده أو بإحداث قانون أو إصدار قرار بقدر ما هو أمر اجتماعي، فالمشكلات الأسرية وقضايا العنف والزواج تبقي المؤشر يرتفع يوميا وبالأخص في عدم حدوث حراك فعلي مجتمعي يساهم في حلها أو التعامل معها.

مطالبة في هذا الجانب بمراعاة معالجة نقاط الخلل الحالية التي تتمثل في ارتفاع معدل الجرائم والمشكلات الأسرية والمجتمعية تقابله قلة عدد القضاة المتخصصين في هذا الجانب. إلى جانب ضرورة إيجاد منافذ توعوية تساعد في معالجة تلك القضايا التي بدأ حجمها يتزايد يوماً بعد يوم،

لافتة كذلك إلى أن القضايا الأسرية في تنامٍ إلا أنها تتفاوت بين فترة وأخرى ومواسم معينة يحدث فيها التوتر والضغوط النفسية بشكل كبير كالإجازة الصيفية والأعياد والأعراس وبداية المدارس.

وتتوقع صدور توجيهات جديدة في مسألة قانون الأحوال الشخصية، في حين إنها تطالب وبشدة بإيجاد محكمة أسرية متخصصة من نواح قضائية وتشريعية وقانونية ونفسية، وذلك لضعف التواصل ما بين القضاة والأسر وأفرادها المتضررين، ملحقة بها اختصاصات وأقسام عملية تتمثل في وجود قضاة ذوي اختصاصات في النفقة والطلاق والحضانة وغيرها ما يساهم في تخفيف العبء والضغط عليهم.

وأيضا مرشدين واختصاصيين اجتماعيين ونفسيين وأخصائيات يبدون آراءهم ويسهمون في حل المشكلات التي كانت سببا في وصولهم إلى المحاكم قبل وبعد وأثناء ذلك لتقديم التوصيات المناسبة في الوقت المناسب للقاضي لكي يكون على بينة كافية قبل اتخاذه قرار الحكم النهائي. وكذلك قسم للتوجيه الأسري وأيضا قسم الرؤية والزيارة لأطفال النزاع والحضانة، وقسم لتأهيل المعنفين وعلاجهم بعد أن تطبق عليهم العقوبات النظامية.

وقسم يضمن توفير الآلية المنتظمة التي تكفل تسليم النفقة الواجبة شهرياً للأولاد، وقسم دعم ومساندة المتضررين بعد تفكك الأسرة وأيضا الأسر القائمة والحفاظ على كيانها واستقرارها وكل ذلك في مكان واحد. مضيفة أهمية تجريم العنف الأسري ومحاكمة المعنف قضائيا وإقامة الحد التعزيري عليه طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

# جنود إسرائيليون سابقون : تعذيب الأطفال الفلسطينيين أمر روتيني"

المصدر: جريدة عبر الدستور الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م
http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=\ArabicAndInter\2012\08\ArabicAndInter_issue1773_day27_id433853.htm#.UDsua8HN-AM

فلسطين المحتلة - وكالات الأنباء

كشف جنود اسرائيليون سابقون خدموا في الاراضي الفلسطينية المحتلة ان سوء معاملة الاطفال الفلسطينيين على يد القوات الاسرائيلية هو امر «روتيني» ويحدث حتى في مراحل الهدوء النسبي.

ونشرت «مجموعة كسر الصمت» المؤلفة من جنود اسرائيليين سابقين والتي تنتقد ممارسات الجيش أمس اكثر من 30 شهادة بالانكليزية مشيرة الى انه يتم استخدام العنف الجسدي الذي يكون تعسفيا في بعض الاحيان ضد الاطفال الصغار جدا. ويقول الكتيب الواقع في اثنين وسبعين صفحة «الشهادات تظهر روتينا يعامل فيه القاصرون الفلسطينيون الذين يكونون احيانا اصغر من عشرة اعوام بطريقة تتجاهل اعمارهم الصغيرة». ويتحدث الكتيب عن شهادات جنود في الفترة ما بين العامين 2005 و2011 وهي الفترة ما بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

ويشير التقرير انه «على الرغم من ان الاحداث المشار اليها هنا وقعت بعد ذروة الانتفاضة الثانية في مرحلة تعتبر هادئة وخالية من الاحداث من وجهة نظر «امنية»، فان الشهادات اظهرت حقيقة ان المعاملة القاسية للاطفال الفلسطينيين مستمرة بلا هوادة». وفي احدى الشهادات وصف رقيب سابق لم يكشف هويته، كمعظم الجنود الذين ادلوا بشهاداتهم، غارة عقابية على حي في منطقة رام الله عقب اشتباكات مع فلسطينيين، مشيرا الى ان عشرات الجنود استخدموا هراوات خشبية «لضرب الناس، وبعدها تم اعتقال الاطفال الموجودين في المنطقة». واضاف «كان المطلوب ان يركض الناس ليقعوا على الارض.. يتعرض كل راكض بطيء للضرب، هكذا كانت القاعدة». ويحكي رقيب سابق اخر عن عملية في قرية عزون في شمال الضفة حيث تم القاء حجارة من منعطف في الطريق على سائقي سيارات من مستوطنة معالي شمرون القريبة. واضاف «وصلنا الى القرية وذهبنا الى اقرب بيت عند المنعطف وعندها راينا مجموعة من الاطفال اعمارهم تراوح بين 9 وعشر سنوات يهربون، ركضوا في بداية الامر الى ان وصلوا الى شرفة احد البيوت وبعدها اخذ القائد قنبلة صوتية ورماها على تلك الشرفة وانفجرت. لا اعتقد انها الحقت بهم الاذى ولكنها جعلتهم يهربون من الشرفة». ووصف الرقيب كيفية مطاردة الاطفال من جانب قائده الذي رفع سلاحه الناري وصوبه على وجه احد الاطفال من مسافة قريبة قائلا «ارتعب الطفل وكان متاكدا من انه سيقتل وتوسل للحفاظ على حياته». واضاف «طفل توسل للحفاظ على حياته؟ تم توجيه بندقية الى وجهه فطلب الرحمة؟ هذه ندوب ستلاحقه لمدى الحياة».

إلى ذلك، شرع مستوطنون يهود أمس بإقامة متنزه ثالث على أراضي بلدة الخضر جنوب بيت لحم تحت حماية جنود الاحتلال الإسرائيلي.

وقال منسق اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في الخضر أحمد صلاح في بيان صحفي أمس ان المتنزه الثالث يقام في منطقة ظهر عين ماسور بجانب مستوطنة «دانيال» المقامة على أراضي الخضر، لافتا إلى أن الإسرائيليين احاطوا تلة في الموقع بأسلاك شائكة، ووضعوا فيها قفصا للدواجن. وأشار إلى «ان المشروع الاحتلالي بإقامة المتنزهات والحدائق التوراتية يأتي ضمن مشروع دعت إليه «جمعية ذات القبعات الخضراء»، والتي تدعو إلى اعتلاء التلال، وكذلك ضمن

المشروع الذي دعا إليه الوزير الإسرائيلي للتربية «جدعون عسار» بتكثيف العمل السياحي لمنطقة مجمع مستوطنة «كفار عصيون» جنوب بيت لحم».
واعتقلت قوات الاحتلال أمس سبعة فلسطينيين في الضفة الغربية. وذكرت مصادر فلسطينية ان قوات الاحتلال دهمت مدن الخليل ونابلس وطولكرم وسط اطلاق نار كثيف للنيران واعتقلتهم. وتشن قوات الاحتلال يوميا حملات دهم واعتقال تطال عشرات الفلسطينيين في مدن وبلدات الضفة الغربية بحجج وذرائع متعددة.

كما وسقطت ثلاثة صواريخ اطلقت من قطاع غزة على جنوب اسرائيل أمس محدثة اضرارا باثنين من المباني في مدينة سديروت بحسب ما اعلنت متحدثة باسم الجيش الاسرائيلي. وقالت المتحدثة «سقط صاروخان على مصنعين موجودين في المنطقة الصناعية في سديروت بينما انفجر الصاروخ الثالث في حقل قريب». واشارت الى اصابة شخصين «بحالة هلع»، موضحة انه يتم علاجهما حاليا.
في سيا آخر، اتهم الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمس إسرائيل، من دون أن يسميها، بالسعي إلى النيل منه كما حصل مع الرئيس الراحل ياسر عرفات. واعتبر عباس خلال افتتاحه مهرجانا للتعليم يحمل اسم عرفات في رام الله أن التصريحات التي أطلقها وزير الخارجية الإسرائيلية أفيجدور ليبرمان ضده «تحاول أن تنال منا كما نالت من الشهيد عرفات» الذي توفى في ظروف غامضة في تشرين ثان 2005. وقال عباس إن تصريحات ليبرمان بأنه يشن حربا دبلوماسية وقانونية ضد إسرائيل «ابتداع طريف لا ندري بالقاموس العلمي والقاموس السياسي إذا وجد مثلها». ورد قائلا «نحن نقول لهم متمسكون بثوابتنا، متمسكون بحقوقنا، ولن نتنازل عنها أبدا مهما كانت الضغوط والعالم كله يقف معنا، وهناك 133 دولة تعترف بنا رسميا وباقي الدول الأخرى لها تمثيل لدينا بمستويات مختلفة». وأضاف «الاحتلال لن يبقي ولن يدوم إلي الأبد».
من جهة أخرى، شدد عباس بانه لن يسمح لاي كان في العالم ان يقسم الوحدة الفلسطينية وتمثيلها وذلك بعدما كان هدد بمقاطعة قمة دول عدم الانحياز في طهران اذا تمثلت حماس فيها. وقال عباس «لن نسمح لاي كان في العالم ان يقسم وحدتنا وتمثيلنا ونحن قادرون على الحفاظ على انفسنا وكرامتنا».
والتقى عباس في رام الله أمس مع وفد من حزب «ميرتس» اليساري الإسرائيلي برئاسة زعيمة الحزب زهافا جلؤون. وقال كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات في مؤتمر صحفي مع جلؤون عقب اللقاء مع عباس إن الأخير أكد على سعيه المستمر للحفاظ على خيار الدولتين «باعتباره مصلحة مشتركة (للشعبين) الفلسطيني والإسرائيلي». وأشار عريقات إلى سبب اللقاء بوفد ميرتس هو المواقف المشجعة التي يتخذها الحزب من القضية الفلسطينية من دعم لحل الدولتين، وإدانته لتصريحات وزير الخارجية أفيجدور ليبرمان العنصرية، ودعم الحزب للتوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة.
بدورها، قالت جلؤون إن الرئيس عباس شريك أساسي في عملية السلام التي تقوم على مبدأ حل الدولتين تعيشان بأمن واستقرار جنبا إلى جنب. وأدانت جلؤون بشدة تصريحات ليبرمان التي تستهدف عباس، وقالت «سنؤكد (للشعب) الإسرائيلي أن هناك شريكا فلسطينيا يتمثل بالرئيس عباس».

# مؤتمر دولي بأبوظبي لحماية الأطفال من الاعتداءات الجنسية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/57198.html

د ب أ - أبوظبي

تستضيف العاصمة الإماراتية أبوظبي في الفترة من 11 إلى 13 ديسمبر المقبل أعمال المؤتمر الدولي الخامس للقوة العالمية الافتراضية (في.جي.تي) تحت عنوان (التعاون الدولي.. أداة لتمكين الوقاية)، لحماية أطفال من الاعتداءات الجنسية والاستغلال عبر شبكة الانترنت.

وقال اللواء ناصر النعيمي رئيس اللجنة العليا لحماية الطفل في وزارة الداخلية الإماراتية للصحفيين أمس ان المؤتمر يناقش آليات الاستغلال على شبكة الإنترنت وقصص الضحايا، ونماذج لقضايا استغلال للأطفال والاعتداءات الجنسية عليهم.

كما يتناول المؤتمر التشريعات التي يمكن ان تكفل الحماية للأطفال من الاستغلال الجنسي، ويقدّم عرضًا للتقنية التي يستخدمها مرتكبو جرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال، وكيفية إيجاد تقنية مستقبلية للتصدّي لذلك التهديد، وفوائد حظر المواقع الإلكترونية.

وأضاف «سيدعو المؤتمر الى أهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم استغلال الاطفال والاعتداء عليهم جنسيًا».

يُذكر أن الـ (في.جي.تي) أنشئت في عام 2003 لمكافحة التحرش بالأطفال عبر الإنترنت وتهدف إلى تفكيك شبكات الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت العالمية وتنسيق تحقيقات سرية في جرائم الإنترنت وتبادل وتطوير المعلومات الاستخبارية واستهداف مرتكبي الجرائم الجنسية ضد الأطفال. وأعيد إطلاق الموقع الالكتروني الخاص بالـ (في.جي.تي) في يونيو من العام الماضي مع تبسيط مهمة التبليغ عن التحرش مما يسمح الآن لأي شخص في أي مكان بالعالم بالتبليغ عن أي تحرّش مشبوهٍ ضد الأطفال عبر الإنترنت من خلال ربطه مباشرة بصفحة البلاغات أو البريد الإلكتروني الخاص بالوكالة العضو في القوة العالمية الافتراضية.

# تعاون دولي لحماية الأطفال

المصدر: جريدة البيان الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م
http://www.albayan.ae/opinions/articles/2012-08-29-1.1716744

## نورة السويدي

حين تطالعنا الإحصاءات الرسمية في الدولة بأن نصف عدد سكان الإمارات، هم ممن تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً، نعلم عندها عظم المسؤولية التي تلقيها على عاتق المختصين والمسؤولين قضية حماية الطفولة، والخطر الكبير الذي يتربص بالمجتمع إذا سمح لأي خلل أن يتسلل إلى هذه الكتلة البشرية الهائلة، ومدى الرفد الاجتماعي العظيم إذا أحسنّا نقل هذه الشريحة إلى بر الأمان العمري، حيث يستطيع كل فرد منهم تولي زمام أمور حياته.

وتحتل مسألة حماية الطفولة أعلى اهتمامات وزارات الداخلية والمؤسسات الأمنية في العالم المتحضر، لأنها تعلم الرصيد الكبير الذي ينطوي عليه الاهتمام بها، ولذلك تعمل الإمارات منذ نشأتها على صياغة القوانين الضامنة لمراعاة تطور حاجات هؤلاء الأطفال، نظراً لتجدد التحديات التي تواجهها وكثرة الملابسات التي قد تحوم حول شجرة الطفولة لتنال منها.

وربما كانت الدول في ما مضى تكتفي ببرامجها الخاصة لتأمين القدر اللازم من الحماية للأطفال، يوم أن كانت حدود المدن أو القرى هي حدود الأبواب المشرعة أو المغلقة أمام الأذى المتوقع للأطفال، غير أن الوضع قفز بشكل هائل حين أصبح الفضاء العالمي الافتراضي المصاحب لثورة الإنترنت والتقنيات الحديثة المتجددة، وسيلة لتحطيم الحدود والولوج إلى عالم الطفل الخاص من دون استئذان، لتعيث المنظمات المشبوهة فساداً في حياة الأطفال الذين تصل إليهم.

مما فرض على الدول التنادي لتكاتف الجهود العالمية المحترفة، للوقوف سداً في وجه أمثال هذه التوجهات المسيئة لبراءة الطفولة، وهذا ما سعت إليه الإمارات عبر الانضمام إلى القوة العالمية الافتراضية، وهي واحد من أكبر التنظيمات الدولية لحماية الطفل في العالم، وتضم نخبة من المؤسسات الشرطية والأمنية العالمية من الولايات المتحدة وكندا وأوروبا، وقد أنشئت في عام 2003 لمكافحة التحرش بالأطفال واستغلالهم جنسياً عبر الإنترنت، وتعمل على تفكيك شبكات الجريمة ضد الأطفال وتنسيق تحقيقات سرية في جرائم الإنترنت، وتبادل وتطوير المعلومات الاستخباراتية.

وفي ديسمبر المقبل تستضيف أبوظبي أعمال المؤتمر الخامس لهذه القوة العالمية، تحت عنوان "التعاون الدولي.. أداة لتمكين الوقاية".

ومما لا شك فيه أن المشرع الإماراتي كان حريصاً كل الحرص على إيجاد البيئة القانونية، التي توفر الحماية التشريعية لأبناء هذه الشريحة، من خلال كثير من النصوص الدستورية والقوانين، كما وفرت الدولة سبل الرعاية للأطفال من خلال التشريعات وسنّ القوانين التي تلائم طبيعتهم، مع حرصها على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل.

غير أن أهمية مثل هذا المؤتمر أنه سيناقش آليات الاستغلال على شبكة الإنترنت، ويستعرض قصص الضحايا كأداة لتمكين الوقاية والمخاطر المرتبطة بالتحقيقات حول استغلال الأطفال، والتشريعات التي يجب إقرارها بذلك الشأن، والتقنيات التي يستخدمها مرتكبو جرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال، مقابل إيجاد تقنيات مستقبلية للتصدي لذلك التهديد وحظر المواقع الإلكترونية.

ومع اقتراب عودة أبنائنا إلى المدارس، لا بد أن تكون الجهات المسؤولة عن الطفولة ورعايتها وتعليمها، قد أعدت الخطط والبرامج الكفيلة بمرور العام الدراسي من دون آلام تصيب الأطفال، مما يحتم على الجميع تكثيف الجهود التوعوية قبل كل شيء، بدءاً من الأسرة وانتهاءً بالمجتمع الواسع مروراً بالمدرسة؛ البيت الثاني للطفل وحاضنته المعرفية، وهذا يرفع مستوى المحاسبة والمسؤولية على هذه الحاضنة التربوية، إذا بدر منها الخلل لأي طفل، كما يتوجب في الوقت نفسه إيقاع أقصى الإجراءات والعقوبات المتاحة قانونياً، على البيوت التي يساء فيها للأطفال.

والشيء الذي لا بد من الإشارة إليه، هو أن الأذى الذي قد يتعرض له الأطفال ليس محصوراً في الأذى الجسدي المعروف، وإنما يمتد حتى يصل إلى الأذى المعنوي النفسي أو حتى الأخلاقي واللفظي، فجميع هذه الأمور تترك أثرها على الطفل، وحتماً ستأخذ مكانها في شخصية الطفل باني المستقبل.

ومن هنا كانت ضرورة العمل على قانون حماية الطفل لتأمين حقوقه، على النحو الذي يتناسب مع التطور الحضاري الذي تشهده الدولة على جميع المستويات، ولضمان مستقبل آمن ومستقر لأطفالنا.

# كاريكاتير

| | |
|---|---|
| خطأ!<br> | الجزيرة<br>المصدر: جريدة الجزيرة<br>السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م<br>http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120825/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=%E5%C7%CC%DC%CF&sms=6567 |
| | الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com<br>المصدر: جريدة الاقتصادية<br>السبت 7 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م<br>http://www.aleqt.com/2012/08/25/article_685989.html |

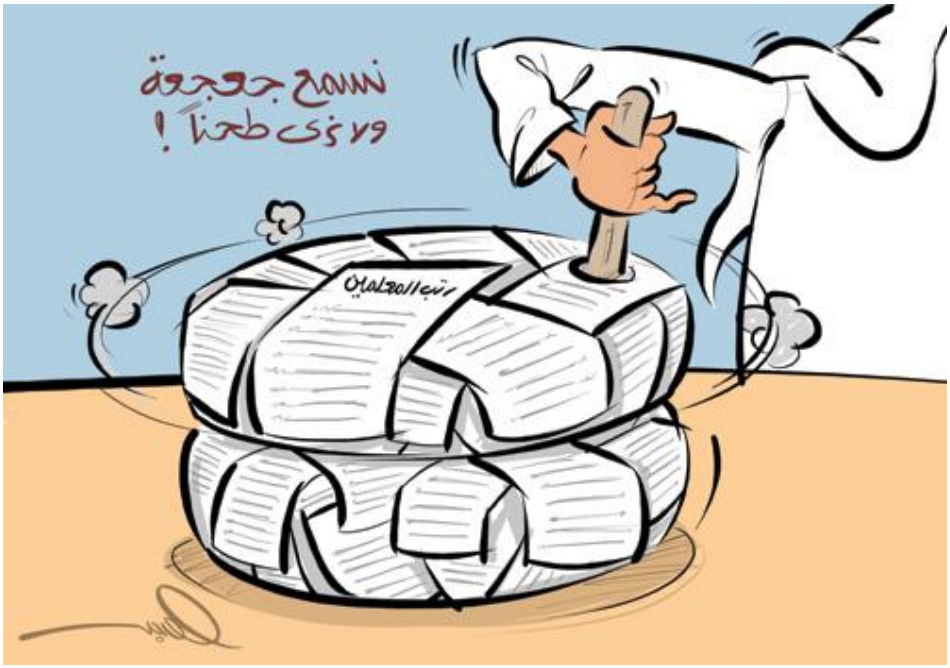


المصدر: جريدة الجزيرة
الاحد 8 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م

http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120826/cartoon.htm?pic=madi.jpg&nam=%C7%E1%E3%DC%DC%C7%D6%ED&sms=6569

المصدر: جريدة الحياة
الاحد 8 شوال 1433 هـ - 25 اغسطس 2012م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/429019

خطأ!

المصدر: جريدة الجزيرة
الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م

http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120827/cartoon.htm?pic=fah.jpg&nam=%DD%E5%CF%20%C7%E1%CC%C8%ED%D1%ED&sms=

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 9 شوال 1433 هـ - 27 اغسطس 2012م

http://www.aleqt.com/2012/08/27/article_686563.html

المصدر: جريدة الرياض
الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م

http://www.alriyadh.com/2012/08/28/article763400.html

المصدر: جريدة الشرق
الثلاثاء 10 شوال 1433 هـ - 28 اغسطس 2012م

http://www.alsharq.net.sa/2012/08/28/459277

المصدر: جريدة الحياة
الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/430175

المصدر: جريدة الوطن
الاربعاء 11 شوال 1433 هـ - 29 اغسطس 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=3791